

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



29.6.2016

صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي





سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

صندوق النقد الدولي

قوة عظمى في الساحة العالمية

تأليف: أرنست فولف

ترجمة: د. عدنان عباس علي



أبريل 2016
435


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص. ب: 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون: 22431704 (965)
فاكس: 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 490 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

Weltmacht IWF

Chronik eines Raubzuges

by

Ernst Wolff

Tectum Verlag, Marburg 2014

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الآخرة 1437 هـ ـ أبريل 2016

المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر
عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

هــذا الكتاب هدية لبني البشــر في أفريقيا وآســيا وجنوب أمريكا، الذين لا يســتطيعون قراءته، لأن سياسة صندوق النقد الدولي قد حرمتهم من الالتحاق بالمدارس.

المحتوى

مقدمة المترجم

«يشير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية تنذر بأوخم العواقب»

إنه يبتز دولا كثيرة، إنه يجرد أجيالا وأجيالا من بني البشر من الحلم بمستقبل أفضل، إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به أي منظمة أخرى من المنظمات المالية العاملة في الساحة العالمية، لا بل إنه يتمتع بجبروت لا تتمتع به دول كثيرة: إن الحديث ههنا هو عن صندوق النقد الدولي، الذي صارت ممارساته في دول العالم الثالث تعيد إلى الأذهان تاريخ أبشع عصور الهيمنة الكولونيالية.

يتعجب المرء من زعم الصندوق أن من بين مهامه وأهدافه مساعدة الدول النامية، في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية، على صياغة مناهج تفضي إلى تنمية مستدامة ورخاء متزايد.

إن الصندوق يقدم هذه المساعدات منذ 40 عاما، وفي بعض البلدان للمرة الثانية والثالثة، ولكن بلا أي زيادة في النمو أو الرخاء في الدول التي لجأت إليه باعتباره الملاذ الأخير

للتزود بالسيولة، إن العكس هو الصحيح: فمديونية هذه الدول تزداد تفاقما من يوم إلى آخر، والفقر تتسع دائرته بلا انقطاع.

يستعرض أرنست فولف، في مؤلفه الموسوم «صندوق النقد الدولي قوة عظمى في الساحة العالمية»، تاريخ هذا الصندوق منذ مؤتمر بريتون وودز حتى العام 2013، مشيرا إلى أن الهدف من تأسيس الصندوق لم يكن، كما يزعم البعض، استحداث نظام نقدي عالمي جديد وقوي، وخال من العيوب. بل كان هدف تأسيسه يكمن في تعزيز هيمنة القوة العظمى الجديدة في العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، على النظام العالمي الجديد.

ويقسم المؤلف تاريخ الصندوق إلى أربع مراحل رئيسية. المرحلة الأولى تشتمل على خمسينيات وستينيات القرن العشرين. فخلال هذه الحقبة ركز الصندوق جهوده على تمكين الدولار الأمريكي من أن يكون العملة القيادية في العالم أجمع، وعبّد الطريق أمام المصارف والشركات الأمريكية، لكي تستثمر أموالها في كل ربوع المعمورة. وفي الستينيات انتهز الصندوق موجة حركات التحرر في القارة الأفريقية على نحو مخصوص، وسعى إلى فرض وصايته على الدول المستقلة حديثا، وذلك من خلال منح هذه الدول القروض التي كانت في أمس الحاجة إليها، بعدما نهبت الدول الاستعمارية خيراتها ومقومات حياتها الاقتصادية.

وبدأت المرحلة الثانية، حينما أطاحت حركة انقلابية بالحكومة الشرعية في تشيلي، أشرفت على تنظيمها من خلف الكواليس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. فخلال هذه الحقبة تعاون الصندوق، على نحو وثيق، مع الدكتاتور بينوشيه، ومع المؤمنين بالمبادئ التي تنادي بها مدرسة شيكاغو الاقتصادية بقيادة ميلتون فريدمان، فتبنى مبادئ الليبرالية الحديثة، جاعلا منها المنارة التي يهتدي بها ويصوغ بحسبها سياساته المنفذة حتى اليوم الحالي.

والأمر الجدير بالملاحظة هو أن صندوق النقد الدولي، ومعه البنك الدولي، قد تجاهل عن وعي وإرادة اختبار صواب الليبرالية الحديثة في ضوء النجاحات الباهرة التي حققتها دول شرق آسيا. وكان هذا التجاهل أمرا طبيعيا في الواقع، فالصين وتايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ، على سبيل المثال، حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية واجتماعية باهرة، على الرغم من عدم انصياعها لمبادئ الليبرالية الحديثة، لا بل إننا لا نبالغ أبدا، إذا قلنا، إنها حققت ما حققت من نجاحات اقتصادية عظيمة وانتصارات اجتماعية باهرة، لأنها لم تنصع لمبادئ الليبرالية الحديثة وإرشادات

صندوق النقد الدولي. وشــتان بين الموقفين، فالدور الذي مارســته الدولة في آســيا فاق بكثــير الدور البائس الذي تعين على الدولة أن تنهــض به في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بحسب تصورات صندوق النقد الدولي.

إن كل التنبؤات بشأن الدفعة العظيمة التي ستطرأ على النمو الاقتصادي في العالم، وفي الدول النامية بالأخص، إنما كانت حبرا على ورق ورجما بالغيب؛ فكثير من المحللين كانوا قد نبهوا الصندوق إلى أن مكاسب النمو ستتوزع على فئة ضئيلة العدد فقط؛ أما الآخرون، أما الفقراء والمستضعفون، أما البؤساء والعاطلون عن العمل فإنهم سيخسرون ما تكسبه هذه الفئة الضئيلة العدد.

غير أن الصندوق أصر على موقفه، فراح يطالب الدول بضرورة إلغاء مزيد من القيود وتحرير أوســع والمضي قدما في عملية خصخصة مشــاريع عامة من قبيل المستشفيات والمدارس والجامعــات، والموانئ البحرية والجوية، والســكك الحديد وشركات الطيران الوطنية، وما ســوى ذلك من مرافق عامة إســتراتيجية، بذريعة مُفادها أن نمو الاقتصاد والرفاهية لن يعوض هذه الشــعوب عن التضحيات الناجمة عن هذه الإجراءات فقط، بل سيمن عليها بخير يفوق هذا التعويض بكثير.

على صعيد آخر، تكفل الصندوق، من ثم، برعاية العولمة وبتشجيع دول العالم على تحرير القطاع المالي من التوجيه الحكومي، وذلك من خلال ما صاغ من «برامج تكيف هيــكلي». وفيما مهدت هذه السياســات الطريق أمام المصارف والــشركات العملاقة، الأمريكيــة حــصرا، للوصول إلى أقصى ربــوع المعمورة، فإنها أســفرت في الدول النامية عــن فقر مدقع ومجاعــات قاتلة وتدهور عظيم في النظامــين الصحي والتعليمي، وفي مســتلزمات الرعاية الاجتماعية، أي أســفرت عن تدهور مجالات كانت تتصف في كثير من دول العالم الثالث بالتخلف أصلا.

وبدأت المرحلة الثالثة، على خلفية انهيار الاتحاد السوفييتي وتفكك الكتلة الشرقية؛ فقد انتهز الصندوق هذا المنعطف التاريخي، لتمكين رأس المال الغربي من ولوج أسواق رحبة كانت موصدة الأبواب في وجهه وقتذاك، وســاهم في تعميق التفاوت الاجتماعي، وفي نشأة ثلة أوليغاركية صغيرة تمتلك ثروات لا قدرة للمرء على الإحاطة بحجمها، وفي تفاقم الفقر في صفوف غالبية مواطني الاتحاد السوفييتي [سابقا].

أما المرحلة الرابعة، فإنها المرحلة التي تعيشــها البشرية حاليا، والتي تســببت في اندلاعهــا أزمة القروض العقارية الأمريكية مرتفعة المخاطر، هذه الأزمة التي ضربت

النظام المالي العالمي في أسســه، وجعلته يترنح كأنه على وشــك الانهيار كلية. وبعدما اتخذت حكومات بلدان كثيرة التدابير الضرورية، لإنقاذ المصارف العملاقة والمؤسسات المالية بأموال شــعوبها، بأمــوال دافعي الضرائب، تدخل صنــدوق النقد الدولي، من ناحيته، باذلا ما يستطيع بذله من جهد من أجل إصلاح وضع الموازنات الحكومية، من خلال حفز الحكومات المعنية على انتهاج «سياسة تقشف مالي»، تناسب العجز المالي، الناشئ بفعل مضاربات قام بها مستثمرون يغامرون بعشرات، لا بل بمئات، المليارات من الدولارات أو اليورو، لعلمهم أن الدولة لن تتركهم يفلسون.

في المقابل، وبقدر تعلق الأمر بالمواطنين العاديين، تمخضت سياســة التقشف هذه عن كوارث اجتماعية تاريخية الأبعاد: تمخضت عن بطالة جماهيرية، في صفوف الشبيبة في المقام الأول، وأدت إلى تعرض كثير من المواطنين لأبشــع صنوف الفقر، وأسفرت عن تقويض أسس أنظمة الرعاية الاجتماعية. إن «وصفات» الصندوق المفروضة على الدول الراغبــة في الحصول على قروضه أســفرت، كما هو مبين مــن عرض المؤلف، عن خراب وفقر مدقع، ســواء في أمريكا الجنوبية، أو في جنوب شرق آســيا وروســيا ويوغسلافيا وأيسلندا وأيرلندا وقبرص واليونان مثلا وليس حصرا.

ومدعومــا بالبيانات الإحصائية والحقائق التاريخية، يشــير المؤلف إلى تطور خطير انتاب المجتمعات المعاصرة: اتساع رقعة التفاوت الاجتماعي في جميع البلدان الخاضعة لتدخلات الصندوق، وبلوغها مستويات تاريخية، تنذر بأوخم العواقب. مستويات كان صندوق النقد الدولي عامل دفع قويا في بلوغها.

واستعان المؤلف بالتطورات التي انتابت يوغسلافيا سابقا، للتدليل على السلوكيات غــير الأخلاقية المســيطرة على عمل الصندوق. فهو ســاهم، بهمــة وعزيمة، في تفكيك يوغســلافيا، وذلك من خلال تعليق دفع المســاعدات المالية في ثمانينيات وتســعينيات القرن الماضي. وبهذا الإجراء، لم يشــارك الصندوق على نحو فعال فقط، في دفع شــعب تعداده 24 مليون نســمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل قدم أيضا مساعدات فعالــة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس، وإشــعال فتيــل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن تعليق المساعدات المالية المخصصة لميزانيات الأقاليم والولايات كان أخطر إجراء نفــذه الصندوق في يوغســلافيا؛ فوفقا لقــرار صدر عن صندوق النقــد الدولي، أصبح، عــلى الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة؛ إذ تعين اســتخدامها

لتسـديد ما في ذمة البـلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لنـدن. إن هذا التعليق الاسـتفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلـكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سـلوفينيا وكرواتيا تسـديد ما في ذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق والمخصصة لمسـاعدة الأقاليم الضعيفة اقتصاديا، بادئتين، من ثم، التفكير بصوت مرتفع، بتقديم طلبات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

إن هذا الإجراء كان بمنزلة الفتيل الذي أشـعل لهيـب الصراعات القومية والحرب الأهلية، التي تذرع بها حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي للتدخل عسكريا في يوغسلافيا.

وحاول المؤلف جاهدا أن يتقصى الخلفيات والدوافع، التي تفرض على الصندوق أن يتحرك بهذا النحو غير الأخلاقي؛ فوفقا للمؤلف لا يمكن تفسير هذا الموقف، وغيره من المواقـف الكثيرة غير الأخلاقية، بحجة أن الصندوق مؤسسـة معرضة للخطأ والصواب، حالها في ذلك حال بني البشر، أو أنه مؤسسة تقودها ثلة تفتقر إلى الكفاءة. إن التعلل بهذه الحجة لا واقع حقيقيا يؤيد صوابه.

وعلى ما نرى، فإن الأقرب إلى الحقيقة هو أن الصندوق يتحرك انسـجاما مع تطور النظـام المالي العالمي، هذا النظام الذي تعرض منذ سـبعينيات القرن العشرين لعملية تحريـر متصاعدة، زخـما وأبعادا، وتطور بخطوات سريعة، بحيـث إنه صار يتفوق في حجمه على القطاع الحقيقي، أي القطاع الإنتاجي.

إن هـذا التحول المهـم في هيكل اقتصاديات الدول الغربية، أدى إلى نشـأة حفنة مليارديرات، أمست ثرواتها تدار من قبل صناديق احتياط، تهيمن حاليا على أسواق المال وعلى السياسـة ووسـائل الإعلام - وعلى صندوق النقد الدولي أيضا، وذلك لأنها جعلت منـه المدافع الأكيد عـن مصالحها الخاصة، جعلت منه «لوبي» يتحرك وفق مشـيئتها، وبحسـب شروطها، جعلت منه الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (International lender of last resort).

وإذا كانت المحافظة على سـلامة نظام بريتون وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) مسـوغا معقولا لقيام الصندوق بمنـح القروض القصيرة الأجل لمسـاعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسـأل: لمصلحة مَنْ ينهض صنـدوق النقد الـدولي بمهمة الملاذ الأخير؟ هـل لمصلحة الدول المأزومـة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟

وبادئ ذي بدء، نود أن نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالتسويغ الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر، بأنه يراعي مصلحة هذه الدول حينما يمنحها قروضه بسخاء، فهذه القروض لا تحل أسباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول: أعني أنها لا تخفض المديونية الخارجية، ولا تحبط الارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية بفعل انهيار قيمة العملة، ولا تمنع ارتفاع معدلات البطالة، وتدهور معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع المستويات المعيشية، وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية كثيرة.

من وجهة النظر هذه، يمكن تلخيص دور الصندوق بعبارة موجزة مفادها أن الصندوق لا يسعى إلى حل مشكلات الدول المأزومة، بل هو يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه يحل مكان الدائنين الأجانب، ضامنا بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم.

وبهذا المعنى، فبالنسبة إلى دول الأزمة لا يتغير حجم المديونية البتة؛ إن كل ما يتغير هو اسم الدائن فقط؛ فبدلا من صناديق الاحتياط الأمريكية، أو المصارف العملاقة الأوروبية أو اليابانية، أمسى الصندوق هو الدائن الآن. وهكذا، في حين ينجو الدائنون الأجانب بأموالهم، يتحمل مواطنو البلدان المأزومة أعباء الأزمة: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها الصندوق، بلا مراعاة للنتائج المأساوية التي تتمخض عنها هذه السياسات.

لقد دأب الصندوق على الزعم أن هدفه يكمن في محاربة الفقر. إن هذا ما لا نصدقه أبدا، فالحقائق، كل الحقائق، تشير إلى أن الصندوق يحارب الفقراء وليس الفقر. يحاربهم بفعل خلفيته الأيديولوجية القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، ولأن من السهولة بمكان تحميل الفقراء سلبيات سياسات التقشف المالي.

د. عدنان عباس علي

مقدمة المؤلف

«لم يستخدم الصندوق أسلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل»

خلال الخمسين عاما المنصرمة، كان صندوق النقد الدولي (IMF) أكثر المؤسسات المالية تأثيرا في حياة جموع غفيرة من بني البشر؛ فمنذ تأسيسه، عقب نهاية الحرب العالمية الثانية، واظب الصندوق على أن تتسع دائرة نفوذه، لتمتد إلى أقصى أنحاء المعمورة. فعدد أعضائه، بلغ، في اليوم الحاضر، 188 دولة موزعة على خمس قارات.

وعلى مدى عقود كثيرة من الزمن، كان الصندوق يمارس نشاطه في أفريقيا وآسيا وأمريكا الجنوبية في المقام الأول؛ ففي هذه القارات، نادرا ما يوجد بلد، لم تخضع حكومته، مرة أو مرات عديدة، لتنفيذ سياسة الصندوق. وإذا كانت أنظار الصندوق، قد توجهت على نحو متزايد إلى شمال أوروبا عقب اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، فإنه

بـــات، منذ اندلاع أزمة اليــورو في العام 2009، يركز نظره، على جنوب أوروبا، في المقام الأول.

مــن الناحية الرســمية، تكمن وظيفة الصنــدوق الأساســية في العمل على اســتقرار النظــام المالي، وفي مســاعدة البلدان المأزومة على تــلافي ما تعانيه من مشاكل. غير أن تدخلاته تبدو، في الواقع، أشبه ما تكون بغزوات جيوش متحاربة. فإنه كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هــذه التدخلات، لم يســتخدم الصندوق أســلحة أو جنودا، بل كان يستعين بوســيلة غاية في البســاطة وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل. ففي جميع هذه العمليات، تتسم إستراتيجيته ليس بالبساطة فقط، بل وبالفاعلية أيضا: فحالما يتعرض أحد البلدان لمشاكل مالية، فإن الصندوق يقف على أهبة الاستعداد، عارضا مساعدته في هيئة قروض. وفي المقابل، يطلب الصندوق تنفيذ إجراءات تضمن قدرة البلد المعني على تسديد هذه القروض.

وبالنظر إلى كونه، على مستوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة»، لــذا ليس أمام حكومات البلــدان المأزومة، في الأحوال العامــة، غير قبول عرض الصنــدوق، وتنفيــذ شروطه، وإن ترتب على ذلك الســقوط، أكــثر فأكثر، في فخ مديونيــة لا فــرار منه، بفعل ما يتحمل البلد المقترض مــن فوائد وفوائد مركبة، وأقساط لتسديد ما في ذمته من ديون. وبما أن هذه الأعباء المالية، أعني الفوائد والفوائد المركبة وأقساط تسديد القروض، تنعكس، سلبا، على الموازنة الحكومية والاقتصاد الوطني، لذا يمكن القول إن قروض الصندوق تتسبب، في نهاية المطاف، في تــردي الوضع المالي أكثر فأكثر، الأمر الذي يتيح للصندوق الفرصة لأن يطالب الدولة المعنية بتنفيذ برامج تقشفية لا نهاية لها ولا آخر.

وبالنســبة إلى البسطاء من مواطني الدول المعنية ههنا، أعني الدول المتدنية الدخول أصلا، تترك هذه السياسة، في الحالات العامة، نتائج وخيمة جدا؛ فجميع حكومــات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختــلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وبهذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي، في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان. فهذه البرامج تسببت في ارتفاع أسعار ما يستهلكون من مواد غذائية إلى مستويات لا قدرة لهم على تحمل تكاليفها، وساعدت على توسع دائرة المشردين الذين لا مأوى يؤويهم، ونهبت من المسنين ثمار الأعمال التي زاولوها عهودا طويلة من الزمن، وعززت انتشار الأمراض، وخفضت متوسط الأعمار، وزادت من معدلات وفيات الأطفال الرضع.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسبة إلى الطرف الآخر من السلم الاجتماعي، فإن الحقيقة التي لا خلاف عليها، هي أن سياسة الصندوق قد جعلت في مستطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا. إننا لا نبالغ أبدا إذا قلنا إن هذا المَلِك أو ذاك من ملوك الشمس، سيبهت تبختره، حينما يحيط علما بحجم الهوة القائمة، في اليوم الحاضر، بين دخل أحد قادة صناديق الاحتياط والقوة الشرائية المتاحة لإنسان يقتات من مدفوعات الرعاية الاجتماعية[1]. وعلى رغم أن هذه الوقائع شائعة التداول، ودفعت، في عقود الزمن المنصرمة، مئات الألوف من المواطنين إلى الاحتجاج على ما خلفت إجراءات صندوق النقد الدولي من نتائج وخيمة، معرضين حياتهم لأقسى المخاطر، ما برح الصندوق مصرا، إلى اليوم الحاضر، على التقيد بإستراتيجيته. وعلى الرغم من تعالي الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي، ومع أن نتائج سياساته كانت وخيمة حقا وحقيقة، ما انفكت حكومات كل الأمم الصناعية الرئيسية، تساند الصندوق وتمنحه ثقتها بلا قيد أو شرط.

كيف كان هذا؟ وبأَي وجه يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشاطها بلا عقوبة، وأن تحظى، مستقبلا أيضا، بمساندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟

ولمصلحـة من، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن الطرف المسـتفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشـافي عن هذه الأسـئلة هو الهدف الذي يسـعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.

I

مؤتمر بريتون وودز: بداية الابتزاز

حينما كانت رحى الحرب العالمية الثانية لا تزال دائرة في أوروبا، استضافت الولايات المتحدة الأمريكية وفودا من 44 بلدا لحضور المؤتمر الذي بدأ أعماله في الرابع عشر من يوليو من العام 1944، في المدينة السياحية الشتوية بريتون وودز، الواقعة في ولاية نيوهامبشير. وكان الهدف المعلن من المؤتمر الذي تستغرق اجتماعاته ثلاثة أسابيع، يكمن في صياغة أسس نظام اقتصادي جديد للعصر التالي لنهاية الحرب العالمية الثانية. وفي العزلة التي وفرها فندق الدرجة الأولى ماونت واشنطن (Mount Washington Hotel)، كان على المؤتمرين أن يتفقوا على نظام جديد يضفي الاستقرار على الاقتصاد العالمي، ويحول دون تكرار الأخطاء، التي

«وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق»

تخللـت عقود الزمن بين الحربين العالميتين. فثلاثينيات ذلك القرن على وجه الخصوص، كانت قد شـهدت معدلات تضخم عالية، وجـرى فيها تبني الكثير من المعوقات التجارية، وتحققت فيها طفرات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي، ونـدرة ملحوظة في معـدن الذهب، وتراجع النشـاط الاقتصادي بأكثر من 60 بالمائـة. أضـف إلى هذا، أن التوتـرات الاجتماعية كانت عاملا يهدد اسـتقرار النظام القائم بلا انقطاع.

وسـبقت المؤتمر، مفاوضات سرية بين البيت الأبيـض والحكومة البريطانية، استغرقت سنوات عديدة وتتوجت في العام 1944، بالتوصل إلى مجموعة خطط ينبغي على النظام النقدي العالمي الجديد أن يرتكز عليها. وإذا أراد المرء معرفة كيف تعاملت نخبة ذاك الزمان، مع مصالح وأهداف البلدان الصغيرة، فما عليه سـوى الرجوع إلى تعليق رئيس الوفد البريطاني الاقتصـادي جون مايناردكينز، فعنـه يُنقل أنه قـال: «إن الأمر الواضح، هو أن اثنتين وعشرين دولة، من الدول المدعوة، لم تسهم بأي دور ذي بال في المؤتمر، وأنها كانت حجر عثرة لا غير ... إننا هاهنا إزاء أكبر مهزلة، حدثت في السنوات الأخيرة»[1].

ولم يـدم الأمـر طويلا حتى تعـرض اللورد كينـز والوفد البريطـاني المرافق له، للمهانة نفسـها، التي كالها هو نفسـه لمندوبي الدول الصغيرة. ففي سـياق المؤتمر، تبـين بجلاء، أن ميزان القوى ما عاد في مصلحـة بريطانيا العظمى أبدا. فالإمبراطوريـة البريطانية، التـي أرهقتها، أصلا، تكاليف الحـرب العالمية الأولى الباهظـة، كانـت الآن، قاب قوسـين أو أدنى، من إعلان عجزها عن تسـديد ما بذمتهـا من قروض. ففي حين كان اقتصادها الوطني يتدهور بشـكل كبير، كان تصاعد حركات التحرير الوطني في مختلف أنحاء المعمورة، بمنزلة نذير يشير إلى بلـوغ إمبراطوريتها نهايتها المحتومة وزوال هيمنتها الاسـتعمارية على مقدرات العالم إلى الأبد.

وخلافـا لوضع الإمبراطورية البريطانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية، هي المنتصر بلا منـازع، في الحرب العالمية الثانية. فالولايـات المتحدة ارتقت، عقب الحرب العالمية الثانية، إلى أكبر دائن على المسـتوى الدولي، وأمسـت تمتلك نحو ثلثي الرصيد الذهبي في العالم، وتنتج ما يزيد على نصف الإنتاج الصناعي العالمي.

وعلى النقيض من البلدان الأوروبية، كانت الهياكل التحتية، في الولايات المتحدة، لا تزال سليمة. وفي حين كان وفدها يفاوض في بريتون وودز، كانت قيادة الجيش الأمريكي تخطط لشـن هجوم نووي على المدينتين اليابانيتين الكبيرتين هيروشيما وناجازاكي. وهكذا، وإذا كان هناك مَنْ لا يزال لم يحط علما، بالمكانة التي احتلتها الولايات المتحدة في عالم ذلك الزمن، فإن هذا الهجوم كان، بلا ريب، دليلا قاطعا عـلى أن الولايات المتحدة، قـد غدت القوة العظمى الجديـدة في العالم أجمع، والدولة الرائدة، مستقبلا، على المستوى الكوني.

وعـلى خلفية هذا التحول الجديد في ميـزان القوى، مني اللورد كينز بهزيمة نكراء حينما عرض خطته لنظام اقتصادي جديد. فبصفته مندوب دولة تعاني من معضلات كبيرة في تسديد ما بذمتها من ديون خارجية، كان كينز قد اقترح إنشاء «اتحـاد المقاصة الدوليـة» (International Clearing Union)، تكون مهمته تمكـين الدولة المدينة (أي الدولة التـي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات) من الحصول على ما تحتاج إليه من سـيولة أجنبية. كما اقترح على المؤتمر استحداث عملة احتياطية جديدة، اعتقد أنه يمكن تسميتها «البانكور» (The Bancor).

لقـد رفضت الولايـات المتحدة، القيام بـدور الممول الرئيـسي، الذي كانت الخطة تريد إسناده لها. وهكذا، وخلافا لخطة كينز، عرض رئيس الوفد الأمريكي، الاقتصادي هاري دكستر وايت خطة أخرى، حصلت على موافقة المؤتمرين. ورأت «خطة وايت» ضرورة اسـتحداث نظام نقدي عالمي جديد، لم تكن له أي قرينة في تاريـخ النقود أبـدا، نظام نقدي، يتمحور حول الـدولار الأمريكي أولا وأخيرا، وذلـك لأن الـدولار كان قد أنيـط به أن يكون الأسـاس في تحديد باقي عملات العالم، فسـعره بات محددا وثابتا مقابل الذهب، بات يساوي 35 دولارا للأوقية الواحدة مـن الذهب. كما طالبت الخطة الأمريكية بضرورة تأسـيس منظمات دولية مختلفة، تكمن مهمتها في مراقبة عمل النظام النقدي الجديد، وفي العمل على اسـتقرار هذا النظام، وذلك من خلال منح القروض للبلدان، التي تعاني من مشاكل في ميزان المدفوعات.

وكان هـدف الولايات المتحدة الأمريكية يكمن، مـن ناحية، في توزيع أعباء القـروض على أطـراف كثيرة، ومن ناحيـة ثانية، في أن تضمن لنفسـها، القدرة

على التحكم بالتدفقات المالية الدولية. وأخيرا وليس آخرا، كان حجم الاقتصاد الأمريكي ونموه السريع، قد فرض على واشنطن، أن تتخذ التدابير اللازمة، أولا، لضمان التزود بما تحتاج إليه من مواد أولية، وثانيا، لفتح أسواق العالم أمام إنتاجها السلعي الفائض عن حاجتها. وللنجاح في هذا المضمار، ما كان هناك بد من أن يزيح الدولار الأمريكي الجنيه الإسترليني، ويُنهي دوره، بصفته أكثر عملات العالم تداولا وقتذاك. كما اعتقد الأمريكيون، أنه آن الأوان لأن يحل الوول ستريت(*) مكان مركز لندن المالي، ويستحوذ على مكانته في لعب دور قطب الرحى بالنسبة إلى المعاملات التجارية والمالية الدولية.

وغني عن البيان، أن ربط الدولار بالذهب، واعتماد أسعار صرف ثابتة، كان يعني، الرجوع، جزئيا، أي إلى حد ما، إلى النظام المسمى قاعدة الذهب، هذا النظام الذي كان سائدا منذ العام 1870 وحتى بداية الحرب العالمية الأولى - ولكن بشروط جديدة مختلفة كلية طبعا. ومن خلال تثبيت أسعار صرف كل العملات مقابل الدولار الأمريكي، حجبت الولايات المتحدة الأمريكية، عن باقي المشاركين في النظام النقدي الجديد، حق توجيه سياساتها النقدية، بالنحو الضروري، لحماية صناعاتها الوطنية. ولا يشط المرء أبدا، إذا أكد أن هذه التدابير الأمريكية قد كانت أول خطوة على طريق تقييد سيادة بقية دول العالم، هذا العالم الذي أمسى الآن يخضع كلية لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما لم يتصف توزيع حقوق التصويت، الذي اقترحت الولايات المتحدة اعتماده في المنظمات المزمع تأسيسها[2]، بالديموقراطية قط. فلم يكن مقررا أن تتساوى دول العالم المختلفة في الحقوق والواجبات، أو أن تمارس دورها في المنظمات الجديدة بناء على نسبة مواطنيها مقارنة بعدد سكان العالم، بل بناء على مقدار المبلغ، الذي تدفعه كل دولة للاكتتاب - وهكذا، ومن خلال سلطانها وتفوقها المالي استطاعت واشنطن، بادئ ذي بدء، أن تضمن لنفسها الهيمنة المطلقة على القرارات الخاصة بصندوق النقد الدولي. ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن السماح للنظام العنصري الديكتاتوري في جنوب أفريقيا، لأن يكون عضوا

(*) المركز المالي الأول في الولايات المتحدة الأمريكية. [المترجم].

مؤوسسا في صندوق النقد الدولي، إنما هو دليل قاطع، على أن المسائل الإنسانية، لم تتم مراعاتها البتة، ولم تلعب أي دور وقتذاك.

وكانت الإدارة الأمريكية تدرك جيدا، أنه لن يكون أمرا سهلا، إقناع الرأي العام الأمريكي بتأييد مشروع يتعارض مع روح الدستور الأمريكي ويتناقض مع المبادئ التي يؤمن بها الكثير من مواطني الولايات المتحدة. ولهذا السبب استعانت الإدارة الأمريكية، بجهد كبير وتكاليف مالية باهظة، بالصحافة للتغطية على الأهداف الحقيقية الموكل إلى صندوق النقد الدولي تنفيذها، وراحت من أجل التمويه على المواطنين تستخدم مقولات طنانة رنانة فارغة من قبيل «التجارة الحرة» و«القضاء على آليات الحماية التجارية». وأشارت صحيفة New York Herald Tribune وقتذاك إلى وجود «حملة موجهة من قبل أعلى المستويات، هدفها بث دعاية مضللة، بكثافة غير معتادة في تاريخ البلاد».

وكانت أول مهمة يضطلع بها الصندوق تكمن في إمعان النظر في وضع جميع الدول المشاركة، وذلك بغية تحديد إسهامات الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق. فبحسب ما هو متفق عليه، فإن الصندوق مطالب بأن يمارس «وظيفة رقابية» لضمان استقرار النظام في الأمد الطويل. وفي واقع الحال، كانت وجهة النظر هذه تعني أن الولايات المتحدة قد غدت صاحبة الحق الدائم، لأن تطلع إطلاعا دقيقا على الأوضاع المالية والاقتصادية السائدة لدى كل الدول الأعضاء في الصندوق.

وعندما طالب البريطانيون، بعد مضي نصف عام على المؤتمر، بضرورة إجراء تعديل على الاتفاقية يحابي مصلحتهم الخاصة، سرعان ما اتضح لهم حقيقة الطرف صاحب السلطان والكلمة النافذة في الصندوق. فحينما سعت المملكة المتحدة إلى الحصول على تمويل مقداره 3.75 مليار دولار أمريكي، كانت لندن بأمس الحاجة له بناء على ما تكبدت من تكاليف باهظة، في الحرب العالمية، أصرت الولايات المتحدة على ربط الموافقة على منح القرض المنشود بموافقة بريطانيا على اتفاقية الصندوق بلا قيد أو تأخير وبالنحو المعروض عليها. وسرعان ما أعطى هذا الإملاء ثماره، فبعد أسبوعين لا غير، أعلنت بريطانيا عن موافقتها على الشرط الأمريكي صاغرة.

وفي الســابع والعشرين من ديسمبر من العام 1945، صادقت 29 حكومة على الاتفاقية بنحو نهائي. وفي مارس من العام 1946، حضر إلى مدينة ســافانا في ولاية جورجيا الأمريكية، ممثلو 34 دولة وذلك لحضور أول اجتماع لمجلسي محافظــي صندوق النقد الــدولي والبنك الدولي. وكان اللــورد كينز ومرافقوه مــن أعضاء الوفد البريطاني، قــد أصيبوا مرة أخرى بخيبة أمــل كبيرة: فخلافا لاقتراحــه بضرورة أن تكون مدينة نيويورك موقعا دائما لإقامة الصندوق، مثله في ذلك مثل منظمة الأمم المتحدة التي أصبح الصندوق، في هذه الأثناء، وكالة متخصصــة من وكالاتهــا، أصرت الإدارة الأمريكية عــلى أن تكون هي وحدها الطــرف الذي يحدد مكان إقامة الصنــدوق. وكيفما اتفق، باشر الصندوق، في الأول مــن مــارس من العــام 1947، أعماله في واشــنطن، في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية.

وكانــت قواعــد الحصــول على العضويــة في صنــدوق النقد الــدولي غاية في البســاطة: عــلى البلدان الراغبــة في الحصول على العضوية، أن تكشــف عن حساباتها، وذلك لكي يكون بالمستطاع تسليط الضوء على أوضاعها وامتحان هذه الأوضاع امتحانا قاسيا. وتعين على هذه البلدان، من ثم، أن تُودع لدى الصندوق، انطلاقــا من قدراتها الاقتصادية كمية من الذهب، ومبلغا من المال. وفي المقابل، صار من حق هذه الدول التزود بالسيولة الدولية بمقدار ودائعها في حالة تعرض إحداها إلى مشــاكل في ميزان المدفوعات. وتعين على الدولة طالبة التمويل دفع فوائد معينة على المبالغ التي تستلفها. كما التزمت الدول المقترضة بتنفيذ شروط تقضي بأن تســدد الدولة المســتدينة ديون الصندوق من قبل أن تباشر بتسديد ديــون الأطراف الأخرى، أي أن تكون الأولوية لتســديد ديون الصندوق، باعتبار أنه دائن ممتاز.

وبدأ الصندوق عملياته برأســمال بلــغ 8.8 مليار دولار أمريكي، جمعه من حصص الدول الأعضاء، التي تكونت إسهاماتها من 25 بالمائة ذهب، و75 بالمائة بعملة البلــد العضو. وكانت الولايات المتحدة قد اســتحوذت على أكبر حصة، فقد بلغ إســهامها 2.9 مليار دولار. وكان هذا الإســهام ضعف إسهام بريطانيا. وبهذا النحو، لم تضمن الولايات المتحدة لنفســها قــوة تصويتية تبلغ الضعف

فحسب، بل استطاعت أيضا أن تصبح الدولة الوحيدة التي تتمتع بنظام التصويت المرجح ويجوز لها استخدام حق النقض (الفيتو) في كل عمليات التصويت القادمة.

ولقيادة الصندوق جرى اختيار مجلس محافظين يشرف على اثني عشر مديرا تنفيذيا. وفي حين اختير سبعة من هؤلاء المديرين من قبل الأعضاء المشاركين في الصندوق، جرى اختيار الخمسة الباقين من قبل المجموعة، التي تشكل مجموعة الخمسة الكبار في الصندوق، أي من قبل مجموعة صارت قيادتها من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية. وكما هي الحال بالنسبة إلى المنظمة الشقيقة، أعني البنك الدولي، تقع مكاتب صندوق النقد الدولي في شارع بنسيلفانيا (Pennsylvania Avenue)، في واشنطن، ولا تبعد عن البيت الأبيض أكثر من بضعة دقائق، مشيا على الأقدام.

وبحسب اتفاقية تأسيس الصندوق، تكمن أهداف الصندوق في:

- تشجيع التعاون الدولي في ميدان السياسة النقدية،
- تيسير التوسع والنمو في التجارة الخارجية،
- العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف، والمساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف،
- تدعيم الثقة بين البلدان الأعضاء، وإتاحة الفرصة لها لأن تستخدم موارده العامة مؤقتا بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.
- العمل على تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات الدولية الخاصة بالدول الأعضاء بأسرع وقت ممكن، ودون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي.

إن هذه الصياغات الرسمية ترن في أذن السامع كأن صندوق النقد الدولي مؤسسة حيادية لها منزلة تعلو على الدول ولا تخضع لعوامل سياسية، مؤسسة يكمن هدفها الرئيسي في ترك العالم الاقتصادي يعمل بأكبر قدر ممكن من النظام وفي تصحيح الاختلالات بأسرع وقت متاح. وما كان الأمر محض مصادفة

قط. فهذا الانطباع كان هــو الانطباع الذي أراد الأفراد، الذين صاغوا العبارات أعــلاه، تعميمــه. وغني عن البيان أن هذه الصياغة قــد تركت ما أريد لها من تأثــير: فهذه الصياغات، بالذات، هي العبارات، التي يرددها سياســيون وخبراء ووســائل إعلام دولية على مســامع الرأي العام العالمي منذ ما يزيد على ســتة عقود من الزمن.

وليس ثمة مجال للشك، في أن صندوق النقد الدولي ليس إلا مؤسسة كانت الولايــات المتحــدة هي القوة التي أنشــأتها والطرف المهيمــن عليها، والدولة التي رســمت خطوطهــا العريضة بما يخــدم مصالحها الخاصة، إنــه، وبعبارة أخرى، إحدى المؤسســات، التي أنشــأتها القــوة العظمى الجديــدة، لتفرض، ليس هيمنتها العســكرية فحســب، بل هيمنتها الاقتصادية، أيضا، على العالم. ومــن أجل ذر الرماد في عيون الرأي العــام وتحويل الأنظار عن هذه الأهداف والنوايا، اســتحدث المؤسســون الأوائل لصندوق النقد الدولي في العام 1947، تقليدا تمسكت المؤسسة بانتهاجه حتى يومنا الحاضر - إسناد قيادة الصندوق لشخصية غير أمريكية.

وهكــذا وقع الاختيــار، في العام 1946، على المواطــن البلجيكي كميل جوت (Camille Gutt) كأول مدير عام للصندوق. وحينما كان وزيرا للمالية في بلاده، أعار هذا الاقتصــادي البلجيكي البريطانيين كمية من الذهب، لمســاعدتهم على تمويل إنفاقهم الحربي، وأســهم في استمرار المعارك في أثناء الحرب العالمية الثانية مــن خلال تزويد البريطانيين بشــحنات من الكُوبَلْت والنحاس مســتخرجة من مناجم الكونغو، المســتعمرة البلجيكية في أفريقيا، وكســب ود الإدارة الأمريكية وذلك لأنه كان قد زودها سرا، بمادة اليورانيوم، المســتخرجة من مناجم الكونغو أيضا، وســهل على الولايات المتحدة، بهذا الصنيع، الاســتمرار في تنفيذ برنامجها النووي. أما بالنســبة إلى الطبقــة العاملة في بلجيكا، فــإن كميل جوت، لم يكن في جعبته في العام 1944، غير تنفيذ إصلاح نقدي (دخل التأريخ باســم «عملية جوت»)، قضى، بنهجه المتطرف، على نسبة كبيرة من مدخرات الطبقة العاملة.

وقاد كميل جوت صنــدوق النقد الدولي من العام 1946 حتى العام 1951. وكان قد ركز جهوده، خلال هذه الفترة، على اعتماد نظام أسعار الصرف الثابتة،

وبــذل كل ما في الإمكان من أجل إحكام الرقابة على هذا النظام. وبهذا الصنيع، ضمن جوت للشركات الأمريكية والدولية العملاقة الأســاس المتين للتمتع بأمان واستقرار في تصدير السلع وشراء المواد الأولية، ما كانا معهودين في سابق الزمن، بفعــل الصدمــات العنيفة، التي كانــت تطرأ على أســعار صرف عملات العالم. وبالإضافــة لهــذا وذاك، كان جوت قد عبــد الطريق، أمام المصــارف الأمريكية العملاقة، وســهل عليها، منح القروض الدولية بلا إشــكاليات ومخاطر يعتد بها، وفتــح أمــام رأس المال الدولي، المنقــب عن فرص اســتثمارية مجزية، ولوج كل أقاليم العالم تقريبا، بلا عوائق تقف في طريقه.

على صعيد آخر، كان ثمة تطور يقض مضاجع صندوق النقد الدولي: التحولات السياســية الكبيرة، التي اندلعت في السنين التالية للحرب العالمية الثانية، والتي كانت قد ضيقت على الصندوق مســاحة فاعليته. فقد انتهز الاتحاد السوفييتي الوضــع الذي تبلورت ملامحه عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وراح يوســع مــن دائرة نفوذه. وبما أن هيمنة ســتالين ورفاقه، كانت لا تزال تســتند إلى ما نفذته الثورة الروســية العائدة إلى العام 1917 من تأميم لعناصر الإنتاج، أسدل ســتالين ورفاقه الستار الحديدي على ما سُــمي «الكتلة الشرقية»، بعد تقسيم العالم بين القوى العظمى ورســم حدود جديدة في أوروبا، وراحوا من ثم، ومن خــلال أنصارهم الحاكمين في هذه البلــدان، ينفذون نظام التخطيط الاقتصادي المركــزي في بلدان هذه الكتلة أيضــا. وفي الواقع، لم يكن تحقيق مصالح الطبقة العاملة هو الهدف المتوخى من هذه الإجراءات، بل كان يكمن في جعل الكتلة الشرقيــة منطقة نفــوذ تخدم مصالح الاتحاد الســوفييتي وتســهل عليه نهب خــيرات هذه البلدان[3]. ومهما كانت الحال، الأمــر الذي لا خلاف عليه هو أن هذا التحول التاريخي كان قد جعل من بولندا وألمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجــر ورومانيا وبلغاريا أســواقا لا تصــل إليها الرأســمالية المالية (Finance capitalism) الدولية.

كما تســبب تســلم ماو ســيتونغ مقاليد الحكم في الصــين في العام 1949، وتطبيــق الاقتصاد الموجه مركزيا، في إغلاق حدود الصين في وجه المســتثمرين الغربيــين، واندلاع الحرب الكورية في نهاية المطاف، التي تكبدت فيها الولايات

المتحدة الأمريكية، على خلفية سياستها الرامية إلى ردع كتلة النفوذ السوفييتية (containment)، خسائر بشرية بلغ عددها أربعة ملايين فرد، وذلك لتبليغ العالم رسالة واضحة المعاني بينة المغزى، مفادها أن القوة العظمى في العالم قاطبة، لا تسمح، ولا حتى لدولة واحدة أن تخرج على إرادتها أو ترفض تنفيذ قراراتها.

2

الازدهار الاقتصادي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية.. صندوق النقد الدولي ينصب حبائله

تميزت السنون التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية، باندلاع نمو اقتصادي متصاعد لدى الدول الصناعية الرئيسية - أعني ذلك النمو، الذي درج الألمان على تسميته بـ «المعجزة الاقتصادية»، والذي لعب صندوق النقد الدولي، خلاله، دورا ثانويا، من حيث حجم ما منح من قروض. فخلال العامين 1947 و1948، استدانت من الصندوق إحدى عشرة دولة فقط. وفي العام 1950، لم تطلب الاستلاف من الصندوق ولا حتى دولة واحدة؛ أما في الأعوام التالية، فإن الملاحظ هو أن عددا ضئيلا جدا من الدول ناشد الصندوق أن يمده بشيء من السيولة. بيد أن هذه التطورات، لا تعني، بأي حال من الأحوال، أن قيادة الصندوق القابعة في واشنطن، كانت عاطلة عن العمل، لا فاعلية لها: ففي عهد ثاني مدير تنفيذ في الصندوق، أعني إيفار رووت (Ivar Rooth)، الاقتصادي السويدي الذي

«إن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باستمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة»

عمل سابقا محافظا للمصرف المركزي السويدي، ومديرا تنفيذيا في بنك التسويات الدولية، في مدينة بازل السويسرية، (Bank of International Settlement)[1]، اندلعَ تطورٌ، قُدر له أن يكون منعطفا خطيرا في تاريخ المنظمة - بدأ ربط التمويل بشروط لا لبس فيها.

وكان هاري دكستر وايت، قد اقترح شيئا من هذا القبيل، في مؤتمر بريتون وودز، لكنه مني بالفشل بفعل المقاومة، التي أبدتها بريطانيا. بيد أن وضع بريطانيا كان قد ازداد تدهورا آنذاك. فكفاح مستعمراتها، لنيل الاستقلال، أعني كفاح مستعمراتها في أفريقيا بنحو مخصوص، وكذلك هزيمتها النكراء في الشرق الأوسط على خلفية أزمة قناة السويس[2]، أسال لعاب الولايات المتحدة، فهي رأت في هذه التطورات فرصة مناسبة، لفرض إرادتها ومصالحها الخاصة في صندوق النقد الدولي، بقوة أكبر وإصرار أشد عنفا مما سبق.

على صعيد آخر، وفي سياق استحداث الصندوق اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Stand-by-Arrangements) - وهي اتفاقيات كانت قواعدها قد ازدادت صرامة، من ناحية، عقب اندحار البريطانيين في الصراع على قناة السويس، ومن ناحية أخرى، على خلفية تعاظم التوترات في العلاقات البريطانية - الأمريكية - فإنه استحدث، أيضا، مبدأ «المشروطية» (conditionality principle). وفحوى هذا المبدأ هو أن الموافقة على التمويل المطلوب، أمست تتوقف على تنفيذ شروط معينة، تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة.

ولإلزام الدول بالانصياع لهذا المبدأ، استخدم استراتيجيو الصندوق أسلوبا ذكيا لتضليل الرأي العام. فابتداء من العام 1958، جرى إلزام حكومات الدول المستلفة، بإصدار «خطاب نوايا» (Letter of Intent)، تعرب فيه عن التزامها بتحقيق «أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار»، وسعيها إلى التحكم في المشاكل المخيمة على ميزان المدفوعات. وبهذا النحو أعطى الصندوق المراقبين الخارجيين، الانطباع بأن البلد المتعثر، هو الطرف، الذي اقترح على الصندوق الإجراءات، الواردة في خطاب النوايا، مموها عليهم أنه هو نفسه كان الطرف الذي طالب بتحقيق هذه الإجراءات في واقع الحال.

غير أن هذا كله ما كان يشفي غليل الصندوق. فعلاوة على هذا وذاك، تعين أن يُصرف القرض، الموافق عليه، على مراحل (Phasing)، وذلك لضمان أن البلد المستلف لن يخرج عن الطاعة. بالإضافة إلى ذلك، أصر الصندوق، ولايزال يصر، على أن الاتفاقيات التي يبرمها مع الدول المستلفة، ليست اتفاقيات دولية، وبالتالي

فليست ثمة حاجة إلى أن يصادق عليها برلمان الدولة المعنية. كما ارتأى الصندوق، أن تظل الاتفاقيات المبرمة بينه وبين الدول المتعثرة، بعيدة عن أنظار الرأي العام، وأن يجري التعامل مع هذه الاتفاقيات، بوصفها سرا من الأسرار الواجب كتمانها؛ علما بأن هذا الترتيب لايزال ساري المفعول حتى يومنا الراهن.

وغني عن البيان، أن المشروطية قد زادت صرامة، وتفاقمت شدة، في تاريخ الصندوق، وأثبتت، باستمرار، فاعليتها المتصاعدة كآلية أساسية للتدخل، خارجيا، في قواعد الحكم السارية في البلدان المتعثرة. بالإضافة إلى هذا كله، أسهم مبدأ المشروطية في توسيع نطاق نفوذ الصندوق، وذلك لأن البنك الدولي وأغلبية الحكومات وأكثرية المصارف التجارية الدولية، قد دأبت على تسليف تلك البلدان فقط، التي لديها «شهادة حسن سلوك» من صندوق النقد الدولي، أي شهادة تثبت أنها نفذت جميع المعايير المطلوبة منها.

في العام 1956، شهدت باريس اجتماعا، ستكون له أهمية أساسية، بالنسبة إلى الاتجاه الذي سيتخذه تطور الصندوق في الحقب التالية. فالأرجنتين واجهت، وقتذاك، صعوبات في تسديد ما كان في ذمتها من قروض، ومن هنا، فقد استوجب عليها، أن تجتمع بالأطراف الدائنة وبممثلي صندوق النقد الدولي، بغية الاتفاق معهم على الرغبات، التي يريدون إملاءها عليها. والتأم شمل الاجتماع في مكاتب وزير المالية الفرنسي Pierre Pflimlin وبرئاسته. ولم يكن هذا الاجتماع هو الوحيد من نوعه. ففي السنوات التالية، شهدت باريس سلسلة اجتماعات ضمت ممثلين من صندوق النقد الدولي وأطرافا دائنة ودولة مدينة. ومع مرور الزمن، تولدت عن هذه الاجتماعات، فكرة عقد اجتماعات شهرية منتظمة، يلتقي في سياقها الصندوق بالدائنين الحكوميين، وتولد عنها ما صار يُعرف بـ«نادي باريس». وصارت هذه الاجتماعات مجالا لاتخاذ قرارات تنطوي على أهمية لا يستهان بها، قرارات يجري الاتفاق عليها في سياق مفاوضات «غير رسمية» - بمنأى عن رقابة البرلمانات وبعيدا عن أنظار الرأي العام(*).

(*) الأعضاء الدائمون في نادي باريس هم: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، الدنمارك، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، هولندا، النرويج، روسيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي 24 يونيو من العام 2014، انضمت إلى هذه الدول إسرائيل، لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة.

وترددت أنباء حول انتهاز إسرائيل الفرصة، عقب حصولها على العضوية الدائمة في نادي باريس، فسعت إلى شراء ديون مصر من الدول الدائنة، على أمل أن تكون هذه الديون الوسيلة المناسبة لإملاء إرادتها على مصر، مما دفع الحكومة المصرية في 4 يوليو العام 2014، لتسديد القسط نصف السنوي لدول النادي والذي يبلغ 700 مليون دولار أمريكي.

وذكرت بيانات البنك المركزي المصري أن ديون مصر لدى دول نادي باريس ارتفعت بمعدل بلغ 1.3 في المائة ←

وسرعان ما اكتشــفت المصارف التجارية، أيضا، الأهمية العالمية لهذا النادي، ولذا فإنها اقتــدت بنادي باريس، فأنشــأت «نادي لندن»، وبدأت، منذ ذلــك الزمن وحتى اليوم الحاضر، تعقد، اجتماعات تتزامن مع اجتماع نادي باريس.

وركــز صندوق النقد الــدولي أنظاره، في الزمن التالي، عــلى حقل جديد من حقول نشاطاته، ركز أنظاره على حقل سيشكل، خلال حيز زمني قصير، قوة دفع عظيمة تزيد الصندوق ســلطانا. فعلى خلفية موجة اســتقلال العديد من الدول الأفريقية في مطلع ســتينيات القرن العشرين[3]، أخذت البلــدان، التي نهب الاســتعمار خيراتها، وجعلها عاجــزة كلية عن الوقوف على قدميها اقتصاديا، تتطلع، الآن، إلى أخذ مكانتها بين الأمم كدول مســتقلة، تتمتع بكامل السيادة، في العالم، وفي الاقتصاد العالمي بنحو مخصوص. ولتحقيق هذا الأمل، كانت حكومات هذه الدول بحاجة ماســة إلى الســيولة النقدية. وبما أن أغلبية هذه الدول كانت مسرحا للتوترات الاجتماعية والاضطرابات السياســية، وكانت تفتقر إلى الهياكل التحتية المنشــودة، ولم تكن قادرة على تقديم ضمانات كافية للمصارف التجارية، فقد انتهز صندوق النقد الدولي الفرصة، وعرض نفســه على هذه الدول كطرف مستعد لفتح نوافذ الإقراض لها.

ومــع أن البلدان الأفريقية كانت، بصفــة عامة، فقير جدا، وما كان في مقدورها أن تحصل على أكثر من قروض متواضعة القيمة، بيد أن هذه القيمة المتواضعة، كانت لها نتائج وخيمة. ففترات ســداد أقساط خدمة الدَّين أدت، بانتظام لا مفر منه، إلى وقوع الدول، الحاصلة للتو على استقلالها من قبضة الدول الاستعمارية، في قبضة فخ جديد - أجبرت هذه الدول على التبعية لأهواء وسياسات صندوق النقد الدولي.

وبمــا أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي، يفترض أن يكون المســتلف عضــوا في الصنــدوق، انضمت إلى الصندوق، الذي كانت ثــلاث دول أفريقية فقط من أعضائه المؤسسين - مصر وأثيوبيا وجنوب أفريقيا - ما يزيد على 40 دولة أفريقية بين العامــين 1957 و1969. ففي العام 1969، كانت 44 دولة أفريقية تتمتع بالعضوية من أصل أعضاء كان عددهم قد بلغ، وقتذاك، 115 دولة. وإذا كان عدد الدول الأفريقية قد زاد على ثلث عدد الدول المنضوية تحت راية الصندوق، غير أن قوتها التصويتية كانت أقل من خمسة في المائة في العام المذكور.

← في الربع الثالث من الســنة المالية 2014/2013، لتســجل 3.71 مليار دولار في مارس بدلا من 3.66 مليار دولار في مارس 2013. وكانت الحكومة المصرية قد أشــارت إلى أن إجراءات رفع الدعم عن الوقود في يوليو 2014، جاءت في إطار ســداد أقســاط تلك الديون. علما بأن مصر كانت قد سددت قسطها المستحق في 2 يناير 2014، والبالغ 700 مليون دولار قبل انضمام إسرائيل كعضو دائم في النادي. [المترجم].

3

السبعينيات.. الصندوق والتجربة التشيلية

مع بداية عقد الستينيات، أشرف الازدهار الذي اندلع في الحقبة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية على الانتهاء، أعني الخمسة والعشرين عاما التي اتصفت بنمو النشاطات الاقتصادية على نحو انفجاري، وبحصول الطبقة العاملة، في الدول الصناعية على أدنى تقدير، على حقوق اجتماعية كانت محجوبة عنها سابقا، وبتحسن المستويات المعيشية على نحو لم يكن معهودا في سابق الزمن. ويعود سبب بلوغ هذا التطور نهايته إلى التدهور الداخلي الذي نزل بنظام بريتون وودز؛ فعلى خلفية تزايد الاستثمارات الأمريكية في العالم الخارجي، وارتفاع الإنفاق المخصص للقوات المسلحة بمقادير مضاعفة - لتمويل الحرب الأمريكية على فيتنام على

«مع أن حقوق الإنسان قد انتُهكت بكل وحشية، نلاحظ أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشيلي بعد عام من انقلاب بينوشيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين»

نحو مخصوص - تزايدت، على المستوى العالمي، كمية الدولارات المتداولة، بنحو مطرد، وباءت بالفشل كل ما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية من تدابير ترمي إلى التحكم في التوسـع الهائل في كمية الـدولارات المتداولة في العالم، وذلك لأن رأس المال الأمريكي كان قد اختلط برأس المال الدولي، وتبين من هذا الاختلاط أن القوة المالية المتراكمة لم يعد في إمكان أمة واحدة التحكم فيها وكبح جماحها.

وفي العـام 1971، سـجلت الولايات المتحدة، لأول مـرة في تاريخها، عجزا في ميزان المدفوعات الأمريكي، وكان عدم التناسـب بين كميـة الدولار المتداولة في العـالم واحتياطـي الذهب، المخزن في فـورت نوكـس Fort Knox، قد بلغ، في غضون ذلك، مسـتويات أثبتت أنه حتى رفع سـعر الذهب، في بادئ الأمر، إلى 38 دولارا ومـن ثـم إلى 42.20 دولار للأوقيـة الواحدة، ما عـاد يضمن تحقيق التناسب المطلوب[1]. وعلى الصعيد نفسه، ما كان لدى الرئيس الأمريكي نيكسون غـير الوقوف على نحو صـارم في وجه هذا التطور، وأن يعلن في العام 1971 فك ارتباط الدولار بالذهب، بالأسـلوب الفوقي، المعـهود مـن قـوة عظـمى، أعنـي بلا تنسيق أو اتفاق، مسبقين، مع حلفائه[2].

في ديسـمبر 1971، اتخذ اجتماع ضـم مجموعة الدول العشر (أي المجموعة التـي اتفقت أكـبر عشر دول صناعيـة في العالم على تأسيسـها في العام 1961) قرارا يقضي بتعديل أسعار صرف العملات مقابل الدولار الأمريكي، وتثبيت سعر جديـد. وكان هذا الإجراء قد تمخض عن خفـض قيمة الدولار بمقدار تراوح بين 7.5 في المائة مقابل الليرة الإيطالية، التي كانت وقتذاك عملة ضعيفة، لا يُعتد بها كثيرا في أسـواق المال الدولية، و16.9 في المائة مقابل الين الياباني، العملة القوية وذات المكانـة المرموقـة في المعاملات الدولية. وفي فبرايـر 1973، خُفضت قيمة الدولار مجددا، بيد أن هذا الخفض لم يجد نفعا، فقد بات واضحا أن نظام أسعار الـصرف الثابتة ما عاد يتمتع بمقومات الحياة الطويلة. وهكذا، وفي مارس 1973 تحولـت مجموعة العـشر G10(*)، وبضع دول صناعية أخرى، إلى نظام أسـعار

(*) هي مجموعة الدول الصناعية السبع (فرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا)، بالإضافة إلى بلجيكا وهولندا والسويد، وتهتم هذه المجموعة بالموضوعات التي تشكل لب مناقشات صندوق النقد الدولي، وفي بعض الأحيان تشترك سويسرا، بشكل ثانوي، في اجتماعات الدول العشر. [المترجم].

الـصرف الزاحفة Crawling peg(*)، أي اعتمدت أسـعار صرف يتدخل المصرف المركـزي، أيضا، في تحديدها، من غير حاجـة إلى إشراك أي بلد آخر في القرارات التـي يتخذها البلد المعني في مجال الصرف الأجنبي. وغني عن البيان أن النظام الجديد يتنافى، بشـكل واضح وصريح، وبنحو شـنيع، مع ما جاء في المادة 6 من وثيقة إنشـاء صندوق النقد الدولي، بشـأن أسـعار الصرف الثابتة وأهميتها في استقرار قيمة عملات الدول المختلفة.

وغني عن البيان أن التخلي عن نظام أسعار الصرف الثابتة قد أنهى، تاريخيا، وظائف الصندوق الأساسية. وبهذا المعنى لم يبق للصندوق غير أداء دور الممول الذي بمقدوره ممارسة التأثير المباشر في سياسة الدولة المقترضة، وذلك من خلال الموافقـة أو عدم الموافقة على إمـداد الدولة المتعثرة بالسـيولة المطلوبة، ومن خلال ربط الائتمان بشروط معينة، ومن خلال إطلاع الصندوق على حسـابات الدولـة مقدمة الالتماس. ولم يدم الأمر طويلا حتـى تبلورت - على نحو جديد، وبصورة مأساوية، وبسبب لم يكن في الحسبان في الواقع - ظروف كانت تتماهى بصورة جيدة مع هذه الوظيفة على وجه الخصوص.

ففي العام 1973 انتهز أعضاء منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) التي أُسسـت في العام 1960 فرصة اندلاع حرب 6 أكتوبر بين مصر وإسرائيل، وراحوا يخفضـون صادرات البترول إلى العالم الغربي(**)، ولتحقيق ارتفاع كبير في أسـعار البترول. ومن خلال هذا الإجراء حققت شركات البترول العملاقة والدول المصدرة للبترول ارتفاعات عظيمة في أرباحها، وتراكمت هذه الأرباح لدى مصارف تجارية، كانت قد حاولت، من ناحيتها، استثمار هذه الأموال في مجالات تدر عليها الربح الوفـير. وبما أن الاقتصاد العالمي كان في العـام 1974/ 1975 قد أمسى يمر بحالة كسـاد شديد Recession(***)، ولما كانت الفرص الاستثمارية قد تراجعت بشكل

(*) في هـذا النظام تكون أسـعار الـصرف الثابتة، وكذلك النطـاق حولها، قابلة للحركة إلى أعلى وإلى أسـفل، تبعا للضغوط الحاصلة في سـوق العملات الأجنبية، ويتيح هذا النظام لأسـعار الصرف الأجنبي التجاوب مع قوى أساسية طويلة الأجل تؤثر في أسعار الصرف، بينما تحافظ على التقلبات قصيرة المدى إلى الحد الأدنى. [المترجم].

(**) لردع الغرب عن المضي قدما في مساندة العدوان الإسرائيلي. [المترجم].

(***) يطلق الكساد على أي انخفاض ملحوظ وواسع النطاق في النشاط الاقتصادي يستمر لعدة أشهر، وتحديدا يطلق الكساد على أي فترة ينخفض فيها الناتج المحلي الإجمالي لمدة تساوي ستة أشهر على أدنى تقدير. [المترجم].

كبـير في البلدان الصناعية، فقد جرى إقراض الجـزء الأعظم من المال المتراكم إلى دول العالم الثالث في آسـيا وأفريقيـا وأمريكا الجنوبية، أي تـم إقراضه إلى تلك الـدول، وعلى نحو مخصوص، تلك التي كانت في أمس الحاجة إلى هذه القروض، لتغطية النفقات المتزايدة بفعل ارتفاع أسعار البترول. وأعار الصندوق انتباهه إلى حاجة بلدان العالم الثالث للقروض، فاسـتحدث في العام 1974 ما يسمى تسهيل الصنـدوق الموسـع Extended Fund Facility(*)، متيحـا بذلك للدول الأعضاء الفرصة لأن تحصل على قروض يبلغ مقدارها 140 في المائة من حصة البلد المعني وبفترات تسديد تتراوح بين أربعة أعوام ونصف العام وعشر سنين.

ومع أن التسـهيل المذكور اسـتحدث - كما قيل بصريح العبـارة - لتمويل الواردات البترولية، التي ليس بمستطاع البلد المعني الاستغناء عنها، فإن الصندوق لم يعـر أهمية تذكـر - حاله في ذلك حال المصارف التجاريـة - للمجالات التي أنفقـت عليها القروض. وهكذا، فسـواء اختفت هذه المبالـغ في جيوب حكام مسـتبدين[3]، من قبيل رئيس زائير موبوتو، والرئيس العراقي صدام حسـين، أو الرئيـس الإندونيسي سـوهارتو، وذلك لأنـه إما فاتهم أن يخفوها في حسـابات مصرفيـة أجنبيـة، سرية، وإما أنهـم أنفقوها على المجالات العسـكرية المعززة لسلطانهم، وإما أنها أدت إلى زيادة المديونية على نحو ما، إن هذا كله لم يشغل بال الصندوق والمصارف التجارية، فبالنسبة إليهم كان الأمر المهم هو أن يتسلموا أقساط الفوائد بانتظام.

غـير أن هذا الوضع، تغير فجأة، فالمحافظ الجديد للمصرف المركزي الأمريكي (بنـك الاحتياطـي الفدرالي) بـول فوكـر (Paul Vocker) رفع معـدل الفائدة القيـادي (أي معدل الفائـدة الذي يفرضه المصرف المركزي عـلى القروض التي يمنحها للمصارف التجارية) بنسـبة بلغت 300 في المائـة في العام 1979، وذلك بهدف خفـض معدلات التضخـم في الولايات المتحدة الأمريكيـة. وكانت هذه السياسـة قد تسببت في تفاقم الكسـاد مجددا في الولايات المتحدة، وترتب على الكسـاد تراجع ملحوظ في الطلب على المواد الأوليـة، وذلك كانعكاس للضعف الذي رزحت تحت وطأته النشاطات الاقتصادية.

(*) أو الممدد، كما يرد في أدبيات الصندوق الناطقة بالعربية. [المترجم].

وبالنسـبة إلى كثير من الدول النامية كانت الخلطة المؤلفة من طلب سلعي متراجع، ومواد أولية تنخفض أسـعارها بـلا انقطاع، ومعدلات فائدة ترتفع على نحـو انفجاري، كانـت هذه الخلطة تعني أنها أصبحت غير قادرة على تسـديد أقسـاط الدين المفروض عليها الوفاء بها مقابل المصارف الدولية العملاقة. وعلى خلفيـة هذه التطـورات، بلغ عبء الديـون المتراكمة بذمة البلـدان النامية ما مجموعـه 567 مليار دولار أمريكي في العـام 1980. وهكذا، فلو كان قد حصل تعثر في تسـديد هـذه الديون العظيمـة القيمة، لتعرض العديـد من المصارف التجاريـة الغربية، أيضا، لمحنة مثيرة للرعـب، ولتعين الأخذ بيدها وإنقاذها من محنتها في كل الأحوال.

وكانـت المعطيات قد أشـارت، بناء على هذه التطـورات، إلى أنه حان الآن وقـت الصنـدوق لأداء دور الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة. ففـي الوقت الذي كانت الدائـرة المكلفة، في الصندوق، برعاية العلاقـات العامة، تذيع، من خلال وسـائل الإعلام، على الملأ، أن الصندوق يدرس إمـكان تقديم «حزمة إجراءات» لإنقـاذ البلدان الغارقة في ديونها، انتهز الصندوق الفرصة، فجعل، بناء على قوته الاحتكارية، التي لا يرقى إليها الشـك، موافقته على منـح القروض رهنا بتنفيذ شروط ثابتة، لا تقبل أي مناقشـة. وفي نهجه هذا استقى الصندوق دروسا قيمة، من تجربتين، كان قد عاشها في السنين الماضية.

من ناحية، كان الانقلاب العسـكري في تشـيلي في سـبتمبر 1973، قد أنهى حكومة الرئيس الاشـتراكي سالفادور أليندي بمسـاعدة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA)، وسـلم زمام السلطة إلى الديكتاتور الفاشي أوغستو بينوشيه. وفي حين نجح بينوشـيه، بيـسر، في إلغاء كل عمليات التأميـم المنفذة من قبل أليندي، غير أنه عجز كليا عن استحداث وسيلة فعالة للتعامل بنجاح مع التضخم الجامح الذي اجتاح بلاده. وللسـيطرة على الوضع اتصل بينوشيه بمجموعة تضم 30 اقتصاديـا أكاديميـا من مواطني تشـيلي (درج المرء على تسـميتهم صبيان شيكاغو Chicago Boys، وذلك لأنهم درسوا العلوم الاقتصادية على يد ميلتون فريدمـان، الاقتصادي الأمريكي، الحائز جائـزة نوبل والذي كان يمارس التدريس

في الكلية المســماة Chicago School of Economics) عارضا عليهم المشاركة في تقســيم عمل دقيق من حيث هدفه، واضح من حيث المطلوب منه: في حين يتكفل بينوشــيه بقمع كل ضروب المعارضة السياسية وصيغ النقابات العمالية، والقضــاء على كل أنــواع الإضرابات والانتفاضــات العمالية، فيــما يقوم هؤلاء الاقتصاديون بصياغة برنامج يسترشــد بأسس الأفكار الليبرالية الحديثة، ويفرض على البلاد تقشفا ماليا يذهب إلى أبعد مدى ممكن[4].

وخــلال بضعة أســابيع، تمت صياغة برنامج واســع النطاق، نص على خفض الكميــة النقديــة المتداولة على نحو صارم وفعال، وعــلى ضرورة خفض الإنفاق الحكومي، وتسريح أكبر قدر ممكن من الموظفين الحكوميين، وتنفيذ الخصخصة في القطــاع الصحي والتعليمي. وفي حين نص هــذا البرنامج بصريح العبارة، على ضرورة خفــض أجور العاملين وزيادة المعدلات الضريبية المســتوفاة من الأفراد العاملــين، فإنه، نــص في ذات الوقت، عــلى أهمية خفض الضرائــب الجمركية والضرائب المستوفاة من الشركات. ووصف الطرفان، بينوشيه و«صبيان شيكاغو» هذا البرنامج بأنه «علاج بالصدمة» Schocktherapie.

ونفــذ الطرفان، أعني بينوشــيه وشركاءه، ما اتفقوا عليــه بالكامل وأكثر من الكامل، وعرضوا أنفسهم أمام الرأي العام كما لو كانوا «حكومة خبراء». وفي حين قمــع الديكتاتور، على نحو وحشي، كل الاحتجاجات المناوئة للإجراءات العنيفة، واتخذ كل ما يلزم لأن يختفي، إلى الأبد، كثير من المعارضين، كان صبيان شيكاغو قد أعدوا العدة لشــن هجوم مباشر على الأفراد الكادحين. فقد عملوا كل ما في مســتطاعهم لكي يتفاقم مســتوى البطالة في البلاد، وبفضــل جهودهم ارتفعت البطالــة، التي كان معدلها لا يزيد على 3 في المائة في العام 1973، إلى معدل بلغ 18.7 في المائــة في العــام 1975، وبلغ معدل التضخم، في الفترة الزمنية نفســها، 341 في المائــة، وتعاظم الفقــر، وفقر تلك الفئات على وجه الخصوص، التي هي في عداد أفقر الفقراء، أي التي تعيش تحت خط الفقر أصلا. وأفرز هذا البرنامج تفاقــم التفاوت الاجتماعي على مدى عقود كثيرة مــن الزمن؛ ففي العام 1980 اســتحوذ 10 في المائة من سكان تشــيلي على 36.5 في المائة من الدخل القومي،

وفي العام 1989 على 46.8 في المائة. وفي المقابل، وبقدر تعلق الأمر بـ 50 في المائة الآخريــن، أعني المواطنين الذين يقفون في أدنى درجات الســلم الاجتماعي، فإن الملاحــظ هو أن حصتهم من الدخل القومي قــد انخفضت، في الفترة ذاتها، من 20.4 في المائة إلى 16.8 في المائة.

وفيما كان وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر، ووكالة المخابرات المركزية الأمريكية يساندون بينوشيه، بقوة، في مسعاه إلى تنفيذ انقلاب عسكري دموي، ســاند صندوق النقد الدولي صبيان شيكاغو، أعني المجموعة التي كانت مسؤولة عن تنفيذ أقسى برنامج تقشف مالي عرفته أمريكا الجنوبية عبر التاريخ، بــلا حدود وبغير تحفــظ، فمع أن حقوق الإنســان قد انتهكت بكل وحشــية، نلاحــظ، أن الصندوق قد ضاعف من قروضه إلى تشــيلي بعــد عام من انقلاب بينوشــيه، وأنه زاد قيمة قروضه إلى أربعة أضعاف، ومن ثم إلى خمسة أضعاف في العامين التاليين.

وكانت التجربة الثانية، التي مر بها الصندوق، ذات علاقة ببريطانيا، فالتدهور الاقتصــادي، الذي تعرضت له بريطانيا، على نحو متواصل، وبسرعة لا قدرة على صدهــا، كان قد جعل البلاد، في أول عقدين ونصف العقد من نشــأة الصندوق، أكبر مســتلف من الصنــدوق، فمن العــام 1947 حتى العام 1971 اســتدانت الحكومــة البريطانية ما قيمته الإجمالية 7.25 مليار دولار أمريكي. وعقب اندلاع الكســاد في 1974/ 1975، وتعرض الجنيه لعملية مضاربة واسعة وعنيفة، كانت الحكومة البريطانية تئن تحت وطأة ضغوط متزايدة العنف. وحينما توجهت في العام 1976 صوب الصندوق مجددا، أملا في الحصول على مساعدته في هذه المرة أيضا، انتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة بصورة غاية في القسوة لاختبار مــدى هيمنتها على الصندوق، فبفضل تحالفهــا مع الألمان، المفعمين بالقوة من جديــد، نجحت الولايات المتحدة في إكراه الحكومة العمالية، التي كان يترأســها هارولد ولســون وقتذاك، في خفض الإنفاق الحكومي، وفي تقليص برامج الرعاية الاجتماعيــة على نحــو صارم، وفي إجبارها على تنفيذ سياســة ضريبية شــديدة القيــود، والتخلي عن كل القيود المفروضة عــلى الواردات. وانطوى هذا التدخل

على اعتداء، على نحو ما كان له مثيل في السابق، على سيادة دولة أوروبية تسعى إلى الحصـــول على تمويل هي في أمسِّ الحاجة إليه. وكان هذا التطور قد أدى إلى ألا تطلب أبدا، ولا حتى دولة صناعية واحدة، من الدول الصناعية الرئيســية في العالم الغربي، ثانية، قرضا من الصندوق.

4

«برامج التكيف الهيكلي».. الصندوق يضفي المنهجية على إجراءاته

من خلال التجربتين التشيلية والبريطانية، أدركـت قيادة صندوق النقـد الدولي، أنه قد آن الأوان لأن يجهز الصندوق نفسـه، منهجيا أيضا، لأداء الدور الجديـد، دور الرائد العازم عـلى حفـز مجموعـة الـدول الناميـة على تنفيـذ إصلاحات تهتـدي بالليبرالية الحديثة، وتتماهـى مـع تصـورات الرأسـمالية المالية (Finance capitalism) الأمريكية. وهذا هو مـا حدث فعلا وعلى مرحلتـين خلال العامين 1978 و1979.

فبادئ ذي بدء، وفي أبريل من العام 1978، جرى اسـتكمال اللوائح الداخلية، السائدة في الصندوق، من خلال الفقرات الثلاث المتضمنة «المسـاندة الماليـة» و«المسـاعدة الفنيـة» و«المراقبـة». وفي الواقـع، فليـس المقصـود

«كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلـة الحلم العظيـم الذي يراود خيـال المضاربـين: فـما كان على هـؤلاء سـوى الاقـتراض بعملـة أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فـترة زمنيـة معينـة، لجنـي ربح يسـاوي، بالعـد والتـمام، معدل تخفيض العملة المعنية»

بـ«المسـاندة المالية» سوى أن الوظيفة الأساسـية الجديدة للصندوق، أعني منح الصنـدوق البلدان النامية القروض والتوسـط لحصول هذه البلدان على الائتمان المنشود، قد أمست من صلب اللوائح المذكورة. أما «المساعدة الفنية»، فإن الأمر الواضح هـو أن الصندوق قد خطى هاهنا خطوة أبعد، فمن خلال هذه الفقرة، حاز الصندوق لنفسـه، حق المشـاركة القوية في القول الفصل الخاص بتوسـيع طاقـات الجهاز الحكومـي وبالقرارات المتعلقة ببنْيَة المـصرف المركزي في الدولة المعنية. وهكذا، اسـتطاع الصندوق، من الآن فصاعدا، اتخاذ التدابير اللازمة، لأن يتقلـد المناصـب الرفيعة في وزارات الاقتصاد والمصـارف المركزية، أفرادٌ هم على صلـة وثيقـة بالصندوق، أو أنهم، وعـلى أدنى تقدير، يشـاركونه في تبني مبادئ الليبرالية الحديثة.

بيـد أن أهم ما جاء في لوائح الصندوق الجديـدة هو الفقرة المتعلقة بموضوع «الرقابة». فإذا كان الصندوق، حتى ذلك الحين، قد حصر تدخله في مراقبة الإجراءات المتعلقـة بالتطـورات الاقتصادية الكليـة، أعني تطورات من قبيـل خفض الكمية النقدية المتداولة، ومكافحة التضخم، وضبط الميزانية الحكومية، ومسـائل مديونية الدولة، فإنه أخذ لنفسه، من الآن فصاعدا، حق مراقبة مدى الوفاء بمتطلبات الإدارة الرشـيدة [الحوكمة] (good Governance)، وبمدى تنفيذ الإصلاحات في القطاعين القضـائي والمالي. وبعبـارة أخرى، يمكن القول إن الصندوق قد أجاز لنفسـه، ممثلا بأعلى مسـتوياته القيادية، وبمستوى أكثر عمقا مما كان سـائدا حتى ذلك الوقت، التدخل في سيادة الدولة المدينة له.

وفي العـام 1979، عـرض الصنـدوق عـلى العـالم «برامج التكيـف الهيكلي»، باعتبارها أداة، سـتكون سـارية المفعـول بصفة عامة، ومؤشرا يشـير بنحو بيّن إلى الاتجاه الذي سيسلكه الصندوق مستقبلا، وبأنها، أي هذه البرامج، تراعي، من خلال مبـدأ المشروطية، الأهمية المتصاعـدة للتدفقات المالية العالميـة، وذلك من خلال المصطلحات الأربعة: ليبرالية، تحرير، استقرار، خصخصة. وعلى رغم الزعم بأن هذه الشروط سيجري تحديدها، مستقبلا أيضا، وفق واقع الدولة، طالبة الائتمان، بيد أن قائمة الشروط تضمنت، من الناحية الأساسـية، الشروط نفسها السابقة. أي الشروط التي من جملتها، على سبيل المثال، وليس الحصر:

- الوصول إلى حالة التوازن في ميزانية الدولة وذلك من خلال انتهاج التقشف المالي، وإلغاء الإنفاق المخصص لمناحٍ معينة.
- خفـض قيمة العملة الوطنيـة وذلك من أجل تعزيز القدرة التنافسـية في الأسواق العالمية.
- رفع معدلات الفوائد بغية الحد من حجم الائتمان الداخلي.
- إلغاء القيود على الواردات السلعية وتداول العملات الأجنبية.
- تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج بضع سلع، قابلة للتصدير.
- إلغاء القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.
- خصخصة المشاريع الحكومية وأملاك الدولة.
- تشريع لوائح قانونية، تضمن حقوق المشاريع الخاصة.

إن كل واحدة من هذه الإجراءات كانت بالنسبة إلى الجماهير العاملة والفقراء، من أبناء البلدان المعنية، وبالا وسوطا يُجلدون به يوما بعد يوم. فأجور العاملين لدى الدولة جُمدت أو أنها خُفضت. كما جرى تسريح الكثيرين منهم. على صعيد آخر، تركزت نتائج تقليص الإنفاق على قطـاع التعليم والقطاع الصحي بنحو مخصوص، أي على قطاعات تعاني، في جميع البلدان النامية، من نقص شديد في التمويل حتى يومنا الحاضر. وهكذا، وفي بلدان، تشـكل الأميـة فيها أحد أكبر العوامل المعيقة للتنمية، خفضت السـلطات المصـادر الماليـة الضرورية لعمل المدارس الحكومية، لا بل إن هذه السـلطات شرعت بتقاضي رسـوم من الطلبة المسجلين في مدارسـها. وعلى رغم أن الرعاية الصحية كانت تعاني، أصلا، قصورا واضحا، فإن السـلطات مضت قدمـا في تقليص الخدمات الصحية. مـن ناحية، جرى إلغاء الدعـم المالي المخصص لمواد الوقود، عـلى رغم أن هذا الإلغاء سـيجعل الكثير من العائلات بلا وقود. والأمر الأكثر وبالا، هو أن السـلطات قد قلصت أو ألغت الدعم المالي المخصص للمواد الغذائية الرئيسـية. من هنا، فإن الأطفال، الذين كانوا يعانون، نقص التغذية أصلا، باتوا يعانون، العمر كله، من أمراض مختلفة، أو تعين عليهم، حالهم في ذلك حال الكبار، الموت جوعا.

من ناحية أخرى، سبب خفض قيمة العملة الوطنية تدهور القوة الشرائية لدى السـكان، وذلك لأنه تعين عليهم، الآن، دفع أسـعار أعلى على السـلع الأجنبية. إن

تقليص حجم الائتـمان الداخلي، بفعل الزيادات التي طرأت على معدلات الفائدة، انعكس، سلبا، على الكثير من المشاريع الزراعية والحرفية الصغيرة، أي المشاريع التي يتوقف وجودها على حصولها على قروض ميسرة. وأجبر العديد من هذه المشـاريع على إعلان إفلاسـها وتسريح العاملين لديها. ولعل من نافلة القول، الإشـارة إلى أن إفلاس هذه الشركات قد سـبب تفاقم البطالة. وسـبب إلغاء القيود المفروضة على السـلع المسـتوردة وعلى التعامل بالعملات الأجنبية، في تدفـق رأس المال الأجنبي والسلع الأجنبية، على البلد المعني، بلا قيد أو شرط، وإغراق الاقتصاد المحلي، بسلع زهيدة الثمن. وانعكسـت هذه النتائج على القطـاع الزراعي بنحو مخصوص: فبما أن صغار المزارعين ما كانوا قادرين على منافسـة الشركات الدولية العملاقة، المنتجة للمواد الغذائية، فقد اندلعت موجات إفلاس واسعة. وكانت نتيجة موجات الإفلاس هذه هو أن البلدان الأفريقية على وجه الخصوص، أعني البلدان التي كانت من قبل تصدر المواد الغذائية، قد تحولت إلى بلدان مستوردة للمواد الغذائية - ليس لحقبة معينة من الزمن، بل ظلت بلدانا مستوردة للمواد الغذائية حتى اليوم الحاضر.

وبفعـل التخصـص بإنتاج بضـع موارد طبيعيـة، يمكن تصريفها بيـسر عالميا، خضعت البلدان المعنية إلى تبعية من طرف واحد، تبعية نشأت عنها نتائج وخيمة، في الظروف التي اتسمت بانخفاض الأسعار في السوق العالمية، وترتب عليها تدهور ملحـوظ، إلى حـد ما، في الموارد الماليـة المتأتية من التصدير. وغنـي عن البيان، أن التركيز على بضع سـلع مطلوبة في السوق العالمية، أعني التركيز على سلع من قبيل البن والشـاي أو القطـن، قد دفع القطاع الزراعي إلى إهـمال، أو التخلي كلية، عن زراعة مواد غذائية أساسـية، معهودة منذ قرون كثيرة، أعني مواد غذائية من قبيل المَنيْهوت (Maniok)(*)، والبطاطس الحلوة، والذرة البيضاء [الدُخْن].

وسبب إلغاء القيود المفروضة على المستثمرين اندثار الكثير من المصانع المحلية، إذ تعـين عليها، من الآن فصاعدا، مضاهاة مشـاريع تتفوق عليهـا تفوقا كبيرا من حيث القوة المالية، والكفاءة التكنولوجية، والإمكانات اللوجستية. من ناحية أخرى، كانت خصخصة المشـاريع الحكومية تعني أن مرافق عامة أساسـية، مثل مشاريع الكهربـاء والمياه أو وسـائط النقل العامة، قد صارت تحـت رحمة القطاع الخاص،

(*) هو نبات يُستخرج من جذوره نشاء مغذ. [المترجم].

تحت رحمة مستثمرين ومضاربين، شرعوا، حالما استكملوا حيازة هذه المشاريع، في رفع الأسعار بمعدلات خيالية، غير آبهين بالنتائج الاجتماعية المترتبة على مستويات الأسعار الجديدة.

وبعبارة أخرى: لقد خُفضت المستويات المعيشية للفئات العاملة بنحو منتظم، وتحقق تصعيد عظيم بمشاكل الفقر والأمية والمجاعة، واتسعت هوة التفاوت الاجتماعي، وتعززت بالتالي، فظلت سائدة على مر الزمن. ولا غرو في أن المصارف العملاقة الناشطة دوليا والمستثمرين المؤسساتيين(*) والمضاربين من أصحاب ملايين ومليارات الدولارات، قد استبشروا خيرا، وذلك لأن كل واحد من إجراءات صندوق النقد الدولي، ينطوي على تحسن ملحوظ في فرصهم الاستثمارية وزيادة مؤكدة في معدلات أرباحهم، وذلك لأن:

خفض الإنفاق الحكومي يعني أن البلد المعني ستكون لديه قدرات مالية أكبر لخدمة ما بذمته من ديون كان قد استلفها من أطراف أجنبية. وعلى صعيد آخر، كان خفض قيمة العملة الوطنية بمنزلة الحلم العظيم الذي يراود خيال المضاربين: فما كان على هؤلاء سوى الاقتراض بعملة أجنبية، في وقت مناسب، والانتظار فترة زمنية معينة، لجني ربح يساوي، بالعد والتمام، معدل تخفيض العملة المعنية[1]. من ناحية أخرى، حظيت زيادة معدلات الفائدة، بغية خفض معدلات التضخم، بترحيب واسع وحار أيضا، وصعدت، إلى جانب ذلك، من المضاربة على العملات، على خلفية تزايد القدرات المالية الموجودة بحوزة المضاربين، متسببة، في نهاية المطاف، في تعميق تبعية البلد المعني للتطورات المالية الدولية، وبزيادة طاعة حكومته لرغبات وشروط المقرضين الأجانب. وغني عن البيان، أن تعزيز تخصص الاقتصاد الوطني بإنتاج عدد محدود من مواد أولية قابلة للتصدير، وما ينجم عن هذا التخصص من تبعية وتعرض للابتزاز، نعم كان هذا وذاك، من جملة الأمور، التي درت أرباحا خيالية على القوى العظمى والشركات العملاقة، درت أرباحا جرى استثمارها، ثانية وفي الحال، في البلد المعني، لاسيما بعدما تم إلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي،

(*) أي مستثمرين من قبيل شركات إدارة الأموال وشركات التأمين والمصارف الاستثمارية وصناديق الاحتياط. [المترجم].

ودرت أرباحـا، أخرى، متزايـدة، حينما خُصصت هذه الأرباح لشراء المشـاريع الحكومية، التي تمت خصخصتها.

وسـواء ركز المرء منظوره على هذا الإجـراء أو ذاك من إجراءات صندوق النقد الـدولي، فالأمر البـين هو أن جميع هـذه الإجراءات تشـترك في الخصائص الثلاث التاليـة: إنها جميعـا حملت الجماهير العاملة أضرارا فادحـة، وانطوت على منافع جمة بالنسـبة إلى المستثمرين الدوليين، وساهمت مسـاهمة قوية في تعزيز تبعية البلد المعني إلى أسواق المال العالمية.

وربما سـأل سـائل عن السـبب الذي دفع بلدانا متزايدة العـدد للتوجه صوب صندوق النقد الدولي، والانضواء تحت رايته كدول أعضاء. إن الإجابة عن هذا السؤال غاية في البساطة: إن المصارف التجارية ترى أن الدول الجديرة بالحصول على التمويل، هـي تلك الدول فقط، التي خضعت لشروط صنـدوق النقد الدولي والتزمت بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وهكذا، فإذا كان هذا البلد أو ذاك، لا يريد لنفسه التعرض إلى عُزْلَة شاملة، وإذا عزم على مواصلة المشاركة بالمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية، عندئـذ لن يكون لديه خيار آخـر غير الانتظام في صفوف الصنـدوق والموافقة على شروطـه. وبهذا النحو، غدا، ثلاثة أرباع بلدان أمريكا اللاتينية وثلثا البلدان الأفريقية، أعضاء في صندوق النقد الدولي، في منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

5

أزمة الديون في أمريكا اللاتينية.. الصندوق يتحول إلى لاعب دولي في إدارة الأزمات

«تدخل الصندوق كأنه فرقة مطافئ تمارس عملها على مستوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر على الانصياع لبرنامج التكيف الهيكلي المعد من قبله»

على خلفية التوسع الهائل في عرض البترودولار(*) (Petrodollar) في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وبناء على الأسلوب الذي انتهجته المصارف الدولية في عمليات الإقراض، سجلت ديون كل البلدان النامية ارتفاعا بلغ 600 في المائة، خلال العامين 1971 و1982، وزيادة في خدمة ديونها (أي أقساط تسديد الدَّين وأقساط الفوائد على هذا الدَّين) بلغت 1.100 في المائة. وكان إجمالي الديون في ذمة أمريكا اللاتينية، قد سجل بين العامين 1975 و1983

(*) كما توحي الكلمة يتألف تعبير بترودولار من بترو، بمعنى نفط، ودولار. والبترودولار هو عائدات بيع النفط من قبل الدول المصدرة، سواء كانت أعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، أو خارجها. [المترجم].

نموا بلغ معدله السنوي 20.4 في المائة؛ ففيما كان إجمالي ما في ذمة دول أمريكا اللاتينيــة من ديــون أجنبية، لا يزيد عــلى 75 مليــار دولار، ارتفع إجمالي هذه الديــون في العام 1983، ليصل إلى ما يزيد عــلى 314 مليار دولار أمريكي. وعلى الصعيد نفســه، وفيما كانت خدمة الدَّين الســنوية لا تزيد على 12 مليار دولار أمريــكي في العام 1975، غير أنهــا ارتفعت، في ظل معدلات فائدة تتراوح بين 15 في المائة و16 في المائة، إلى 66 مليار دولار في العام 1982، مسجلة ارتفاعا سنويا بلغ 10 في المائة. وهكذا، كانت قد لاحت في الأفق، وقتذاك، أزمة لم يشهد العالم مثيلا لها منذ اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وكانــت المكســيك، البلد الــذي لصادراتــه البترولية أهمية كبــيرة في حياته الاقتصاديــة، أول دولة تتعرض لهذه الأزمة في أمريكا اللاتينية؛ فتدهور أســعار البترول، بفعل انتشار الكســاد على المستوى العالمي، والارتفاع السريع بمعدلات الفائــدة الأمريكيــة، كانا قد تركا بصماتهما على المكســيك على نحو شــديد في قســوته. على صعيد آخر، سحب مستثمرون أجانب 55 مليار دولار بين العامين 1979 و1982، وخسر البيزو، العملة المكســيكية، حتــى فبراير من العام 1979، ما يســاوي 67 في المائة من قيمته، وســجل ميزان الحســاب التجاري المكسيكي عجزا بلغت قيمتــه 5.8 مليار دولار أمريكي. وحينما امتنعت مصارف أجنبية في صيف العام 1982 عن منح قروض جديدة، كانت البلاد خائرة القوى وعلى وشك السقوط في الهاوية المالية.

وفي الثاني عشر من أغســطس من العام 1983 أغلقت البورصة المكســيكية أبوابها، وســافر وفد حكومي إلى واشــنطن، واجتمع مع كل من رئيس المصرف المركــزي الأمريكي (فيدرال رزيرف)، ووزير الخزانــة الأمريكية ورئيس صندوق النقــد الدولي. وفي هذا الاجتماع أكد الوفد المكســيكي للحاضرين أن المكســيك ما عادت قادرة على ســداد ما في ذمتها من التزامات مالية، وأنهم لهذا الســبب يناشــدونهم الموافقة على تعليق تسديد أقساط خدمة الدَّين (Moratorium) في الأشــهر الثلاثة القادمة. ومن خلال الجرد الفــوري للخزينة الحكومية الذي أوصى بــه المجتمعون تبين أن الوضع أكثر وخامة مــما كانوا يتوقعون، إذ أظهر

الجرد أن إجمالي ما في ذمة المكسيك من ديون، مقابل مصارف العالم التجارية، يبلغ 80 مليار دولار أمريكي. وكانت الأطراف الرسمية في واشنطن وقيادات الـ «وول ستريت» وصندوق النقد الدولي على علم أكيد بحقيقة مفادها: أن التوقف عن تسديد ديون بهذه القيمة الكبيرة يمكن أن يؤدي إلى انهيار مصارف أمريكية وأوربية ويابانية متعددة، وإلى تعرض النظام المالي العالمي لنتائج وخيمة، غير محسوبة.

واستدعى رئيس صندوق النقد الدولي جاك لاروزبير (Jacques Larosière)، في الحال، ممثلي 800 مصرف للمشاركة في اجتماع طارئ يلتئم شمله في نيويورك. وكان جدول أعمال الاجتماع يتكون من فقرة واحدة لا غير: كيف يمكن الحيلولة دون إعلان المكسيك إفلاسها؟ ومن أجل اجتياز بضعة أسابيع على الأقل، من دون إعلان الإفلاس، وافقت المصارف المركزية التابعة لعشرة بلدان غربية، وبنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، على تنفيذ «حزمة إجراءات مالية» قصيرة المدى. ومارس الصندوق، من ثم، وبشكل رسمي، دور «الوسيط» بين المكسيك والمصارف التجارية. وأكد الصندوق، في وقت لاحق، أنه نجح في «انتزاع» قروض قيمتها 5 مليارات دولار من المصارف التجارية بغية توظيفها في استقرار المكسيك، وأنه هو نفسه، على أتم استعداد «لمساعدة» المكسيك من خلال تقديمه مبلغا قيمته 3.3 مليار دولار.

بيد أن الحقيقة التي تخفت وراء هذه الصياغات الزائفة، كانت على النحو التالي: من أجل ضمان قدرة المكسيك على تسديد أقساط خدمة الدَّين، ما كان لدى المقرضين غير خيار واحد لا غير هو منح البلاد قروضا جديدة. بيد أن هذه القروض لم تُمنح من أجل إنقاذ المكسيك، بل تلبية لتحقيق مصالح المصارف التجارية نفسها، كما أنها ارتبطت، وبمساعدة من قبل صندوق النقد الدولي، بشروط عززت، على نحو قوي، سلطان هذه المصارف، وساعدتها على تحصيل مستحقاتها من الشركات المكسيكية بيسر مقارنة بما كان ممكنا في سابق الزمن. وكان الصندوق من ناحيته قد أعد العدة ليس لتقديم قرض قيمته 3.3 مليار دولار فقط، بل بربط تقديم هذا المبلغ بتنفيذ صارم لبرنامج تكيف هيكلي

يشتمل على عشر فقرات، تمخضت عنها سلبيات كثيرة، نذكر منها: الخفض الكبير في مســتوى الأجور الحقيقية[1]، وإلغاء دعم أســعار سلع غذائية أساسية، دأبت الحكومة على تقديمه ســابقا. وعلى خلفية هذه الإجراءات، وبناء على اســتمرار التضخــم بمعدلات عالية، طوال الأعــوام الأربعة التالية، تراوحت بين 60 و90 في المائة سنويا، انخفض المستوى المعيشي لفئات عريضة من سكان المكسيك، وصار عدد كبير منهم فقراء معدمين، يقاسون أبشع ضروب العوز.

وفي ديســمبر من العام 1982 أعلنت البرازيل، أيضا، تعليق تســديد أقساط خدمــة ديونها الدولية. وكــما كانت الحــال في مجمل أمريــكا اللاتينية، كانت البرازيــل تعاني وطــأة تزامن ارتفاعات كبيرة في معــدلات الفوائد الأمريكية، مع تراجــع مفاجئ في حجــم الصادرات، وذلك على خلفية الكســاد الذي خيم على النشاط الاقتصادي عالميا، وبســبب تصاعد معدلات التضخم. وهنا أيضا، تدخل الصندوق بلا تأخير، وأجبر الحكومة على تنفيذ برنامج تقشــف مالي صارم، وذي آثار سلبية، بشعة، بالنسبة إلى المواطنين العاديين. وانتهز، في غضون ذلك، فرصة ضعف الحكومة، فراح يطالبها بإلغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة، علــما بأن الحكومة كانت تســعى، من خلال هذه الضرائب، لحماية المشــاريع البرازيلية المتوســطة الحجم في المقام الأول، من سلطان ما لدى المشاريع الدولية العملاقة، من قوة تنافسية عظيمة.

وخلافــا لكل التأكيدات المعلنــة، لم يكن هدف الصنــدوق، في المقام الأول، مســاعدة الاقتصاد المكسيكي أو البرازيلي، على تخطي الأزمة والتعافي من وبالها، بــل كان يتركــز على تمكين الصندوق نفســه، بغير مبالاة، وبــلا رحمة، من جني الثمار الناشــئة على خلفية الأزمة الاقتصاديــة والمالية، المخيمة على البلدين. إن هدفــه الوحيــد كان يكمن في إعــادة قابلية البلدين لتســديد ما في ذمتهما من قروض، والاستفادة من الأزمة لتحسين شروط الاستثمار وفرص جني الأرباح أمام المشاريع والمصارف الأجنبية العملاقة.

ولما كانت أســباب الأزمة ذات طبيعة عالمية أصلا، لذا فإنها ازدادت تفاقما، وتعاظمت اتســاعا، على نحو مطرد؛ فحتى أكتوبر من العام 1983، اضطرت 16

دولــة من دول أمريكا اللاتينية إلى إعادة هيكلــة ديونها، علما أن أكبر الدول في هذه المجموعة (المكســيك والبرازيل وفنزويلا والأرجنتــين) كانت ديونها مقابل قطاع المصارف التجارية قد بلغت 176 مليار دولار أمريكي، وأن 37 مليار دولار مــن هذا المبلغ كانت ديونــا في ذمة هذه البلدان لمصلحــة أكبر أربعة مصارف أمريكية. وعلى المســتوى العالمي ارتفعت ديون الــدول النامية، مقابل المصارف التجارية، إلى 239 مليار دولار أمريكي.

وفي كل الحــالات، تدخــل الصندوق كأنــه فرقة مطافئ تمــارس عملها على مســتوى العالم أجمع، وأخذ يُكره بلدا بعد آخر عــلى الانصياع لبرنامج التكيف الهيــكلي المعد من قبله. وجرى تبــادل الآراء وإقرار الخطــوات الفعلية لتنفيذ الإجــراءات المطلوبة في رحاب نادي باريس، هذا النــادي الذي أخذ دوره يزداد أهميــة عاما بعد آخر؛ ففيما كان عــدد الاتفاقيات التي أبرمها النادي مع الدول المدينة أربع اتفاقيات لا غير في المتوســط، بين العامين 1956 و1980، ارتفع هذا العــدد ابتداء من العام 1982 إلى عشر اتفاقيات في العام، وبلغ عدد الاتفاقيات الذروة في العام 1989، إذ بلغ عددها أربعا وعشرين اتفاقية.

ويُستحســن أن نلقي نظرة فاحصة على «النادي»، فالملاحظ، بادئ ذي بدء، هــو أن النادي ليســت لديه لوائــح وقواعد مكتوبة تنظم عملــه. بهذا المعنى، فإن أعضاءه يمارســون مهامهم وفق «مبادئ» غير رســمية، ولكن مفيدة لتأمين أي اتفــاق تبرمه الدول الدائنة مع الدول المدينــة، أعني مبادئ من قبيل: اتخاذ القرارات على نحو يأخذ في الاعتبار خصائص كل حالة، أي ضرورة اتخاذ القرارات لكل حالة على حدة (fallweise Behandlung)، والإجماع (Einstimmigkeit)، والمشروطية (Konditionalität)، والتضامن (Solidarität)، والتعامل على نحو مقــارن (vergleichbare Behandlung)، ويقــضي مبدأ اتخــاذ القرارات لكل حالة على حدة، أن النادي مطالب بأن تناســب إجراءاته الوضع السائد في البلد المديــن. والمقصود بمبــدأ «الإجماع»، هو أن تحظى قــرارات النادي بموافقة كل الــدول الدائنة، وليــس موافقة الدول المدينة. ويفرض مبــدأ «المشروطية» على البلد المدين أن ينفذ برنامجا من برامج صندوق النقد الدولي (اتفاقات الاستعداد

الائتماني Stand-by وتسهيل الصندوق الممد Extended Fund Facility والتسهيل الائتماني الممد Extended Credit Facility وأداة دعم السياسات Policy Support Instrument. وكما هي الحال بالنسبة إلى مبدأ الإجماع، يستهدف مبدأ «التضامن»، أيضا، البلدان الدائنة فقط، ويطالبها بأن تتصرف وتعمل كمجموعة، وأن تراعي - وهي تسعى إلى الظفر بما لها من مستحقات مالية في ذمة البلدان المدينة - حقوق دول دائنة غير مشمولة باتفاقيات النادي مع الدول المدينة. ويعني مبدأ «التعامل على نحو مقارن» أن أي بلد مدين، يصادق على اتفاقية مع الدائنين من أعضاء نادي باريس، محظور عليه الاتفاق على قروض يحصل عليها من أطراف أخرى غير منضوية تحت راية نادي باريس بشروط أسوأ من الشروط التي اتفق عليها مع نادي باريس.

ولو قارن المرء العلاقة القائمة بين المدين والدائن، بالعلاقة السائدة بين المُدَّعِي والمُدَّعَى عليه، لتوصل بيسر إلى أن نادي باريس أشبه بمحكمة، يمارس فيها المدعي دور المدعي العام والقاضي في وقت واحد، ويحرم المدعى عليه من حق اختيار مُحام يدافع عنه. وهكذا، لا غرو أن يلتئم شمل هذه الاجتماعات - دائما من حيث المبدأ - في ديوان وزارة المالية الفرنسية، وأن يُستبعَد الرأي العام من الاطلاع على ما يدور في هذه الاجتماعات. والملاحظ هو أنه لا توجد لا قوائم بأسماء المشاركين، ولا بروتوكولات تلخص ما يدور في هذه الاجتماعات. إن نتائج «المحادثات» هي فقط الموضوع الذي يُثبت تحريريا ـ نعم يُثبت هذا فقط، برغم أن هذه الاجتماعات هي الرحاب الذي جرت فيه في العام 2012 مفاوضات مع 90 دولة، والحفل الذي تم فيه التوقيع على 428 اتفاقية تدور حول قروض بلغت قيمتها 573 مليار دولار أمريكي!

وترتب على قرارات نادي باريس ارتفاع هائل في التفاوت الاجتماعي السائد على المستوى العالمي، وفي حين ازدادت الفئات الموجودة في أدنى السلم الاجتماعي فقرا، وحُرمت أكثر فأكثر مما كان من استحقاقاتها، وحيل دون سلوكها الدرب الموصلة إلى حياة تليق ببني البشر، راحت ثلة تقف في أعلى مراتب السلم الاجتماعي، وتتمتع بثراء هو من عالم الخيال، حتى في أقسى مراحل الأزمات،

راحت تكن للنادي أسمى آيات الشكر على ما اتخذ من قرارات؛ ففي أول عامين من سنوات أزمة المديونية في أمريكا اللاتينية، جنت مصارف دولية أرباحا بلغت في المكسيك والبرازيل فقط 1.5 مليار دولار أمريكي.

وحينما بدا، في العام 1985، واضحا وضوح الشمس أن برامج التكييف الهيكلي تنطوي، في الأمد القصير، على نفع كبير للمصارف، إلا أنها تعيق على نحو شديد النمو الاقتصادي في مجمل أمريكا الجنوبية، وتتسبب في تفاقم المديونية على خلفية تراجع إيرادات الدولة[2]، لاحت في الأفق نذر المستقبل الكئيب الذي ينتظر الرأسمالية المالية الدولية. وهكذا، ولتمكين المدينين له من تسديد ما في ذمتهم من ديون، على نحو مستمر، كان على الصندوق، وقف هذا التطور بلا قيد وبلا شرط. ولكن أنّى له وقف هذا التطور؟

ففي واشنطن وضع جيمس بيكر، وزير الخزانة في إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، ومعه رئيس المصرف المركزي الأمريكي بول فولكر، خطة عرضها على الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، المنعقد في عاصمة كوريا الجنوبية سيول، في أول أكتوبر من العام 1985، خص بها خمس عشرة دولة، من بينها عشر دول في أمريكا اللاتينية، كانت في ذمتها ديون مجموعها 437 مليار دولار أمريكي، مشيرا فيها إلى ضرورة منح هذه الدول، على مدى ثلاث سنوات، قروضا إضافية بقيمة تبلغ 47 مليار دولار (20 مليار دولار من المصارف الأهلية، و27 مليار دولار من البنك الدولي). وكان الهدف المعلن هو جعل هذه الدول في موضع يسمح لها باتخاذ التدابير اللازمة لحفز النمو الاقتصادي، الذي كانت في أمس الحاجة إليه. غير أن الأمر الجدير بالذكر هو أن هذه الدول لم تكن من جملة الدول الأكثر فقرا، بل كانت تدخل في عداد الدول المتوسطة الدخل (middle-income countries). وبهذا المعنى، فإن الدول المستهدفة كانت بلدانا يشير وضعها إلى أن الاستثمارات الإضافية فيها ستكون مجزية - بلا ريب - وبهذا فلا مجال لمقارنة هذه الدول بالدول الفقيرة التي لا نفع يُرتجى من الاستثمار فيها. وفيما تمسكت هذه الخطة بحق صندوق النقد الدولي في فرض برامجه الرامية إلى تحقيق التكييف الهيكلي،

جرت مناشــدة البنك الدولي بــضرورة بذل جهد أكبر مما هــو متحقق حاليا «لتحديث» الاقتصاديات المعنية.

ومنيت خطة بيكر بفشــل واضح؛ فعلى خلفية الوضع الحرج السائد في قارة أمريكا الجنوبية، كانت المصارف الأهلية تستشــعر مخاطر كبيرة. وهكذا، وفيما اســتثمرت هــذه المصارف، خلال الفــترة الواقعة بين نهاية العــام 1985 ونهاية العام 1988، ما قيمته 12.8 مليار دولار فقط، دفعت أمريكا الجنوبية، في الفترة الزمنيــة ذاتها، فوائد بلغ مجموعها 30 مليــار دولار، علما أن هروب رأس المال مــن أمريكا الجنوبية كان مســتمرا بلا انقطاع، عــلى خلفية اضطراب الوضع في كل البلدان تقريبا. وفي الســنين التالية، أيضا، لم يطرأ تحســن ذو بال على الوضع المتردي مــن وجهة نظر المصارف الغربية. وحينــما أشرف عقد الثمانينيات على بلوغ نهايته، كانت هذه المصارف مهددة بتكبد خسائر بقيمة تبلغ مئات ملايين الدولارات. وكان كل المعنيين على علم أكيد بضرورة اتباع آليات جديدة، وانتهاج إستراتيجية مختلفة، لتذليل معضلات كثيرة تراكمت خلال عقود الزمن المنصرم.

لقــد بانت ملامح الحــل عقب انتخاب جورج بوش [الأب] رئيســا للولايات المتحدة الأمريكية في العام 1989، وشروع وزير الخزانة في حكومة بوش، نيكولاس برادي، في تركيز اهتمامه على سبل حل المشكلات المتراكمة؛ فقد أعلن رسميا أن السبيل الوحيد لحل أزمة الديون يكمن في «حفز المصارف، على خفض ما لها من اســتحقاقات مالية على نحو طوعي». غير أن من حقائق الأمور، أيضا، أن خطته لم تكن - بناء على الظروف الحرجة الســائدة على أرض الواقع - ســوى محاولة تهــدف إلى تمكين المصارف مــن تحقيق أفضل نتيجة يمكــن تحقيقها، أي كانت خليطا يجمع بين أدنى تنازل ممكن وأكبر عائد بالمســتطاع تحقيقه. وفي هذا كله كان برادي يراهن على التزايد المستمر في قوة القطاع المالي الدولي، بفعل تعاظم الرأسمالية المالية، وعلى توق المستثمرين الناشطين في هذا القطاع المالي إلى فرص استثمارية جديدة تدر عوائد مجزية.

فلإعادة جدولة ديون المكسيك، على سبيل المثال، أكره مديرو المصارف، على الاختيار بين الحلين التاليين: إما مبادلة القروض الســائدة حاليا، مقابل الحصول

على سندات أمدها ثلاثين عاما (أطلق المرء عليها «سندات خفض الديون»)، وتقضي بخفض إجمالي الديون بنسبة 35 في المائة، لقاء دفع المكسيك أسعار فائدة أعلى. وإما في مستطاعها مبادلة القروض، السائدة حاليا، مقابل الحصول على سندات دين جديدة تدفع المكسيك لحامليها معدلات فائدة هي أدنى بعض الشيء من معدلات الفائدة السائدة في الأسواق العادية، وبلا أي تخفيض للديون الحالية. ولكي تستطيع هذه الدول دفع أقساط الفائدة، عرض المرء عليها، الحصول على قروض جديدة، قيمتها تعادل 25 في المائة من قيمة إجمالي ما في ذمتها من ديون في العام 1989، لقاء دفع أسعار فائدة تضارع معدلات الفائدة الدارجة في السوق.

وجرى ربط «حزمة المساعدات»، هذه، بشرط يقضي بضرورة أن تكون فوائد وأقساط ما يسمى «سندات برادي، برادي بوندز» (Brady Bonds)، مضمونة من خلال سندات صادرة عن الحكومة الأمريكية، ويمكن تداولها في أسواق المال. وما بدا للوهلة الأولى، كما لو كان تنازلا يحابي الدول النامية، كان ينطوي في واقع الحال على تصعيد ملحوظ للضغط الممارس على هذه الدول، فإمكان المتاجرة بسندات برادي تعني أن مصير البلدان النامية ما عاد، الآن، يتوقف على إرادة مؤسسات مالية متفرقة، بل صار يرتبط على نحو مباشر بأسواق المال الدولية، وبما للـ «وول ستريت»، أيضا، من قوة هائلة، وقبضة لا ترحم.

ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت المصارف التجارية تشتري قروض الدول النامية وتحولها حزما معروضة للبيع على مصارف الدول النامية، محملة، بهذا النحو، الدول النامية كل المخاطر الكامنة في هذه الحزم. وأخذت، من ثم، تستثمر الأرباح المتحققة في البلد المعني، محفزة بذلك المضاربين بالعملات، على تتبّع أخبار الأرباح الكبيرة، وإمكان المشاركة في الصفقة المتاحة، وتحقيق أرباح كبيرة في الدول المعنية، وذلك من خلال تعريض هذه الدول لتقلبات كبيرة في أسعار الصرف الأجنبي. وهكذا، ألحقت هذه المصارف أضرارا جسيمة باقتصاديات هذه الدول النامية. أي، وبعبارة أخرى: إن صندوق النقد الدولي الذي يؤكد ممثلوه رسميا، وفي كل مناسبة، أنهم يبذلون قصارى جهدهم من أجل استقرار هذه

الاقتصاديات، نعم إن هذا الصندوق نفسه، قد ساهم الآن في إشاعة الاضطرابات في هــذه الاقتصاديــات، وذلك من خلال الإجراءات التــي نفذها على نحو فعال وبكل وعي وإرادة.

وخــلال العامين 1980 و1993 جرى في 70 بلدا ناميا تنفيذ 566 برنامجا من برامج التكيف الهيكلي وبرامج التثبيت الاقتصادي(*). وحتى مايو 1998 أقدم 18 بلدا على الدخول في مغامرة ســندات برادي، بقيمة بلغت 190 مليار دولار. وفي كل الصفقــات التي تمت في رحاب نادي باريس، كان الصندوق يقف عونا يقدم خدماته لنفس الشركاء: النخبــة الاقتصادية التي يحابيها رأس المال الدولي تلبية لمصالحه الخاصة، والحكومات.

(*) أي برامج الاستقرار الاقتصادي. [المترجم].

6

نتائج «التكيف الهيكلي».. تصاعد المقاومة ضد الصندوق

ولشـد أزره، ما كان الصنـدوق بحاجة إلى مسـاندة الحكومات فحسـب، بل ومؤازرة ما لـدى هذه الحكومات من أجهزة قمعية، وذلك لأن كل تصعيد للمشروطية كان يدفع الجماهير إلى تصعيـد مقاومتها ضد الإجراءات الحكومية الرامية إلى تحقيق تقشف مالي صارم. على سبيل المثـال، بعدما نفـذ الجنرال بينوشـيه في العام 1973 انقلابا عسـكريا جعل تشـيلي تسبح في «حمام دم» باعتراف بينوشيه نفسه، اندلعت في الأرجنتين في العام 1976 احتجاجات جماهيرية ضد مناشـدة صندوق النقد الـدولي الأرجنتين ضرورة العمل عـلى تجميد الأجور لفترة أمدها 180 يوما، كخطوة أولى تجيز للحكومة مواجهة التضخم وتخفيض مسـتوى الديـن الخارجي. وكما حدث في تشيلي، استولى الجيش، هنا أيضا، على السلطة وشرع في فرض نظام حكم إرهابي،

«إن 39 بلـدا تعرضـت خـلال الفـترة الواقعة بـين 1976 و1992 إلى سلسـلة مـن الاضطرابـات والثورات، كانت قـد تكررت نحو 150 مـرة، وذلـك احتجاجـا على سياسـات التقشـف التـي نفذتها حكومـات هـذه الدول اسـتجابة لـشروط الصنـدوق، وأن عشرات آلاف المواطنـين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه»

كان قد عرض البلاد، فيما بعد، لمذابح رهيبة، راح ضحيتها ثلاثون ألف مواطن، كان جلهم من النقابيين وطلبة الجامعات.

وفي أفريقيا وباقي أنحاء العالم كان بركان الثورة يتصاعد من يوم لآخر، ففي يناير 1977 اندلعت في كبرى المدن المصرية ثورة انصب جام غضبها على مطالبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الحكومة المصرية بضرورة شطب الأموال التي تخصصها كل عام لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذه الاحتجاجات قتل 79 متظاهرا وجرح أكثر من 550 مواطنا. وفي المغرب، كانت النقابات العمالية قد أعلنت في العام 1981 إضرابا عاما، وذلك لأن الصندوق كان، هنا أيضا، قد ربط منح قرض قيمته 1.2 مليار دولار بالتزام الحكومة المغربية بإلغاء الإنفاق الحكومي المخصص لدعم أسعار المواد الغذائية الأساسية. وفي سياق هذا الإضراب تمرد آلاف الشباب من سكان الأحياء الفقيرة، المحيطة بالدار البيضاء، وكانت قوات الشرطة قد قتلت أكثر من 600 منهم.

واندلعت في جمهورية الدومينيكان في العام 1981 موجة مظاهرات صاخبة، احتجاجا على إجراءات التقشف المالي التي أملاها الصندوق على حكومة البلاد. أضف إلى هذا أن التقشف المالي كان قد أدى إلى ارتفاع أسعار العقاقير الطبية إلى ضعف المستوى الذي كانت عليه قبل تنفيذ برنامج التقشف المالي، وكانت عناصر الشرطة قد اعتقلت 4000 متظاهر وقتلت بوابل من الرصاص 50 مواطنا. وقتل في فنزويلا في العام 1989 مئات المتظاهرين، احتجاجا على إلغاء الدعم المالي المخصص لأسعار البنزين المستخدم من قبل الفقراء بخاصة.

وفي مايو 1986 قتلت قوى الأمن نحو عشرين طالبا من طلاب جامعة أحمدو بيلو في زاريا بنيجيريا، وذلك لأنهم احتجوا على الشروع في تنفيذ برامج تكييف هيكلي. كما قتل طلبة آخرون إثر تنظيمهم احتجاجات في قسم الهندسة التابع لجامعة كادونا وفي جامعة جمهورية بنين وفي جامعة لاغوس أيضا.

وبعدما اتفقت الحكومة الجديدة المعينة من قبل بيريز رئيس فنزويلا مع صندوق النقد الدولي، على برنامج للتكيف الهيكلي، وبعدما دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 23 فبراير 1989 اندلعت خلال اليومين 28 فبراير و2 مارس تظاهرات صاخبة احتجاجا على ما سيسببه هذا البرنامج من ارتفاع كبير في أسعار البنزين وتكاليف استخدام وسائط النقل العمومية. وفي سياق هذه الاحتجاجات، قتل ما يزيد على 600 متظاهر وجرح أكثر من ألف مواطن.

وفي فبراير 1990 أضرب طلاب جامعة نيامي في النيجر عن حضور المحاضرات احتجاجا على اشتراط صندوق النقد الدولي على الحكومة تقليص مخصصات التعليم

الجامعي، الذي هو أصلا غاية في التدني. وعلى الرغم من احتجاجهم بنحو سلمي، رشقتهم عناصر الشرطة بوابل من الرصاص فقتلت خمسة طلاب، بحسب اعترافات الأجهزة الأمنية نفسها.

وخلال الفترة الواقعة بين 28 يوليو و2 أغسطس 1990 اقتحمت منظمة إسلامية بناية حكومية في جمهورية ترينيداد، واحتجزت رئيس الجمهورية روبنسون وعددا من أعضاء الحكومة، احتجاجا على برامج التقشف المفروضة من قبل الصندوق. وفي سياق المناوشات التي شهدتها العاصمة بورت أوف سبين، قتل خمسون فردا على أقل تقدير.

وعموما، يمكن القول إن 36 بلدا تعرضت خلال الفترة الواقعة بين 1976 و1992 إلى سلسلة من الاضطرابات والثورات، كانت قد تكررت نحو 150 مرة، وذلك احتجاجا على سياسات التقشف التي نفذتها حكومات هذه الدول استجابة لشروط الصندوق، وأن عشرات آلاف المواطنين قد لقوا حتفهم في عمليات الاحتجاجات هذه. وعلى الرغم من هذه القائمة الطويلة، أعني قائمة الاضطرابات الدامية، لم يخطر على بال صندوق النقد الدولي ضرورة إعادة النظر في إستراتيجيته المدمرة، فضلا عن أن يخطر على باله ضرورة تبني إستراتيجية جديدة. إن ما تحقق كان عكس المأمول: فقد واصل العمل بإستراتيجيته بكل إصرار وراح يعلن، على الملأ، في العام 1990، اتفاقه التام مع المبادئ التي تضمنها «توافق واشنطن» Washington Consensus، علما أن هذه التسمية هي الاسم، الذي أطلقه في العام 1989 الاقتصادي الأمريكي، والمستشار الأسبق لصندوق النقد الدولي جون ويليامسون (John Williamson) على تلك «المبادئ الأساسية، التي تتواءم» مع تصورات الدوائر السياسية في واشنطن، والأعضاء الرئيسيين في الإدارة الأمريكية والتكنوقراط في المؤسسات المالية العاملة في واشنطن، والوكالات الاقتصادية التابعة للحكومة الأمريكية والمصرف المركزي الأمريكي وأخيرا وليس آخرا المراكز البحثية(*) العاملة في واشنطن(**).

الأمر الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المبادئ العشرة، التي أعرب عنها ويليامسون، لم تخفف من شدة برامج التكيف الهيكلي العائدة إلى العام 1979، بل زادتها صرامة في واقع الحال. وكان اتفاق واشنطن يطالب الدول المعنية بالسهر على تحقيق ما يلي: انضباط المالية العامة، إعادة ترتيب أولوية الإنفاق العام، الإصلاح الضريبي، تحرير أسعار الفائدة، الوصول إلى سعر صرف تنافسي، تحرير التجارة، تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، الخصخصة، إلغاء القيود على الأسواق، وحماية حقوق الملكية.

(*) خلايا أو بيوت الخبرة كما يسميها البعض. [المترجم].

(**) في خدمة الإمبراطورية الأمريكية بصفتها صنفا من صنوف القوة الناعمة. [المترجم].

وما يثير الانتباه هو أن ويليامسون كان هنا في غاية الخبث، فإشارته إلى أن التضخم يشكل ضررا فادحا بالنسبة إلى الفقراء على وجه الخصوص وذلك لأن الأغنياء يستطيعون الهروب بثرواتهم إلى خارج البلاد، لم تدفعه إلى التفكير في الإجراءات الضرورية للحد من قــدرة الأغنياء على الهروب برؤوس أموالهم، بل قادته إلى الإعلاء من أهمية التقشــف المالي، متناســيا أن الفقراء هم الذين يتحملون النتائج الســلبية التي يفرزها التقشــف المالي، وأنه يؤدي إلى تخفيض مســتوياتهم المعيشــية على نحــو متزايد. أضف إلى هذا أنــه يتحدث عن الجانب المظلم في الخصخصة، قائلا، بصراحة تثير العجب: «إنها يمكن أن تعبد الطريق أمام الفســاد الإداري والارتشاء، وذلك لأنها تسهل على النخبة صاحبة الامتيازات، الحصول على مزيد من الثروات بأرخص الأثمان»، ويوصي، من ثم، قائلا، بأن على أولي الشأن «أن يتخذوا التدابير الضرورية لتطبيقها(*) على النحو السليم»(**).

وكيفــما اتفق، الأمر المؤكد هو أن توقيت إذاعة توافق واشــنطن على العالم لم يكن مــن محض مصادفة. ففيما كانت أزمة الديون تــؤدي إلى صدمات اقتصادية واجتماعية، ليس في البلدان النامية الواقعة في أمريكا اللاتينية فقط، بل في البلدان النامية الواقعة في أفريقيا وآسيا أيضا، كان قد بدا واضحا، أن أوربا قد أمست على وشك التعرض إلى تحولات عظيمــة قبل فترة وجيزة مــن بزوغ فجر العقد الأخير من القــرن العشرين. وفي البلدان الأوربية أيضا، أدى صندوق النقد الدولي دورا فتاكا بالنسبة إلى المواطنين البسطاء.

(*) أي عملية الخصخصة. [المترجم].

(**) ترجــع قصة «توافق واشــنطن» إلى اتخاذ «معهد الاقتصاد الدولي» في واشــنطن في العــام 1989 قرارا بعقد ندوة يقــدم فيها مؤلفون من عــشر دول من أمريكا اللاتينية بحوثا تشرح بالتفصيل التطــورات الاقتصادية التي قادت إلى أزمة الديون في بلدان أمريكا اللاتينية. وكان جون ويليامســون الزميل الرئيسي في معهد الاقتصاد الدولي، قد شــارك ببحث أورد فيه العشرة إصلاحات المذكورة في متن هذا الكتاب. وأطلق ويليامسون على حزمة الإصلاحات هذه اسم «اتفاق واشنطن»، اعتقادا منه أن كل المشــاركين في الندوة يعتقدون أن الأوضاع في أمريكا اللاتينية تتطلب هذه الإصلاحات بكل تأكيد. وكان ويليامســون قد تطرق إلى قصة «اتفاق واشــنطن» في مجلة البنك الدولي «التنمية والتمويل» (الصادرة في ســبتمبر 2002، المجلد 40، العدد 3) فكتب قائلا: «ولم أكن أحلم مطلقا أنني كنت بذلك أصك مصطلحا ســيصبح فيما بعد نداء حرب في المناظــرات الأيديولوجية لأكثر من عقد من الزمن...»، ويقر ويليامســون بأنه أغفــل إدراج عدد من الإصلاحات الضرورية في القائمة، مثل «جعل سياســة الاقتصاد الكلي تحقق الاســتقرار الدوري، وتصحح عدم المســاواة الفظيع في توزيع الدخول الذي ابتليت به المنطقة». ويواصل ويليامســون حديثه فيقــول: «... بيد أنه من الواضح تماما، انه بمرور الزمن، أصبح كثير مــن الناس يســتخدمون المصطلح بمعنى يختلف جدا عما قصدته. ويمكن للمــرء أن يحدد معنيين بديلين على الأقل. الأول منهما يساوي بين آراء واشنطن والليبرالية الجديدة...» فالليبراليون الجدد، الليبراليون الحديثون، يؤيدون «معظم إصلاحات السياســة التي وردت في توافق واشــنطن»، غير أن «هناك عددا من المبادئ الليبرالية الجديدة يتبدى غيابها جليا في قائمتيه وهي: نزعة التركيز على أسعار الضرائب المنخفضة، والحد الأدنى للدولة التي ترفض أي مسؤولية عن تصحيح توزيع الدخل أو احتواء العوامل الخارجية وحرية تحرك رأس المال... أما التفســير الثاني فهو أن توافق واشنطن يمثل السياسة التي تتبعها بصورة جماعية المؤسســات التي تتخذ من واشــنطن مقرا لها والتي تقدم نصائحها للدول النامية: أي مؤسســات بريتون وودز (صنــدوق النقــد الدولي والبنك الدولي) وبنك التنمية لدول أمريكا والخزانة الأمريكية، وربما بنك الاحتياطي الفدرالي للولايات المتحدة...»، وتكمن نواحي الاختلاف بين المنظورين «في الحماس الذي أظهرته واشــنطن في التســعينيات للترويج لقابلية حســاب رأس المال للتحويل». فويليامسون يقر صراحة، بأنه أهمل عن وعي «إدراج التحرير الشامل لحساب رأس المال نظرا إلى أنني لم أعتقد أنه أحرز توافقا في الرأي في واشنطن». [المترجم].

7

«علاج الاتحاد السوفييتي بالصدمة».. الصندوق والعودة إلى النظام الرأسمالي

حينما جرى، في مارس من العام 1985، اختيار ميخائيل غورباتشوف رئيسا للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، كانت هذه الدولة، التي هي أكبر بلدان العالم مساحة، تمر بأعنف أزمة اقتصادية عرفتها البلاد حتى ذلك الحين. حقا كان التخطيط الاقتصادي، المطبق بعد نجاح ثورة العام 1917، قد حول الدولة، التي كانت حتى ذلك الحين بلدا زراعيا متخلفا، إلى قوة عظمى، بيد أن من حقائق الأمور أيضا، أن هذه القوة العظمى، أعني الاتحاد السوفييتي، قد سارت على درب التدهور منذ مطلع الثمانينيات على أدنى تقدير. وكما هو معروف، فالتسابق مع الولايات المتحدة في المجال العسكري - وهو تسابق كبد البلاد أموالا طائلة خلال سنوات الحرب الباردة - والحرب أيضا، التي دارت رحاها في أفغانستان،

«إن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح»

كانـت من جملة العوامل، التي أفضت إلى أن تسـجل الميزانية الحكومية عجزا يتفاقم باسـتمرار. أضف إلى هذا أن سـوء إدارة الاقتصاد الوطني وتفشي الرشـوة في صفوف النخبة ذات النفوذ في الحزب والدولة، كانت من جملة العوامل، التي أنهكت قوة البلاد بشكل كبير. على صعيد آخر، فإن الاقتصاد، الذي فاته اللحاق بعصر الكمبيوتر، وما عاد، بالتالي، قادرا على المنافسـة في الأسـواق العالمية، أخذ يعاني من وطأة الركود منذ سـتة أعوام سبقت تسلم غورباتشوف مقاليد الحكم في البلاد.

كما أعلنت السعودية، من ناحيتها، وبعد نصف عام لا غير على تسلم غورباتشوف مقاليد السـلطة، انتهاء حقبة سياسـة تثبيت أسعار البترول، وراحت، خلال ستة شهور تقريبا، ترفع إنتاجها من البترول إلى أربعة أضعاف كمية إنتاجها السـابق. وبالنسبة إلى الاتحاد السـوفييتي، أدى الانهيار الكبير في أسـعار البترول، الناشئ بفعل ارتفاع الإنتاج السعودي، إلى تراجع الإيرادات بمقدار بلغ 20 مليار دولار سنويا.

وحاول غورباتشـوف، في بادئ الأمر، تحميل حلفائه عبء المعضلات المالية الناشرة ظلالها على الاتحاد السـوفييتي. ففي حين زاد غورباتشـوف حجم الواردات السـلعية القادمـة من الكتلـة الشرقية، فإنه لم يدفع قيمة هذه الـواردات نقدا، بل أكره الدول الدائرة في فلك الاتحاد السـوفييتي، على مقايضة سلعها بالبترول السوفييتي بقيمة هي أدنى بكثير من القيمة السائدة في الأسواق العالمية. أضف إلى هذا، أنه كان قد دأب على تقديم تنازلات للنظام الرأسـمالي كانت تزداد اتساعا مع مرور الأيام. من ناحية أخرى، سمح غورباتشوف بتأسيس شركات محاصة (Joint Ventures) (أي شركات مشتركة بين شركات الدولة السوفييتية والشركات الغربية)، وأجاز للقياديين الاحتفاظ لأنفسهم بجزء من الأرباح المتحققة، وحاول تعزيز قدرات الاقتصاد السوفييتي من خلال الحصول على قروض ضخمة من العالم الخارجي. وأفرز هذا النهج ارتفاعا في مديونية الدولة، وأفضى، في نهايـة العام 1989، إلى بلوغ ديون الدولة إلى أعلى مسـتوى عرفته البلاد حتى ذلك الحين، إلى 54 مليار دولار على وجه التحديد.

وحينما رفض اتحاد دولي ضم ثلاثمائة مصرف (consortium)، تمويل قرض ضخم، كان الاتحاد السـوفييتي بأمسّ الحاجة إليه، وبعدما تبين بجلاء أنه حتى ارتفاع أسعار البترول في السـوق العالمية، على خلفية النزاع العسـكري في الخليج العربي [أي الحرب العراقية ـ الإيرانية]، لن ينقذ الاتحاد السوفييتي من محنته المالية، توجه غورباتشوف،

على هامش قمة الـG7، (قمة الدول الصناعية السبع)، خلال الفترة الواقعة بين العام 1976 والعام 1998، بطلب إلى الرئيس الأمريكي بوش [الأب]، يناشده فيه مساعدة الاتحاد السوفييتي. ولسوء الحظ، بلا طائل، فبوش كانت لديه، أصلا، خطة جاهزة للتعامل مع البلدان غير الرأسمالية المشرفة على الانهيار المحتوم. وبما أن مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي، المنعقد في مدينة كولونيا، قد كلفت الاتحاد الأوروبي بضرورة الأخذ بيد دول أوروبا الشرقية، لذا أَشْرَك بوش صندوق النقد الدولي في الأمر، وكلفه، هو والبنك الدولي، بتقديم دراسة تتناول بالتحليل وضع الاقتصاد السوفييتي.

وهكذا، دخل على الخط الآن ميشيل كامديسوس (Michel Camadessus)، المدير العام لصندوق النقد الدولي وقتذاك، والذي أشرف على إدارة نادي باريس من العام 1978 حتى العام 1984، وعلى المصرف المركزي الفرنسي على مدى ثلاثة أعوام. ولم ينتظر كامديسوس طويلا، فتنفيذا لطلب بوش، أرسل إلى موسكو بعثة ضمت اقتصاديين يؤمنون إيمانا راسخا بأفكار الليبرالية الحديثة. وأوصى كامديسوس أعضاء البعثة أن يجيلوا النظر في الاتحاد السوفييتي، وأن يجمعوا، من خلال اتصالاتهم بجميع القياديين العاملين في المؤسسات المالية السوفييتية كل ما يمكنهم الحصول عليه من معلومات. وبعد استقصاء دام خمسة شهور، أعلنت النتيجة في التاسع عشر من ديسمبر في العام 1990. ولم تترك النتيجة المعلنة أي مجال للاختلاف حول الطريقة التي سينتهجها بوش ومعه صندوق النقد الدولي، في التعامل مع الاتحاد السوفييتي: التحول بنحو جذري إلى نظام رأسمالي صرف وذلك من خلال اعتماد برنامج العلاج بالصدمة على غرار البرنامج الذي نُفذ في تشيلي.

وجاء في الفقرة 2 من فقرات الورقة المقدمة من قبل كامديسوس: «ويتحقق الحل الأمثل، حين يكون بالمستطاع تنفيذ إصلاحات تدريجية، تضمن أن تكون التصدعات عند أدنى مستوى ممكن وتنتج في وقت مبكر ثمار جدارة اقتصادية معتبرة. بيد أننا لا عهد لنا بمسار من هذا القبيل...» وجاء في الفقرة 7: «في أول الأمر، ستنشأ تصدعات وخيمة، علما أن التحول صوب أسعار السوق سينعكس سلبا على الفئات ذات الدخول المتدنية...».

وفيما أخذت الإدارة الأمريكية وقيادة صندوق النقد الدولي تعبد الطريق لتنفيذ برنامج العلاج بالصدمة، كان الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي يزداد تدهورا. فالضائقة المالية والتراجع الحاد في النشاط الاستثماري، جعلا الصادرات البترولية تنخفض،

حتى مارس 1991، بأكثر من 50 في المائة، فهي انخفضت من 125 مليون إلى 60 مليون طن. كما تعرض الوضع السياسي إلى توترات تزداد حدة من يوم إلى آخر. وعلى الصعيد ذاته، قضى غورباتشوف بالنار والحديد على تطلعات دول البلطيق لنيل الاستقلال[1] - بعد ثلاثة أشهر فقط، من حصوله على جائزة نوبل للسلام. وفي مارس وأبريل من العام 1991، أضرب عن العمل عمال مناجم الفحم في سيبريا. وتسبب هذا الإضراب في خسارة أكثر من مليوني ساعة عمل. أضف إلى هذا، أن بوريس يلتسن، السياسي الذي كان أحد أشد خصوم غورباتشوف في مسائل الحكم، قد أخذ يكتسب أهمية متزايدة بلا انقطاع. إن يلتسن، السياسي الذي تبوأ منصب رئيس الحزب في سفيردلوفسك على مدى حقبة طويلة من الزمن، والذي استقال من الحزب الشيوعي في العام 1990، كان يناصر، بلا مواربة، اتجاها يمينيا، يسعى إلى تطبيق نظام السوق. وكان تصاعد أهمية يلتسن من يوم إلى آخر، قد حرض غورباتشوف، في التاسع من أبريل من العام 1991، على أخذ زمام المبادرة والتحول إلى حالة الهجوم. وهكذا، أعلن غورباتشوف أنه يتعهد بتنفيذ «برنامج مضاد للأزمة»، يقوم على «نظام أسعار يتماهى كلية مع نظام السوق» ونظام اللامركزية في التجارة الخارجية وخصخصة المشاريع «المسببة للخسائر المالية».

وبقراره القاضي بالتخلي عن تأميم المشاريع، والكف عن احتكار الدولة للتجارة الخارجية، والسماح بحق الملكية الخاصة من جديد، لم يختم غورباتشوف على مصير الاتحاد السوفييتي فقط. فهو جرد الكوادر الحزبية، التي كان هو نفسه واحدا منهم، من عمادهم الاجتماعي، وذلك لأن امتيازاتهم كانت ترتبط ارتباطا وثيقا بالهياكل البيروقراطية السائدة في الاقتصاد المخطط مركزيا. وبهذه الإجراءات، لم يُمهد غرورباتشوف الطريق لصعود طبقة جديدة فقط، طبقة تستحوذ على الثروات، وترى في غريمه بوريس يلتسن، أهم راع لصعودها، بل عمل، أيضا، على ارتقاء ثلة دخلت التاريخ باسم الأوليغاركية (Oligarchy)[*].

وفي غضون ذلك، وفيما كان سياسيون وخبراء من جميع أنحاء العالم، يعلنون عن «انتصار اقتصاد السوق على الاشتراكية بنحو نهائي»، ويجازفون بتبني مقولات من

(*) الأوليغاركية أو حكم الأقلية هي شكل من أشكال الحكم، يتسم بأن السلطة السياسية تكون محصورة في يد فئة صغيرة من المجتمع وتتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية. وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطرا عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل إلى آخر. [المترجم].

قبيل «نهاية التاريخ» (بحسب المصطلح الذي ورد على لسان عالم الاجتماع الأمريكي فرنسيس فوكوياما)، ظل صندوق النقد الدولي، وبنحو لافت للنظر، يلتزم الصمت إزاء هذه التطورات. ففيما كان قد دأب على فرض نفوذه على دول نامية مختلفة من خلال منحها ما تحتاج من قروض، أصر الصندوق الآن على التمهل. وكان لهذا التمهل سبب بين: فمن ناحية، كان الاتحاد السوفييتي [سابقا] لا يزال بلا مؤسسات حكومية قادرة على حماية الملكية الخاصة بالشكل المطلوب، ومن ناحية أخرى، كان لا يزال غير واضح مدى قوة المقاومة التي ستبديها الطبقة العاملة ضد الإصلاحات المعلنة.

وفي 19 أغسطس شهدت موسكو محاولة انقلاب على حكم غورباتشوف، قامت بها أطراف متزمتة، تريد إبقاء الأمور على ما كانت عليه. وإذا كانت هذه المحاولة قد منيت بالفشل بعد ثلاثة أيام من اندلاعها، وانتهت بعودة غورباتشوف إلى الحكم من جديد، فإنها أبانت بوضوح مدى الضعف الذي يتصف به غورباتشوف ومحدودية التأييد الذي يحظى به في الأوساط الشعبية. وكان يلتسن هو المنتفع الأول من هذه التطورات، فسلطانه ازداد قوة بنحو واسع، ودفع الصندوق لأن يختبر بصورة متميزة كفاءته ومؤهلاته: فبما أن بعض الأطراف القيادية قد تحدثت بنحو سلبي عن برنامج العلاج بالصدمة، الذي باتت خطوطه العريضة معروفة لدى الجمهور، لذا أعلن الصندوق على هامش اجتماعه السنوي في بانكوك، أنه يصر على تسديد كل ما له من ديون في ذمة الاتحاد السوفييتي، ويتوقع أن تقوم الجمهوريات السوفييتية، بتسديد هذه الديون، من خلال إلغاء جميع أساليب الدعم المالي، الممنوحة للصناعة والزراعة، وأن تقلص بنحو شديد وفعال، الأموال المخصصة للمناحي العسكرية، في الميزانية الحكومية. وأدرك يلتسن فحوى الرسالة، وتحرك، في الحال. إذ أزاح من سدة الحكم ايفان سيلاييف، رئيس الوزراء المناوئ لتصورات الصندوق، واختار بدلا منه ايغور غايدار، الذي تحول من صحفي متخصص بالشؤون الاقتصادية في صحيفة برافدا، إلى مُريد يبجل ميلتون فريدمان ومؤيديه الملقبين بـ«صبيان شيكاغو».

ولم يتردد غايدار طويلا، إذ نفذ في الحال إرشادات الصندوق. وتسببت هذه الإرشادات في انهيار الوضع الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي بالكامل. فإلى نهاية العام المعني، انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل بلغ 8 في المائة وتراجع الناتج الوطني الإجمالي بنسبة بلغت 17 في المائة. وفي غضون ذلك، جرى إنجاز ثلاثة مشاريع إنشائية فقط من

بين 237 مشروعا كان مخططا إنجازها في ذلك العام. وفيما انخفضت الواردات السلعية من الدول التابعة، أي من الدول الأخرى في المعسكر الاشتراكي، بمقدار 63 في المائة، تراجعت الصادرات السلعية إلى هذه الدول بنسبة بلغت 57 في المائة. على صعيد آخر، تراجعت الواردات السلعية من البلدان الرأسمالية بنسبة بلغت 32 في المائة.

من ناحية أخرى، كانت الكارثة التي حلت في محصول الإنتاج الزراعي واعتماد أسلوب التموين في تسويق المواد الغذائية في نوفمبر من العام 1991، نذير سوء يشير إلى قرب أفول نجم غورباتشوف. وهكذا، استقال آخر أمين العام للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي من منصبه في الخامس والعشرين من ديسمبر العام 1991. وفي الحادي والثلاثين من ديسمبر 1991، اختفى الاتحاد السوفييتي من الوجود رسميا. وفي الثاني من يناير في العام 1992، كان صندوق النقد الدولي قد حقق مراده: ففي ظل قيادة بوريس يلتسن وايغور غايدار دخلت روسيا، رسميا، في مرحلة إخضاع الاقتصاد الوطني لإجراءات «العلاج بالصدمة».

وكان أوغستو لوبيز كلاروس قد أمسى ممثل صندوق النقد الدولي وصاحب صولجان الحكم في موسكو. وكانت لدى هذا الخبير الاقتصادي، المشبع بأفكار الليبرالية الحديثة والذي عمل أستاذا للاقتصاد في جامعة تشيلي في سانتياغو أيام حكم الدكتاتور بينوشيه ورئيسا لمجموعة بحثية في وزارة الصحة التشيلية، خبرات عملية، في تنفيذ إصلاحات لا تعرف الرحمة وموجهة ضد الكادحين أصلا. وكان فهمه لعملية «التحول من الشمولية إلى الديموقراطية» - هذا هو عنوان إحدى المحاضرات، التي ألقاها لوبيز كلاروس في العام 1994 - قد تسبب في الاتحاد السوفييتي [سابقا]، في خفض المستوى المعيشي إلى مستوى لم تعهده البلاد ولا حتى في أثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

ففي السنة الأولى، ارتفعت أسعار المواد الغذائية، التي كانت حتى ذلك الحين تحظى بالدعم المالي الحكومي، بأضعاف مضاعفة. فقد ارتفع سعر البيض بمعدل بلغ 1900 في المائة، وسعر الخبز بنسبة بلغت 4300 في المائة وسعر الحليب بمعدل بلغ 4800 في المائة. وخلال الأعوام الأربعة التالية، تراجع الناتج الوطني الإجمالي في روسيا بمعدل بلغ في المتوسط 42 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنسبة بلغت 46 في المائة، والإنتاج الزراعي بما يعادل 32 في المائة. وكان التحفظ، الذي أبداه صندوق النقد الدولي للوهلة الأولى في مسألة منح القروض[2]، قد دفع الحكومة الروسية إلى

الاستعانة بالمصرف المركزي الوطني لتدبير ما تحتاجه من نقود. وكان هذا الإجراء قد جعل البلاد تئن تحت وطأة تضخم جامح، بلغ معدله أكثر من 1000 في المائة، وتسبب في إبادة مدخرات الجماهير العاملة وفي إكراه الكثير من المواطنين على العيش دون خط الفقر(*).

وكان عدم التناسب بين ارتفاع أسعار المعدات والأسمدة ومواد مكافحة الحشرات المستخدمة في القطاع الزراعي خلال الفترة الواقعة بين العام 1991 والعام 1994 بأكثر من 520 ضعفا، والارتفاع، الحاصل بنحو متزامن، في أسعار المنتجات الزراعية بما يساوي 90 ضعفا، قد تسبب في اندلاع هجرة من الريف إلى المدينة، ترتب عليها، بين العامين 1991 و2003، تفريغ 17 ألف مجموعة سكنية من قاطنيها.

وأدى فتح السوق أمام البضائع الأجنبية بنحو متطرف، وفي وقت تزامن مع التطورات السلبية التي مر بها القطاع الزراعي، إلى استحداث فرص عظيمة لتصريف منتجات الشركات الغربية العملاقة، وتسبب، بفعل تدني قوة المنتجات الوطنية على منافسة المنتجات الغربية، في هلاك مصانع لا تعد ولا تحصى. وكانت خصخصة المشاريع الحكومية العملاقة، فرصة سانحة أمام ثلة من قياديين كانوا يعملون سابقا في الأجهزة البيروقراطية المهيمنة على الدولة والقطاع الاقتصادي، وذلك من ناحيتين: فمن ناحية أشرفت هذه الثلة على تفكيك المشاريع غير القادرة على المنافسة، وحصلت على أرباح سريعة من عملية التفكيك هذه، ومن ناحية ثانية، استحوذت هذه الثلة - في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا الاتصالات والمعادن الملونة على وجه الخصوص - على حصة عظيمة من ثروات الشعب، وحازت لنفسها بهذا النحو رؤوس أموال هائلة.

وبحسب تقديرات صحيفة نيويورك تايمز، فإن هذه الثلة - التي كانت تسيطر في سابق الزمن على الأجهزة البيروقراطية، وأصبحت تشكل ثلة أوليغاركية الآن - قد هرّبت إلى خارج البلاد، بين العامين 1993 و1998، أموالا تتراوح قيمتها بين 200 و500 مليار دولار، مستنزفة بذلك الزيت الضروري لتحرك دواليب الإنتاج في روسيا. إن هذه الممارسات كانت من الشدة، بحيث إنها دفعت بعض الموظفين في الإدارة الأمريكية، إلى أن يروا فيها «عمليات سلب ونهب» للاتحاد السوفييتي. وما كان، من ناحية، سببا

(*) حد الفقر (poverty line) هو أدنى مستوى من الدخل، الذي يحتاج إليه المرء أو الأسرة حتى يكون بالإمكان توفير مستوى معيشة ملائم في بلدٍ ما. [المترجم].

في تعاظم ديون الدولة وبالتالي في تزايد التبعية إلى مؤسسـات مالية من قبيل صندوق النقـد الدولي ونادي باريس، كان من ناحية أخرى عاملا رحب به وهلل له الرأسـمال الـدولي - ولم لا، فالنقـود المنهوبة لم تنتقل إلى مكان ما، بل انتقلت مباشرة إلى ما لدى الأوليغاركية من حسابات في مصارف غربية، كسبت من ناحيتها عظيم الأرباح.

وبنحـو مركز، انصبـت الآثار السـلبية، الناتجة عن التحول مـن الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، على أضعف الحلقات في السلسلة الاجتماعية - على المعوزين والطاعنـين في السِّـنّ والمعاقين والأطفـال. وكان المتقاعدون لا يحصلون على معاشـهم التقاعدي على مدى شـهور عديدة. على صعيد آخر، تعرضت الرعاية الصحية إلى شـلل أصاب جل البلاد، على خلفية دفع القطاع الصحي إلى تبني الممارسات المتعارف عليها في عالم التجارة. من ناحية أخرى، كانت أسـعار العقاقير الطبية قد ارتفعت إلى مستويات، ما عاد بوسـع حتى أصحاب الرواتب العادية، من سـكان المـدن، شراؤها. وارتفع عدد المواطنين، الذين لقوا حتفهم جراء إصابتهم بمرض التدرن الرئوي، بمعدل بلغ 87 في المائة خـلال الفترة الواقعة بـين العامين 1991 و1994. وبين العامـين 1989 و1995، انخفض العمر المتوقع للرجال من 63.3 سنة إلى 58.4 وللنساء من 74.4 إلى 72.1 عام.

وانخفض، في ذات الفترة الزمنية، معدل الولادات بثلاثين في المائة. وهكذا لا غرو أن يتراجع عدد سـكان روسيا، خلال 12 عاما، بنحو عشرة ملايين نسمة، ليبلغ 142 مليون مواطن. أضف إلى هذا وذاك، أن الإدمان على المسـكرات والأمراض النفسـية والجرائم وعـدد المشردين، كانـت جميعها، من جملة الظواهر التي انتـشرت بنحو ما كانت له قرينة في سـابق الزمن. كـما أُلغيت ضمانـات الرعاية الاجتماعية، بمـا في ذلك رياض الأطفـال والمعونات المالية المخصصة للأطفال، علما بأن هذه المكتسـبات كانت متاحة للجميع في الاتحاد السـوفييتي. وعجز الكثير من الآبـاء والأمهات عن رعاية أطفالهم. مـن هنا، لا عجب أن يُكره البعض من الفتيات على ممارسـة الدعارة، وأن يختفي أثر الكثير من «أبناء الشـوارع» في دروب وأزقة المدن الكبرى - ولسـنا بحاجة للإشارة، إلى أننا هاهنا، إزاء ظواهر ما كانت معروفة بهذه الشدة ولا حتى في أبشع ظروف الحرب التي تعرض لها الاتحاد السوفييتي.

إن الوعـود البراقـة، التي قطعت لمواطنـي الاتحاد السـوفييتـي [سـابقـا] حينما عرض عليهـم برنامج العـلاج بالصدمة، تبـدو، من منظـور اليـوم الحاضر، كأنها دُعابَة

مروعة. بعد انقضاء مرحلة قصيرة يسودها ضرب من ضروب التقشف، سيؤدي تطبيق النظام الرأسمالي، إلى رفاهية غير معهودة أبدا، كما تنبأ صندوق النقد الدولي في العام 1992. بيد أن واقع الحال، أبان بوضوح أن بؤس العاملين بأجر من ناحية، وارتقاء فئة من أغنياء حديثي الثراء، ساندها الرأسمال الدولي أيما مساندة، كان، من ناحية أخرى، قد تسبب في نشأة تفاوت اجتماعي غاية في التطرف، تفاوت اجتماعي بلغت فجوته مقادير لم تعرفها البلاد ولا حتى في أتعس عصور روسيا القيصرية. والأمر الذي يَشِيبُ له الولدان، هو أن وسائل الإعلام الدولية، سوغت، أمام الرأي العام، الانهيار الاجتماعي والاقتصادي، الذي عصف بالبلاد، على أنه مرحلة لا بد منها - مرحلة تمهد الطريق لدمقرطة وتحرير بلاد كانت، حتى ذلك الزمن، ترزح تحت نير نظام شمولي.

ويلمس المرء حقيقة النظام الديموقراطي، الذي أراد الصندوق والإدارة الأمريكية استحداثه في الاتحاد السوفييتي، من خلال الأحداث، التي مرت بها البلاد في العام 1993، أعني حينما عزم بوريس يلتسن على التخلي عن حق القيادة البرلمانية في مشاركة رئيس الدولة في تسيير دفة الحكم، أي التخلي عن أسلوب القيادة الثنائية، التي حكمت البلاد لفترة قصيرة من الزمن، وأراد تمرير دستور جديد. فحينما رفض البرلمان مشروع الدستور، وأقال يلتسن من منصبه، قصفت الدبابات بناية البرلمان وأضرمت النيران فيه، بأمر من يلتسن. علما أن المجزرة، التي راح ضحيتها، بحسب البيانات الحكومية، 187 قتيلا و437 جريحا، لم تحرك ساكنا لدى مجموعة السبع (G7)، بأي حال من الأحوال، لا بل إن هذه المجموعة لمحت إلى أن المسؤول عن المجزرة يستطيع أن يسحب من القرض - المتفق عليه بالخطوط العريضة فقط - والبالغة قيمته 43.4 مليار دولار، ما يحتاج إليه من أموال. وبأعصاب باردة، تجاهل صندوق النقد الدولي، أيضا، المجزرة الرهيبة، وبدا كأن الأمر لا يعنيه لا من قريب ولا من بعيد. وغني عن البيان، أن قرض الصندوق، الممنوح في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» والبالغة قيمته 3 مليارات دولار، قد ساعد رئيس روسيا على تثبيت موقعه، وعزز موقفه، بعدما انتهك دستور البلاد وضمن لنفسه التمتع بصلاحيات دكتاتورية بقوة السلاح.

غير أن ما أتى لاحقا، كان أفدح شرا وأشد رزية مما كان: ففي العام 1994، شن يلتسن حربا على بلاد الشيشان، أودت، خلال عامين لا غير، بحياة 80 ألف إنسان. من ناحية أخرى، فلا الهجمات الجوية على المواطنين المدنيين، ولا الحصار الذي فُرض على

العاصمة الشيشـانية غروزني الذي تسـبب في يناير من العام 1994 في قتل 25 ألفا من بني البشر، نعم، لا هذا ولا ذاك، منع صندوق النقد الدولي من أن يمنح يلتسن قروضا جديـدة في الأعوام 1994 و1995 و1996، بقيمة بلغت، عـلى التوالي، 1.5 مليار و6.4 مليار و18.9 مليار دولار أمريكي. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر: فقد استغل صندوق النقد الدولي، فرصة تدهور شـعبية يلتسـن وقتذاك، بفعل شنه الحرب على الشيشان، وراح يربـط صرف الأموال، بتنفيذ الرئيس الروسي إجراءات معينة، كان من بينها المضي قدما في تحرير التجارة وزيادة الضرائب والحد من فاعلية نظام المعاشات التقاعدية.

وعـلى الرغم من كل النوايا المعلنة، مـا كان الصندوق (والحكومات الغربية أيضا) يريد «دمقرطة» الاتحاد السـوفييتي، أو تمكين مواطنيه من تحقيق مستويات معيشية أعلى أو حرية أوسع نطاقا، من خلال تنفيذ علاج مؤلم. إن سياسة صندوق النقد الدولي، كانت تهدف، أولا وأخيرا، إلى إزالة جميع العوائق من طريق الرأسـمال الدولي ومنحه الفرصة السـانحة، لنهب خيرات البلد، واستغلال قوى العمل الزهيدة الأجور، واغتراف مليـارات الدولارات من خـلال المضاربة بالعملـة وعمليات الائتمان، والاسـتثمارات القصيرة الأجل.

وكانت النتيجة النهائية من هذا كله: من ناحية تراكم ثروات هائلة بيد فئة صغيرة تضم أفرادا هم من أجشـع بني البشر حبا للمال، وتمتع أقلية من أغنياء حديثي الثراء بحياة كلها نعمة ورغد ومسـتويات معيشـية هي من عالم الخيال، ومن ناحية أخرى، فقـر مدقع تئن تحـت وطأته الغالبية العظمـى من المواطنين، وتدني متوسـط العمر المتوقع، ورعاية صحية في غاية القصور، ونظام تعليمي متردٍ، ومعيشـة هي على حافة أو أدنى من خط الفقر؛ بيد أن الأمر الأشد وخامة من كل هذا هو: تدمير كل آمالهم في تحقيق حياة أفضل في مستقبل الأيام.

8

جنوب أفريقيا عقب إلغاء الفصل العنصري.. الصندوق والمؤتمر الوطني الأفريقي يتكاتفان ضد الشعب

«كان نيلسون مانديلا قائدا شجاعا وصاحب رُؤى...

فالتقدير غير المعتاد، الذي حظي به على مستوى العالم أجمع،

برهان أكيد على ما بذل من جهود لجعل جنوب أفريقيا والعالم مُقاما أفضل».

إن هذه الكلمات، التي جاءت في سياق حفل تأبين نيلسون مانديلا، في 13 ديسمبر 2013، لم يتفوه بها واحد من رفاقه في الكفاح، بل جاءت على لسان رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد. ولا غرو أن بعض المستمعين قد استغربوا أيما استغراب. أما كان نظام التمييز والفصل العنصري

«إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ودون طرد المستثمرين الأجانب»

Twitter: @ketab_n

أحد الأعضاء المؤسسين في صندوق النقد الدولي؟ أما حكم هذا النظام العنصري على مانديلا بالسجن مدى الحياة لأنه كان أحد ألد خصومه؟

يعكس كلا السؤالين استغرابا صادقا بكل تأكيد. فكلا الأمرين، أعني اتخاذ الصندوق موقفا مؤيدا للنظام العنصري، واعتقال مانديلا عشرات السنين، بصفة سجين سياسي، حقيقتان من حقائق التاريخ بلا أدنى شك. بيد أن ثمة حقيقة تربط بين الأمرين، حقيقة تفسر لنا أسباب النبرة الحماسية، التي تخللت كلمات كريستين لاغارد، حقيقة، تكتمت عليها وسائل الإعلام الرسمية حتى اليوم الراهن لسبب يسير الفهم: فهي، من ناحية، تحط من قدر رمز من رموز البطولة في عصرنا الحاضر، ومن ناحية ثانية، تزيح الستار عن الدوافع الحقيقية، التي تقف خلف التبجيل الذي يكنه لمانديلا رموز سياسية وقيادات اقتصادية محافظة إلى أبعد الحدود، أعني من قبيل كريستين لاغارد. علاوة على هذا وذلك، تقدم لنا هذه الحقيقة، سبب فشل جنوب أفريقيا في تحقيق المجتمع العادل، وعدم تنفيذها تحولا اجتماعيا جذريا، على الرغم من مرور خمسة وعشرين عاما على إلغاء الفصل العنصري. وللإجابة عن هذه المسائل، لا مندوحة للقارئ من أن يلقي نظرة خاطفة على تاريخ الحقبة التي نحن في صدد الحديث عنها:

إن النظام العنصري، مكن، منذ مطلع القرن العشرين، ثلة من الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا، من أن تستحوذ على ثروات هائلة وتعيش حياة السادة، الذين تسلطوا على رقاب الشعوب في عصور الاستعمار المختلفة، وحكمت على الأكثرية السوداء من أبناء الشعب، أن تعيش عيشة عبودية توائم العصر الحديث. وحينما أحرزت البلاد، في الستينيات، ازدهارا اقتصاديا عظيما، تمتعت بثمار هذا الازدهار، الأقلية البيضاء فقط، الأقلية المهيمنة، بمفردها، على مفاصل الدولة. وهكذا، لا غرو أن يؤدي التفاوت الاجتماعي المتزايد تفاقما، إلى اندلاع أول احتجاجات تنظمها الأكثرية السوداء. وكان النجاح، الذي حققته حركات التحرير في بقية أنحاء القارة الأفريقية، وبزوغ نجم «حركة القوة السوداء» في الولايات المتحدة الأمريكية (Black Power

Movement) من جملة العوامل، التي شـجعت الأكثرية السوداء على مقاومة ما تتعرض له من اضطهاد واستغلال.

وفي السبعينيات، ازدادت الثورات والصراعات الدامية انتشارا. وبانت وحشية النظـام العنصري، بـكل وضوح، في حالات عديدة، كان مـن بينها، تدخل قوات الشرطـة، في العـام 1976، ضد تلاميذ وطلبة تظاهـروا في حي الفقراء في مدينة سـويتو القريبة من جوهانسبرغ. فقد استعمل عناصر الشرطة السلاح في شوارع الحي وقتلوا مئات الشبان والصبيان، وعذبوا، في سياق «عمليات التحقيق التالية مع المحرضين» الكثير من المحتجين.

بيـد أن الغضـب، الذي اجتـاح العالم، من وحشـية هذه المجـزرة، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مد يد المسـاعدة لحكومة جنوب أفريقيا ومنحها، في العامين التاليين، قروضا بلغت قيمتها أكثر من ملياري دولار أمريكي. بيد أن الأمر الأكيد هو أن الأموال والقروض، التي منحها البنك الدولي، بنحو منتظم، لم تفلح في إعاقـة تصاعد المقاومة الموجهة ضد النظام المكـروه، والتي كان خطرها على سلطانه يتعمق من يوم إلى آخر.

ومـن أجل الحفاظ عـلى مصالحها، وعلى اسـتمرار تبعية جنـوب أفريقيا لإرادتهـا، حتـى في حالة انتقـال السـلطة إلى قيادة جديدة، عزمـت الولايات المتحـدة، في العـام 1983، على تنفيذ تحول جذري. فبحجة أنها ستسـعى، من الآن فصاعدا، إلى تأييد المسـاواة بين الأجناس المختلفة، علقت الإدارة الأمريكية تحويل بقية الأقسـاط الماليـة إلى حكومة بريتوريا. ومضـت، في ذات الوقت، ومـن خلف الكواليس، تنفذ تكتيـكا جديدا، غايته الضغط على حكومة جنوب أفريقيـا [العنصريـة]، لبدء مباحثـات سرية مع الأطراف المتوقـع لها أن تقود الدولة مستقبلا.

وكانت الاحتمالات السـائدة وقتذاك، تشـير إلى أن قيادة الدولة ستؤول إلى ممثـلي اتحاد النقابات العمالية (Confederation of South African Trade Unions) وإلى المؤتمر الوطني الأفريقي، الذي يترأسه مانديلا، المناضل الذي كان محظورا عليه العمل بـين العامين 1960 و1990؛ وجرى اعتقاله في العام 1961، وحُكم عليه بالسجن المؤبد في العام 1964. وقضى أكثر سنوات اعتقاله [27 عاما]

في ســجن يقع [في جزيرة] روبن آيلاند. وتمتع هذا السجن بشهرة عالمية بعد أن عاش فيه مانديلا سنوات كثيرة.

وللحيلولة دون خسارة هيمنتها على مقدرات البلاد، نظمت حكومة جنوب أفريقيا، ابتداء من العام 1985، سلســة لقــاءات سرية مع أطراف معنية بالأمر. ففــي زامبيا، تداولت مجموعــة صناعيين من جنوب أفريقيــا – يتزعمها غافين رايــلي (Gaven Reilly)، رئيس الشركة المســماة Anglo-American Mining Company – الآراء مع بعض أعضاء المؤتمر الوطني الأفريقي، المقيمين في المنفى. وفي بريطانيا، التقى تابو إمبيكي Thabo Mbeki – الزعيم الثاني بعد مانديلا في قيــادة المؤتمر الوطني الأفريقي - مع صناعيين قياديين، في فيلا تعود ملكيتها إلى الشركة العملاقة المســماة Consolidated Goldfields، والتي اســتغلت عمال مناجم الذهب، استغلالا بشعا، خلال المائة عام المنصرمة.

إلا أن أهــم هذه اللقاءات، كانت قد تمت في أحد الأحياء الواقعة في أطراف مدينة كيب تاون. ففي ســجن بولســمور [الواقع في أطراف كيب تاون] جرت محادثات، سرية، بين مدير جهاز الاســتخبارات نيل بارنــارد (Neil Barnard) ورئيس الدولة بيتر بوتا (Peter Botha) من ناحية ونيلسون مانديلا من ناحية ثانيــة. وفي ســياق هذا اللقاء، عــرض بوتا، رئيس الدولة الملقب بـ«التمســاح» بسبب موقفه المتشــنج في المسائل العرقية، على مانديلا اتفاقا فحواه أن: يلتزم مانديلا بإقناع المؤتمر الوطني الأفريقي، بالتخلي عن استخدام العنف ضد النظام القديم، وبالاســتغناء عما ورد في ميثاق الحريــة المعلن من قبل المؤتمر الوطني الأفريقي من إشــارات تطالب بتوجيه الاقتصاد من قبل الدولة، والتأميم الجزئي للمشــاريع الاحتكارية، وللمصارف والــثروات الطبيعية، وأن يتعهد، علاوة على ما جــرى ذكره، بالاعتراف بشرعية الديون الأجنبية الموجودة بذمة نظام الفصل العنصري، وفي المقابل، تلتزم حكومة جنوب أفريقيا، بإلغاء الحظر المفروض على حــزب المؤتمر الوطني الأفريقــي، وإلغاء الحكم الصادر بحــق مانديلا وإطلاق سراحه بنحو نهائي[1].

وعلى الرغم من أن حزب المؤتمر قد ســجل، وقتذاك، انضمام جماهير غفيرة إلى صفوفــه، وأن النظــام العنــصري، بات يفقــد دعائمه من يــوم إلى آخر، وأن

سـقوطه النهائي قد أمسى مسـألة وقت لا غير، وافق مانديلا ورفاقه القياديون، على العرض، من غير علم جمهور القواعد والأنصار. وهكذا، وفي الثاني من فبراير العام 1990، أطلق دي كليرك - خليفة بوتا في الحكم - سراح مانديلا.

ومن حقائق الأمور، أن التطور الاجتماعي، الذي خيم على جنوب أفريقيا، في نهاية الثمانينيات، كان يشير إلى أن البلاد على وشك التعرض لانقلاب ثوري يقتلع النظام العنصري من جذوره. فعدد متزايد من المواطنين، كان يطالب بطرد الفئة البيضاء الغنيـة، وبتحقيق توزيع عادل للأراضي الزراعية، لصالح فقراء الفلاحين، وبضرورة تأميـم المصارف المكروهة، والـشركات العملاقة المنبـوذة، والملاحقة القانونية للجرائم التي اقترفها النظام العنصري. وإذا لم يجر تنفيذ أي هدف من الأهداف المذكورة، فما ذلك، إلا – في المقام الأول - بسبب تعاون مانديلا ورفاقه في الكفاح من الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، مع الحكومة، التي كانت تصرف شـؤون جنوب أفريقيا آنذاك، والقيادات الصناعة، التي كانت تهيمن على اقتصاد البلاد وقتذاك.

وخلافـا لما أُعلن رسـميا، فإن دور مانديلا التاريخـي، ما كان يكمن في إلغاء الفصـل العنصري. فهذا الفصل كان، في العام 1990 أصلا قاب قوسـين من بلوغ نهايته المحتومة، أي أنه كان سيبلغ نهايته بلا تدخل من مانديلا. إن دور مانديلا التاريخي، كان يكمن في الحيلولة دون نزع ملكية الفئات المتربعة في أعلى السلم الاجتماعي، ومن دون طرد المسـتثمرين الأجانب. وبهذا المعنى، فإن مانديلا قد وضع مصالح الأغلبية السـوداء من سكان البلاد في منزلة هي دون منزلة مصالح الطغمة الحاكمة وحليفها الرأسـمال الدولي. وهذا هو على وجه التحديد، الأمر، الذي يفسر، سـبب التقدير العظيـم، الذي لاتزال تكنه لمانديلا وسـائل الإعلام والقيادات الاقتصادية المحافظة، والدوائر السياسية المختلفة، والمديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي.

وحصل مانديلا على ما يسـتحق من مكافـأة جزاء ما اتخذ من موقف، فقد شنت وسـائل الإعلام الدولية حملة دعائية، جعلت من مانديلا قائدا يرتقي إلى مصـاف الآلهة، أو وعلى أدنى تقدير، جعلت منه نظيرا لإبراهام لينكولن وجورج واشـنطن ومارتين لوثر كينغ. أضف إلى هذا أنه مُنح (مناصفة مع العنصري دي

كلـيرك) جائزة نوبل للسـلام في العام 1993. ومن ناحيـة، أراد مانديلا الإعراب عن شـكره ثانية قبل انتخابات العام 1994، فراح هو والقادة الآخرون في المؤتمر الوطني الأفريقي، يصادق على وثيقة سرية يتعهد فيها مانديلا وصحبه لصندوق النقد الـدولي، بأنهم، وفي حالة فوزهم بتبوؤ مقاليـد الحكم في جنوب أفريقيا، يضمنون تنفيذ مبادئ اقتصاد السـوق، وإجراء خفـض كبير للإنفاق الحكومي، ورفع معدلات الفائدة إلى مسـتويات أعلى، وتأمين حرية الرأسـمال الدولي على الانتقال بين جميع المجالات المتاحة في اقتصاد جنوب أفريقيا.

وفي وقـت مبكر، في «المرحلـة الانتقالية» بين العامـين 1990 و1994، قدم مانديـلا ورفاقـه في الكفاح، إلى النظام السـابق وصندوق النقـد الدولي والبنك العالمي، برهانا يشير إلى أنهم يستحقون الثقة. ففي بادئ الأمر أطلقوا على «قسم التخطيط الاقتصادي» التابع لحزب المؤتمر اسـم «قسـم السياسة الاقتصادية»، وكلفوا برئاسـته أسـتاذا للعلوم الاقتصادية يتسـم بالاعتدال. وتوصلوا، من ثم، إلى اتفـاق أبرمه حزب المؤتمر مع النقابات العمالية والحكومة، يقضي بتقسـيم العمـل بين هذه الأطـراف بنحو تجليه الوقائع التاليـة: عندما أعلنت الحكومة في سـبتمبر في العام 1991 - انسـجاما مع تطلعات صندوق النقد - أنها عازمة على اسـتحداث ضريبة القيمة المضافة بمعدل يبلغ 10 في المائة، وحينما اندلعت موجة استنكار في صفوف المواطنين السود، تظاهر حزب المؤتمر واتحاد النقابات العماليـة بتأييد عمليـات الاحتجاج، التي شـارك فيها 3.5 مليـون مواطن من السكان السود، وراحوا يقودون الاحتجاجات، وينظمون إضرابا عاما لمدة يومين، وذلـك بغية التنفيس عـن الضغط المتراكم. وبعد انتظار دام بضعة أسـابيع، لم يحركوا خلاله ساكنا، صوتوا لمصلحة الضريبة الجديدة.

بيـد أن هـذه الواقعة لم تكـن الخدعة الوحيدة، التي تركـزت نتائجها على أفقر السـكان السـود بنحو مخصوص. فحزب المؤتمر تعهد، في «برنامج التعمير والتنميـة»، أي البرنامج الذي كان ركنا أساسـيا في الحملة الانتخابية العائدة إلى العـام 1994، بإعـادة توزيع 30 في المائـة من الملكية الإقطاعيـة. ولكن، وعلى خلفيـة اتفاق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، تخلى الحزب عن تعهده هذا واسـتعاض عنه ببرنامج يهدف إلى تنفيذ «إصلاح زراعي يتوافق مع اقتصاد

السـوق»، أي تنفيذ إصلاح زراعي شـمل أقل من 1 في المائة من إجمالي أراضي برنامج الإصلاح الزراعي(*).

وقبل خمسة شهور من انطلاقة الانتخابات العائدة إلى نيسان/أبريل في العام 1994، تولت لجنة تنفيذية مؤقتة، الإشراف على برلمان جنوب أفريقيا. وبدلا من الحيلولة دون لعب الحزب القومي العنصري دورا في الحياة السياسـية، بعد 45 عاما من ممارسة أبشع أساليب القمع والاضطهاد، وافق حزب المؤتمر على العمل مع هذا الحزب كشريك، وتسـلم، مع الحزب العنصري سوية، من صندوق النقد الـدولي قرضا بلغت قيمته 850 مليون دولار. ورسـميا، أعلن الصندوق أنه منح هذا القرض بغية التخفيف من شـدة الضائقة المالية التي تعانيها جنوب أفريقيا على خلفية الجفاف الناشر ظلاله على البلد.

ولكن، ولما كانت البلاد قد عانت الجفاف، قبل عام ونصف العام، ولما كانت نتائج الجفاف، قد جرى التغلب عليها، في أوسـع الحدود، لذا تسـاءل المرتابون عن الأسباب الحقيقية لمنح هذا القرض. وكان الحق مع المرتابين فعلا؛ فقد كتبت مجلـة Business Day في مارس العام 1994، أن القرض تضمن تعهدات سرية تشد الأعصاب وذات أهمية جوهرية في تحديد مسيرة البلاد. فهذه التعهدات لم تنصب على إلغاء الضرائـب الجمركية وخفض الإنفاق الحكومي وتقليص أجور العاملين لدى الدولة فحسب، بل هي تضمنت، أيضا، طلبا يتعلق بتولي اثنين كانا من أعتى المجربين في النظام العنصري، منصبين، ربما كانا أهم منصبين بالنسـبة إلى الرأسمال الدولي، أعني منصب وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي.

وبعد مرور شـهر واحـد، نفذ حزب المؤتمر ما تعهد بـه سرا لصندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من حصوله على أكثرية ساحقة، إذ فاز في الانتخابات بنسبة بلغت 62.5 في المائة، فإنه شـكل «حكومة وحدة وطنية» لا تضم حزب المؤتمر،

(*) في العـام 1994، شـكك اليسـار الماركسي في حزب المؤتمر الوطنـي الأفريقي في الخيـارات الاقتصادية لحكومة مانديلا بدعوى أنها لطمأنة المصالح الاقتصادية المحلية والأجنبية، لاسيما أنه جرى استبعاد كل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية وفقا للمفاوضات السرية المشـار إليها في المتن. كما عاب اليسـار الماركسي على مانديلا، إهماله تكثيف الاسـتثمار في الأشغال العامة خلال فترة رئاسـته، خوفا من ظهور الشيوعية، وهكذا، وعوضا عن ذلك، لجأت الحكومة إلى وضع خطة لبناء مساكن تمولها مصارف خاصة في جنوب أفريقيا، بيد أن هذه المصارف لم تمنح التمويل للمقترضين السود والفقراء. [المترجم].

وحزب زولو القومي فقط، بل وضمت الحزب الوطني العنصري أيضا، كما أسند الوظيفتين المذكورتين إلى ممثلي النظام العنصري البائد، تماما كما طلب الصندوق.

وأمام الرأي العام، دأب قادة حزب المؤتمر على تبرير سلوكهم المتساهل مع النظام القديم، بحجة مفادها أن سياستهم تتوخى تحقيق «المصالحة» وبلوغ «المساواة بنحو سلمي». ولكن، وكما اتضح في الأعوام التالية، كانت هذه السياسة تصب، في المقام الأول، في مصلحة النظام البائد ورأس المال الدولي ولمصلحة الأعضاء القياديين في حزب المؤتمر أيضا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى أحاطت الجماهير العمالية، بحقيقة ما قصده نيلسون مانديلا، عندما قال في افتتاح البرلمان العام 1995: «إن علينا أن نحرر أنفسنا من ثقافة التفكير بالاستحقاقات».

خلال رئاسته، التي دامت طويلا ولم تنته إلا في العام 1999، انتهج مانديلا، بمشاركة وزير المالية ومحافظ المصرف المركزي، وبمساهمة صندوق النقد الدولي، سياسة ما كانت لها أي علاقة، بالتعهدات، التي أعطاها هو وحزب المؤتمر، للشعب الذي انتخبه رئيسا للبلاد. إن العكس هو الصحيح. فهذه السياسة لم تكن صفعة في وجه الجماهير العمالية وفقراء المواطنين فحسب، بل هي جسدت أيضا التحول الكبير، الذي أطلق العنان لليبرالية الحديثة، وطمأن، ليس النخبة، فقط، التي هيمنت على مقدرات البلاد في الأيام الخوالي، بل والمصارف الدولية والشركات العملاقة أيضا.

وفيما خُفضت أجور ورواتب العاملين في الجهاز الحكومي، كانت المشاريع والفئات الغنية تهلهل للتسهيلات الضريبية، التي حصلت عليها[2]. على صعيد آخر، تمت «إعادة هيكلة» الصندوق الحكومي للمعاشات التقاعدية، بنحو يستجيب لمصالح أولئك، الذين عملوا، على مدى عقود كثيرة من الزمن، في خدمة النظام العنصري. وأُجيز للمشاريع العملاقة حق تحويل أموال هائلة القيمة إلى خارج البلاد، ونقل مكان إقامتها الرئيسي إلى لندن. وغني عن البيان، أن هذه الإجراءات وإلغاء الضرائب الجمركية كانت عوامل فعالة في ضياع آلاف فرص العمل في البلاد. علاوة على هذا وذاك، مُنح المصرف المركزي حق زيادة الفائدة إلى معدل يتكون من خانتين. ومما لا شك فيه هو أن هذه السياسة النقدية قد حظيت بترحيب المضاربين بالعملات، وأسفرت عن إفلاس الكثير من المشاريع

الوطنية صغيرة الحجم. كـما أُلغي القانون، الذي كان يحدد معدل الفائدة على القروض بمعدل لا يزيد على 32 في المائة.

وحققت سوق الأسهم والسندات (البورصة) طفرة كبيرة، وكسبت صناديق التقاعد أرباحا كبيرة، وأقرت الحكومة، خلافا للقواعد التي كانت دارجة حتى ذلـك الحين، في حق أرباب العمل في إدارة شـؤون هذه الصناديق. وخلافا لما كان متوقعـا، لم يُمنع تصدير الأسـلحة، بل هو ازداد اتسـاعا، وواصلت البلاد بيع الأسـلحة حتى للحكام المستبدين. وجرى تحرير النظام المالي من القيود، بنحو تسـبب في تقليص الاسـتثمار بصورة متصاعدة، وجرى استحداث البيئة المناسبة لأن تُخصص مقادير متزايدة من رأس المال، لأغراض صفقات المضاربة الدولية. وبناء على هذا كله، لا غرو أن يتحول القطاع المالي وعمليات التأمين وسـوق العقارات إلى مجـالات عظيمة الربحية، وأن يتراجـع، بنحو ملحوظ حجم الإنتاج الصناعي.

إن التعهـد، الذي أعطاه حزب المؤتمر لبسـطاء السـكان السـود، والقاضي بأن تدهور مسـتوياتهم المعيشـية في الأجل القصير، سـيفضي إلى تحسـن هذه المسـتويات بصورة ملحوظة في الأمد الطويـل، كان كذبة كبيرة، كما تبين لاحقا. فليس في عهد مانديلا فقط، بل وفي عهد خليفتيه، امبيكي وزوما، أيضا، كان تطور المسـتويات المعيشية، يسير باتجاه واحد بقدر تعلق الأمر بالفئات الأقل رخاء - باتجاه المنحدر. وعوضـا عن تزايد فرص العمل، بالمقدار، الذي جرى التعهد به، أي بمعدل سـنوي يبلـغ 3 إلى 4 في المائة، تراجعت فـرص العمل، خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات، بمعدل تراوح بين واحد إلى أربعة في المائة سنويا. وفي المنظور العام، ارتفعت نسـبة البطالة في صفوف السكان السود من 36 في المائة إلى 47 في المائة بين العامين 1994 و2004. وفيما انخفض متوسـط دخل السكان السـود بمعدل بلغ 19 في المائة، ارتفع متوسط دخل الشريحة البيضاء من سكان جنوب أفريقيا بنسـبة بلغت 15 في المائة. ومن اسـتطلاع يعود إلى عام 1996، تبين أن نحو مليون ونصف المليون من سـكان جنوب أفريقيا السـود، يقطنون في جحور بائسـة. وفي العام 2011 ارتفع العـدد إلى نحو مليونين - أي ارتفع بما يساوي 30 في المائة تقريبا.

وعانت الفئات الموجودة في أدنى السـلم الاجتماعي، أشد أنواع الغبن، فيما يتعلق بالمشاركة بثمار تطور النظامين المدرسي والصحي. فقد تزايد عدد المدارس التـي تتقاضى رسـوما من التلاميذ، ومـن أفقر التلاميذ أيضـا، علما بأن هؤلاء التلاميـذ أُكرهوا عـلى دفع تكاليف الزي المدرسي، والكتب والدفاتر المدرسـية وأجور النقل إلى مدارسـهم. ومن دراسـة تعود إلى العام 2001، تبين أن النظام التعليمـي الحكومي في جنـوب أفريقيا كان في وضع مأسـاوي حقا وحقيقة. وفيما حققت سـوق أسـهم الشركات، وعمليات المضاربة المالية، أرباحا بلغت مليارات الدولارات، كان 27 في المائة من المدارس بلا مياه صالحة للشرب، و43 في المائـة بلا تيار كهربائي، و80 في المائة ما كانت تتوافر لا على خزانة كتب ولا على جهاز كمبيوتر.

أما بالنسـبة إلى النظـام الصحي، فإن الأمر كان أشـد وخامة. فعلى خلفية، الإجراءات التقشـفية في الموازنة الحكومية، وخصخصة العديد من المؤسسـات الصحية، انتشرت، بنحو أسرع وبنسبة أكبر مما كان سائدا أيام التمييز العنصري، أمراض كثيرة، من جملتها السُّـل والهَيْضَة والملاريا ومرض نقص المناعة (الإيدز). ولأن مياه الشرب غير معقمة بالنحو المطلوب، ولأن خصخصة الكثير من شركات الإسـالة، منح الشركات الأوروبية الفرصة المناسـبة لزيادة أسعار المياه الصالحة للـشرب بنحو كبير، لذا يلاحـظ المراقبون أن في كل عام يتـوفى عشرات الألوف مـن الأطفـال جراء إصابتهم بمختلف أنواع الإسـهال. وما من شـك في أن أفظع مؤشر لقياس مدى تدهور المجتمع، ينعكس من خلال ما رصدته منظمة الصحة العالمية من تراجع في متوسط العمر المتوقع بمقدار بلغ 13 عاما (من 65 إلى 52 عاما)، خلال العقد الأول من حكم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي.

ولم تتسـع الهوة الاجتماعية بـين الأغنياء من البيض والفقراء من السـكان السـود فقط، بل اتسـع التفاوت الاجتماعي، وبنحو مطرد، بين الشرائح السوداء أيضا. ومن أجل تزويق صورتها وتحسـين صيتها، تبنت الحكومة في العام 2004، «برنامـج الدعم الاقتصـادي للسـود» (Black Economic Empowerment Program). وبموجـب هذا البرنامج، صـارت الدوائر الحكومية، مطالبة بمحاباة المرشحين السـود وتمكينهم، بنحو أقوى، من ملء الوظائف الشاغرة في الإدارات

والـشركات الصناعية العملاقة. وترتب على هذا البرنامج، ارتفاع نسـبة المديرين السود، العاملين في الشركات المدرجة في البورصة، من الصفر إلى 20 في المائة. أما بالنسـبة إلى الشرائح الموجودة في أدنى سلم الدخول، فإن هذه الإجراءات كانت عديمة الأهمية بالكامل.

بيد أن سياسـة القادة النقابية السـود كانت أكثر أهمية بكل تأكيد. فهؤلاء قـادوا احتجاجات المواطنين ضد تدهور المسـتوى المعيشي، بمهارة كبيرة في بادئ الأمر، ليحولوها، من ثم، إلى ممارسـات عقيمـة، وذلك من خلال دفع المحتجين إلى القيام بإضرابات متفرقـة. وبهذا النحو، قدم هؤلاء النقابيون خدمات جليلة للحكومة وسـاعدوها على تنفيذ نهجها المسترشـد بالليبراليـة الحديثة. وكافأت الحكومة صنيعهم هذا بسـخاء كبير. فسايريل رامافوزا (Cyril Ramaphosa)، رفيـق مانديلا في الكفـاح ضد النظام العنصري وأحد الأعضاء المؤسسـين لنقابة عـمال المناجم والاتحاد العام للنقابات، هو خير عنوان على هذه الشريحة. فقد تحـول الآن إلى صناعي كبير، يتوفر عـلى العديد من المليارات وصار من شريحة أغنى أغنياء جنوب أفريقيا. (ومانديلا أيضا، كان في حياته من كبار الأثرياء، وترك لورثته ثروة وحصصا في شركات مختلفة يزيد عددها على المائتي شركة)(*).

إن السياسة المبتغاة من قبل صندوق النقد الدولي، والمنفذة من قبل الحزب الوطني الأفريقـي، حولت جنوب أفريقيا إلى بلاد، اتسـعت فيها هوة التفاوت بين أولئك الذين يرفلون بالنعيم وأولئك الذي يعيشـون على هامش الحد الأدنى للمعيشـة، إلى مقدار يكاد لا يكون له مثيل في العالم. وغني عن البيان أن اتساع هـوة التفاوت هذه قـد أبان زيف أهم الحجج التي سـاقها نيلسـون مانديلا

(*) ربما انطوى حديث المؤلف عن مانديلا على شيء من التجني. فإحقاقا للحق نقول إن مانديلا خلف منزلا فخما في جوهانسبرغ وسكنا متواضعا في موطنه في إقليم الكاب الشرقي. وكشف قاض في جنوب أفريقيا أن الزعيم التاريخي الراحـل نيلسـون مانديلا ترك ممتلكات تقدر بنحو أربعة ملايين دولار. علـما بأن هذه التركة قد جرى توزيعها على أفـراد أسرتـه وحزبه (المؤتمر الوطني الأفريقي) وعلى عدد من المـدارس. ولم يجمع مانديلا هذه الثروة من عمليات اختـلاس وارتشـاء قط، فهو كان نزيها إلى أبعد حدود النزاهة، كما هو شـائع. فهذه الـثروة كان الجزء الأعظم منها من الأرباح التي درتها كتبه ومن بينها سـيرته الذاتية الموسـومة «مسـيرتي الطويلة للحرية». علما بأن هذا الكتاب قـد تُرجم إلى جل لغات العالم. وشـتان ما بين مانديلا والكثير من حكام بلـدان العالم الثالث من اختلاف في النزاهة. فجل ثروات البعض منهم هي سرقات من قوت الشـعب البائس فعلا، وليس من مؤلفات نشروها أو صناعات تولوا قيادتها.[المترجم].

وحزبه، حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، لتبرير تساهله حيال النظام البائد، أعني التأكيد بلا انقطاع على أهمية «التعايش السلمي بين سكان البلاد والنأي بالنفس عن استخدام العنف». فجنوب أفريقيا تسجل حاليا إحدى أعلى معدلات العنف والجريمة وتُعتبر من أقل بلدان العالم أمنا ومن أكثرها خطرا.

وغني عن البيان أن عشرة في المائة، فقط، من السـكان، يشعرون بالأمان في جنوب أفريقيا، نعم العشرة في المائة، الذين يسـتحوذون لأنفسهم على خمسين في المائة من مداخيل العائلات وينعمون برخاء يوفر لهم كل ما تصبو إليه النفس من كماليات وبضائع - يعيشون آمنين في أحياء تحجبها عن أنظار البؤساء جدران يبلغ ارتفاعها العديد من الأمتار، وتحيط بها أسـلاك شـائكة ونظم إنذار وقوات أمنية خاصة مدججة بالسلاح من أخمص القدم وحتى آخر شعر في الرأس. وعلى ما يبدو، إن هذا هو نوع الحياة التي نوهت بها كريستين لاغارد حينما قالت، إن مانديلا بذل قصارى جهده لأن يجعل «جنوب أفريقيا.. مقاما أفضل».

9

يوغسلافيا.. الصندوق يمهد للحرب ويرعاها

«من أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعّد صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسستان في خريف العام 1989»

لقد كتب صندوق النقد الدولي فصلا من الفصول المثيرة للشجون والآلام في تاريخ أوروبا وفي تاريخ جمهورية يوغسلافيا الاشتراكية [سابقا]. فبين ثمانينيات وتسعينيات القرن المنصرم، لم يشارك الصندوق بنحو فعال فقط، في دفع شعب تعداده 24 مليون نسمة إلى التهلكة وحياة البؤس والحرمان، بل كان أيضا قد قدم مساعدات فعالة لتفكيك دولة متعددة الأعراق والأجناس ولإشعال فتيل صراعات دموية على الأرض الأوروبية، بعد ويلات الحرب العالمية الثانية.

إن يوغسلافيا، الجمهورية، التي تأسست العام 1945 من ست جمهوريات هي سلوفينيا وكرواتيا والبوسنة والهرسك والجبل

الأسود وصربيا ومقدونيا والولايتان المتمتعان بحكم ذاتي كوسوفو وفويفودينا، كانت قد قطعت روابطها مع الاتحاد السوفييتي في العام 1948، وأدارت ظهرها للكتلـة الشرقية. وبما أنها ما كانت تمت بصلة إلى الغرب الرأسـمالي أيضا، على خلفية قيامها بتأميم الصناعات الأساسـية والقطاع المصرفي، سلكت يوغسلافيا، وفق ما أعلنته القيادة السياسـية التي يتزعمها الرئيس تيتو، «الطريق الثالث» كبديل عن الرأسـمالية والاشـتراكية(*). وعند إمعان النظـر يتبين للمرء بجلاء، أن مغـزى الطريـق الثالث كان يكمن في توظيف التوتـرات القائمة بين الدول الغربيـة والاتحاد السـوفييتي في حقبة الحـرب الباردة، لما فيـه نفع لمصالح الطغمة الحاكمة.

وبسـبب موقعها الإسـتراتيجي، أعني موقعها على حافة منطقة الشرق الأوسط الغنية بالبترول، ودورها المهم في إطار إستراتيجية «احتواء» نفوذ الاتحاد السوفييتي، فهي كانت، تارة، دولة مواجهة مع الاتحاد السوفييتي، وتارة أخرى، دولة حاجزة بين المعسـكرين؛ لذا اهتمت الولايات المتحدة بأن تحصل هذه الدولة على العضوية في صندوق النقد الدولي، وبأن تسـاعد المصارف الأمريكية يوغسلافيا من خلال منحها القروض بسخاء.

وعلى خلفية الازدهار الاقتصادي، الذي شاهده العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، سجل الاقتصاد اليوغسلافي، أيضا، ازدهارا كبيرا. فاستيراد السلع الاستهلاكية، والاسـتثمار في القطاع الصحي والتعليمي، ومضاعفـة تصدير البضائع المصنعة بين العامـين 1954 و1960، كانت عوامل أفضت، من ناحية، إلى تحقيق تحسـن كبير في المسـتويات المعيشية، ومن ناحية أخرى، إلى تطورات سلبية انعكست في ارتفاع التبعيـة لرأس المـال الأجنبي بنحو كبير. أضف إلى هذا العامل السـلبي، أن النمو الاقتصادي المتسارع قد حابى الشمال المتميز بقطاعه الصناعي ولم يعدل بينه وبين جنـوب البلاد، المتخلف والمنتج للمـواد الأولية في المقـام الأول، أي أن هذا النمو المتسارع كان قد أفضى إلى تطور غير متكافئ، ترتبت عليه لاحقا نتائج وخيمة جدا.

وسـجل حجـم القروض طفـرة كبيرة، وذلك بسـبب التوسـع الهائل في عرض البترودولار (Petrodollar) في سـبعينيات القرن العشرين. ومن العام 1966 وحتى

(*) الستالينية. [المترجم].

العام 1979 سجل الإنتاج الصناعي نموا بلغ معدله، في المتوسط 7.1 في المائة سنويا. ولأن قدرة السلع الصناعية والزراعية اليوغسلافية، على المنافسة في الأسواق الغربية كانت ضعيفة إلى حد كبير، لذا لم تحصل يوغسلافيا من صادراتها السلعية على ذلك المقدار من العملات الأجنبية، الضروري لسد حاجتها لخفض ارتفاع ديونها الخارجية بنحو مطرد. ففيما بلغت ديونها الخارجية العام 1970 نحو ملياري دولار فقط، ارتفعت هذه الديون حتى العام 1980 إلى 18 مليار دولار أمريكي، أي أن نسبتها أمست، وقتذاك، تزيد على ربع الدخل القومي.

على صعيد آخر، تسبب رفع المصرف المركزي الأمريكي (بنك الاحتياطي الفدرالي) معدل الفائدة القيادي إلى مستوى غير معهود، في ارتفاع تكاليف القروض بنحو مفاجئ، مثيرا بذلك الفزع في صفوف الدائنين الأجانب، لاسيما أن هذا الارتفاع تزامن مع تسجيل البلاد معدلات تضخم كانت تزداد ارتفاعا بشكل مطرد. وفي مطلع ثمانينيات القرن العشرين، عزم القسم الأكبر من ستمائة مصرف غربي يعمل في يوغسلافيا، على استرداد أموالهم، أو أنهم امتنعوا عن منح يوغسلافيا قروضا جديدة. وهكذا، تدخل صندوق النقد الدولي فأقرض يوغسلافيا في إطار ما يسمى «اتفاقيات الاستعداد الائتماني» مطالبا إياها، في المقابل، بضرورة زيادة الصادرات، وخفض معدل التضخم، وتقليص الإنفاق الحكومي. ولأن تنفيذ هذه الإجراءات استغرق أمدا طويلا، وضاق الوقت كثيرا، لذا تفاقم الوضع بصورة متسارعة.

وحينما بدت في الأفق، بعد فترة وجيزة من الزمن، نذر إعلان يوغسلافيا عجزها عن خدمة ما بذمتها من ديون، اتخذ سفير الولايات المتحدة في بلغراد لورانس إيغلبرغر (Lawrence Eagleburger)، التدابير لأن تتكاتف الأمم الصناعية الغربية، مع المصارف التجارية وصندوق النقد الدولي لتؤسس رابطة «أصدقاء يوغسلافيا». ونفذت هذه الرابطة في العام 1983، أول إعادة جدولة لديون البلاد. وفي سياق هذه الجهود، وافق الصندوق على منح يوغسلافيا قرضا قيمته 600 مليون دولار أمريكي - أي أنه وافق على منح يوغسلافيا أكبر قرض كان قد منحه لبلد واحد حتى ذلك التاريخ - ولكن بشرط أن تتحمل الحكومة اليوغسلافية مسؤولية تسديد قروض حصلت عليها من حكومات مختلفة قيمتها 5.5 مليار دولار، وقروض أخرى في ذمة

القطاع الخاص، قيمتها 10.9 مليار دولار. علاوة على هذا وذاك، أجبر القوم المشاريع اليوغسلافية على أن تتولى تسديد الديون الخارجية، بغض النظر عن الظروف المالية السائدة في كل واحد من هذه المشاريع؛ وهكذا، دفعت المشاريع اليوغسلافية للمصارف ما تستحق من أموال، على رغم عجزها، في كثير من الحالات، عن دفع أجور العاملين لديها.

لقد جرى تنفيذ الإجراءين، بعد الاتفاق مع وزارة الخزانة الأمريكية وممثلي الوول ستريت، وعلى ضوء ذلك القرار - على ما يبدو - الذي طالبت به وكالة الأمن القومي الأمريكية والقاضي «بضرورة بذل مزيد من الجهد» بغية «دفع حكومات وأحزاب شيوعية» - تدرج الولايات المتحدة في قائمتها دولة الحياد الإيجابي يوغسلافيا أيضا - للسقوط في هاوية «ثورة خفيضة الصوت».

ولم تكن النتائج بالصورة المتوقعة فقط، بل وبالنحو المقصود عن عمد أيضا. فالمصانع انهارت بالجملة، والبطالة تفاقمت، والأجور انخفضت بمعدل بلغ 40 في المائة حتى العام 1985. وعوضا عن بلوغ الهدف، الذي زعم صندوق النقد الدولي، أنه يسعى إلى تحقيقه، أعني زعمه بأنه عقد العزم على خفض مستوى الديون، تحقق عكس الهدف المعلن: فبالرغم من أن يوغسلافيا كانت قادرة على خدمة دَين قيمته 30 مليار دولار (أي كانت قادرة على تسديد أقساط الدّين وأقساط الفوائد والفوائد المركبة على هذا الدّين) - حتى العام 1988، تحولت في النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين، إلى أكثر الدول الأوروبية مديونية، واحتلت، وفق مصادر البنك الدولي، المرتبة السابعة في قائمة الدول الأعلى مديونية في العالم (Highly Indebted Countries)، إذ جاء تسلسلها بعد البرازيل والمكسيك والأرجنتين ونيجيريا والفلبين وفنزويلا. وأدى تدهور وضع بسطاء السكان، إلى تصاعد التوترات بين بعض الجمهوريات، أعني الجمهوريات، التي تعرضت للتدهور الاقتصادي بمقادير شديدة التباين[1]. وحاول بعض السياسيين اليمينيين ودعاة القومية المتطرفة، استغلال الموقف، فبدأوا يضربون على أوتار المشاعر القومية ونغمات التوجهات الانفصالية.

إن جدولة الديون للمرة الثالثة، وإخضاع صندوق النقد الدولي يوغسلافيا لـ «مراقبة صارمة»، والحصول على قرض قيمته 300 مليون دولار أمريكي جرى

الاتفـاق عليه في إطار جدولة الديون للمـرة الرابعة، إن هذا كله صب، في واقع الأمـر، في مصلحة الأطراف الدائنة فقط. وكيفما اتفق، فقد انخفض معدل النمو الاقتصادي إلى 2.4 في المائة في العام 1987، واسـتمر تهريب رأس المال إلى خارج البـلاد، وواصل معدل البطالة ارتفاعه بنحو مطرد. وهكذا، ففيما جرى تخصيص 45 في المائـة من العوائـد المالية القادمة من العالم الخارجـي، لخدمة الدَّين في المقام الأول، شـهدت البلاد شـحة ملحوظة في التزود بالمـواد الغذائية. وتفاقم التدهور الاقتصادي أكثر فأكثر، وأمسـت البلاد، مـرة أخرى، على حافة التخلف عـن خدمة الدَّين العام. كما غرقت البلاد في سلسـة إضرابات عن العمل، كانت قد بلغت الذروة في نهاية 1978 ومطلع 1988، إذ تعرضت البلاد إلى نحو 4000 جولة من جولات الاحتجاج والإضراب عن العمل.

على صعيد آخر، فـإن المقاومة، التي أبداها السـكان العاملون بأجر ضد الأوامـر الصادرة عن المصـارف، لم تردع صندوق النقد الـدولي، من توظيف التحولات، التي طرأت على السياسة العالمية آنذاك، في تركيع البلاد أكثر فأكثر. فعلى خلفية إشراف الاتحاد السـوفييتي والدول التابعـة له على الانهيار، بدأ القياديون اليوغسـلافيون، من جانبهم، التفتيش عن سبل تضمن لهم مواصلة التمتـع بالامتيازات القديمة والمحافظة عـلى الهياكل البالية على رغم الانهيار، الذي أخذت نذره تظهر بجلاء. وبعد فترة زمنية سادتها الحيرة وعمها الارتباك، سـاروا على هدي المسـار نفسـه الذي سـلكته الأوليغاركية، التي نشأت عن شريحة قـادة الحزب والدولة في الاتحاد السـوفييتي: لقد تخلوا عن ماضيهم وعن دفاعهم عن الاقتصاد المخطط وصاروا عونا قويا على تدمير الهياكل التي عرفتهـا البلاد وقتذاك ونصيرا مخلصا للخصخصـة، وذلك على أمل أن يمكنهم هذا النهج من الاسـتحواذ على الثروات، التـي كانت حتى ذلك الحين، تخضع للملكيـة العامة. ولعل رئيـس الوزراء انت ماركوفيتش خـير مثال على هذه التحولات السياسـية. فهو غدا نصيرا متحمسـا لليبراليـة الحديثة، وصار، بعد تخليـه عن العمل السـياسي، الذي بدأه في الأيام الخـوالي، ثوريا، مناضلا ضد الفاشـية، رجل أعمال يقيم في النمسـا ليعيش، بالـثروات التي تراكمت لديه، حياة نعيم وهناء.

وتكاتفـت القيـادات القديمـة، التي هيمنت عـلى مقدرات البلاد سـابقا، والقيادات الجديدة، التي صارت تحكم البلاد في العهد الجديد، نعم لقد تكاتفت هاتان القيادتان معا ومع صندوق النقد الدولي أيضا، لدفع البلاد إلى السقوط في الهاوية بنحو نهائي. فرأس المال الأجنبي، الذي كان مسموحا له، حتى ذلك الزمن، بالمشـاركة في ملكية المشـاريع الحكومية في إطار شركات محاصة، فقط، (Joint Ventures) (أي شركات مشـتركة بـين شركات الدولـة اليوغسـلافية والشركات الغربية)، صار، ابتداء من العام 1988، مسـموحا له بالاستثمار في الصناعات وفي القطـاع المصرفي وفي شركات التأمين وقطاع الخدمـات، بلا قيد أو شرط. وبما أن الثروات قد جرى تَقويمها، وفق «القيمة الدفترية» الدارجة في الاقتصاد المخطط، أي وفـق قيمة، هي أدنى من القيمـة المتعارف عليها في الغرب الرأسـمالي، لذا شـن المستثمرون الغربيون غزوات نهب وسلب حقا وحقيقة. وفيما هم يملأون جيوبهم بالمال الوفير، ساق أولو الشأن في العام 1989 نحو 250 مصنعا إلى هاوية الإفـلاس، أو أنهم فتتوها بالكامل، تاركـين 89.400 عامل يخسرون فرص عملهم ومصادر أرزاقهم. وحتى سـبتمبر من العام 1990، دارت الدوائر على مشروعات أخـرى بلغ عددهـا نحو 900 مشروع، وخسر ما يزيد عـلى نصف مليون عامل فرص عملهم. وتركزت آثار تصفية هذه المصانع وتفتيتها بنحو نهائي، على صربيا، والبوسنة والهرسك، وكوسوفو.

وتنفيذا لتوصيات صندوق النقد الدولي، جُمدت الأجورُ عند المستوى، الذي هـي عليه في نوفمبر العام 1989. وحتى نهايـة العام وصل معدل التضخم إلى 70 في المائة، وارتفع العام 1991 إلى 140 في المائة، وفي العام 1992، بلغ 937 في المائة وارتفع مرة أخرى، فبلغ 1.134 في المائة. وبالنسبة إلى الجماهير العريضة، انخفضت الظروف المعيشية إلى المستوى المتعارف عليه في بعض الدول النامية. وكانت أقاليم كوسـوفو ومقدونيا والجبل الأسـود، من أكثر أقاليم البلاد تعرضا لهـذه الدواهـي والنوائب. وتصاعـد، في ذات الوقت، غضب عـارم في الأقاليم الأكـثر ثراء، في أقاليم من قبيل صربيا وكرواتيا وسـلوفينيا، وذلك لأن الحكومة المركزيـة كانـت قد طالبت هذه الأقاليم بالمسـاهمة في تمويل إنفاقها بنسـبة أكبر من النسـبة المفروضـة على الأقاليم خائرة القوى الماليـة. وفي العام 1989

باشرت صربيا في تحصيل ضرائب جمركية على البضائع القادمة من سلوفينيا وكرواتيا. وفي المقابل، شرعت كرواتيا بفرض رسوم استثنائية على المنازل التي يمتلكها المصطافون الصرب على الساحل الأدرياتيكي. من ناحية أخرى، امتنعت سلوفينيا، كلية، عن المساهمة في تمويل صندوق التنمية المخصص لكوسوفو ومقدونيا والجبل الأسود، الأمر الذي تسبب بخفض الأموال المخصصة لهذه الأقاليم بنسبة بلغت 40 في المائة.

وسرعان ما تعالت النبرات القومية المتطرفة في جميع أرجاء البلاد، واستقطبت مزيدا من المؤيدين. وبمجرد أن تعالى أول نداء مطالبا باستقلال بعض الأقاليم، سرعان ما أرهفت أذنيها القوى العظمى الغربية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد دفعت تكلفة باهظة لضمان امتثال يوغسلافيا لأوامرها، ولدفعها إلى التخلي عما دأبت عليه في سابق الزمن من رقص على حبال القوى العظمى، فإن بوادر سقوط النظام السوفييتي، قد فتح آفاقا جديدة بالكامل. فالآن، لا يدور الأمر حول إخضاع إقليم كامل للسوق العالمية، فقط، بل هو يدور أيضا، حول تقطيع أوصال هذا الإقليم وفق سياسة «فرق تسد»، وتحويله إلى حليف ذي نفع كبير بناء على أهميته الجيوسياسية! وكان نداء تأسيس دول مستقلة قد حفز الولايات المتحدة على انتهاز الفرصة ومساندة هذه التوجهات. من ناحية أخرى، فإن ألمانيا - الدولة التي نجحت في توحيد شطريها الغربي والشرقي العام 1989، وارتقت، سياسيا واقتصاديا أيضا، إلى دولة ذات وزن ثقيل في داخل الجماعة الأوروبية(*) (السابقة على الاتحاد الأوروبي)، غدت في أمسّ الحاجة إلى البلقان أيضا، وذلك كسوق رحبة لتصريف البضائع واستقبال الاستثمارات الألمانية - نعم إن ألمانيا هذه، أخذت تنفخ في البوق نفس ، وساندت - هي والنمسا - ماليا ومن خلال تدخل أجهزتها الاستخبارية، التوجهات الانفصالية السائدة في كرواتيا وسلوفينيا بنحو مخصوص.

ومن أجل تقويض أركان يوغسلافيا القديمة كلية وبنحو نهائي، صعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضغطهما بالمقدار الضروري لتفكيك

(*) الجماعة الأوروبية هي المؤسسة، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي العام 1993. وتشكلت هذه الجماعة العام 1967 من الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية والجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وكان في عضويتها ست دول هي ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وفرنسا ولكسمبورغ وهولندا.

يوغسلافيا بصورة لا رجعة منها، وذلك من خلال خطة العمل التي نشرتها المؤسستان في خريف العام 1989 (Financial Operations Act): فقد جرى تحرير التجارة من جميع القيود. وكانت عملية التحرير هذه قد جعلت السوق اليوغسلافية تغص بالبضائع الأجنبية - المدعومة ماليا من قبل دول الجماعة الأوروبية (EG) - وأسفرت عن تراجع إنتاج الصناعة المحلية بأكثر من 10 في المائة. على صعيد آخر، حُظر على الحكومة المركزية الاستدانة من مصرفها المركزي. كما أُكرهت على خفض مصروفاتها بما نسبته 5 في المائة من قيمة إجمالي الناتج الوطني. وغني عن البيان أن هذا الخفض أدى إلى خفض مخصصات الرعاية الاجتماعية.

وأتاح «قانون المشاريع»، الجديد، أي القانون الذي جرى تشريعه بغية تسهيل خصخصة الشركات، آلية مناسبة للتخلص من فخ التعثر المالي. فوفق هذه الآلية صارت المشاريع، التي عجزت عن تسديد ما بذمتها من التزامات مالية على مدى ثلاثين يوما، ملزمة بالتوصل إلى اتفاق مع الأطراف الدائنة. وبما أن الحكومة كان محظورا عليها التدخل، والمصرف المركزي كان ممنوعا عليه إمداد المشاريع بما تحتاج إليه من قروض، كان هذا الترتيب يعني أن المصارف الدائنة صار بمستطاعها استبدال حصتها من القروض المستحقة على المشاريع، بحصة في ملكية المشاريع المعنية بالأمر. وللحيلولة دون حدوث هذا الأمر، علقت نسبة كبيرة من مشاريع الدولة صرف أجور العاملين في النصف الأول من العام 1990، أي تعين على نصف مليون عامل - عشرين في المائة من العاملين - قضاء أكثر من خمسة شهور بلا دخل تقتات منه.

بيد أن أخطر النتائج ترتبت على تعليق مدفوعات الميزانية إلى الأقاليم والولايات. فوفق قرار صادر عن صندوق النقد الدولي، أصبح، على الفور، ممنوعا تخصيص هذه الأموال لأقاليم البلاد المختلفة، إذ تعين استخدامها لتسديد ما بذمة البلاد من ديون لدى نادي باريس ونادي لندن. إن هذا القطع الاستفزازي لصلات الوصل المالية بين العاصمة بلغراد والأقاليم المختلفة، أفرز رد فعل مهلكا ومقصودا أيضا من قبل القوى العظمى: ففي المقابل علقت سلوفينيا وكرواتيا تسديد ما بذمتهما من التزامات مالية حيال الصندوق المخصص لمساعدة الأقاليم الضعيفة

اقتصاديـــا، بادئتين، بذلـــك، التفكير بصوت مرتفـــع، بتقديم طلبـــات للانضمام إلى الجماعة الأوروبية (EG).

وبعدما أنشأ الصندوق القواعد الاقتصادية لتفكيك يوغسلافيا بصورة نهائية، أصرت الحكومات فجأة، وحكومتا الولايات المتحدة وألمانيا، بنحو مخصوص، على الالتزام بمراعاة حق الشـــعوب في تقرير مصيرها، أي أصرت الآن، وبنحو مفاجئ، عـــلى الالتزام بتنفيذ حق ما كان يـــؤدي أي دور حتى ذلك الحين. وراحت هذه الحكومات تســـاند الانفصاليين ماديا وتوظف وسائل الإعلام لتشن حربا إعلامية عنيفة، تحرض القوميات المكونة للشعب اليوغسلافي، والبالغ عددها 26 قومية، بعضها ضد بعـــض، وتثير بينها العداوات والحروب، على رغم أن هذه القوميات قد عاشـــت نحو نصف قرن من الزمن بســـلام ووئام، وأن 30 في المائة من عقود القران كانت بين أزواج مختلفي الانتماء القومي. ونجحت هذه الحكومات فيما ســـعت إليه: ففي الانتخابات المحليـــة، العائدة إلى العـــام 1990، فازت أحزاب عنصرية أيضا، واندلعت مشاحنات واحتكاكات بين القوميات المختلفة.

وصعـــد دعم الانفصاليـــين من حدة التوتـــرات القائمة بين القـــوى العظمى وصربيا، التي كانت ترى في نفســـها الدولة الوريثة ليوغسلافيا، وراحت تصر على حقهـــا بالمحافظة على وحـــدة التراب الوطني. وتفاقم الوضـــع، على خلفية قيام حكومة سلوبودان ميلوســـوفيتش، في مطلع العام 1991، بحفز المصرف المركزي الوطنـــي على طبع كمية نقدية جديدة تعادل قيمتهـــا 1.8 مليار دولار أمريكي، وذلك لتســـديد ما يستحق العمال من أجور؛ وفُسر هذا الإجراء على أنه التفاف واضـــح على برنامـــج صندوق النقد الـــدولي. وردت الأمم المتحـــدة، من جانبها، فأعلنـــت عن فرضها الحصار على يوغســـلافيا، وهو حصار كان قد زاد من تفاقم الوضع بنحو شديد جدا في السنوات التالية.

وفي يونيـــو من العام 1991، أعلنت كرواتيا وســـلوفينيا اســـتقلالها. وفي الشـــهر نفســـه، هاجم الجيش الشعبي اليوغسلافي، سلوفينيا، فدارت حرب استغرقت عشرة أيـــام؛ وبعد برهة وجيزة، تحولت رحى الحرب صوب كرواتيا، واتســـعت دائرتها في العام 1992 فشملت البوسنة، أيضا؛ وظلت هذه الحروب سجالا حتى العام 1995. وحينـــما أعلنت كرواتيا في الثاني والعشرين من ديســـمبر من العام 1991، على الملأ،

أنها صار لها دستورها الخاص بها، وراحت تعلن أنها أمست دولة ذات سيادة، جاء رد فعل ألمانيا، بأسرع من البرق، فقد اعترفت بها في اليوم التالي مباشرة، وبلا أي احترام للشروط المقرة من قبل الجماعة الأوروبية، والتي كان من بينها شرط حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية. بيد أن الحقيقة الأكيدة هي أن الجماعة الأوروبية نفسها لم تأخذ شروطها مأخذ الجد. فهي اقتفت، في الخامس عشر من يناير العام 1992، خطى ألمانيا. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت الأمم المتحدة أيضا تعترف بكرواتيا في مايو العام 1992.

وتجاوب صندوق النقد الدولي مع ما استجد من تطورات، فجمد عضوية يوغسلافيا، واستقبل سلوفينيا وكرواتيا كأعضاء جدد، وراح، في ديسمبر من العام نفسه، يخبر العضوين الجديدين بحجم الديون، التي يتعين على دولتيهما، تسديدها لدائنين دوليين. ووفق هذا الإشعار، كان على كرواتيا أن تتحمل 28.5 مليار دولار، وسلوفينيا 16.4 مليار دولار من إجمالي ما كان بذمة يوغسلافيا السابقة من ديون قديمة. بيد أن صربيا والجبل الأسود تعين عليهما تحمل القسط الكبر من هذه الديون، فقد تعين عليهما تحمل 36.5 في المائة من إجمالي الديون القديمة. وبلا أي اهتمام للحرب، التي ظلت رحاها تدور سجالا حتى العام 1995، واصل صندوق النقد الدولي مفاوضاته مع كرواتيا وسلوفينيا ومقدونيا حول منح قروض جديدة، ما كان يُراد لها أن تخصص لتعمير ما خربته الحرب أو إنعاش النشاط الاقتصادي، بل، ويااللداهية، كان يُراد تخصيصها لخدمة الديون القديمة. وسبب اتفاق صادقت عليه حكومة فراينو تودجمان العام 1993، إفلاس مزيد من الشركات وفي خفض الأجور إلى مستوى أدنى من مستوى خط الفقر، وفي ارتفاع معدل البطالة إلى 19.1 في المائة حتى العام 1994 - وذلك لأن هذا كله كان يصب في مصلحة الدائنين الدوليين.

ولم يكن السكان العاملون بأجر في البوسنة والهرسك، أفضل حالا. فبعدما شنت الطائرات المقاتلة التابعة لحلف شمال الأطلسي، بين أبريل 1993 ومارس 1995، هجمات بلغ عددها 52 ألف هجوم وراح ضحيتها أكثر من 33 ألف قتيل مدني، والعدد نفسه تقريبا من القتلى في صفوف العسكريين، أملى الفاعلون الدوليون، أعني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على البلاد

اتفاق دايتون(*)، ودستورا جديدا «يراعي متطلبات اقتصاد السوق». علاوة على هذا كله، وضعت الأطراف المهيمنة على الساحة الدولية، البوسنة والهرسك، عسكريا، تحت وصاية حلف شمال الأطلسي ،وسياسيا تحت وصاية رئيس الوزراء السويدي كارل بيلت، بوصفه «الممثل السامي، المسؤول عن التعمير والإنشاء – أي تعرضت البوسنة والهرسك إلى أقسى تدخل سافر في سيادتها، إلى تدخل بلغ من الشدة نحوا لم يتعرض له أي بلد أوروبي آخر خلال الحقبة التالية على انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كما سُلبت البوسنة والهرسك حق إدارة السياسة الاقتصادية الوطنية، إذ انتقل حق إدارة هذه السياسة إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. أضف إلى هذا، أن الدستور - الذي كان يجري العمل به على الرغم من عدم وجود جمعية تأسيسية - كان يفترض أن تسمية محافظ المصرف المركزي من صلاحيات صندوق النقد الدولي فقط، وأن هذا المحافظ لا يجوز أن يكون «مواطنا يتحدر من البوسنة والهرسك أو من إحدى الدول المجاورة». من ناحية أُخرى حُظر على المصرف المركزي طبع كميات جديدة من العملة المتداولة، أو إصدار عملة جديدة، خاصة بالبوسنة والهرسك، خلال الستة أعوام المقبلة. كما تعين على البوسنة والهرسك أن تخصص جميع ما تحصل عليه من قروض دولية، فقط لتسديد استحقاقات الدائنين الدوليين ولتمويل القوات العسكرية، التي فرضت اتفاقية دايتون انتشارها في ربوع البلاد؛ وبهذا المعنى أمسى محظورا على البوسنة والهرسك تخصيص شيء من هذه القروض لإعادة إعمار البلاد. وهكذا، وعلى خلفية هذه الشروط المجحفة، فإن القرض، الذي منحته هولندا، كتمويل مؤقت، قيمته 37 مليون دولار، لم يُستخدم، قط، للتخفيف من عذابات ضحايا الحرب، بل جرى

(*) هي الاتفاقية، التي أنهت الصراع المسلح في البوسنة والهرسك بين العامين 1992 و1993. ودارت مفاوضات السلام في قاعدة رايت بيترسن الجوية الواقعة بالقرب من مدينة دايتون الأمريكية بين يومي الأول من أكتوبر والحادي والعشرين من نوفمبر 1995. وترأس الوفود المشاركة كل من سلوبودان ميلوسيفيتش من الجانب الصربي وفرنيو تودجمان من الجانب الكرواتي وعزت بيغوفيتش من الجانب البوسني. أدت هذه الاتفاقية إلى تقسيم البوسنة والهرسك إلى جزأين متساويين نسبيا هما: فدرالية البوسنة والهرسك وجمهورية صرب البوسنة. كما أدت إلى انتشار ما يسمى قوات حفظ السلام الدولية الإيفور. وعلى رغم أن التوقيع الرسمي على الاتفاقية جرى في باريس يوم 14 ديسمبر من العام 1995، فإن الاتفاقية صارت تعرف باسم مدينة دايتون، وذلك لأن هذه المدينة كانت قد شاهدت التوقيع على الاتفاقية بالأحرف الأولى. [المترجم].

تخصيصه لتسـديد ما للمصرف المركزي الهولندي من مسـتحقات مالية، كانت قد نشـأت، حينما أعار هذا المصرف صندوق النقد الدولي الأموال الضرورية لتسـديد قروض أجنبية(*).

وعلى ما يبدو، فإن تحرير اقتصاد يوغسلافيا الممزقة إلى أشلاء، تحريرا تاما أمام حركة الرأسـمال الدولي، وإحكام هيمنة ائتلاف تقوده الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي على الدول الجديدة - التي أسـفر عنها تمزق يوغسـلافيا - كما لو كانت هذه الدول لاتزال تنتمي إلى عصر من عصور الاسـتعمار البائدة، لم يُشـبع نهم القوى الغربية. فعلى رغم ضخامة عدد ضحايا الحرب والسكان المرضى نفسيا، واصلت القوى الغربية جهودها للعثور على الفرص المناسبة لتركيع البلاد كلية وإخضاعها إلى إرادتها بلا قيد وشرط. فبمجرد أن ظهرت في الأفق، علامات تدل على أن قوى متعصبة قوميا أمسـت، كما كانت الحال في بقية أجزاء يوغسلافيا [سابقا]، تبـدي تململا ملحوظا في كوسـوفو أيضا، اقتنصت الفرصـة في الحال، كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فأرسـل هؤلاء جميعا أجهزتهم الاستخبارية إلى هناك، مساهمين بذلك مساهمة فعالة في تحويل احتجاجات، اتصفت بالسلمية في بادئ الأمر، إلى صراعات دامية تشبه الحروب الأهلية.

واسـتمر إشـعال فتيل الصراعات، إلى أن تدخل الزعيم الصربي ميلوسـيفيتش عسـكريا، مقدما بذلك الحجة، التي كانت تتطلع لها القوى العظمى لتبرير تدخلها العـدواني. وعـلى خلفية هذه التطـورات، طلبت منه القوى الغربيـة الحضور إلى رامبوليـه(**)؛ ليصادق على معاهـدة تنص على أمور كثيرة كان من بينها، انتشـار 50 ألف عنصر من عسـاكر حلف شـمال الأطلسي، والاعتراف بأن من حق وحدات الحلف أن تصدر التوجيهـات إلى أجهزة البوليس والدوائر الحكومية، وأنها مخولة، أيضا، باسـتخدام المطارات والموانئ البحرية وسكك الحديد والشوارع متى ما تشاء وبنحو مجاني.

وبمجرد أن رفض ميلوسيفيتش - كما كان متوقعا - التوقيع على هذه المعاهدة، سرعان ما أشـعلت قوات حلف شـمال الأطلسي وقوات الولايات المتحدة الأمريكية

(*) نيابة عن فدرالية البوسنة والهرسك. [المترجم].

(**) جنوب غربي باريس. [المترجم].

- لأول مـرة بـلا تكليف من قبل الأمم المتحدة ومنظمـة الأمن والتعاون في أوروبا - فتيـل أكبر حربٍ عرفتها أوروبا منذ العـام 1945. فبحجة وقف انتهاكات حقوق الإنسـان، والحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية، قصفت هذه القوات خمس عشرة مدينـة، مـن الجو، ليل نهار وبلا انقطاع وعلى مدى 78 يوما. وفي سـياق هذا كله، اسـتخدمت هذه القوات القنابل العنقودية والذخيرة المشبعة باليورانيوم، ودمرت، إلى جانب هياكل تحتية أخرى، نظام مياه الشرب، ذا الأهمية العظيمة بالنسـبة إلى عموم السـكان، ومصانع التسـخين والطاقة العاملة بالفحم الحجري و344 مدرسة و33 مستشفى.

وبعد توقف العمليات الحربية، نصبوا حكومة شبه عسكرية، كانت على اتصال وثيق بالأطراف الفاعلة في الجريمة المنظمة. وعلى رغم أن هذه الحكومة قد سمحت، في السـنوات التالية، بأن تتحـول البلاد إلى معبر يمر من خلالـه ما يزيد على نصف تجارة الهيروين العالمية، فإن صندوق النقد الدولي، ومعه مصرف كوميرس الألماني(*)، غضا الطرف عن متابعة الموضوع، ولم يشغلا بالهما به، مفضلين تولي السيطرة التامة على الجهاز المصرفي. فهناك، حيث كان السـكان قد أمسوا فقراء، بائسين، وبالتالي ما عاد بالإمكان، تحميلهم أعباء المليار دولار - الضرورية لتسـديد القروض، التي جرى اقتراضها من مسـتثمرين دوليين، بغية إنفاقها على مشـاريع إعـادة الأعمار - نعم هناك، كان المرء مجبرا على الاستعانة بالمال الآتي من المتاجرة بالمخدرات.

وبالنسبة إلى ألمانيا، كان قيام الحكومة الائتلافية - التي يرأسها الاشتراكي غيرهارد شرودر، ويتقلد فيها السـياسي الأخضر يوشـكا فيشر منصب نائب المستشار - بزج جيـش ألمانيا الاتحادية، في أول تدخل حربي، منذ تأسـيس هـذا الجيش في الحقبة التاليـة عـلى انتهاء الحرب العالميـة الثانية، وبعد نحو عقد مـن الزمن على إعادة توحيد شطري ألمانيا، إيذانا بعودة ألمانيا إلى حظيرة القوى العظمى. أما بالنسبة إلى الولايـات المتحدة الأمريكية، فإن التدخل الحـربي كانت له دوافع أخرى. فالولايات المتحدة كانت تريد من اسـتعمال ترسـانتها الحربية، بشـكل غـير متكافئ أو غير مناسـب، عرض عضلاتها والتدليل على مدى التقـدم التكنولوجي، الذي أحرزته في المجال الحربي - ليس للفت نظر روسـيا، وريثة الاتحاد السوفييتي المنهار فقط، بل

(*) الذي يُعد ثاني أكبر مصرف في ألمانيا. [المترجم].

وللفت نظر الصين الصاعدة والاتحاد الأوروبي، المتزايد قوة، اقتصاديا وعسكريا[2]، ولتأكيد حقها في ممارسة الهيمنة داخل حلف الأطلسي[3].

أما بالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، فإن الأمر الذي شك فيه، هو أن انتهاء العمليات الحربية في كوسوفو، كان إيذانا باكتمال عناصر المشهد بشكل شديد الخصوصية. فالسياسة الليبرالية الحديثة، التي نجح الصندوق في إكراه كوسوفو على انتهاجها من خلال ما منح من قروض، استحدثت شروطا قوضت الاستقرار في مجمل المنطقة. لقد نفذ الصندوق جميع الإجراءات الضرورية لتحويل يوغسلافيا إلى خرائب وأطلال، ولأن ينحدر سكانها إلى الوراء، فيعيشوا، بفضل ما بذل الصندوق من جهود، بالمستوى المتعارف عليه في الدول النامية، بعدما كانوا يقطفون ثمار ازدهار اقتصادي معتبر، ودرجة تشغيل تام للأيدي العاملة، ونظامين صحي وتعليمي مجانيين، وعطلة أمومة، وستة أسابيع عطلة سنوية، وأجور سكن غاية في التدني، ومواد غذائية زهيدة الثمن، ونسبة أمية دون العشرة في المائة، و72 عاما كمتوسط للعمر المتوقع. فبرامجه كانت بمنزلة التربة الخصبة، التي استخدمتها أجهزة المخابرات الغربية، مدعومة من قبل وسائل إعلام اشتراها الغرب بحفنة من النقود، لدفع أناس بائسين، معدمين، متعطلين عن العمل، لأن يرتكبوا جرائم ومذابح عرقية، ولمساعدة أطراف يمينية، عنصرية، على التغلب على خصومهم. وهكذا، فلولا التدابير، التي اتخذها صندوق النقد الدولي بشكل منظم ومحكم، لما كان بالإمكان أن تندلع الكارثة الإنسانية، التي نشرت ظلالها الرهيبة على البلقان في تسعينيات القرن العشرين.

10

الأزمة الآسيوية.. الصندوق يبرهن على جبروته

«أسفر تحرير التعامل ببطاقات الائتمان- وهو تحرير جرى تنفيذا لرغبات الصندوق- إلى سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998»

إن الاقتصادات الآسيوية، التي سجلت في ستينيات القرن العشرين أعلى معدلات نمو اقتصادي على مستوى العالم أجمع، أتاحت للمستثمرين الدوليين فرصا استثمارية تغدق أرباحا تتزايد بشكل مطرد، على خلفية تزايد عولمة أسواق المال. ومارس صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأمريكية ضغوطا قوية في تسعينيات القرن العشرين، على دول الإقليم، لدفعها إلى تسهيل حركة رأس المال الأجنبي في أسواقها دون عوائق. وكانت هذه الضغوط قد دفعت حكومات دول المنطقة إلى تنفيذ عملية تحرير نشأ عنها بلوغ الحجم الكلي لقروض المصارف الأجنبية في إندونيسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا والفلبين فقط أكثر من 260 مليار دولار أمريكي حتى نهاية العام 1996.

واشـتملت هذه القروض على قروض قصيرة الأجل كانت نسبتها تتراوح بين 50 و 67 في المائـة، علـما أن هذه القروض لم تسـتثمر في الاقتصـاد الحقيقي، بل جرى اسـتثمارها كنقود أو أموال سـاخنة (hot money)(*)، في شراء أسهم الشركات والعقارات المختلفة، وفي تلك المجالات، بنحو مخصوص، التي تدر أعلى ربح ممكن بأسرع وقت متاح. وتسـببت هذه الاسـتثمارات في تعرض أسـعار العقـارات، على وجه الخصوص إلى ارتفاعات ضخمة، ورأت المصارف الآسـيوية في الارتفاعـات الضخمة بأسـعار العقارات فرصة سـانحة تسـتطيع توظيفها لمنح قـروض جديدة مضمونة بالعقارات. ومع أن هـذا التطور قد ترتب عليه اندلاع حركة لولبية تنطوي على مخاطر جمة، فإن المسـتثمرين الأجانب، أعني مستثمرين، من قبيل صناديق المعاشات التقاعدية الأمريكية والمصارف العاملة في الوول سـتريت، لم يعيروا الموضوع أي أهمية، مـن ناحية لأنهم جنوا أرباحا عظيمـة بفضل معدلات الفائدة العالية المفروضة على مناحي الاسـتثمار عالية المخاطر، ومن ناحية أخرى لأن تبعات هذه المخاطر لن يتحملوها هم أنفسهم، بل ستتحملها المصارف الآسيوية.

كـما لم ير صندوق النقد الـدولي أن التحذير من المخاطـر القائمة جزء من مسـؤوليته، وبالتالي، فإنه ظل، هو نفسه، يسـاند التطور، حتى بعدما لاحت في الأفـق نذر الكارثة، ففي بيان نشره صندوق النقد الدولي في 21 سـبتمبر 1997، ورد حرفيا: «إن تدفق رؤوس الأموال الخاصة أمسى عظيم الشـأن بالنسـبة إلى النظـام النقدي الدولي، وأن النظام الليبرالي المشرع الأبواب بنحو متصاعد، أثبت أنـه النظام الأفضل بالنسـبة إلى الاقتصـاد العالمي»، ولا نعتقـد أننا بحاجة إلى التنويه إلى أن هذا البيان قد نشر في وقت تزامن مع مضاربة الملياردير الأمريكي جورج سـوروس على البـات التايلندي، وإعطائه الإشـارة لاندلاع سلسـلة من تفاعلات وخيمة.

وبعد فترة وجيزة، تلاحقت الأحداث على نحو متسارع، فقد انفجرت فقاعة العقارات، وتعين تخفيض سـعر صرف البات مرات عديدة، وسحب المستثمرون الأجانـب رؤوس أموالهم على نطاق واسـع، وسرعان مـا انتقلت عدوى الوضع

(*) أموال تنشد أسرع وأكبر ربح ممكن . [المترجم].

المضطرب وغير المأمون إلى دول أخرى، فغادرتها رؤوس الأموال بمقادير لا سابقة لها في التاريخ[1]. وخلال بضعة أسابيع كان قسم كبير من الجهاز المصرفي الآسيوي حطاما. ولعدم توافر رأسمال أجنبي خاص لم يكن لدى الحكومات خيار آخر غير التوجه إلى صندوق النقد الدولي، باعتباره الملاذ الأخير للتزود بالسيولة.

وما حدث فيما بعد لم يختلف قيد أنملة عن السيناريو الذي ينفذه الصندوق في مثل هذه الحالات، فقد أعلنت الدول الراغبة في الائتمان عن استعدادها التام لتقديم التنازلات المطلوبة في «خطاب نوايا» - كان قد جرى الاتفاق عليه مع ممثلي الصندوق مسبقا - وذلك للتمويه على الرأي العام، والزعم افتراء أن الإجراءات المزمع تنفيذها لم يفرضها الصندوق، بل هي إجراءات «اقترحتها» الجهات الرسمية في الدول المعنية، وأن الصندوق قد «تقبلها» طواعية.

وكانت تايلاند هي البادئة في تنفيذ الإجراءات، ففي ديسمبر 1997، طلبت تايلاند قرضا، وأعلنت في المقابل عن التزامها بمنح خدمة الدين الأجنبي الأولوية الأساسية، وعن موافقتها على تسريح 30 ألف موظف ومستخدم لدى الدولة، وتصفية 56 مؤسسة مالية مفلسة، وتخفيض المصروفات الحكومية. ولحقت إندونيسيا بتايلاند، فراحت تعلن عن إصرارها على ضبط الموازنة الحكومية، وتصفية 16 مصرفا ورفع معدل الفائدة الساري على رأس المال الأجنبي إلى 80 في المائة، وذلك بغية جذب المستثمرين ثانية.

ولم يساهم أي إجراء من هذه الإجراءات في نشر الاستقرار في الاقتصادات المترنحة. إن العكس هو الصحيح، فكل هذه الإجراءات زادت الوضع تعقيدا وتدهورا، وقادت البلدان مباشرة إلى كساد خطير، محولة بذلك الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية خطيرة وبعيدة الأثر. وبعدما تحملت قطاعات واسعة من السكان وطأة التخفيضات المتعددة لسعر صرف العملة الوطنية، وخسارة نصف قوتهم الشرائية، بدأ الآن بالنسبة إلى هؤلاء السكان صراع مرير من أجل البقاء ومن أجل النجاة بحياتهم فقط.

أما ممثلو رأس المال الدولي فإن هؤلاء لم يتنفسوا الصعداء فقط، بل شمروا عن سواعدهم، فتدخل صندوق النقد الدولي ليضمن لهم استرداد ما منحوا من قروض، وأتاح لهم فرصا جديدة للحصول على الأرباح المنشودة. فتصفية العديد

من المؤسسات المالية، وما نشأ عن هذا الإجراء من عمليات إفلاس واسعة شملت الكثير من المشاريع، وتنفيذ تحرير أوسع نطاقا لسوق المال، كانت في الواقع إجراءات تشير إلى أن قطاعات اقتصادية في غاية الأهمية من الناحية الإستراتيجية قد أصبحت في متناول المستثمرين الأجانب بأثمان بخسة حقا وحقيقة. ولم تنتظر صناديق الاحتياط والمصارف الأمريكية العملاقة طويلا، ولم تترك هذه الفرصة الثمينة تفلت من يديها. وهكذا ترتب على هذا الجشع، أن أصبحت الاقتصادات المعنية، بعد اندلاع الأزمة، أكثر تبعية لأسواق المال الدولية، مقارنة بالوضع الذي كان سائدا قبل اندلاع الأزمة.

ومهما كانت الحال، فإن الجهود التي بذلها صندوق النقد الدولي من أجل محاباة المقرضين الدوليين وتعليق اللوائح القانونية الوطنية وتحميل السكان العاملين بأجر تبعات الأزمة، نعم إن هذا كله يظهر على أنصع ما يكون ليس في تايلاند وإندونيسيا فقط، بل في كوريا الجنوبية على نحو خاص، وذلك لأن هذه الدولة كانت أكثر الدول تأثرا باندلاع الأزمة. فخلافا لكل الدول التي أخضعها الصندوق لبرامج التكيف الهيكلي حتى ذلك الحين، ما كان الأمر ها هنا يدور حول دولة من دول الاقتصادات الصاعدة بل إنه كان يتعلق بدولة صناعية متقدمة- متقدمة في صناعة السيارات والإلكترونيات بشكل خاص، ومنافس قوي للولايات المتحدة الأمريكية في العديد من المجالات الصناعية.

كانت كوريا الجنوبية قد حققت تطورا اقتصاديا رائعا حقا وحقيقة. فخلال أقل من أربعة عقود من الزمن ارتقت البلاد من دولة زراعية منكفئة على ذاتها إلى دولة تحتل المرتبة الحادية عشرة في قائمة كبرى القوى الاقتصادية في العالم. وخلال الفترة السابقة على اندلاع الأزمة، كان معدل النمو يبلغ 7 في المائة، ومعدل البطالة أدنى من 3 في المائة. وانطلاقا من معدل تضخم يساوي 5 في المائة تقريبا، كانت معدلات الصرف الأجنبي تتسم باستقرار كبير، وميزانية الدولة تبشر بتحقيق فائض مؤكد. إن موضوعا واحدا فقط كان ينشر الغشاوة على هذه الإنجازات الباهرة: فبناء على الإجراءات التي أسفرت عن تحرير القطاع المالي استجابة لطلب صندوق النقد الدولي والإدارة الأمريكية بشكل خاص، سهلت حكومة كوريا الجنوبية على المصارف ومؤسسات الائتمان الوطنية ابتداء من مطلع تسعينيات القرن العشرين

اقتراض المال المطلوب من مصادر أجنبية. وأسفرت عملية الاقتراض هذه عن ارتفاع مديونيـة كوريا من 44 مليار دولار في العام 1993 إلى 120 مليار دولار في سـبتمبر من العام 1997.

وكانت المخاطر الناشـئة عن هذه التبعية معروفة على نحو واسع، ففي سبتمبر 1997 اقترحت الحكومة اليابانية في اجتماع ضم وزراء مالية آسيويين إنشاء «صندوق نقد آسـيوي»، وذلك لأنها باتت تخشى على مصير مصـارف يابانية لها بذمة كوريا قروض بلغت قيمتها 25 مليـار دولار. وكان المقترح يتضمن توافر الصندوق المزمع إنشـاؤه عـلى 100 مليار دولار تدفعها أطـراف مختلفة، من بينهـا اليابان والصين وتايـوان وهونـغ كونغ وسـنغافورة، ويدعو إلى أن تكون شروطـه أقل صرامة من شروط صندوق النقد الدولي. بيد أن هذا المقترح طواه النسيان بعدما رفضته وزارة الخزانة الأمريكية بشـكل قاطع لا يتيح فرصة للمساومة أبدا، وذلك لأنها اعتقدت أن اتفاقيات من هذا القبيل تضر بمصالح مصارف أمريكية مختلفة.

وبعد شـهرين فقط من تقديـم اليابان المقترح المذكـور، انتقلت شرارة الأزمة إلى كوريـا الجنوبية، فقد انهارت بورصة سـيئول، وشرع مضاربـون على العملات ينحدرون من مختلف دول العالم في المضاربـة على سـعـر صرف العملـة الكوريـة الـ Won. ووقف المصرف المركزي الكوري في وجه هـذه المضاربة، بيد أن جهوده باءت بالفشـل، إذ إن احتياطيه من النقـد الأجنبي ما كان يكفي للدفاع عن صرف العملة الوطنية وصد المضاربين الدوليين أبدا. وخيم الفزع على المستثمرين الأجانب، فهربـوا رؤوس أموال بمقاديرها أوضحت للحكومة أنه لا خيار آخر لديها غير طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي، ومناشدته للموافقة على منح ائتمان بقيمة 20 مليار دولار أمريكي.

وسـافر عـلى عجل إلى سـيئول فريق مـن اقتصاديين يترأسـهم هوبرت نايس النمساوي الذي يعمل في صندوق النقد الدولي، بصفته مديرا لآسيا، وراحوا جميعا، وفي الحـال، يجردون خصائص الوضع القائم. واكتشـف الفريق أن العشرين مليار دولار لا تسـد الحاجة أبدا، لاسـيما أن احتياطي كوريا الجنوبية من النقد الأجنبي قـد انخفض إلى أدنى من 6 مليـارات دولار، وأن ديون البلاد الخارجية قصيرة الأجل تبلغ 100 مليار دولار، أي ضعف المبلغ الذي انطلق منه أول الأمر حتى ذلك الحين.

ومن خلال هذا الجرد تبين بجلاء أن 11 مصرفا من المصارف الأمريكية العملاقة و10 مؤسسات ماليات يابانية و80 مصرفا أوروبيا، قد أمست تواجه، بنحو مباشر، تبعات عجز المقترضين الكوريين عن تسديد ما بذمتهم من ديون أجنبية.

على صعيد آخر، توجه المدير التنفيذي للصندوق كامديسوس نفسه إلى سيئول على وجه السرعة، ليدير المفاوضات بنفسه. وفي 2 ديسمبر 1997 أغلقت حكومة كوريا الجنوبية، وبعد الاتفاق مع الصندوق، تسعة مصارف عملاقة، وتعهدت للأطراف، التي لها دين بذمة هذه المصارف، بأنهم سيعوضون بالكامل عن خسائرهم. وبعد 24 ساعة من هذا الإجراء قدمت الحكومة «ورقة الإطار السياسي»، التي كانت مطالبة بتقديمها. ومن جانبه، أعلن الصندوق، في اليوم التالي على تقديم الورقة، أنه «موافق» على ما جاء فيها. وأسفرت هذه الجهود عن حصول كوريا الجنوبية في 5 ديسمبر على أكبر قرض يمنحه الصندوق في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني (Bereitschaftskredit SBA, Stand-by-Arrangements). وكان إجمالي القرض يبلغ 58.4 مليار. وساهم الصندوق نفسه بما قيمته 21.2 مليار دولار، وشارك البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي (asiatische Entwicklungsbank, Asian Development Bank, ADB)، معا بما يساوي 14.2 مليار دولار، وتكفلت الإدارة الأمريكية والحكومة اليابانية والاتحاد الأوروبي بالمشاركة معا بمنح قرض إجمالي قيمته 23.1 مليار دولار.

في المقابل، ولقاء حصولها على القرض المذكور، التزمت حكومة كوريا الجنوبية بتنفيذ برنامج تكيف هيكلي أمده ثلاث سنوات، ويضم ما يزيد على 100 شرط، ومربوط برقابة تنفذها الأطراف المانحة على «مراحل» (Phasing). وفي اليوم التالي على التوقيع على الاتفاقية، بدا المستثمرون سعداء وراضين على ما جرى الاتفاق عليه- وسجل مؤشر بورصة كوريا الجنوبية ارتفاعا بلغ 7 في المائة، أي إنه سجل أكبر ارتفاع يحققه، في يوم واحد، حتى ذلك الحين. غيرأن الوضع تغير بالكامل وبصورة مفاجئة في اليومين التاليين، فقد تزايد هروب رأس المال إلى خارج البلاد، فبلغت قيمة الأموال الهاربة من البلاد مليار دولار في اليوم، وانهار سعر صرف العملة الوطنية Won فخسر خلال الأسبوعين اللاحقين 39 في المائة من قيمته. وعلى خلفية هذه التطورات، كانت كوريا الجنوبية قاب قوسين أو أدنى من إعلان الإفلاس.

وكان سبب هذا التحول يكمن في ثلاثة عوامل، قد تبدو بلا صلة تجمع بينها من وجهة نظر المراقب الخارجي. فمن ناحية، أعلنت حكومة كوريا الجنوبية في 8 ديسمبر أنها تعتزم تأميم مصرفين، متجاهلة بهذا الإعلان مطالبة الصندوق بضرورة تصفية المصرفين. من ناحية ثانية، كانت الشركة العملاقة دايو (Daewoo) قد أعلنت أنها عقدت العزم على شراء الشركة العملاقة الغارقة في الديون Scangyong وأنها، خلافا لشروط صندوق النقد الدولي، ستحمل هذه الشركة جزءا من الديون المتراكمة بذمتها. وفضلا عن هذا وذاك، تبنى المرشحون الثلاثة لمنصب رئيس الجمهورية المزمع انتخابه في يوم 18 ديسمبر لأسباب تكتيكية صرفة، غضب المواطنون على صندوق النقد الدولي، فأعربوا عن رفضهم الاتفاق الذي أبرمته الحكومة مع الصندوق، مثيرين الشكوك حول ما إذا كانوا سيتعاونون مع الصندوق مستقبلا. وهكذا، فسر المستثمرون الدوليون هذه العوامل على أنها إشارة واضحة إلى خروج كوريا الجنوبية عن بيت الطاعة، وراحوا، من جانبهم، يتخذون الرد المناسب.

جاء رد فعل الصندوق في الحال، إذ إنه كان قد عقد العزم على إرشاد العالم إلى ما ينتظر الدول التي ترفض تنفيذ قراراته في عصور الأزمات، وتقاوم الانبطاح أمامه كليا، فقد انتهز الصندوق فرصة الأسبوعين السابقين على أعياد الميلاد(*) وزاد من ضغطه وأكثر من طلباته على نحو كبير وأجبر المعنيين على أن ينفذوا مطالبه المتزايدة خلال فترة زمنية هي أَقْصَرُ بكثير من الفترة التي كان متفقا عليها. وكان الرئيس الجديد كيم داي جونغ قد فهم مغزى التهديد، فبعد انتخابه يوم 18 ديسمبر استهل كيم داي جونغ رئاسته للبلاد بأن حرر رسالة سرية إلى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس يتنصل فيها مما أعلنه أمام ناخبيه ويعاهده فيها بالتعاون معه مستقبلا وظهر على الملأ ليعرب أمام الرأي العام بأنه سيفتح أبواب السوق الكورية على مصراعيها أمام رأس المال الأجنبي وسيبذل قصارى جهده لأن تعود الثقة الضائعة بالاقتصاد الكوري إلى المستثمرين الدوليين.

وانتبه الصندوق إلى هذه اللفتة وأخذها في الاعتبار، بكل ارتياح، بيد أنه لم ينتظر حتى تنصيب كيم رئيسا للبلاد مطلع العام الجديد، بل عقد يوم 24 ديسمبر

(*) أي أيام احتفال العالم المسيحي بميلاد السيد المسيح عليه السلام. [المترجم].

اتفاقـا جديـدا مع كوريا الجنوبيـة، لا يكاد يجاريه اتفاق آخـر من حيث صرامته وابتعاده عن التسـوية المعقولة والحل الوسـط. فـإذا كان الصندوق قد طالب في يوم 5 ديسـمبر بضرورة أن يسمح للمسـتثمرين الأجانب بأن يستحوذوا ابتداء من منتصف ديسمبر 1997 على 50 في المائة، وفي نهاية العام 1998 على 55 في المائة من رأسمال الشركات الكورية أصر الصندوق [في تعهد خطي حصل عليه] على أن يكون من حق المسـتثمرين الأجانب ابتداء من 30 ديسـمبر 1997 شراء 55 في المائة، وفي نهاية العام 1998 حق الاسـتحواذ على 100 في المائة من رأسمال الشركات الكورية. وفيما كان يحق للأجانب الاستحواذ على ما نسبته 26 في المائة فقط من سوق أسهم الشركات، صارت هذه السـوق حتى نهاية العـام 1998 مفتوحة بالكامل أمام رأس المال الأجنبي.

على صعيد آخر، حظر على المصرف المركزي في سـيئول تمويل المشـاريع أو المصارف الكورية المتعثرة. من ناحية أخرى، صار من حق المصارف والمؤسسـات المالية الأجنبية ابتداء من مارس 1998 المشاركة بملكية المؤسسات المالية الكورية من دون قيد أو شرط. أضف إلى هذا أن السقف العلوي لسعر الفائدة قد رُفع إلى 40 في المائة، وأن المصارف الكورية المتعثرة أمسـت أكثر جاذبية بالنسبة إلى المستثمرين، وذلك لأنه جرى نقل القروض المشكوك في استردادها إلى «صندوق الإنقاذ» المسـمى Korea Asset Management Cooperation، أي من خلال تحميـل دافعي الضرائب تبعات عدم تسـديد هذه القـروض. ولم تفقد وزارة المالية فاعليتها ودورها في المسـائل المتعلقة بميزانية الدولة والسياسـة النقدية كلية فحسب، بل جرى أيضا تهديدها بأن تسديد أقساط القروض المتفق عليها سـيجري تعليقه بالكامل حالما لا تُنفذ كل الإجراءات التي طالب بها الصندوق، وغنـي عن البيـان أن هذا التهديد أسـفر في الحال عن تصعيـد المضاربة على العملة الكورية.

وتعـرض اقتصاد كوريا أيضا إلى علاج عنيف، ففيما أُلغيت العوائق التجارية وحظي اسـتيراد البضائـع الأجنبيـة- والبضائع اليابانية عـلى وجه الخصوص- بتسـهيلات ملحوظة، أمسـت الشركات الكورية العملاقة العائـدة ملكيتها إلى عائـلات مختلفـة، تواجـه مصاعب كثيرة ومعضـلات عويصة، عند سـعيها إلى

الحصول على قروض تحتاج إليها، وصارت تقدم لها النصائح والتوصيات بضرورة الدخول في «تحالفات إستراتيجية» مع شركات أجنبية. ولتعزيز وتأمين مصالح المستثمرين، جرى في نفس الوقت، وعلى نحو كبير جدا، توسيع نطاق حقوق الصناديق الاستثمارية والمساهمين في أسهم الشركات- أي تحقق الإجراءان الأساسيان الضروريان لتركيع المشاريع الكورية العملاقة أمام رأس المال الأجنبي. من ناحية أخرى تعرضت سوق العمل إلى عملية «إصلاح» وأمست تتصف بـ «المرونة» المنشودة، أي توسعت الجهود المطلوب من العامل أن يبذلها وزادت ساعات العمل، وأصبح بمستطاع أرباب العمل تسريح العاملين بيسر، وأُلغيت التعويضات التي يتعين على أرباب العمل دفعها عند تسريحهم أحد العاملين لديهم، وشطبت أيام الإجازات السنوية، وخُففت شروط تشغيل الأفراد لأجل محدود. وعلى خلفية هذه التحولات، لا غرو أن يحتج العمال الكوريون بشدة على هذه الإجراءات ويقاوموها مقاومة صارمة. وأُخمدت عمليات الاحتجاج والمقاومة باستخدام العنف والقوة الغاشمة. واتخذت البيروقراطية المرتشية المسيطرة على النقابات العمالية موقفا مساندا للحكومة، ودخلت هي والحكومة واتحادات أرباب العمل في «اتحاد ثلاثي»، وخانت قواعدها على نحو دفع المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي كامديسوس إلى أن يعرب في مقالة له نشرها في صحيفة «كوريا تايمز» (Korea Times) عن شكره «لما أبدوه من إحساس كبير بالمسؤولية حيال الحكومة وعالم الاقتصاد».

وعلى خلفية الاتفاق المبرم بين صندوق النقد الدولي وحكومة كوريا الجنوبية في أيام أعياد الميلاد خيمت على ربوع البلاد تصدعات اقتصادية وارتجاجات اجتماعية لم تشهد البلاد مثيلا لها من قبل. ففي النصف الأول من العام 1998 انهارت 14 شركة من أصل 30 شركة كورية عملاقة وتعين على آلاف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تصفية أعمالها وإغلاق أبوابها بنحو نهائي. وأسفر التسريح الجماهيري للأيدي العاملة - وهو ظاهرة لم تكن معروفة في كوريا الجنوبية حتى ذلك الوقت - عن ارتفاع معدل البطالة إلى 6. 8 بالمائة في نهاية العام 1998. وبسبب عمليات الاستحواذ وإغلاق الأبواب وعمليات الدمج انخفض عدد المصارف الشاملة (Universal Banks) من 33 إلى 22، وتراجع عدد المصارف المتخصصة في

تمويــل العمليات التجارية مــن 30 إلى 9 مصارف، كما تراجع إجمالي الناتج القومي بمعدل بلغ 5.7 في المائة، وهبطت أسـعار العقارات بما يساوي 12.4 في المائة، وعلى الرغم من أن نسـبة الديون السـيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت 6 بالمائة فقط في العام 1996، فإن هذه النسبة ارتفعت إلى ثلاثة أضعاف وقتذاك، وأسفرت - على خلفية ارتفاع فوائد وأقساط الدين العام - عن ارتفاع العبء الضريبي وخفض المدفوعات التحويلية في الوقت ذاته.

وابتداء من منتصـف العام 1998 هجمت الشركات والمصارف الأجنبية على البلاد هجـوم الجراد على الحقـول الزراعية، فشركات عملاقـة من قبيل جنرال موتـورز وفـورد ورينو ورويـال داتش/ شـل، والشركة الألمانيـة بي أي أس أف ومصارف رائدة على المسـتوى العالمي من قبيل غولدمان ساكس ودويتشه بنك وشركات اسـتثمارية أمريكية من قبيـل Newbridge Capital وLone Star، لم يشـبع جشـعها شراؤها حصصا في المشـاريع الكورية أو شركات كورية بالكامل بأدنى الأسـعار[2]، بل مضت، أيضا، تحقق لنفسها منافع جمة على خلفية تشريع قوانين العمل الجديدة، و«المرنة» في الوقت نفسه. على صعيد آخر سقط السكان العاملـون بأجر في هاوية لا قـرار لها، ففي كل يوم كانت الشركات تسرح 8000 عامل في المتوسـط، كما ارتفع عدد الأُجـراء المياومين (عمال اليومية) أو العمال، الذي يمارسـون أعمالا غير منتظمة، فسـجل نسـبة تبلغ 52 في المائة، وتحولت الحروف الإنجليزية الأولى المسـتخدمة للإشارة إلى صندوق النقد الدولي (IMF, International Monetary Fund) إلى I am fired أي «إننـي طـردت مـن العمل»، وأمسـت عبارة متداولة بين السـكان، مثلها في ذلـك مثل عبارة «يتيم بفضـل صندوق النقد الدولي» (IMF-Waisen)، المشـيرة إلى الأطفال الذين لم يكـن أولياء أمورهم قادرين على إطعامهم، وبالتالي ما كان لديهم خيار آخر غير تسليمهم إلى بيوت الأيتام الحكومية.

وانخفض متوسـط الدخـل الحقيقي الدارج بين العائـلات القاطنة في المدن بنسـبة بلغت 20 بالمائة، علـما أن هذا الانخفاض بلغ الـذروة في العام 1998، إذ وصل إلى أدنى مسـتوى جرى رصده خلال الـ35 عاما الماضية، وأسـفر تحرير التعامـل ببطاقات الائتمان- وهـو تحرير جرى تنفيذا لرغبـات الصندوق- إلى

سقوط نحو مليون ونصف المليون من مواطني كوريا الجنوبية في هاوية الإفلاس حتى نهاية العام 1998 – أي نحو أربعة أضعاف العدد الذي كان سائدا في العام 1997، وظلت رواتب المتعطلين عن العمل محصورة بعدد محدود من العمال، أي ظلت محصورة بأولئك العمال فحسب الذين كانوا يحصلون على دخول جيدة من عملهم في مشروعات كبيرة الحجم، وبالتالي فإن هذه الرواتب ما كانت تسد الحاجة أبدا من وجهة النظر الاجتماعية الكلية، فانطلاقا من مجمل المسرحين من العمل، حصل في العام 1999 بالعد والتمام 15.5 في المائة فقط على مساعدات حكومية. وكانت نتيجة هذه الحقائق المأساوية: شوارع تطفح بجموع المتسولين والمشردين، فكما ارتفع عدد الفقراء ارتفع معدل الانتحار أيضا، كما ارتفعت في النصف الأول من العام 1998 الجنح المتعلقة بالمِلْكيّات بنسبة بلغت 60 في المائة، مقارنة بالنصف الأول من العام 1997، وارتفع عدد المسجونين بنسبة بلغت 20 في المائة خلال ستة أشهر فقط.

بيد أن الصورة كانت تختلف بالكامل بالنسبة إلى الأفراد الموجودين في أعلى السلم الاجتماعي، ففيما استطاع المستثمرون الأجانب إضافة أرباح هائلة إلى حساباتهم المصرفية، ارتفعت مرتبات العشرة في المائة المحسوبين على ذوي المناصب الرفيعة وثروات العشرين في المائة من أغنى الأغنياء في المجتمع، بنسبة بلغت 13 في المائة. وهكذا، لا غرو أن تنتشر المدارس الخاصة انتشارا كبيرا ولافتا للنظر، وأن تحقق مبيعات السلع الكمالية ازدهارا كبيرا، وأن تتسع، على نحو كبير، رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء في بلد كان فخورا جدا بتحقيقه المساواة الاجتماعية خلال عقود الزمن السابقة.

وإذا كان اقتصاد كوريا الجنوبية قد أخذ ابتداء من العام 1999 ينتعش وينمو ثانية على نحو ملموس، فما كان ذلك يعني بالنسبة إلى الجماهير العاملة العودة إلى الظروف التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة، فتحرير سوق العمل وارتفاع العبء الضريبي وتخفيض المدفوعات التحويلية وارتفاع معدلات التضخم، كل هذا تسبب في تحجر البناء الاجتماعي، وفي انخفاض المستوى المعيشي على نحو دائم. ولا مندوحة من الإشارة هنا إلى أن المشاكل الهيكلية على وجه الخصوص التي عانت منها البلاد لم تفلح إجراءات صندوق النقد الدولي في التغلب عليها أبدا، لا بل إن هذه المشاكل

ازدادت صعوبـة بكل تأكيد، كما ارتفعت وعلى نحو ملموس تبعية كوريا الجنوبية للسـوق العالمية- وخصوصا تبعيتها للصين والولايات المتحدة الأمريكية في المسائل المتعلقة بشرائح الذاكرة المسـتخدمة في أجهزة الكمبيوتـر وتكنولوجيا الاتصالات، وأصبح بالنسـبة إلى الحكومة من الصعوبة بمكان اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة الأزمات المحتملة مستقبلا، وذلك لأن قدراتها على التوسع في الدين السيادي أمست محدودة جدا، وإلى جانب هذا وذاك أمست كوريا الجنوبية تركع في الأمد المتوسط على أدنى تقدير أمام الدور المهيمن الذي تمارسـه الولايات المتحدة والسوق الدولية لرأس المال في المسائل المتعلقة بالشؤون المالية.

11

إقرار سقوف للأجور والسماح بارتفاع الأسعار.. منهج الصندوق في «مكافحة الفقر»

> «بلغت الاحتجاجات الصاخبة ضد الصندوق الذروة على هامش الاجتماع السنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسؤولين على تعليق اجتماعاتهم»

حتى سبعينيات القرن العشرين، نادرا ما كان مواطنو الدول الصناعية يعيرون اهتماما لصندوق النقد الدولي. وعلى الرغم من التقارير والأخبار المسهبة التي تناقلتها وسائل الإعلام على خلفية الاحتجاجات التي رافقت اجتماع البنك الدولي في برلين الغربية في العام 1988، فإن من حقائق الأمور أن الرأي العام قليلا ما كان يشغل باله بالصندوق وشؤونه في الثمانينيات من القرن نفسه، بيد أن الوضع تغير كلية في التسعينيات، فمن ناحية كانت نشاطات الصندوق قد اقتربت، جغرافيا، من أوروبا كثيرا، في سياق تدخله في روسيا ودول الكتلة الشرقية، سابقا، ومن ناحية أخرى لأن المنظمات غير الحكومية بدأت تنتقد بشدة

النتائج المترتبة على سياسات الصندوق. وعلى نحو متزايد، أعلن الشباب، بخاصة، عن احتجاجهم الشديد على إكراه الصندوق أفقر دول العالم على تسديد ما في ذمتها من ديون إلى مؤسسات مالية مُثقلة بمليارات الدولارات الأمريكية، متجاهلا أنه من الأولى أن تُنفق هذه الأموال على ما في البلدان الفقيرة من مهمات ضرورية إلى أقصى حد، من قبيل مكافحة الفقر والأوبئة والأمية.

وفي العام 1994 تكاتفت نحو 500 منظمة غير حكومية- بعد خمسين عاما من مؤتمر بريتون وودز- لشن حملة شعواء ضد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، شعارها «كفاية الخمسون عاما». وفي غضون ذلك كانت التحضيرات جارية على قدم وساق لتنظيم «حركة الاحتفال الفضي 2000» (Jubilee-2000-Movement)، أي الحركة، التي طالبت، في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة بضرورة إطفاء كل الديون الموجودة بذمة أفقر الدول. وبعد انقضاء بضعة أعوام على تأسيسها حظيت هذه الحركة بتأييد عالمي واسع الأبعاد، إذ صار مؤيدوها ومريدوها ينتشرون في 40 دولة. وفي العام 1996 خاطب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الرأي العام، مشيرين إلى أنهما عزما على إجراء تغيير في الإستراتيجية التي ينتهجانها حيال ما لهما من استحقاقات مالية لدى دول ضعيفة اقتصاديا، ومثقلة بديون لا قدرة لها على تسديدها، مؤكدين أنهما، لاسيما بعدما انتهيا في الثمانينيات من معضلة مديونية الدول متوسطة الدخل، قد عقدا العزم على تسليط منظورهما على أفقر دول العالم. وبحسب ما أعلنه الطرفان، فإنهما أرادا، من خلال تبنيهما «مبادرة معززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك)، HIPC, Heavily Indebted Poor) (Countris، ليس تمكين هذه البلدان من الإفلات من فخ المديونية فقط من خلال بلوغ مستوى مديونية معقول يناسب قوة هذه البلدان على التحمل، بل تعبيد الطريق أيضا أمام الدول الأفريقية وبخاصة الواقعة جنوب الصحراء الكبرى لكي تمضي قدما متطلعة إلى مستقبل أقل أعباء.

وفيما أشارت بضع منظمات - تطالب عادة بضرورة تخفيف أعباء الديون عن الدول الفقيرة أو إطفاء هذه الديون كلية- إلى أن التغيير المعلن في السياسات المنتهجة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان رد فعل

على الضغط الذي مارسته في إطار أنشطتها الدولية المؤازرة للدول الفقيرة، وأنها بالتالي ترحب بهذا «التغير في تفكير» المؤسستين المختصتين بالشؤون المالية الدولية، شككت منظمات أخرى في جدوى هذا التغيير المعلن- وكما تبين لاحقا، كانت هذه الأطراف على حق في تشكيكها بالنوايا المعلنة. فما سمي بـ«مبادرة هيبيك»، ليس، في حقيقة الأمر، مبادرة جديدة، بل نسخة معدلة فقط من المبادرة التي تبناها الصندوق في العام 1987، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» (Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF) وتسهيل يناسب التحولات السائدة في الاقتصاد العالمي. وبموجب هذا التسهيل يحق للدول الفقيرة والعاجزة عن خدمة ديونها الخارجية، والملتزمة بتنفيذ برنامج تكييف هيكلي، الحصول على قروض تعادل 140 في المائة، وفي حالات استثنائية 185 في المائة من حصتها لدى الصندوق- وبفائدة تبلغ 0.5 في المائة وفترة سماح أمدها 5 سنوات و6 شهور، وبأن يسدد القرض على شكل أقساط تستحق كل ستة شهور وعلى مدى عشر سنوات. ومنح الصندوق، في إطار «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي»، قروضا بلغت قيمتها الإجمالية 10.1 مليار دولار أمريكي. بيد أن الأمر الذي يجب ملاحظته هو أن هذه القروض خصصت لتسديد قروض قديمة العهد فقط، وأنها لم تساهم في خفض عبء الديون المترتبة بذمة البلدان المعنية، بل هي، وبالرغم من الشروط الميسرة الممنوحة لفترة محددة، أدت إلى تحسين أوضاعها مرحليا لا غير؛ ففي الأمد الطويل جعلت هذه القروض الأوضاع في هذه الدول أشد صعوبة.

وتفاقمت الأوضاع في الدول الفقيرة في الزمن التالي، وذلك لأن هيكل الديون قد تغير بشكل ملحوظ، ففيما كانت مصارف تجارية هي الطرف الدائن في المقام الأول، صار الطرف الدائن في أغلب الأحيان إما دولا أو مؤسسات مالية دولية. وبما أن الدول والمؤسسات المالية الدولية المعنية هاهنا تتمتع بسلطان أعظم وإمكانيات أشد قدرة على ممارسة الضغط، مقارنة بما لدى هذا المصرف أو ذاك، لذا أمست البلدان الفقيرة تفاوض من موقع أشد ضعفا.

ومقارنة سريعة بين شروط وتعليمات التسـهيل المسـمى «مبـادرة معززة للبلـدان الفقـيرة»، (هيبيك) و«التسـهيل التمويلي المعـزز للتصحيح الهيكلي» تبرهـن، على نحو مؤكد، على هذا التحول السـلبي، فمبـادرة «هيبيك» أخذت بالاعتبـار تلك البلدان فقط التي كان متوسـط الدخل السـنوي لمواطنيها أدنى من المتوسـط الذي تنطلق منه «مؤسسة التنمية الدولية(IDA)»، أو «المؤسسة الدولية للتنمية»، [كما تسـمى أيضا. المترجم]، والبالغ 925 دولارا أمريكيا، والتي تزيـد ديونها الخارجية على 150 في المائة من قيمة صادراتها السـنوية، أو تزيد عـلى 250 في المائة مـن إيرادات الدولة ونفذت في السـنوات الثلاث السـابقة برنامـج تكيف هيكلي بنجـاح، وعلى النحو الذي ينشـده الصندوق. وانطبقت هـذه الشروط في العام 1996 على نصف الدول فقط التي تأهلت للانتفاع بمزايا «التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي».

ووصـف البنك العالمي الوضع المأسـاوي السـائد في هذه الـدول في إحدى وثائقه بالعبارات التالية: «السـتمائة مليون فرد من مواطني الدول المسـتفيدة مـن مبادرة «هيبيك»، يعيش أكثر من نصفهم في فقر مدقع، أي إنهم يعيشـون بأقل من دولار واحد في اليوم. ويقل متوسـط العمر المتوقع بنحو13 سـنة عن العمر المتوقع في الدول الصناعية، وأدنى من متوسط العمر المتوقع في الدول ذات الدخل الفردي الضعيف بسـبعة أعوام. وما فتئت الدول النامية تسجل معدلات وفيـات كبيرة بقدر تعلق الأمـر بوفيات أطفال حديثي الولادة أو أطفال يموتون في السـنوات الخمس الأولى التالية على ولادتهـم، ولايزال منخفضا عدد الأطفال المواظبين على الذهاب إلى المدرسة».

وكان إسـتراتيجيو صنـدوق النقد الـدولي والبنك الدولي قـد توصلوا، بعد قيامهم بفحص دقيق لوضع زبائنهم الفقراء، إلى نتيجة تفيد بأن 39 بلدا- هذا هو عـدد البلدان التي تنطبـق عليها مبادرة «هيبيك» - يعيشـون في ظروف اجتماعية مأساوية، وأنهم بالتالي سيعجزون عن خدمة ما بذمتهم من ديون إن عاجلا أو آجلا. وللحيلولة دون أن تصبح هذه البلدان عاجزة كلية عن تسـديد مـا بذمتها من قروض، رأى الصندوق أنه ينبغـي مد يد العون إلى تلك البلدان التـي تبدي تجاوبا مع شروطه، ومنحها التسـهيلات المناسـبة إلى أن تقف على

قدميها «وتكون قد وصلت إلى مستوى مديونية مستدامة»- أي: إلى أن تكون في وضع يسمح لها بتسديد الديون القديمة والفوائد والفوائد المركبة، وخدمة الدَّيْن، وعلاوات التأخير، وعلاوات جدولة الديون، بنفس الشروط السائدة إلى الآن. بهذا المعنى فإن الأمر ما كان يدور حول إنقاذ أفقر الدول من مغبة ما بذمتها من ديون خارجية، بل كان يدور أولا وأخيرا حول منع تعرضها إلى عجز تام في الوفاء بالتزاماتها المالية، وذلك بغية مطالبتها بعد ذلك بدفع المال الذي حصلت عليه من الصندوق. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، حدد خبراء الصندوق قيمة لا لبس فيها أبدا: «مستوى المديونية المستدامة» يتحقق حين ينخفض عبء الديون الخارجية لدولة معينة إلى ما هو أدنى بمرة ونصف المرة من قيمة صادرات البلد المعني.

وكان مؤشر التنمية البشرية السنوي، أعني المؤشر الذي ابتكرته هيئة الأمم المتحدة، قد أكد في العام 1999 أن التفاوت بين متوسط دخل أغنى خُمس سكان العالم وأفقر خُمس قد بلغ انطلاقا من متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل القومي (30) إلى (1) في العام 1960، وأنها ارتفعت إلى (74) إلى (1) في العام 1997. ويمضي التقرير، مبينا أنه في حين تعين على نصف سكان العالم الذين بلغ تعدداهم وقتذاك 3 مليارات نسمة أن يعيشوا بدخل أقل من دولارين في اليوم، ارتفعت ثروة أغنى ثلاثة أفراد من سكان العالم إلى ما يزيد على إجمالي الثروة التي يمتلكها 600 مليون فرد من سكان البلدان الأقل تطورا اقتصاديا.

ومهما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن شروط مبادرة الهيبيك لا تنطوي على أي مؤشر يبين أن التطور الاقتصادي العام قد صار يصب في مصلحة الفقراء. من هنا، فلا عجب أن تنتشر الاحتجاجات في كل ربوع المعمورة، وتزداد اتساعا وإصرارا، وتنتقل إلى الولايات المتحدة الأمريكية، متصفة بدينامية أثارت الرعب لدى أولي السلطة وتنظيماتهم المختلفة. ففي يونيو العام 1999، وعلى خلفية مؤتمر القمة الخاص بالاتحاد الأوروبي ومؤتمر القمة الخاص بمجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8)، اللذين عقدا في مدينة كولونيا، اندلعت أعظم موجة احتجاجات سُجلت منذ اندلاع الاحتجاجات المناوئة لصندوق النقد الدولي

في العــام 1988. وبفعل الضغط الذي مارســه الشــارع عليهم وخوفا من اندلاع احتجاجات أشد صخبا، طالبت مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بضرورة «إعادة النظر» في مبادرتهما المسماة هيبيك، وبعد ثلاثة شــهور من ذلك، أعلنــت المنظمتان تبنيهما مبــادرة جديدة معدلة وموسعة، «هيبيك 2»، وذلك في إطار «تسهيل النمو والحد من الفقر»(Poverty Reducion and Growth Facility, PRGS).

وجرى الترويــج للتوجه الجديد بأســلوب إعلامي مُحكــم واعتراف صريح بقصور الاهتمام بالشــفافية، و«بممارســة الوصاية» على أفقر بلدان العالم حتى الآن. وكــما لو كان مذنبا، ندم على ما اقترف ســابقا، زعم صندوق النقد الدولي بأنــه عقد العزم على التخلي عن الأســلوب الذي انتهجه حتى الآن، والمتمثل في إكــراه هذه الدول على تنفيــذ الإجراءات التي يحددهــا الصندوق بمفرده، أي مــن جانــب واحد فقط. وهكذا، وبــدلا من ذلك زعم الصندوق أنه ســيعتمد مستقبلا الإطار المحدد في إستراتيجية جديدة تتضمنها «ورقات إستراتيجية الحد من الفقر»(Poverty Reduction Strategy Papers)، وأن هذه الإســتراتيجية ســتتيح الفرصة للحكومات والمنظمات الحزبيــة والبرلمانات والنقابات العمالية وهيئــات الكنائس والمنظمات غير الحكومية والجمعيــات التعاونية واتحادات الصناعيــين في البلدان المعنية لأن يشــاركوا في صياغة هذه الإســتراتيجية التي يُفــترض بهــا أن تتضمن أيضــا خصائص الإدارة الرشــيدة [الحوكمــة] (good Governance)، وإســتراتيجية مكافحة الفقر. وفي هذا السياق كان المرء يراهن على «مشــاركة» هذه البلدان بصــورة فعالة وعلى تمتعها «باســتقلالية» تتيح لهــا اتخاذ القرارات الصائبة، علما أن الصندوق قد أشــار إلى هذه البلدان، بأن تنفيذها ما جاء في ورقات الإســتراتيجية ســيضمن لهــا توقع خفض ملموس في خدمة ديونها الخارجية (وخفض جزئي للفوائد والفوائد المركبة التي عليها الوفاء بها)، وأن من حقها أن تأمل، إذا ما نفذت بنود الورقة بصورة تامة وناجحة، أن جزءا من ديونها سيتم إطفاؤه.

إن مــا يبدو للمراقب، للوهلة الأولى، تغــيرا صادقا في طرق التفكير، وتحولا في السياســات المنتهجة من المؤسســتين الماليتين الدوليتين، أعني صندوق النقد

الـدولي والبنك الدولي، هو في واقع الحال ليس سـوى تضليل آخر للرأي العام، كان مـن بنات أفكار «صنــاع الــرأي» (Think-Tanks) العاملين في الصندوق والبنك الدولي: فحينــما طالب الصندوق والبنك الدولي حكومات البلدان الأكثر فقرا بضرورة العمل مع المنظمات الوطنية معا بغية تطوير إســتراتيجية مناسبة لمكافحة الفقر، فإنهما كانا في الواقع قد أثارا انطباعا يوحي بأن المشــكلة القائمة هــي مشــكلة داخلية بحتة، وأن حلهـا يتوقف على الجهــود المبذولة من قبل الحكومة والســكان، وأن المؤسســات المالية الدولية تبذل، من ناحيتها، قصارى جهدها للمساعدة على تطوير الحل الناجع. وبهذا المعنى فإن هذا كله يتجاهل حقيقة بينة تؤكد أن اســتنزاف هاتين المؤسستين على وجه التحديد موارد هذه البلدان هو الأمر الذي عزز في الســنوات المنصرمة أســباب الفقر وحال بشكل حاسم دون مكافحته.

وفيما كانت أغلبية وســائل الإعلام الدولية تضلل الــرأي العام، حيث كانت تزعــم أن النواحي الإنســانية هي التي حتمت اعتــماد توجهات جديدة تراعي مصالــح أفقر البلــدان، كانت حقائق الأمور تبين بجلاء أن الأوضاع المأســاوية لم يطــرأ عليها أي تغير يذكر، فورقات إســتراتيجية الحد مــن الفقر ظلت، مثلها في ذلك مثــل برامج التكيف الهيــكلي القديمة، تخضع إلى مشروطيــة صارمة. أي، وبعبــارة أخرى: كانت الإجراءات الخاصة بمكافحة الفقر مدرجة ضمن مجموعة تلك الإجراءات على وجه التحديد، التي أدت، في ســبعينيات القرن العشرين، إلى تعميق الفقر والمجاعات، وتفاقم مســتوى المديونيــة الخارجية، وتصعيد تبعية البلدان المعنية لمانحي القروض الدوليين.

عــلى صعيد آخر، فإن الزعم بأن ورقات إســتراتيجية الحد من الفقر يجري تصميمهــا من قبل حكومــة البلد المعني، وأن دور الصندوق في هذا الســياق لا يزيــد على تقويم الورقة أولا والموافقــة عليها أو رفضها من بعدُ، هذا الزعم تضليــل متعمد حقــا وحقيقة. فمن حقائــق الأمور أن أغلبيــة الدول الفقيرة اكتســبت خلال العقــود المنصرمة تجارب مهمة لكيفيــة التعامل مع صندوق النقد الدولي، وأن حكوماتها - التي هي فاســدة ومرتشــية في أغلب الحالات- اســتطاعت، بيسر، أن تحاكي الصندوق، رياء، وتقدم له الورقات الإســتراتيجية

التي تمناها هو نفسه. من هنا، فلا عجب أن تحظى هذه الورقات بموافقته السريعة. وبهذا المعنى، فإن الحديث عن عملية ديموقراطية، فضلا عن الحديث عن «استقلالية» هذه البلدان، لم يكن له وجود على أرض الواقع؛ إن ما تحقق فعلا كان عملية إكراه أُريد منها تعميق التعاون بين حكومات الدول الفقيرة وصندوق النقد الدولي.

ونظرة سريعة على مقدار الديون، التي تم إطفاؤها فعلا، تبين بجلاء، أن الأمر كان يدور هاهنا حول ديون قديمة في المقام الأول، التي كانت الدول المدينة قد عجزت عن تسديدها أصلا، وبالتالي فإن إطفاءها لم يكن، في الواقع، سوى إجراء من إجراءات إطفاء الديون، التي ليس من المتوقع استردادها أبدا، أي إن شطبها كان من الإجراءات العادية التي تنتهجها المصارف في مثل هذه الحالات. فالحقيقة البينة هي أن خدمة الدَّيْن انخفضت بمقدار كان أدنى من الانخفاض الذي طرأ على حجم الديون. وكانت الحسابات التي أجرتها منظمة schuldenerlassjahr.de قد أثبتت أن خدمة الدَّيْن انخفضت بالنسبة إلى 29 بلدا– بعد بلوغ نقطة اتخاذ القرار (decision point) - من 3.7 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي في السنة الأولى، غير أنها ارتفعت، من ثم، إلى 3 مليارات، وظلت تراوح عند هذا المستوى طوال السنوات الخمس التالية. وبحسب ما توصلت إليه المنظمة المذكورة، كان سبب هذا التطور يكمن في أن هذه الدول كانت ملتزمة بمواصلة خدمة الدَّيْن واستدانة قروض جديدة، بحسب الشروط الدارجة في الأسواق العادية في جل الحالات تقريبا.

من ناحية أخرى، كان الدائنون متعددو الأطراف، أي المؤسسات المالية الدولية، هم الطرف الوحيد، الذي تعهد بتحقيق إطفاء جزئي للديون، وذلك في إطار هيبيك وهيبيك 2. بالفعل جرت مناشدة الدول والمصارف التجارية أن تقوم هي أيضا بإطفاء جزء كبير مما لها من ديون، غير أن الاستجابة لهذه المناشدة كانت متواضعة فعلا. وهكذا، ففي حين تعهدت في أغسطس 54 دولة بخفض ديونها بنحو تناسبي ونفذت هذا التعهد فعلا، إذ تنازلت عن استحقاقات بلغت قيمتها 2 مليار دولار، امتنعت في المقابل 46 دولة عن إطفاء ديون بلغت قيمتها 1.8 مليار دولار أمريكي.

واتخــذ الدائنــون التجاريون(*) موقفا أشــد صرامة. فأكثر مــن 90 في المائة منهم ظلوا متمســكين بحقهم باسترداد ما لهم من مســتحقات مالية، علما بأن البعض منهم كان يعزز حقه باســترداد مســتحقاته بعبارات تنم عن إصرار كبير. حتى أغســطس من العام 2006 تقدمت 44 دولة من هذه الدول بشكوى لدى المحاكــم المختلفة، بهدف تمكينها من اســترداد مســتحقاتها المالية. وكمثال على هؤلاء الدائنين، نود الاستشهاد بالشركة الألمانية كلوكنر هومبولدت دويتش، فهذه الشركة رفعت، وبمســاعدة قدمتها لها الحكومــة الألمانية، دعوى على جمهورية الكونغو تطالبها بتســديد قروض قيمتها 70 مليون يــورو. وبالفعل أيضا، أعرب صندوق النقد الدولي عن شجبه تصرف الدائنين التجاريين، بيد أنه أماط اللثام عن موقفه الحقيقي بخصوص هذا الموضــوع، حين رفضت قيادته التنفيذية اقتراحا كان يرمي إلى إنشاء صندوق يمول تكاليف المستشارين القانونيين القادرين على الوقوف إلى جانب الدول المثقلة بالديون، ومساندتها في الدعاوى المقامة ضدها بسبب إعسارها وعدم تمكنها من تسديد قروض قديمة.

ومرة أخرى، دارت الدوائر وتركزت الدواهي على الجماهير العاملة والفقراء، فمع أن الزمن الماضي قد أبان بوضوح وأزاح الســتار عن النتائج التي تترتب على تحرير التجارة وقطاع الزراعة وإلغاء القيود المفروضة على القطاع المالي، وإسباغ المرونة على ســوق العمل وخصخصة المشــاريع الخدميــة العامة، أصر صندوق النقــد الدولي ومعه حكومات البلدان المعنية، بلا تردد أو رحمة، على ضرورة أن تُنفــذ كل هذه الإجراءات، حتى في إطار «الحــد من الفقر»، وحتم هذا الإصرار أن تســفر ورقات إســتراتيجية الحد من الفقرPoverty Reduction Strategy Papers سلبيات كثيرة، كان من جملتها تعهد غامبيا وغانا وغينيا ومالاوي ومالي وموزمبيــق ونيكاراغوا وســيراليون واليمن بخصخصة الخدمــات العامة المكلفة بتزويد المواطنين بمياه الشرب - الأمر الذي يؤدي، حتما، إلى ارتفاع أســعار مياه الــشرب. وفي غضون ذلــك راح الصندوق يطالب بوركينا فاســو بضرورة خفض تكاليــف العمل، وذلك من خلال خفض الحد الأدنى للأجــور، مبررا هذا الإجراء بالحد من الفقر!

(*) أي الذين منحوا القروض بصفة شخصية، غير رسمية. [المترجم]

وإذا كانـت المبـادرة الأولى الخاصـة بهيبيـك قد ارتأت أن الـدول المعنية مطالبة بـادئ ذي بدء بتنفيذ أحد برامج الصندوق خلال ثلاث سـنوات، حتى تصـل إلى نقطة اتخاذ القـرار(*) (decision point)، وأن تسـتكمل متطلبات الإجـراء المتفق عليه، خلال ثلاث سـنوات أخرى حتى تصـل إلى نقطة الإنجاز (completion point)، أي لحظـة إنجاز الإجراء المتفق عليـه(**)، غير أن الأمر الجديـر بالذكر هو أن الفترة بين النقطتين ظلت مفتوحة، أي بلا سـقف زمني. وكـما تبين لاحقا من تجارب بعض البلدان يمكن أن تسـتغرق هذه المرحلة 15 سـنة، أي تسـتغرق مرحلة يكون صندوق النقد الـدولي خلالها ليس فقط هو الطرف الذي يحدد السياسـة الاقتصادية في البلد المعني، بل الطرف أيضا الذي يراقب تنفيذ الإجراءات التي حددها بنفسـه وأن يفرض عقوبات في حالة عدم الالتزام بالشروط التي حددها.

بلغـت الاحتجاجات الصاخبة ضـد الصندوق الذروة عـلى هامش الاجتماع السـنوي الذي عقد في براغ في العام 2000، إذ كان تزايدها اتساعا وقوة وعنفا قد أجبر المسـؤولين على تعليق اجتماعاتهم. وعلى الرغم من هذا لم يتراجع الصندوق حتى تلك اللحظة عما يتبنى من تصورات وسياسات. وحدث في يونيو العام 2005 ارتبـاك كبير- كما قيل زعما- نتيجة اقتراح صدر عن وزراء المال في مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى (G8): فقد بشر الصندوق العالم بأنه سيسـتكمل ما بدأه في هايبيـك وهايبيك2 من خلال اعتماد «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»(Multilateral Debt Relief Initiative, MDRI) التي ستتكفل، بحسب ما أعلنه الصندوق، بإطفاء الديون الخارجية بشكل «كلي»، وأسهبت وسائل الإعلام الدوليـة في الحديث عن هذه المبـادرة، فقد تحدث الكثير منها عن «نجاح» طال انتظـاره، و«تحول جذري في السياسـات المنتهجـة»، ورددت بضع منظمات غير

(*) عنـد بلـوغ نقطة اتخاذ القرار يصبح البلد المعني مؤهلا لتخفيـف أعباء الديون، ومن أجل أن تثبت المراجعة الأولى أن أداء برنامـج الحكومـة الاقتصادي كان مرضيا، لا بد لهذا البلد أن يحقق تفاهمات حول مسـوغات ملائمة للاسـتفادة من تسهيل الائتمان الممتد. وفضلا عن ذلك، يمكن أن تتضمن نقطة اتخاذ القرار شروطا تتعلق بالاستقرار الاقتصادي الكلي والتعليم ودعم الحوكمة وتقوية القطاع الاجتماعي من حيث الرعاية الصحية وتحسين الإدارة المالية وتحسين إدارة الدين العام. [المترجم].

(**) أي يصبح البلد المعني مؤهلا للحصول على تخفيف غير مشروط لأعباء الديون. [المترجم].

حكومية ما جاء في وسائل الإعلام الدولية، وراحت تعلن، من ناحيتها، أن جهودها كانت عاملا حاسما في حث صندوق النقد الدولي على إطفاء الديون الخارجية. لكن، وكما تبين من وقائع السنوات السابقة، لا مندوحة للمرء من أن يلقي نظرة على حقيقة ما يوجد خلف الواجهة، فالحقيقة شاهد صادق على أن ثمة هوة عظيمة بين المعاني الإنسانية التي يجري الحديث عنها أمام الرأي العام والوضع الكائن على أرض الواقع، فعدد الدول التي كان يحق لها الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) تقلص بنحو ملحوظ مقارنة بما يسمى بـ«التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي» Enhanced Structural Adjustment Facility, ESAF وهيبيك وهيبيك2، فمجموعتان من الدول فقط كان يحق لهما الاستفادة من «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون»: مجموعة الدول، التي وصلت، في ظل هيبيك 2 إلى نقطة الإنجاز، أي التي حددت سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي والمالية العامة وفق أوامر الصندوق خلال ما يزيد على عشر سنوات، ومجموعة الدول التي لم يزد فيها متوسط الدخل الفردي على 380 دولارا أمريكيا في السنة. فضلا عن هذا وذاك، اقتصرت الرغبة في إطفاء الديون «بشكل كلي» على صندوق النقد الدولي والمؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي (IDA) وصندوق التنمية الأفريقي (AfDF) فقط. وخلافا لما حدث في سياق مبادرات هيبيك، لم يُطلب من الدائنين الآخرين المساهمة من جانبهم في إطفاء الديون. وعلى صعيد آخر، اقتصرت عملية الإطفاء على الديون القديمة، التي ما عاد المدينون يسددون شيئا من أقساطها، أي إن الائتمان الجديد السابق على عمليات إطفاء الديون في إطار «المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون» (MDRI) لم يُؤخذ بالحسبان هاهنا. بالإضافة إلى هذا، تقرر أن تُحتسب الديون المتنازل عنها ضمن عمليات الائتمان المستقبلية.

وبهذا المعنى، فإن الصندوق لم يتنازل عن استحقاقاته المالية، نتيجة إدراكه أن استرداد القروض لا أمل فيه أبدا، بل كان قد تنازل عن هذه الاستحقاقات في تلك الحالات فقط، التي كانت تشير إلى أن تنفيذ البلد المعني كل الإصلاحات التي أملاها الصندوق عليه أمسى يبشر الرأسمالية المالية الدولية بأنها لن تُعوض عن خسائرها فحسب، بل ستحقق أرباحا جديدة أيضا.

وبما أن الصندوق على علم مؤكد بالأوضاع المالية السائدة في الدول المقترضة، ولما كان إعسار حكومات هذه البلدان وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية حيال العالم الخارجي موضوعا معروفا منذ سنوات كثيرة، لذا ثمة تفسير واحد لا غير لسلوك الصندوق: تفسير يقول إن منح القروض عالية المخاطر ما كان يهدف بأي حال من الأحوال إلى مساعدة هذه البلدان في جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد والهياكل التحتية، ولا إلى الحد من الفقر والمجاعات، بل كان يهدف بادئ ذي بدء إلى استدراجها للوقوع في فخ المديونية، وذلك لتمكين الرأسمالية المالية الدولية لأن تحصل منها على تنازلات، ما كانت ستقدم عليها أبدا في ظل ظروف عادية.

12

الأزمة الأرجنتينية.. الصندوق يُحتم اندلاع أكبر إفلاس حكومي عرفه التاريخ

«لم يغب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمست، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنسبة إلى كثير من المواطنين»

إن الأرجنتين - الدولة التي كانت حتى ثلاثينيات القرن العشرين واحدة من أغنى بلدان العالم - شهدت، خلال خمسينيات وستينيات القرن المنصرم، حقبا سادها تارة ركود اقتصادي مفزع، وتارة أخرى اضطرابات اقتصادية رهيبة. وبعد تناوب العديد من العسكريين على سدة الحكم، أسس الانقلاب العسكري، الذي قاده خورخي فيديلا في العام 1976، نظام حكم استبداديا، مارس أبشع أساليب القهر والإرهاب. فهذا النظام العسكري، كان مسؤولا عن اختفاء 30 ألف مواطن معارض خلال الفترة الواقعة بين العامين 1976 و1978، وكان يتحمل تبعات تنفيذ برنامج اقتصادي مستقى من تصورات

الليبراليـة الحديثة، على رغم اعتراض أغلبيـة المواطنين على تنفيذ هذا البرنامج. وإذا كانت هذه السياسـة قد التُزم بها حتى بعد سـقوط النظـام الدكتاتوري، وإذا كانت الديموقراطية البرلمانية قد نفذت هذه السياسية، لاحقا، بإصرار أقوى وبأسـلوب أشـد عنفا، فما ذلك إلا لأن سياسـة البلاد الاقتصادية والمالية دأبت، منذ الخمسينيات، على أن تدور في فلك مؤسسة دولية معينة - في فلك صندوق النقد الدولي.

وبمعزل عن كل أشكال الحكم، وعلى رغم كل ما جرى من انتهاكات لحقوق الإنسـان، أبرم الصندوق خلال الحقبة الواقعة بين العام 1956 والعام 1999، مع مختلـف الحكومات الأرجنتينية عقودا بلغ إجمالي عددها تسـع عشرة اتفاقية وحصل، كتعويض عن القروض، التي منحها للأرجنتين، حق ممارسـة تأثير أساسي في تطور البلاد اقتصاديا واجتماعيا. ولكي تكون الأرجنتين أكثر جاذبية لرأس المال الأجنبـي، حرر فيديـلا الاقتصاد والتجارة من توجيه الدولـة، والقطاع المالي من القيود الحكومية، وأخضع العديد من مشـاريع الدولة لعملية خصخصة واسعة الأبعاد. واقتداء بتشيلي، جرى أيضا تخفيض معدلات الأجور، وصدر قرار حكومي يحرم الإضراب عن العمل. وفيما كان الغرض من رفع معدلات الفائدة هو جذب المسـتثمرين الدوليين، كان الهدف من إلغاء كل القيود المعيقة للنشاط التجاري هو تسهيل استيراد البضائع الأجنبية.

ولم تفلت هـذه الفرصة من الشركات المتعددة الجنسـيات والمصارف الغربية والمضاربين، وبالتالي، فإنهم سرعـان ما تكاتفوا مع قيادة الجيش الأرجنتيني وراحوا يقطفـون ثمار الفرص الجديدة يدا بيد، ويتقاسـمون منافعهـا معا. وحينما أجبرت الاحتجاجات الشعبية العارمة فيديلا على تقديم استقالته في العام 1983، كان الكثير مـن الجنرالات قد تحولوا إلى رجال أعمال وأصبحـوا من أصحاب الملايين[1]. وخلال سـبعة أعـوام، انخفضت حصة الأجور من إجمالي الناتـج القومي، من 43 في المائة إلى 22 في المائة وتراجع الإنتاج الصناعي بنسـبة بلغت نحو 40 في المائة، وارتفعت الديون الخارجية من نحو 8 مليارات دولار إلى أكثر من 43 مليار دولار.

وكان الرئيس الجديد راؤول ألفونسين قد تولى قيادة بلاد أمست مجردة من قطاعها الصناعـي إلى حد بعيد، وملزمة بمحاربة تضخـم منفلت تبلغ معدلاته

مئــات النقاط المئويــة. وأججت محاولته، الرامية إلى الســيطرة على المشــاكل الاقتصادية، مــن خلال تبني برامج تحظى برضا صندوق النقد الدولي، مشــاعرَ غضب عارمة ومقاومة عنيفة لدى الجماهير الشــعبية. وخلال فترة توليه مقاليد الحكم في الأرجنتين، شــهدت البلاد نحو 4000 إضراب عــن العمل، و15 إضرابا عاما. ومع أن ألفونســين قد أصدر - انسجاما مع تصورات صندوق النقد الدولي - قــرارا يفرض تجميد الأجور والأســعار لحين من الزمن، وفرض على البلاد عملة جديــدة تنفيذا لما جاء في خطة Austral، الســارية المفعول حتــى نهاية العام 1991، نعــم مع أن ألفونســين قد نفذ هذه الإجــراءات المتماهية مع تصورات الصنــدوق، غــير أنه لم ينجز كل الإجــراءات التي كان مطالبــا بتنفيذها، إذ إنه ماطل في تسريح موظفين ومستخدمين حكوميين بالعدد المطلوب منه تسريحهم، وأحجم عن خصخصة ثلاثة مشــاريع حكومية، بســبب اندلاع انتفاضة شــعبية عارمة ضد عملية الخصخصة. إن هذا السلوك المتردد، بحسب تصورات صندوق النقــد الدولي، أدى إلى قيــام الصندوق والمصارف الغربيــة بتعليق منح قروض جديدة، مجبرين بذلك، ألفونسين على تقديم استقالته، اعتقادا منهم أن خليفته في الحكم سيكون أكثر طاعة والتزاما بتنفيذ تصوراتهم.

ولم يخب ظنهم قط. فمع أن متوســط الدخل الفردي كان قد تراجع - إبان اضطــلاع كارلــوس منعم بحكم البلاد، في يوليو العــام 1989 - بنحو 20 في المائة مقارنة بالمستوى الذي كان عليه في العام 1975، وأن المستوى المعيشي في مناطق شاسعة من البلاد كان قد انحدر إلى مستويات دارجة في بلدان نامية، غير أن هذا لم يمنــع الرئيس الجديد من تعزيــز التكاتف مع صندوق النقد الدولي، وإخضاع البــلاد، بالاتفاق مع الصندوق، إلى «برنامج الصدمة»؛ علما أن هذا البرنامج كان أقــسى برنامج نُفــذ في أمريكا الجنوبية حتى ذلك الحــين. واحتل مكان الصدارة في برامــج الإصلاح المبتكرة من قبــل وزير الاقتصاد دومينغو كافالو - المتخرج في جامعة هارفارد، والذي عمل محافظا للمصرف المركزي إبان ســيطرة العسكريين عــلى حكــم البلاد سُرح مئــات آلاف العاملين في المرافق الحكوميــة، وإلغاء كل العوائق التجارية، بما في ذلك العوائق الســارية المفعول في القطاع الزراعي أيضا، وخصخصة القطاع المصرفي بنحو شــامل تقريبا وبيع مشاريع حكومية من قبيل

شركة الخطوط الجوية الأرجنتينية وشركة البترول YPF إلى مستثمرين أجانب بأرخص الأسعار[2]. واشتملت أهم فقرات البرنامج الليبرالي المحدث - الذي فاق مداه برنامج الإصلاح المنفذ من قبل الدكتاتور بينوشيت بكل تأكيد - على أمور كثيرة، كان من بينها، في المقام الأول، زيادة ضريبة القيمة المضافة، بنسبة بلغت 50 في المائة - بغير مبالاة للنتائج الوخيمة، التي أسفرت عنها هذه الزيادة بالنسبة إلى شرائح المجتمع الواقفة في أدنى سلم الدخول الفردية - وربط سعر صرف العملة الوطنية البيزو بالدولار الأمريكي، أي اعتماد سعر صرف ثابت بين البيزو والدولار، ورفع معدلات الفائدة وإكراه المصرف المركزي، الخاضع لرقابة صندوق النقد الدولي، على تغطية العملة الأرجنتينية باحتياطيات دولارية بنسبة واحد إلى واحد، أي مائة في المائة.

ودفع رفع معدل الفائدة المؤسسات المالية إلى اقتراض النقد من منطقة الدولار بأسعار فائدة متدنية نسبيا، وذلك بغية إقراضها في الأرجنتين بأسعار فائدة تفوق معدلات الفائدة السائدة في منطقة الدولار - أي أن رفع الفائدة قد حفز المؤسسات المالية على انتهاج أسلوب ما كان يحظى ولا حتى بتأييد ميلتون فريدمان، المرشد المطاع في الفكر الليبرالي الحديث؛ ففريدمان نفسه كان قد وصف عملية التمويل هذه بأنها «نصب واحتيال على الأرجنتينيين». لقد منح ربط البيزو بالدولار المستثمرين الأجانب الثقة بأن استثماراتهم مأمونة، وتسبب، حقا وحقيقة، بإغراق الأرجنتين بقروض أدت، خلال العامين 1991 و1992، من ناحية، إلى تحقق طفرة كبيرة في النمو الاقتصادي، ومن ناحية ثانية، إلى ارتفاع مديونية الأرجنتين بنحو كبير وبخطى حثيثة. وعلى خلفية ما تبقى في البلاد من اتجاهات تضخمية وبناء على تقييم الدولار بأعلى من قيمته الحقيقية، انطوى ربط البيزو بالدولار، على ارتفاع الأسعار وتدهور قوة قطاع الصادرات على المنافسة في السوق العالمية. وفي غضون ذلك، تعين على القطاع الزراعي الوطني أن يسجل، في بادئ الأمر، تراجعا ملحوظا في تصريف منتجاته، وأن يخفض إنتاجه في نهاية الأمر، وذلك لأنه ما عاد قادرا على منافسة الشركات المتعددة الجنسيات.

وبصرف النظر عن كل النتائج السلبية الناشرة ظلالها حاليا والمتوقع استمرارها في الأمد الطويل، واصلت حكومة كارلوس منعم تنفيذ برنامجها

بكل قـوة وإصرار، فراحت «تضفي المرونة» على قوانين العمل، وتخفض ضريبة الشركات إلى 33 في المائة (علما أن المعدل السـائد في الولايات المتحدة الأمريكية يبلغ 45 في المائـة)، والتعامل مع ديون الشركات الأهلية كجزء من الدَّيْن العام، وتحويل ديون المشاريع الحكومية إلى شركات أجنبية، في إطار ما يسمى بـ«خطة برادي». وعملت سـيطرة رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلاد عمل المخدرات: فهي تنعش النمو وتزيد الأرباح لفترة قصيرة، لكنها تتطلب - إذا ما أريد للاقتصاد الاستمرار في إنجاز مهامه - المزيد من رأس المال الأجنبي، مصعدة، بذلك، تعرض الأرجنتين لصدمات ناشـئة عن تطورات دولية غير مأخوذة في الحسـبان. وعلى سـبيل المثال، فإن الأزمة، التي تعرض لها البيزو المكسـيكي في نهاية العام 1994 ومطلع العام 1995، والمشـار إليها عادة بـ «تأثير تيكيلا»(*)[3] نشرت ظلالها، في الحال، على الأرجنتين أيضا. وبما أن الكثير من المسـتثمرين الأجانب قد سـحبوا رؤوس أموالهـم من الأرجنتين، فقـد انخفض معدل نمو الاقتصاد إلى ما هو دون الصفر، إلى 0.1 في المائة بالناقص. وفي غضون ذلك، أصرت المصارف العملاقة على استرجاع ما منحت من قروض، معرضة آلاف المشاريع إلى إشهار الإفلاس. وفي هذا السـياق، انهار العديد من المصارف التجارية المتواضعـة الحجم، ووصل معدل البطالة في غضون أسابيع معدودة إلى 18 في المائة.

إن هذا التدهور الملموس، لم يمنع صندوق النقد الدولي، من مواصلة الإشادة بالأرجنتين، ووصفها أمام العالم أجمع، «بالتلميذ النموذجي» والمثال الساطع على فاعلية برامج التكيف الهيكلي. ولا عجب من ذلك أبدا؛ فالمسـتثمرون الدوليون كان من حقهم أن يسـتبشروا خيرا: فبيع 40 في المائة من مجمل مشاريع الدولة الأرجنتينية، و90 في المائة من مصارف البلاد، كان قد أسـبغ عليهم أرباحا هائلة، وأغدق على دولة الأرجنتين إيرادات بلغت قيمتها الكلية 49 مليار دولار أمريكي. وغنـي عن البيـان أن هذه الإيرادات قد أُنفقت على خدمة ديون المسـتثمرين الأجانب أولا وأخيرا، وبنحو منتظم.

ولم يأبـه المانحون ولا صنـدوق النقد الدولي، بأن المسـتحوذين الجدد على المشـاريع المخصخصـة قد اعتـادوا على مطالبـة المصرف المركـزي الأرجنتيني

(*) إشارة إلى المشروب الكحولي الواسع الانتشار في المكسيك. [المترجم].

باستبدال أرباحهم المتحققة بالبيزو بالعملات الصعبة، ودأبوا على تحويل هذه الأرصدة إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا في الحال، مستنزفين رصيد الأرجنتين من الاحتياطي الأجنبي، ومقوضين إمكانيات تعافي الاقتصاد الأرجنتيني. كما لم يعيروا أي اهتمام لكون السكان الفقراء قد بلغت نسبتهم 37 في المائة في نهاية تولي كارلوس منعم حكم البلاد، وأن ثلاثة أرباع هذه الشريحة الاجتماعية ما عرفت ويلات العيش تحت خط الفقر إلا بعدما نُفذت الإصلاحات القائمة على أفكار الليبرالية الحديثة. ولم يخيم القلق على صندوق النقد الدولي وعلى المصارف والشركات العملاقة المتمتعة بمساندته ومحاباته، إلا عندما سجلت الإيرادات انخفاضا كبيرا في السنتين الأخيرتين من الألفية المنصرمة، وحينما تطور العجز في الموازنة الحكومية بنحو انفجاري، إثر بيع جواهر مشاريع الدولة بأرخص الأسعار، وبعدما استفحل خطر انتقال الأزمة المخيمة على شرق آسيا وعلى روسيا والبرازيل وتركيا، إلى الأرجنتين وصار يهدد بتوقف تدفق رأس المال على البلاد.

أما الأزمة الاقتصادية والنقدية في البرازيل، فكانت لها أوخم النتائج في الأرجنتين. فحينما حرر خامس أكبر اقتصاد في العالم سعر صرف عملته في يناير من العام 1999، خسر الريال البرازيلي، في غضون فترة قصيرة جدا، 50 في المائة من قيمته. وهكذا، فالصادرات الأرجنتينية، التي كان 30 في المائة منها يذهب إلى البرازيل، أمست الآن باهظة الثمن بالنسبة إلى البرازيليين. والعكس بالعكس طبعا، فقد أمست البضائع البرازيلية أرخص ثمنا وأكثر قدرة على منافسة البضائع الأرجنتينية في عقر دارها وفي السوق العالمية. أضف إلى هذا، أن سعر صرف الدولار قد سجل، في نهاية تسعينيات القرن العشرين، ارتفاعا عظيما، وأن هذا الارتفاع انعكس على البيزو الأرجنتيني بسبب ربط العملة الأرجنتينية بالدولار الأمريكي. وكان ارتفاع سعر صرف الدولار، وسعر صرف البيزو الأرجنتيني أيضا، عاملا آخر زاد من ارتفاع أسعار البضائع الأرجنتينية في السوق العالمية وأسعار البضائع الأجنبية في السوق المحلية.

ومجمل القول أن فيرناندو دي لا روا، الرئيس الجديد، الذي حل، في أكتوبر من العام 1999، مكان كارلوس منعم في قيادة البلاد، قد تولى حكم دولة تعاني ركودا اقتصاديا مريرا، ودَين عام مقابل العالم الخارجي ارتفع إلى 114 مليار

دولار أمريكي، وفوائد تتزايد باستمرار لتأمين الحصول على قروض جديدة. وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، ظهر على الساحة، صندوق النقد الدولي، عارضا استعداده لمنح قرض قيمته 7.2 مليار دولار أمريكي. وربط الصندوق منح هذا القرض بشرط يقضي بضرورة خفض عجز الموازنة الحكومية، خلال عام واحد، من 7.1 مليار دولار أمريكي إلى 4.7 مليار، أي يقضي بضرورة تقليص الإنفاق العام بمبلغ يصل إلى 2.4 مليار دولار، وذلك، وفي المقام الأول، من خلال تقليص الإنفاق الحكومي على الرعاية الاجتماعية - نعم اشترط تخفيض نفقات الرعاية الاجتماعية، على رغم أن 14 مليونا من أصل 36 مليون أرجنتيني قد باتوا يعيشون تحت خط الفقر.

وعندما ذاع، في أبريل العام 2000، خبر يفيد بأن الحكومة عقدت العزم على تقليص الإنفاق، سنويا، بمبلغ يصل إلى 938 مليون دولار - وأن ثلث هذا المبلغ سيتأتى من الأجور والمعاشات التقاعدية الخاصة بموظفي الدولة سابقا - عند ذاك طفح الكيل وتعاظم حنق المواطنين. واجتمع، يوم 31 مايو 40 ألف متظاهر أمام القصر الرئاسي، ليعربوا عن غضبهم على قيام فريق من صندوق النقد الدولي بزيارة بلادهم. وصم أعضاء الفريق المعني الآذان، ومضوا قدما في مفاوضاتهم، واختتموها، بأن اتفقوا على ضرورة تخفيض الإنفاق مجددا في فصل الصيف، أي اتفقوا على إجراء تخفيض ما كان قادرا، في الواقع، على الحيلولة دون ارتفاع الديون السيادية إلى 147 مليار دولار في العام 2000. ومرة ثانية، يتدخل الصندوق، عاقدا اتفاقا مع الحكومة الأرجنتينية يقتضي تقديم «حزمة مساعدات»، بقيمة تبلغ 39.7 مليار دولار (13.7 من الصندوق نفسه و26 مليارا من مصادر أخرى). وفي المقابل، طالب الصندوق بتنفيذ إجراءات مختلفة، كان من بينها تحرير القطاع الصحي، وإلغاء القيود السارية في قطاع الطاقة والاتصالات، وإسباغ مرونة أكبر على سوق العمل، والمضي قدما وبإصرار أكثر في خصخصة مشاريع الدولة، وخفض الواردات السلعية.

لقد واجهت الجماهير العاملة هذه الإجراءات بغضب عارم ومقاومة تزداد تصعيدا. ففي فبراير العام 2001، شارك آلاف العاطلين عن العمل في مسيرة انطلقت من «لا ماتانزا»، المدينة التي كانت تسجل أعلى معدل بطالة في عموم

البلاد، قاصدة الوصول إلى بيونس آيرس. وكرد فعل على هذه الانتفاضة الشعبية، شـكل رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا، في مارس، «حكومة وحدة وطنية»، وعين، خلال ثلاثة أسـابيع فقط، ثلاثة وزراء للماليـة. وكان ثالث هؤلاء الوزراء، هو دومينغو كافالو، وزير المالية في عهد الرئيس السـابق كارلوس منعم، وأعلن كافالو، ساعة تعيينه وزيرا في الحكومة الجديدة، أن المستثمرين الدوليين، الذين بحوزتهم يور بوند وبرادي بوند سـتكون لهم الأولوية في اسـترجاع مستحقاتهم الماليـة - حتى وأن تطلب الأمر تخفيض المعاشـات التقاعديـة، التي كانت قد وصلت إلى ما هو دون حد الكفاف.

وصعد المواطنون من مستوى مقاومتهم، وراحوا في مايو العام 2001، يغلقون اثنـين وعشرين طريقا يربـط بوينس آيرس ببقية المحافظـات ويمنعون، يوميا، وسـائط النقل المختلفة من اسـتخدام خمسـين طريقا سريعا. وظلت الحكومة مصرة على تمسكها بالموقف الذي اتخذته، وبالنهج الذي أعلنته، مدعومة، في كل هـذا، من صندوق النقد الـدولي. وفي يوليو منح البرلمان كافالو صلاحيات خاصة وصادق على «قانون تصفير العجز»، الذي يحظر على الحكومة إنفاق مبالغ تزيد على مقدار ما تحصل عليه من خلال الضرائب. ومن قبل أن تبدأ ببيع سـندات دَيْن جديدة، لتمويل الحاجات غير القابلة للتأجيل، أعلنت الحكومة أنها عقدت العزم على إجـراء تخفيضات جديدة في الموازنة الحكومية بقيمة تبلغ 1.6 مليار دولار. وبدلا من تفسـير هذه الإجراءات على أنها إشـارة تنم عن تساهل معهم وتيسـير لهم، رأى المسـتثمرون فيها دليلا على الضعف والهوان، الأمر الذي دفع الأرجنتـين إلى أن تمن عليهم بفوائد تزيد عـلى الفوائد المتوقعة بأكثر من 50 في المائة، مسـددة بذلك ضربة قاصمة للنمو الاقتصادي وقانعة بتدهور النشاطات الاقتصادية بنحو مفزع.

فحتى نهايـة صيف العام 2001، انخفض الإنتاج بنحـو 25 في المائة. وتعين على آلاف المشـاريع تصفية أعمالها وغلق أبوابها بنحو نهائي، وكان مصير سُدس العاملين التسـكع في الشـوارع والطرقات. وبالنسـبة إلى القروض بالدولار، صار لزامـا دفع علاوة مخاطر بقيمة تبلغ 40 في المائـة بالإضافة إلى الفوائد العادية، وتسرب من رصيد المصرف المركزي 18 مليار دولار، أي ما يعادل نصف ما بحوزته

مــن ودائع ادخارية. ومــع أن الحكومة قد أعلنت، من جانبها، أنها بصدد تنفيذ إجراءات أشــد قســوة، بيد أنها لم تتجرأ، في نهاية المطــاف، على الوفاء بمطالب الصنــدوق بخصوص الموازنة الحكومية؛ الأمر الــذي دفع الصندوق إلى أن يهدد بالتوقــف عن دفع تعهداته المالية. وغني عن البيان أن هذا التهديد، بحد ذاته، كان كافيا لأن تنهار كل السدود.

فقد نقلت المصــارف الأجنبية مئات ملايين الــدولارات الأمريكية إلى خارج البــلاد، أو لنقل بنحو أكثر صوابا، أنها نقلتها إلى الواحات الضريبية. وخلال الفترة الواقعــة بين 28 و30 نوفمبر، فقط، ســحب المدخــرون 6 في المائة من ودائعهم الادخاريــة، أي ما يســاوي 3.6 مليار دولار أمريكي. وللحــد من مضي المدخرين قدما في ســحب مدخراتهم، أغلقت الحكومة أبواب المصارف وجمدت حسابات وأرصدة الزبائن. وفي محاولة منها لإنقاذ الجهاز المصرفي، منعت صغار المدخرين الأرجنتينيين من ســحب ما يزيد عــلى 250 دولارا أمريكيا، ابتداء من الأول من ديســمبر - غاضــة الطرف، في الوقت ذاتــه، عن نجاح كبــار المضاربين المحليين والدوليين في تهريب ما يزيد على 15 مليار دولار أمريكي، إلى خارج البلاد.

وتوجهت الحكومة صوب الصندوق، طالبة منه المساعدة، بيد أن هذا قابلها ببرود شــديد، مشــيرا إلى أنه ما عاد يرغب في التباحث معها، رافضا حتى سداد الدفعة المســتحقة من القروض. وفي يوم 13 ديســمبر شهدت البلاد إضرابا عاما، اســتمر 24 ســاعة، وبعد أربعة أيام من ذلك، أعلنــت الحكومة تنفيذ إجراءات تقشــفية أشــد قســوة وبقيمة تبلغ 9.2 مليار دولار- أي ما يســاوي نحو 18 في المائة من مجمل ميزانيتها. وفي الأيام التالية، طفح الكيل وانفجرت الاحتجاجات والمعارضة الشــعبية، إذ نزل مئات الآلاف من المواطنين إلى الشوارع، محاصرين وزارات متعــددة والقصر الجمهــوري، ومحاولين جذب انتبــاه أولي الأمر إليهم مــن خلال الضرب على قُدُور ومَقالي الطبخ. ومع أن الاحتجاجات ظلت ســلمية في المنظور العام، اتخذت الشرطة من بضعة أعمال ســلب ونهب متفرقة لبعض المواد الغذائية، ذريعة لممارســة العنف ضد المتظاهرين، معرضة الكثيرين منهم لإصابات مختلفة. كما أســفرت حمــلات الشرطة عن اعتقال نحو ألفي متظاهر، ومقتل 31 من المتظاهرين إثر انهيال رصاص البوليس عليهم. ورأى ناطق رسمي

باســم صندوق النقد الدولي، أن الوضع يفرض عليه أن يعلق ببضع كلمات على ما يجري في الأرجنتين، فراح يتحدث بأســلوب بيلاطــس النبطي(*)، إذ قال: «إن برنامــج الأرجنتين الاقتصادي تمت صياغته من قبل الحكومة الأرجنتينية، بهدف التخلص من العجز الســائد في الموازنة الحكومية، أضف إلى هذا أنه جرى إقراره من قبل الكونغرس أيضا»، ولا ريب في أن هذا الناطق الرسمي يتجاهل ههنا، عن عمد، مساهمة صندوق النقد الدولي الفعالة في انهيار الأرجنتين.

وسرعان ما عمــت البلاد فوضى عارمة. على صعيــد آخر، حاصر متظاهرون انفلتت مشــاعرهم، القصر الجمهوري على مدى يومين، والتحموا مع الشرطة في معــارك، أرهبت رئيس الجمهورية فيرناندو دي لا روا ووزير اقتصاده، ودفعتهم إلى أن يســتقلا طائرة عمودية هربا من نقمة الشــعب وحفاظا على حياتهم. في 23 ديســمبر، أعلن ثاني رئيس مؤقت من الرؤســاء الثلاثة المؤقتين، أعني أدولفو روديغت ســا، عــلى العالم، أن الأرجنتين دولة مفلســة بكل معنــى الكلمة. وفي أول يوم من أيام يناير 2002، عين الكونغرس الســناتور إدواردو دوهالدي رئيسا للبلاد. واســتهل الرئيس الجديد حكمه، بأن أكد، من جانبه، أن الأرجنتين أنفقت مجمل احتياطيها الأجنبي حقا وحقيقة، مشــيرا بذلك إلى أن الأرجنتين أمســت تنــوء تحت عبء أكبر عمليــة إفلاس مرت بها دولة ما عبر التاريخ، ومعلنا إلغاء ربط البيزو بالدولار، وذلك لأن المصرف المركزي بات غير قادر على تغطية الطلب الهائل على الصرف الأجنبي. وخلال بضعة أيام فقط، خسر البيزو 70 في المائة من قيمته، وســجل الدَّيْن الخارجي والفائدة على القــروض المحلية ارتفاعا انفجاريا بــكل معنى الكلمة، في حين مضى أصحــاب المال قدما في تهريب رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

في تلك الحقبة من الزمن، كانت الأرجنتين أشــبه ما تكون ببرميل بارود. وفي غضــون ذلك، نظمت مجموعات الأفراد المتجاورة الســكن، لجانا لإدارة شــؤون حيهم الســكني، وسيطر العمال على المشاريع، التي يعملون فيها، واستولوا على المشاريع المفلسة. وفي فبراير، قابل وزير الاقتصاد الجديد لينكوف رئيس صندوق النقد الدولي هورســت كولر، مناشــدا إياه بكل إلحاح، التراجع عن تعليق سداد

(*) الحاكم الروماني لمقاطعة أيوديا في فلسطين. [المترجم].

الدفعة المستحقة من القروض، أي الدفعة التي كان يُفترض سدادها في ديسمبر - غير أن توسلات هذا الوزير باءت بالفشل أيضا، وعاد إلى بلاده خاوي اليدين، عاد إلى بلاده، حقا، بلا فلس واحد، ولكن بمطالب جديدة من الصندوق، تملي على الحكومة الأرجنتينية، ضرورة زيادة إيرادات الدولة أكثر فأكثر، وخفض المصروفات المخصصة للمحافظات بنحو أكثر صرامة.

وخلال ثلاثة شهور، خسر 200 ألف عامل آخرون فرص عملهم، وانخفض مستوى الإنتاج الصناعي مجددا بنحو 20 في المائة، في حين أمست خدمة الدَّيْن تلتهم 17 في المائة من موازنة الدولة الأرجنتينية، ووصلت نسبة الفقراء إلى 57 في المائة، وبلغ معدل البطالة 23 في المائة. وانتشرت في أنحاء البلاد أمراض ذات صلة بالفقر ونقص التغذية، وفي العام 2002، كان أكثر من 20 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر، يعانون نقصا في الوزن، في محافظة توكومان. وعلى رغم هذه الأوضاع غير الإنسانية، لم يغير الصندوق شيئا من موقفه. لا بل اتخذ موقفا أشد صرامة من قبل. فحينما حاول الجهاز القضائي الأرجنتيني الاستعانة بقانونين، أحدهما يحظر على مؤسسات مالية أجنبية ممارسة ما تتعرض له البلاد من تهريب مبالغ هائلة من الدولارات إلى الخارج، والآخر يمنعها من الاستحواذ على مشاريع حكومية من خلال الالتفاف على إدارة المشروع المعني، تدخل الصندوق، في الحال، مناشدا الرئيس دوهالدي، ضرورة ممارسة حق النقض (الفيتو) ضد كلا القانونين، وذلك لأنهما «ينفران المستثمرين الأجانب».

ولم يذعن دوهالدي في الحال فقط، بل وذهب إلى مدى أبعد في الخضوع لطلبات الصندوق والاستسلام لأوامره. وإذا كان دوهالدي قد تعهد حينما تسلم مقاليد الحكم، بتعزيز موقف الصناعة الوطنية وحمايتها من مخاطر المنافسة الأجنبية من خلال تقييد الواردات السلعية، بالعمل على استرجاع صغار المدخرين أرصدتهم الدولارية، وبإدخال تحسينات على قوانين العمل بغية حماية العاملين في القطاع الصناعي من التسريح من العمل بنحو تعسفي، غير أن واقع الحال يشهد على أنه لم يلتزم بتنفيذ أي بند من البنود، التي تعهد بتنفيذها. وهكذا، وبدلا من تنفيذ ما تعهد به للشعب، راح دوهالدي، في أغسطس، يُنفذ طلبات إضافية أعرب عنها الصندوق، مجبرا حكام المحافظات، على التوقيع على برنامج

تقشــف شامل، صارم، يشتمل على 14 بندا؛ وعلى الصعيد نفسه، عزل دوهالدي حاكم محافظة سان خوان، لا لشيء، إلا لأن هذا الحاكم رفض الاستجابة لمطالبه؛ مــن ناحية أخرى، أمــر دوهالدي، بضرورة إخــلاء المصانع، بقوة الســلاح، من العاملين، الذين استولوا عليها، وبطرد المستأجرين من منازلهم بلا رحمة وهوادة.

ولم يغــب عن الرأي العام الدولي أن الأرجنتــين، الدولة التي كانت في ماضي الأيام، أكثر دول أمريكا الجنوبية ازدهارا ورخاء، قد أمســت، خلال أربع سنوات، مأوى للفقراء وملجأ للمعوزين بالنسبة إلى نصف سكان البلاد، وكابوسا اجتماعيا بالنســبة إلى كثير من المواطنين. كما تعرض الدور الذي مارســه الصندوق ههنا، لانتقادات شديدة وإدانات واسعة، على الصعيد العالمي. ولكن، وكما هي العادة في مثل هذه الأحوال، أخذت وســائل الإعلام على عاتقها، في هذا السياق، تفنيد النقد وتفريغه من محتواه، علما أن العديد من مشــاهير «الخبراء» كانوا يتبنون ما تذيعه وسائل الإعلام على الملأ. وكيفما كانت الحال، فالأمر الواضح هو أن كل هذه الأطــراف كانت تهدف إلى تحويل الأنظار عن الأســباب الحقيقية للكارثة التي حلت بالأرجنتين. ولعل خير مثال على هذه الحقيقة، هو جوزيف ستيغليتز، مستشار الرئيس الأمريكي الأســبق كلينتون خلال الفترة الواقعة بين العام 1993 والعــام 1997، ورئيــس الاقتصاديين لدى البنك الدولي من العــام 1997 ولغاية العام 2000؛ فســتيغليتز يرى أن صندوق النقــد الدولي قد «ارتكب العديد من الأخطاء»، في مجال سياســات أسعار الصرف الأجنبي والموازنات الحكومية وفيما يتعلق بعمليات الخصخصة.

إن القول بأن الصندوق «ارتكب العديد من الأخطاء»، بسبب تبنيه تقديرات زائفة وتحليلات غير واقعية، وأنه بالتالي تســبب، بــلا قصد منه، في اندلاع هذه الكارثــة الاجتماعية، إنما هو ثرثرة ما من بعدها ثرثرة. فما من مؤسســة أخرى، كان لديهــا ما لــدى الصندوق، من اطلاع دقيق على حقيقــة الوضع الاقتصادي والمــالي في الأرجنتــين. إنه كان على علــم وثيق بتبعات الإجــراءات، التي أملاها ونتائج الأفعال، التي مارسها. فنظرة خاطفة على النتيجة، التي ترتبت على إفلاس دولــة الأرجنتين – وهو إفلاس ســاهم الصندوق في اســتحداثه بشــكل فعال – يشــهد على أن الصندوق ظل، على مدى عقود من الزمــن، وفي الأرجنتين أيضا،

وفيا لسياسـته المحابية للأغنياء وللفئات المهيمنة على الاقتصاد، وغير المنصفة في تعاملها مع مصالح الشرائح المستضعفة اجتماعيا.

لقـد كانت هناك آلاف مُؤلَّفَة من صغـار مالكي الأوراق المالية، أعني أولئك، الذين كانوا قد اشـتروا من صناديق الاستثمار سندات ديْن صادرة عن الحكومة الأرجنتينيـة، وخسروا الآن الجزء الأعظم من أرصدتهـم، بعدما تم الاتفاق على إطفاء نسبة كبيرة جدا من الديون السيادية (haircut)[4]. وفي حين جرى استثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من هذا الترتيب، اسـتطاع كبار المستثمرين الأجانب، مـن اللاعبين في السـوق الدولية، أن يتنفسـوا الصعـداء: فالحكومة اللاحقة، أعني حكومة الرئيس الجديد نيسـتور كيرشنر، بذلت كل ما في وسعها، من أجل أن «تتخذ عملية الإفلاس المسار الصحيح». وإذا كان قد تقرر، في يونيو، أن تُسدَّد ديونهم من خلال استبدالها بسندات دَيْن عام جديدة أمدها 42 عاما، فإنهم حصلـوا، بالمقابل، وكتعويض، على علاوة تضخم غير معهودة في السـوق المالية قطعا.

وإذا كان كيرشـنر - مثلـه في ذلك مثـل نظيره البرازيلي لولا دا سـيلفا - قد شـن، أمام الـرأي العالم، هجوما خشـنا على صندوق النقد الـدولي محملا إياه مسـؤولية المجاعة والفقر في بـلاده، فما كان ذلك، إلا محاولة رخيصة لكسـب ود الجماهير، وتضليل الشـعب والحيلولة دون اندلاع انتفاضة شـعبية جديدة ونـزول المسـتضعفين اجتماعيا إلى الشـوارع من جديد. على صعيـد آخر، فإن وزيرة المالية في حكومة كيرشـنر فليسا ميسـيلي، التي شغلت، في حكومة فيديلا الإرهابيـة، منصبا رفيعا في وزارة الاقتصاد، أبقت على كل القرارات، التي اتخذها الوزير السـابق عليها، ولم تتخذ أي مبادرة لإعادة توزيع الدخل القومي لمصلحة الجماهـير العمالية، فضـلا عن أن تتخذ إجراء ما لمصلحـة الفقراء. إن الكلمات الرنانة والألفاظ المزوقة، التي اسـتخدمها كيرشنر في سياق هجومه على صندوق النقد الدولي، لم تمنعه من أن يسدد، في نهاية العام 2005، كل ما لدى الصندوق من مستحقات مالية بذمة الأرجنتين قبل استحقاقها، إذ أوعز إلى المصرف المركزي الأرجنتينـي، في نهاية العام 2005، أن يحول مـن احتياطيه الأجنبي 9.81 مليار دولار أمريكي إلى رصيد صندوق النقد الدولي.

من ناحية أخرى، فإن رفض كيرشــنر، طلب قروضا جديدة من الصندوق، في المستقبل المنظور، لم يلق استحسان الصندوق فحسب، بل كان، أيضا، أمرا متفقا عليه أصلا مع أنوب ســينغ، مدير الإدارة المســؤولة عن نصــف الكرة الغربي في صندوق النقد الدولي. فبعد تكاثر الأزمات في جنوب شرق آســيا وروسيا وأمريكا اللاتينية، كان الصندوق، نفسه، في حاجة إلى فترة يستطيع خلالها توطيد أوضاعه المالية وضبطها، مهيئا نفســه لمواجهة المسؤوليات والمتطلبات المستقبلية، لاسيما أن بوادر اندلاع أزمة دولية خطيرة، قد لاحت في أفق النظام المالي العالمي مجددا - انهيار أسواق المال على المستوى العالمي خلال العامين 2007 و2008.

13

العولمة والرأسمالية المالية.. قوى الدفع المستخدمة من قبل الصندوق

«كيف نجحت هذه المؤسسة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟»

إن العداء الذي يكنه جمهور العاملين والمواطنون الفقراء في جنوب شرق آسيا وفي أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية لصندوق النقد الدولي لم يجلبه الصندوق لنفسه بنفسه فحسب، بل هو أيضا يدفع، ليس حكومة الأرجنتين فقط، بل بضع حكومات أخرى إلى التحدث عن الصندوق بلهجة نقدية، مشوبة دائما بالتذمر منه. بيد أن هذه اللهجة لا تشير إلى معارضة، حقيقية، صادقة المقصد، بل محاولة يُستعان بها- في زمن الحملات الانتخابية بشكل خاص- لتقمص مظهر «تقدمي». فلا حكومة واحدة تجرأت حتى الآن على تعليق علاقتها بالصندوق. وهذه الحقيقة ليست بالأمر الغريب في الواقع قرار من هذا القبيل يعني

أن البلد المعني قد قطع على نفسه في الحال الطرق الموصلة إلى تدفقات رأس المال الدولية، وارتضى لحكومته أن تسقط إن عاجلا أو آجلا[1].

وعلى الرغم من ذلك أخذت وسائل الإعلام الدولية ومَنْ يسمي نفسه خبيرا الانتقادات الموجهة من البعض إلى الصندوق على محمل الجد، متنبئة «بتبدد أهميته» مستقبلا، بل زاعمة أن نهايته المحتومة أمست وشيكة الوقوع. وتبنى وجهة النظر هذه العديد من المنظمات المعادية للصندوق، مساهمة من جانبها في إبعاده عن خط النار، وتمييع الاحتجاجات عليه في الدول الصناعية الغربية بشكل خاص، فما نفع النضال ضد مؤسسة مكتوب عليها الهلاك أصلا؟!

بيد أن هذا التقييم للوضع لا يجسد الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد، ففي نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة كان من حق مصارف الوول ستريت وقيادات الشركات الدولية العملاقة والمسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية، أن تنشرح صدورهم لما تحقق وأن يستبشروا خيرا بما هو آت. فعلى الرغم من الأزمات الكثيرة التي اجتاحت العالم في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، نجح صندوق النقد الدولي في استعادة الهيمنة على أسواق ظلت مقفلة في وجه رأس المال على مدى عقود كثيرة من الزمن، وأفلح في تمكين المستثمرين من جني أرباح وفيرة، حتى في أزمنة عمتها أزمات اقتصادية كبرى، واستطاع، فضلا عن هذا وذاك قطع الشك باليقين، مبينا بنحو لا يقبل الخلاف ماهية الطرف صاحب القول الفصل في مسائل السياسات الاقتصادية والمالية في العالم أجمع.

وعلى خلفية هذه النتائج الباهرة، لاشك أن السؤال هنا لا يدور في واقع الحال حول وهن صندوق النقد الدولي المزعوم، بل يدور في الحقيقة حول سبب القوة والعزة اللتين حازهما الصندوق في غضون نصف قرن من الزمن لا غير. كيف استطاعت مؤسسة مالية لا يصل عدد العاملين فيها إلى ثلاثة آلاف مستخدم، غالبيتهم عملوا سابقا في دوائر ومكاتب واشنطن، نعم كيف استطاعت مؤسسة مالية من هذا القبيل، أن تتمتع بموقع متميز على المستوى العالمي، وفريد في التاريخ؟ وكيف نجحت هذه المؤسسة في أن تترك بصماتها على حياة جزء معتبر من البشرية بشكل مستديم، وبصورة عابرة للحدود الدولية؟

إن الأمر الحاسم في الإجابة عن هذا السؤال لا يعثر عليه المرء لا في البنية الهيكلية السائدة في الصندوق ولا في الخصائص الفردية السائدة في هيئاته القيادية. حقا يجند الصندوق الجزء الأعظم من موظفيه من الأفراد المتخرجين في جامعات النخبة الأمريكية والأوروبية، بيد أن الأمر الواضح أيضا هو أن المرء لا يلمس لدى موظفي الصندوق مؤهلات التفكير الإستراتيجي أو قدرات ثقافية متميزة أو تفوقا ذا بال في مجال اختصاصاتهم. فالتنبؤات التي قدمها الصندوق بشأن التطور الاقتصادي في دول العالم المختلفة دحضها الواقع في كثير من الأحيان، ولم يفلح واحد من اقتصادييه القياديين في التنبؤ بنحو صحيح ولو بواحدة من الأزمات الدولية الكبرى، التي اجتاحت العالم في ماضي الأيام. أضف إلى هذا أن تدخلاته قد تركت في كثير من الأحيان الانطباع بأن تعامله مع التطورات المستجدة كانت تتصف في أغلب الأحيان بالمبالغة والآنية ولا تنم عن ردود فعل محسوبة بدقة ومدروسة بالنحو المطلوب. وهكذا، وإذا كان سبب نجاحه لا يكمن في كفاءته هو نفسه ولا في كفاءات العاملين لديه فعندئذ لا مندوحة للمرء من أن يفترض أن لنجاحه سببا واحدا لا غير، سببا لا بد أن يكمن في محيطه أو في الظروف التي يعمل الصندوق في ظلها.

إن هذا الأمر هو الذي يقدم لنا الحل الصحيح لهذا السؤال المحير. فهذه الظروف طرأت عليها، منذ تأسيس الصندوق عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، تغيرات جوهرية، تغيرات ساهمت في اندلاعها عوامل كثيرة، كان في مقدمتها: انهيار نظام بريتون وودز، وتعاظم أبعاد العولمة، وما أفرز هذا التعاظم من تدهور في دور حركات النقابات العمالية الدولية، وإعادة النظام الرأسمالي إلى الاتحاد السوفييتي وإلى الدول الدائرة في فلكه وتزايد أهمية القطاع المالي على نحو متواصل ومتصاعد منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين.

فتصفية نظام بريتون وودز، من خلال تعليق حق تحويل الدولار إلى كمية معينة من الذهب، والتخلي عن ربط أسعار صرف باقي العملات بالدولار واعتماد أسعار صرف «معومة»، كانت من جملة العوامل المفترض بها في الواقع، أن تقوض أركان الصندوق مطلع سبعينات القرن العشرين، غير أن تخليه عن مقاصده الأصلية بيسر وممارسته من الآن فصاعدا وعلى المستوى العالمي دور«الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» وتوظيفه على خلفية الفرص التي تتيحها هذه المهمة الجديدة لتعبيد

الطريق أمام إصلاحات ليبرالية حديثة، ساعده- وساعد البنك الدولي أيضا- على تبوؤ مكانة خاصة لا منافس لها دوليا.

إن العولمة، أعني تشابك ربوع العالم اقتصاديا وماليا بشكل متين ومتصاعد، ساهمت من جانبها في تعزيز هذه المكانة الخاصة للصندوق وتوسيع رقعتها. ففيما جرى ابتداء من منتصف سبعينيات القرن العشرين نقلُ أجزاء معتبرة من الإنتاج الصناعي من الدول الصناعية الرائدة إلى آسيا بشكل خاص عاد الجزءُ الأعظمُ من الأرباح المتحققة هناك، يتدفق ثانية، وبنحو مباشر، على الدول الصناعية الرئيسية. وفي سياق التفتيش عن فرص استثمارية جديدة في ربوع المعمورة، أدى صندوق النقد الدولي دورا حاسما في تقييم أهلية أو صلاحية البلد المعني للحصول على قروض، وفي مدى إذعان هذا البلد لتنفيذ إصلاحات هيكلية قائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة. ففي هذا السياق، وبالنسبة إلى كبار المستثمرين بات الصندوق يمارس بشكل أو بآخر دور المرشد إلى فرصهم الاستثمارية العالمية، والدليل على مدى تمتع استثماراتهم بالأمان المنشود.

ومن حسن حظ رأس المال الدولي أن الحركات النقابية باتت تتمسك بهوياتها القومية الصرفة. وهكذا، ففي حين واظبت الشركات العملاقة على عولمة عمليات إنتاجها الصناعي، لم تتخذ قيادات النقابات العمالية في ربوع العالم المختلفة أي خطوة لمنح كفاحها إطارا أشمل وأرحب لمنحه إطارا يتخطى حدود دولها الوطنية. بدلا من هذا، تمسكت النقابات بأداء دور «الشريك المهتم بالشؤون الاجتماعية» في أوطانها الأم(*)، مسوغة لأعضائها أن العمال وأرباب العمل يجلسون في سفينة واحدة، ومؤكدة أن المنافسة الأجنبية تجبرهم على توخي الحذر وكبح جماح التطلعات في المسائل الخاصة بالأجور والرواتب. وينطوي السلوك المتساهل والذي يميل إلى الحل الوسط وتسوية المشكلات، على نفع مؤكد بالنسبة إلى القادة النقابيين، وذلك لأن الاقتصاد والسياسة سيشكرانهم على صنيعهم هذا من خلال اختيارهم أعضاء في مجالس إدارات شركات مختلة ووزراء في هذه الحكومة أو تلك. على صعيد آخر، ليس ثمة شك في أن تصرفا من هذا القبيل ينطوي على نتائج وخيمة بالنسبة إلى القواعد النقابية العمالية، إذ إنه يقود إلى فشل الاحتجاجات العمالية في

(*) أي دور شريك أرباب العمل في المسائل الخاصة بالموضوعات ذات العلاقة بالعمال. [المترجم].

كثير من الحـالات، وإلى تخلي أعداد متزايدة من العاملين عن العمل النقابي. وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي يحقق منافع جمة من هذا التطور، فتزايد وهن الحركـة العمالية الدولية يمكنه من تنفيذ إجراءات لم يكن قادرا على تنفيذها بيسر في عقود الزمن الماضية.

وإذا كانت عودة الاتحاد السـوفييتي والدول الواقعة في دائرة نفوذه إلى النظام الرأسـمالي قد فتحت أمام الرأسمالية المالية الدولية سوقا إضافية عظيمة من حيث رحابتها، فإنها قد انطوت أيضا على إشـكاليات كبيرة، فقد تعين القضاء على هياكل إنتاج قائمة على أسـاليب التخطيط الاقتصادي، والعودة إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، والتأكيد عـلى أن الملكية الخاصة مضمونة بصورة دائمة وأنه لا تراجع عنها أبدا. وفي الواقع فإن منظمة واحدة فقط كانت تتوافر على آليات الضغط الضرورية لتنفيذ هذه الإجراءات من دون الحاجة إلى استخدام الوسائل العسكرية، وحتى إن رفضتها أغلبية السكان - أعني صندوق النقد الدولي.

إن هـذه العوامل الثلاثة كانت في الواقع تكفي لتمكين صندوق النقد الدولي من أن يتبـوأ مكانة عالمية خاصة، وبلا منافس ينافسـه عليها، غـير أن الأمر لم يبق عند هـذه العوامل الثلاثة فقـط، إذ تكاتف معها عامل رابع كان عظيم التأثير بالنسـبة إلى الـدور الذي مارسـه الصندوق في العقد الأول من القـرن الحادي والعشرين على وجه الخصـوص: أعني «الرأسـمالية المالية»، التي اتصف بها الاقتصـاد العالمي منذ منتصف سـبعينيات القرن العشرين، فهذا التطور أسـفر عن تحقيـق تحول بنيوي في النظام الرأسـمالي الدولي، وسـاهم بنحـو فعال في الازدهار الـذي مرت به حقبة التسعينيات وزرع بذور فقاعة الاقتصاد الجديد(*) وانهيار سوق العقارات الأمريكية، وانـدلاع الأزمة المالية في نهايـة العام 2007 وبداية العـام 2008، وأخيرا وليس آخرا زرع بذور أزمة اليورو. لقد شكل هذا الازدهار ملامح عالم اليوم الحاضر. إن الوقوف عـلى تفاصيل تاريخه شرط أولي للوقـوف على التوجه الجديد، الذي يتبناه الصندوق بالنسـبة إلى أوروبـا، وعلى الدور الذي يمارسـه في إطار «الترويـكا»(**). وهذه بضع حقائق تخص هذا الموضوع:

(*) اقتصاد تكنولوجيا المعلومات ومؤسسات الإنترنت. [المترجم].

(**) معناهـا المجموعـة الثلاثية. وبالنسـبة إلى اليونان تتكون هـذه المجموعة من ممثـلي المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي. [المترجم].

إن ارتقــاء الولايــات المتحــدة إلى مصاف القوى العظمــى تحقق في الحقبة الســابقة على انــدلاع الحرب العالميــة الثانية بفضــل الأهميــة المتزايدة التي اكتســبها القطاع المالي. وكانت مصارف الاســتثمار أهم قــوة دفع لهذا التطور- علما أن هــذه المصارف كانت تضارب بودائع زبائنهــا، من دون علمهم في كثير مــن الأحيان، ومــن دون اهتمام كبــير بالمخاطر الكامنة في عمليــات المضاربة. وكان انهيــار بورصة نيويورك في العام 1929، واندلاع أزمة الكســاد الكبير، وتأزم الاقتصاد العالمي برمته، من ثم، وما تلا هذه الأزمة العظيمة من تعرض جماهير غفيرة من المواطنين الأمريكيين إلى فقر مدقع، قد تســبب في خســارة الكثير من هؤلاء المواطنين الجزء الأعظم من مدخراتهم التي كانوا أودعوها في حســاباتهم الادخارية، اعتقادا منهم أنها آمنة لا خطر يحف بها. وغني عن البيان أن الغالبية العظمى من هؤلاء المواطنــين كانت من الجماهير العمالية، وأن تبدد مدخراتها قد أجــج غضبها ونقمتها على المصــارف. وبغية التخفيف من شــدة الاحتجاج الجماهيري ونظرا إلى حدة الغضب العارم الــذي خيــم على النقابــات العماليــة التــي كانــت تتمتــع بســلطان كبير وقتذاك، صادق الرئيــس الأمريكي فرانكلين ديلانــو روزفلت- المنتخب في العام 1933 والمنحدر من الحزب الديموقراطي- في العام 1933 عــلى ثاني قانون تكفل بتفكيك المصارف العملاقة الشــاملة Glass-Steagall Act[2]، وأســفر في العــام 1934 عــن ولادة أول ســلطــة رقابــة على البورصــات في العــالم أجمــع، أعنــي اللجنة الأمريكيــة للأوراق الماليــة والتحويــل الأجنبــي (Securities and Exchange Commission, SEC).

إن هــذه اللائحــة القانونية وبضع لوائح قانونية أخــرى، جرى تشريعها بغية تقييد حرية رأس المال على الحركة ولمنح صغار المودعين والمدخرين شيئا من الأمان والطمأنينة، ظلت ســارية المفعول، وحافظت عــلى صيغتها الأصلية إلى حد بعيد، نحــو 30 عاما. وحينما لاح في الأفق خلال ســتينيات القــرن العشرين أن الازدهار الاقتصادي الــذي عم خلال الفترة التالية على نهاية الحرب العالمية الثانية قد بلغ ذروتــه وأشرف على بلوغ نهايتــه، تعالت عندئذ أول الأصــوات المطالبة بضرورة التخفيــف من صرامــة القواعد القانونيــة. وتزايد في الســبعينيات عدد المطالبين بتحقيق هذا التخفيف، وذلك بســبب تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الصناعية

بشكل خاص، ولأن الكميات الهائلة من البترودولار Petrodollar في سبعينيات القرن العشرين كانت بأمس الحاجة إلى فرص استثمارية جديدة.

إن جيرالد فورد، الذي خَلَفَ الرئيس المستقيل كرها ريتشارد نيكسون ووصل إلى سدة الحكم من غير أن ينتخبه الشعب الأمريكي، كان أول رئيس أمريكي يستسلم لضغوط القطاع المالي، فقد اختار الملياردير وحاكم ولاية نيويورك نلسون روكفلر ليتولى منصب نائب الرئيس الأمريكي، وكلف ألن غرينسبان، أستاذ الاقتصاد المعروف بإيمانه القوي بمبادئ الليبرالية الحديثة، لأن يعمل مستشارا اقتصاديا له. وتكاتف الثلاثة بعضهم مع بعض فخفضوا الضرائب على أرباح الشركات وضريبة الدخل المستوفاة من الأغنياء، وشرعوا معا، وبالتعاون مع المصارف العملاقة بنك أوف أمريكا وميريل لينش، في التخفيف من صرامة القواعد، التي تحظر على مصارف الاستثمار مزاولة النشاطات الدارجة في المصارف التجارية التقليدية، أي أخذ الجميع يميعون القانون المسمى Glass-Steagall Act.

وقطع كل من رئيسة حزب المحافظين، رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر، وعضو الحزب الجمهوري، الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، شوطا أبعد في سياق ما نحن في صدد التحدث عنه، فمن خلال التحرير المنتظم للأسواق والقطاع المصرفي من التوجيه الحكومي منحا القطاع المصرفي الفرصة لأن يتسع نشاطه أكثر فأكثر، علما أن عملية التحرير هذه تواصلت في عهد خليفة تاتشر في الحكم توني بلير، وخليفة ريغان في منصب الرئيس، عضو الحزب الجمهوري جورج بوش (الأب)، وفي عهد الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون (الذي ألغى رسميا القانون المسمى Glass-Steagall Act في العام 1999، وحرر سوق المشتقات بالكامل في العام 2000[3].

وأفادت الرأسمالية المالية في الحال من الحريات الجديدة، التي نشأت في مراكز الرأسمالية الدولية، في مراكز من قبيل الوول ستريت ومركز لندن المالي، فخلال بضع سنوات نشأ نظام مصارف الظل المكون من صناديق تحوط (أي مؤسسات مالية تشرف على إدارة ثروات تتكون من مليارات الدولارات، وتدر أرباحا بمقدار لم يكن له مثيل في سابق الزمن) ومن شركات استثمار تستطيع الدخول في صفقات لا حد يحد مخاطرها تقريبا، وذلك لأنها كانت تتصرف كما لو كانت مصارف عادية، لكنها لم تكن تخضع للقيود القانونية التي تخضع لها هذه المصارف. أضف إلى هذا أنه جرى استحداث

أو تطوير بضائع مالية جديدة من دون انقطاع. واتسعت المتاجرة بالمشتقات بشكل انفجاري، وبصورة ما كانت لها علاقة بالاقتصاد الحقيقي (أي الاقتصاد المنتج للبضائع والخدمات)، وأدت إلى زيادة مخاطر الصفقات إلى أربعة أضعاف، بفعل «أثر الرافعة» (Leverge)[*]. ومن خلال عمليات البيع على المكشوف[**] (Short Selling)، وهي عمليات كانت شائعة الاستعمال في الولايات المتحدة في ثلاثينات القرن العشرين، كان بمستطاع المستثمرين العمالقة المراهنة على انخفاض أسعار الأوراق المالية أيضا.

وبالتزامن مع الثورة في تكنولوجيا المعلومات ومع دخول الكمبيوتر إلى عالم المعاملات الدارجة في البورصات، أدى التوسع الانفجاري، الحاصل في النظام المالي، إلى اندلاع مضاربات مجنونة، إلى نشأة «رأسمالية كازينو قمار»، فاقت كافة ما كان دارجا، في سابق الزمن، من مراهنات ومضاربات أُريد منها تراكم الثروات. فهذه المضاربات، مكنت البعض من جني أرباح خيالية، خلال زمن قصير جدا، وتسببت في أن تنمو الأرباح المتحققة في القطاع المالي بوتائر بلغت أضعاف الوتائر، التي ارتفعت بحسبها أرباح المشاريع العملاقة العاملة في القطاع الحقيقي. وفي حين كان حجم المتاجرة الدولية بالعملات لا يزيد يوميا وفي المتوسط على 70 مليار دولار في العام 1970، ارتفع حجم هذه المتاجرة حتى العام 1989 إلى 590 مليار دولار أمريكي، وبلغ في العام 2001 نحو 1.250 مليار دولار في اليوم الواحد. وفيما كانت نسبة الأرباح التي تجنيها المشاريع المتعددة الجنسيات والمقيمة في الولايات المتحدة الأمريكية من معاملاتها في القطاع المالي لا تزيد على 10 في المائة في العام 1980، ارتفعت نسبة هذه الأرباح بعد ربع قرن إلى 40 في المائة.

(*) خلافا للمصارف التجارية التقليدية تعمل مصارف الاستثمار برؤوس أموال مقترضة في المقام الأول، فهي لا يتوافر لها زبائن يحتفظون لديها بودائعهم أو بحساباتهم الجارية. وهكذا كانت مصارف الاستثمار تستدين ما تحتاج إليه من أموال من سوق المال. كانت تستدين مليارات ومليارات حتى التخمة، وذلك لكي تكون قادرة على التوسع فيما تقوم به من نشاط في كازينو القمار العالمية. فمقابل كل دولار أمريكي تعود ملكيته إليها، كان بعض هذه المصارف يستدين 30 أو 40 دولارا أمريكيا. ومعنى هذا أن هذه المصارف كانت تعمل وفق «رافعة مالية» قد تبلغ ثلاثة أو أربعة أضعاف، أي إنها كانت تضاعف مخاطر الصفقات إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف. وبهذا المعنى، فإن هذه المصارف كانت تحقق أعظم الأرباح فعلا، لكنها أيضا كانت عرضة لأشد المخاطر، حينما تتدهور الأوضاع في أسواق المال. [المترجم].

(**) البيع على المكشوف هو بيع ورقة مالية قبل تملكها بهدف شرائها لاحقا بقيمة أدنى، وبالتالي تحقيق ربح يساوي مقدار الفرق بين سعر البيع المكشوف وسعر الشراء مطروحة منه طبعا الفائدة التي يدفعها المستثمر نظير اقتراض الورقة المالية في الفترة ما بين عملية البيع وعملية الشراء. [المترجم].

بالإضافة إلى هذا التحول الجذري في طبيعة الرأسمالية، أدى التوسع العظيم في تراكم الأرباح، إلى تبلور ظاهرة، ما كان لها مثيل في تاريخ الرأسمالية حتى ذلك الحين: إن تركز الثروات بأيدي حفنة أغنياء يمتلك الواحد منهم مليارات الدولارات أدى في حقيقة الأمر إلى نشأة «أرستقراطية مالية»، تتكون من بضع مئات من الأفراد والعائلات، وباتت بفضل ثرائها الفاحش وثرواتها الأسطورية أعظم قوة دولية من كل الوجوه، وذلك لأنها ما عادت تهيمن على التجارة والإنتاج والاقتصاد المالي فحسب، بل أمست أيضا تسيطر وتترك بصماتها على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية في العالم أجمع. وخلافا لأرستقراطية العصور الوسطى، لا يتركز سلطان هذه الحفنة، التي يطلق عليها المصرفيون لقب «أغنى أثرياء العالم» (Ultra High Net Worth Individuals, UHNWs)، على إقليم محدد، بل هو عالمي الأبعاد. وتشكل «أسواق المال» أهم وسيلة لممارسة سلطانها، فمن خلال هذه الأسواق وعبر المؤسسات المالية الداخلة في دائرة نفوذها توجه هذه الحفنة أسواق أسهم الشركات وأسعار الموارد الأولية وتخفض وترفع أسعار صرف العملات وتعزل وتعين حكومات وتُكره دولا، بقضها وقضيضها، على الركوع أمامها والخضوع لإرادتها[4].

إن ثروة هذه الأرستقراطية المالية، التي يقع مركز ثقلها في الولايات المتحدة - فهنا يعيش أغلب مليارديرات العالم، فضلا عن هذا تتوافر الولايات المتحدة على أكبر سوق مالية في العالم قاطبة، ولديها مصرف مركزي، الاحتياطي الفيدرالي، الذي هو وبكل تأكيد أخطر وأعظم سلاح مالي في العالم أجمع - أمست تنمو، منذ تسعينات القرن العشرين، بمقادير لا مثيل لها في التاريخ. فخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2012 ارتفعت قيمة هذه الثروة من 3.1 إلى 6.5 بليون دولار أمريكي[*] [أي ألف مليار، أو ما يعادل واحدا صحيحا وعن يمينه 12 صفرا أي ارتفعت بأكثر من الضعف، أو ما يساوي نحو إجمالي إنتاج دول العالم، باستثناء إنتاج الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

وفي الحالات العامة يعيش أعضاء النخبة المالية بعيدين عن الأنظار، ويفضلون أن يظلوا مغمورين. وكما لو كانت بين أصابعهم دمى يحركونها كيفما شاؤوا، لا يحدد هؤلاء بصفتهم أصحاب مصارف وصناديق احتياط وشركات تأمين وشركات

(*) البليون في إنجلترا وبعض الدول الأوروبية (الشرقية) يعني ألف مليون. أي 1000000000 لكنه في دول أوروبية أخرى يعني مليون مليون أي 1000000000000. [المحرر].

عملاقــة ما يحدث في العالم من وقائع اقتصادية فقط، بل إنهم يرســمون أيضا على خلفية ملكيتهم وســائل الإعلام العالمية الصــورة التي ينبغي إيصالها إلى بني البشر عــن العالم (وهــي صورة تتكفل، أيضــا، بالتمويه على بني البــشر بحقيقة دورهم طبعــا). على صعيد آخــر، تمول النخبة المالية عبر مؤسســات خيرية جامعات نخبة من قبيل هارفارد وســتانفورد باعتبار أن هذه الجامعات هي المؤسسات التعليمية التي ســيتعلم فيها مَنْ تتوخى منهم النخبة المالية أن يدافعوا عن مصالحها الخاصة مستقبلا، كما تتوافر النخبة المالية على مؤسسات «صناعة الرأي» (Think Tanks)، المكلفة بتطوير إستراتيجيات سياسية مفصلة على مقاسها بالضبط، كما تمول النخبة الماليــة الحملات الانتخابيــة الخاصة بسياســيين يدافعون عــن مصالحها الخاصة، ويتكفلون، من خلال تدخلاتهم بأســواق المال، بتنفيذ إســتراتيجياتها. وتوظف كل المناحي الاقتصاديــة والاجتماعية لما يخدم هدفها الرئيسي: زيادة ثروتها، إن النخبة المالية تشكل ماليا أغنى واقتصاديا اقوى جماعة، شهدتها المعمورة حتى الآن، وغني عن البيان أن صندوق النقد الدولي، أحد أهم وسائل قوتها وسلطانها.

14

الأزمة المالية بين العامين 2007-2008.. كانت بالنسبة إلى الصندوق الهدوء الذي يسبق العاصفة

«وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا»

أسبغت العولمة على سوق العمل، في الحقبة الواقعة بين نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، في آسيا بمفردها، ما يزيد على مليار قوة عمل صناعية جديدة، منعمة بذلك، على المشاريع الدولية العملاقة، خفضا كبيرا في تكاليف الأيدي العاملة. بيد أن الجماهير العمالية في الدول الصناعية، لم تحصل قط - على ما حصلت عليه في خمسينيات وستينيات القرن العشرين - من حصة ذات بال في الأرباح المتزايدة، التي جنتها الشركات العملاقة، نعم إنها لم تحصل على هذه الحصة، لا من خلال زيادة الأجور ولا من خلال التوسع في مدفوعات الرعاية الاجتماعية. إن العكس هو الصحيح: فالبطالة

المتزايـدة في أوروبا والولايـات المتحدة الأمريكية، بفعل نقـل الإنتاج إلى خارج الوطن الأم، ومسـتوى أجور لا يسـد الرمق ولا يُغْنِي من جوع سـائد فيما وراء البحـار، كانت مـن جملة الأمور، التي جـرى توظيفها للضغـط على الجماهير العماليـة. وكان الزعم، بأن الإفراط في التطلعـات الرامية إلى رفع الأجور، يؤدي، بكل تأكيد، إلى تكثيف نقل الإنتاج من الوطن الأم إلى بلدان الأجور المتدنية، هي الذريعة، التي استخدمها أرباب العمل لنشر الذعر في صفوف الجماهير العمالية وابتزازها، منفذين كل ما يلزم لأن يبقى المسـتوى المعيشي للجماهير العمالية في أوروبـا والولايات المتحدة، في الفترة الواقعـة بين العام 1980 والعام 2000، عند مستواه المتدني، ولأن يبدأ بالانخفاض بدءا من العام 2000.

بيـد أن التدهـور المتواصل في القوة الشرائية، وضع الرأسـمال المالي، يواجه مشكلة خطيرة، فالرأسمالية ليست في حاجة ماسة إلى نمو اقتصادي متواصل، بل هي تفترض أيضا تصريف البضائع المنتجة. ولكن، أَنى للمواطنين، أن يشتروا مزيدا من السـلع والخدمات، إذا كانت قوتهـم الشرائية تنخفض من يوم إلى آخر؟ إن الحل، الذي ترتئيه الرأسـمالية لمواجهة هذه المشكلة اسمه: القرض، أي أن تقوم المصارف بتزويد الأفراد بنقود إضافية، يسـددها هـؤلاء، في وقت لاحق، مضافا إليهـا الفوائد المترتبة على القرض. وبهذا النحو، لا تسـاعد المصارف على تخطي «فجوة التمويل» فحسـب، بل هي تحصل، أيضا، على مزيد من الأرباح. بيد أن الأمـر البين، هو أن القـرض الممنوح يتطلب ضمانات أيضا. ولكن، من أي مصدر تتأتى هذه الضمانات، إذا كانت دخول الأفراد في تراجع متواصل؟

إن التعويذة التي درج عليها الاقتصاد العالمي المعولم، كانت تشير بنحو قاطع صوب سـوق واحدة: صوب سـوق العقارات الأمريكية. فهذه السـوق، التي هي أكبر سـوق عقارات في العالم سواء من حيث حجمها أو من حيث الأرباح العظيمة المتحققة فيها، عانت، في السنوات الأخيرة، من تراجع، ما كان لنهايته أمد معروف. وغني عن البيان، أن قيام المصرف، الذي يمنح قرضا مضمونا برهن مضمون بالعقار، ما كان يورط نفسـه في خطـر ذي بال، طالما ارتفعت أسـعار العقارات: فلو عجز المقترض عن تسـديد القرض، فإن من حق المصرف أن يطرد صاحب العقار بحكم التنفيذ القهري، والاستحواذ على عقاره، الذي ارتفعت قيمته الآن.

وبمـا أن التجارب أثبتت أن هــذه القاعدة قوية الفاعلية ومصدر لجني ربح وفـير، لذا توسـعت المصارف في انتهاجها، حتى في تعاملهـا مع زبائن، كانت قد رفضت إقراضهم في سابق الأيام: فالزبون، الذي بيع عقارُه في المزاد العلني قهرا، وكان قد أفلس في سابق الزمن أو تأخر في خدمة ما بذمته من قرض، كان يُدرج، حقا، في قائمة المقترضين مرتفعي المخاطر(subprime customers)، بيد أنه كان يحصل، بلا لف ودوران، وعلى الرغم من إعساره سابقا، على قرض مصرفي. وعلى خلفية هذا السلوك، وبناء على المنافسة الشديدة بين المقرضين، أخذ شراء المنازل يتحول إلى موجة جارفة حقا وحقيقة، إلى موجة، أحجمت المصارف، في سـياقها، عن التدقيـق بالجدارة الائتمانية ومطالبة المشـترين مرتفعي المخاطر، بضرورة تقديم ضمانات تناسـب قيمـة المبلغ المقترض. وبما أن انهيار هذا الأسـلوب في التمويـل، بات أمرا متوقعا، لذا حولت المصـارف المخاطر الحافة بهذه القروض من بيت مال إلى آخر بلا عناء كبير، عارضة هذه القروض للبيع، في أسـواق المال الدولية، بهيئة أوراق مالية (توريق القروض)(*).

بيد أن هذه الأسـاليب ما كانت آخر ما توصـل إليه القوم من عمليات تدر وفير الربح: فقد اهتدى البعض إلى إمكان اسـتخدام المخاطر نفسـها لجني ربح أكثر. إن كل ما في الأمر، هو أن يغطي المرء القروض التي منحها، من خلال التأمين عليهـا، بالنحو الذي توصلت إليـه، في العام 1964، المصرفيـة العاملة في الوول سـتريت بليث ماستر (Blythe Master)، أعني التأمين ضد مخاطر عدم تسديد المقترضـين ما بذمتهم من قـروض (Credit Default Swaps, CDS)، وتحويل هـذه المخاطر، من ثـم، إلى أطراف أخرى بنحو قانـوني(**)(1). بيد أن هذا أيضا بالإمكان تجاوزه والزيادة عليه: فالراغب في السـير مع التيار، من غير أن يتوفر، هو نفسه، على سندات توريق للقروض، يستطيع بيسر أن يشتري سندات تأمين

(*) معنـى «التوريق» (Securitization). هو أن تقوم مؤسسـات مالية مصرفية وغـير مصرفية بتحويل الحقوق الماليـة غير القابلة للتـداول والمضمونة بأصول معينة إلى شركة توريق بهدف إصدار أوراق مالية جديدة مقابل هذه الحقوق المالية تكون قابلة للتداول في أسواق الأوراق المالية. [المترجم].

(**) أي أن تقـوم المصارف الاسـتثمارية برزم هذه القروض وبيعها، من ثم، كحزم لأطراف أخرى، بهيئة سـندات مضمونـة بالأصـول (Asset Backed Securities, ABS) وسـندات مضمونـة بالعقـار(Mortagage-Backed-Securities, MBS) وسـندات دين مضمونة بالقروض المضمونة بالعقارات (Collateralized Debt Obligations, CDOs). [المترجم].

ضد مخاطر عدم تسديد المقترض ما بذمته من قروض، والمراهنة، من ثم، بصورة قانونية بالكامل، على معاملات ما كان شريكا فيها من قبل.

وشـاركت مصارف وبيوت مال من جميع أرجاء المعمورة، على نطاق واسع، في هذه المعاملات. وكان الجشـع المالي، الذي أيقظته هـذه المعاملات، قد أدى إلى أن تقفـز قيمة عمليات التأمين ضد مخاطر عدم تسـديد القروض من ذروة إلى أخرى بنحو متلاحق[2]، علما بأن سـوق العقارات الأمريكية تخطى ذروته في العام 2006، وأن الأسـعار أخذت تنخفـض ومعدلات الفائدة بدأت ترتفع بنحو متواصل. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تحول انخفاض الأسعار إلى تيار جارف تسبب بانـدلاع ردود فعل عالمية الأبعاد وبنحو ما كان له مثيل في سـابق الزمن. وكان عجز الكثير من أصحاب العقارات السـكنية الأمريكيين عن تسـديد ما بذمتهم من ديون، قد أدى إلى خسـارة القروض المضمونة الكثير من قيمتها بنحو سريع ومتصاعد، وتسبب في نشأة ثغرات عظيمة وتصدعات كبيرة في ميزانيات الشركات العملاقة المتناثرة في أرجاء العالم، أضف إلى هذا أن أقسـاط التأمين ضد مخاطر عدم تسـديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض، كانـت قد ارتفعت إلى مقادير ما كانت مأخوذة بالحسـبان قط. وهكذا، وعلى خلفية هذه التطورات، اندلعت أزمـة عظيمة كثيرا مـا قارنها البعض بالأزمة التي عصفـت بالاقتصاد العالمي في ثلاثينيات القرن العشرين.

وبرغم ما بين الأزمتين من أوجه شـبه كبيرة، بيد أن الأمر الحاسم كان يكمن في ما بين الأزمتين من اختلافات. فأزمة الثلاثينيات، لم تسفر عن خسائر اقتصادية ومالية عظيمة فحسـب، بل وأسـفرت، أيضا، عن خصومات شـديدة بين الدول القومية، خصومات قادت، في آخر الأمر، إلى الحرب العالمية الثانية. وكان السبب يكمـن في أن الرأسـمال المالي كان موزعـا، وقتذاك، على مسـاحة أعرض بكثير، ومرتبطـا ارتباطا أقوى ببنيـات الدولة القومية مقارنة بالوضع الذي سـاد بعد خمسـة وسـبعين عاما وتبنت حكومات الدول المختلفة مصالح مالكي المصارف وبيـوت المال والمشـاريع العملاقة في ثلاثينيات القرن العشريـن أيضا، بيد أنها، وبسبب تشتت الرأسـمال المالي دوليا، كانت تتوفر على مساحات أوسع للحركة مما هو متوافر حاليا، وكانت تسـعى إلى حل مشـاكلها في إطار وطني في المقام

الأول. وكان حل المشـاكل في إطار قومي قـد أدى، في نهاية المطاف، إلى محاولة توسيع مناطق نفوذ الدولة المعنية والعمل على تمكين الرأسمال المالي الوطني من إحراز فرص استثمارية وتسويقية جديدة.

إن الأزمـة المالية العائـدة إلى العام 2007، تجلت في ظـل ظروف مختلفة بالكامل. فالعولمة والرأسمالية المالية، تسببتا، في الخمس وعشرين سنة السابقة، في أن يسـفر تلاحم الرأسـمال المالي الدولي عن تركز السـلطان المـالي والهيمنة السياسية بأيدي الأرستقراطية المالية. وهكذا، فحينما انتقلت عدوى الأزمة خلال زمـن قصير جدا، مـن مركزها، أعني من الولايات المتحـدة الأمريكية، إلى بلدان أخرى كثيرة، وبعدما بدا واضحا، أن هذه الأزمة ستتسبب في تبديد أموال هائلة، اتخـذت جماعة أصحـاب المليارات، قرارا واضحا لا لبس فيـه. لقد أعدوا العدة لشـن هجوم كاسح، لا ينحصر بهذه الدولة أو تلك، بل كان يتركز على الجماهير العمالية وعلى أصحاب المعاشـات التقاعدية وصغـار المدخرين في جميع أرجاء المعمورة. لقد تعين على هؤلاء جميعا، أن يضحوا بأسـباب قوتهم، بغية تعويض الأرسـتقراطية المالية عن خسـائرها المرتقبة. وغني عن البيان أن هذا الهجوم لم يسـتخدم السـلاح الناري، بل اعتمد على تنفيذ مناورة، كانت حتى ذلك الحين، فريـدة في تاريخ البشرية - عـلى إعادة توزيع الثروات بنحـو عظيم لم تكن له قرينة في الزمن الغابر.

وجرى تنفيذ الخطة، بتدبير استراتيجي جيد، وبسرعة خاطفة، وبرفقة حملة دعائية منظمة بدقة عظيمة تنادي، بصورة مركزة، بأن بعض المصارف قد صارت مـن الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس (too big to fail). وتولت وسائل الإعلام، الممولة من قبل الأرستقراطية المالية، تلقين الرأي العام في الولايات المتحدة وأوروبا، بشـتى الأساليب، وبصورة متكررة، أن بعض المصارف وبيـوت المال ذات «أهمية قصوى بالنسـبة إلى النظـام»، وبالتالي فإن الواجب يفـرض إنقاذها بأي ثمـن كان، وذلك لأن التواني عن إنقاذها يعني انهيار مجمل النظام وسيسـفر عن انهيار الحضارة أو، وعلى أدنى تقدير، العودة إلى الكسـاد العظيـم، الذي عصف بالولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين. ولم تتصف هذه المقولة بالزيف والبهتان. فانهيار مصرف ليمان براذرز (Lehman

Brothers)، أشـــار بكل وضوح، إلى أن انهيار مصرف واحد، ذي تشابكات عالمية الأبعاد، يمكن أن يتســـبب، فعلا، في ترنح مجمـــل النظام المصرفي. بيد أن الحملة تسترت بنحو منتظم، على مصدر المال، الضروري لإنقاذ المؤسسة، التي «لا يجوز تركهـــا تعلن الإفلاس». فعملية الإنقاذ هذه ما كانت تقع على عاتق أولئك الذين مَلَـــؤوا جيوبهم وخزائنهم بثروات صارت مضرب الأمثال، ولديهم نقود احتياطية ســـائلة تبلغ آلاف مليارات الدولارات الأمريكية، ولا يعرفون ما هم فاعلون بها. بـــدلا من هذا، ارتأى المرء أن تتكفل الحكومات بإنقاذ هذه المصارف، أن تتكفل الحكومـــات بإنقاذها بأمـــوال دافعي الضرائب. أي، وبتعبـــير آخر: هو أن أغنى الأغنياء من مالكي المصارف ومؤسســـات مالية أخرى، أعني أولئك الذين تكبدوا خســـائر في سياق مغامراتهم الرامية إلى تراكم مزيد من الثروات، سيعوضون عن خســـائرهم هذه - عبر الدولة في الوهلـــة الأولى – ولكن، وفي نهاية المطاف، من خلال النقود، التي كسبتها الجماهير العمالية بعرق جبينها.

إن ردود الفعـــل عـــلى الحملـــة، تزيح النقـــاب عن مدى الهيمنـــة العظيمة والشـــاملة، التي أمست تتمتع بها الأرســـتقراطية المالية، إذ نادرا ما كانت هناك مقاومة ذات بال ضد هذه الحملة – لا من جانب البرلمانات ولا من قبل الأحزاب السياســـية أو النقابات العمالية. لقد بدا الأمر، كـــما لو أن العالم أجمع قد تبنى ضمنيـــا مقولـــة too big to fail. وحين جرى تحميل دافعي الضرائب أول دفعة مالية مخصصة لإنقاذ ثروات الأرســـتقراطية المالية، لم تكن هناك مقاومة تذكر – إذ لم يعترض أحد ولم يستنكر مواطن![3].

لقـــد انتقلت مئات مليارات الدولارات من مالـــك إلى آخر، ومن أجل إنقاذ مالكيها من مغبة تكبد خسائر عظيمة، وضعت الدولة أكبر المؤسسات المختصة بإعادة تمويل التســـليفات العقاريـــة: «فاني مـــاي» (Fannie Mae) و«فريدي مـــاك» (Freddie Mac) والشركة العملاقة الناشـــطة في مجـــال التأمين «أي إي جي» (AIG)، تحت وصايتها. وفي ســـويسرا، الدولة، التي تفتخر بديموقراطيتها المباشرة القائمة على الاســـتفتاء الشعبي، حصل مصرف الاستثمار UBS (الاتحاد السويسري للبنوك) - الذي حقـق في الربـع الثـاني مـن العـام 2007، ربحـا بلـغ 5،6 مليار فرنـك ســـويسري - على دعم مالي بلغـــت قيمته نحو 60 مليار فرنك

- بلا استفتاء شعبي وبلا أخذ رأي الأحزاب السياسية أو النقابات العمالية في سلامة هذا الإجراء!

وفيما خصصت كل من بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا ودول أخرى كثيرة، مبالغ هائلة من أجل إنقاذ هذا المؤسسة المالية أو تلك، تَعَزَّت الأرستقراطية المالية بتنفيذ آلية أخرى. فقد انتهزت، عبر المصارف العملاقة الأمريكية في المقام الأول، الفوضى المخيمة على الأسواق، فراحت تشتري، كل ما يمكن لها شراؤه، من صناديق ادخار متعثرة، ومصارف ومشاريع متواضعة الحجم بأثمان بخسة. وإذا كان مصرف ليمان براذرز، قد دُفع دفعا للوقوع في فخ الإفلاس، برغم أنه ما كان يجوز له أن يعلن إفلاسه على خلفية أهميته بالنسبة إلى النظام المالي، فما ذلك، في واقع الحال، إلا لأن وزير الخزانة باولسون، كان قد عمل سابقا مصرفيا في مصرف الاستثمار غولدمان ساكس، ولأن رب نعمته السابق كان أحد أكبر المنتفعين من الأزمة. بيد أن الأرستقراطية المالية، ما كانت أكبر منتفع فحسب، بل ونجحت، أيضا، في كسب ثروات طائلة من الأزمة، وأفلحت في توظيف رصيدها المالي، في الزمن التالي على الأزمة، لزيادة ثرواتها إلى قيم أسطورية.

إن استراتيجية الحكومات القاضية بإنقاذ مصارف ومؤسسات مالية، أمست، عقب انهيار مصرف ليمان براذرز، تتعرض لمخاطر تتهدد وجودها، أعني الاستراتيجية القائمة على ضرورة إنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة بأموال دافعي الضرائب، حققت ما توخته منها سويسرا ودول الاتحاد الأوروبي الكبيرة بكل تأكيد، وذلك لأن هذه الدول توفرت على الأموال الكافية «لإطفاء الحرائق الناشئة». ولكن، كيف ستكون الحال، فيما لو «نشب حريق» يفوق القدرات المالية المتاحة في الميزانية الحكومية؟ ماذا سيحدث، يا ترى، لو أعلنت الإفلاسَ دولةٌ ما عادت قادرة على تحمل الأعباء المالية؟ هل تندلع، فعلا، سلسلة ردود فعل مفزعة، وكافية لتعريض النظام المالي العالمي إلى الانهيار؟

وما بدا، في الوهلة الأولى، عبثا فكريا من بنات أفكار أناس متشائمين بالفطرة، تجلى، بعد انقضاء ثلاثة أسابيع فقط على انهيار مصرف ليمان براذرز، خطرا حقيقيا يعرض النظام المالي العالمي إلى عواقب وخيمة جدا. ففي وسط النصف

الشمالي مـن المحيـط الأطلســي، هنـاك، كمـا هـو معـروف، بلاد غاية في الصغر، وبــلا أي قيمة من الناحية الاقتصادية، لكنهــا، وعلى خلفية انهيار مصرف ليمان براذرز، كادت تتعرض، بين ليلة وضحاها، إلى نفس المصير الذي تعرض له مصرف ليــمان براذرز، لو لم يجر إنقاذها من قبــل «فرق إطفاء» مالية دولية - يقودها صندوق النقد الدولي.

15

انهيار الجهاز المصرفي في أيسلندا العام 2008.. الصندوق يركز نظره على أوروبا

«إذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يساوره في كثير من الأحيان الشعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين»

على خلفية موقعها المعزول، وبسبب تواضع عدد سكانها - إذ يبلغ عددهم نحو 300 ألف مواطن فقط - كانت أيسلندا، حتى مطلع القرن الحالي، واحدة من أقل الدول الأوروبية، جلبا للانتباه. غير أن الوضع تغير فجأة، حينما أثار انهيار النظام المصرفي الأيسلندي الفزع في صفوف الرأي العام الدولي، في خريف العام 2008، عندما أتاح تدخل صندوق النقد الدولي للعالم أجمع الفرصة، لأن يشهد عن كثب كيف تغير بنحو جذري نمط العيش في بلد كان من أغنى بلدان العالم[1].

لقد كانت الأحداث، التي مرت بها الجزيرة الواقعة في بحر الشمال، ذروة تطور

شرع يخطو خطواته الأولى قبل ربع قرن من الزمن. ففي تلك الحقبة من الزمن، أحاطت العائلات، صاحبة النفوذ في أيسلندا، علما بأهمية الفرص التي تمنحهم إياها العولمة والرأسمالية المالية. وللمشاركة بالجنون المسيطر على رأسمالية كازينو القمار العالمية منذ نهاية ثمانينيات القرن العشرين، ألحت هذه العائلات على حكومتها، بضرورة فتح أبواب الاقتصاد الأيسلندي على مصراعيها أمام أسواق المال الدولية. وتفاعل ديفيد أودسون - رئيس الوزراء المنتخب في العام 1991 - بيسر مع رغبات هذه العائلات، واستجاب لمطالبها برحابة صدر.

وكان أودسون يرى في رونالد ريغان ومارغريت تاتشر، قدوته المفضلة. وهكذا، لا غرو أن ينفذ اودسون برنامج إصلاح اقتصادي ليبرالي حديث يروق لصندوق النقد الدولي حقا وحقيقة. فقد خصخص مشاريعا حكومية، وزاد الضرائب على المداخيل المتدنية والمتوسطة، وخفض، بالمقابل، ضرائب الشركات بأكثر من 50 في المائة، وحرر التجارة والقطاع المالي من التوجيه الحكومي. وعلى خلفية هذه الإجراءات حقق الاقتصاد ازدهارا قويا رفع بعض أفراد النخبة المالية الأيسلندية - على سبيل المثال بيورغولفور غودموندسون، المالك لنادي كرة القدم البريطاني West Ham United ومن لف لفه من أقطاب النخبة المالية - إلى ثلة أصحاب المليارات، فيما بعد.

في العامين 2002 و2003، خصخصت الحكومة أكبر ثلاثة مصارف في البلاد. وخلافا لكل التعهدات والتأكيدات، المتكفلة بالحد من تركز الثروة بأيدٍ قليلة، استحوذت شركة استثمار رأس المال، المملوكة من قبل ثلاثة مليارديرات على صلة وثيقة بالحكومة، على حصة في أكبر المصارف الثلاثة، بلغت 48.5 في المائة، علما أن هذه الشركات كانت قد كسبت جل ثروتها من خلال إعادة النظام الرأسمالي إلى روسيا. وأعرب المالكون الجدد، عن شكرهم وامتنانهم، إذ أسبغوا عددا من الوظائف القيادية في المصرف على أعضاء الأحزاب المنضوية تحت راية الحكومة الائتلافية.

واستقال أحد رؤساء اللجان المشرفة على عملية خصخصة المصارف احتجاجا، وبغضب عارم. وإذا كانت الاتهامات، التي أعرب عنها علانية، والمشيرة إلى تفشي الرشوة والفساد الإداري في عملية الخصخصة، قد مرت مرور الكرام، ولم تسفر

عـــن أي تبعات قانونية، فـــما ذلك إلا برهان أكيد عـــلى دور عملية الخصخصة، القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، في تغيير ميزان القوى بين الدولة الأيسلندية من ناحية والثلة الغنية من ناحية ثانية. وغني عن البيان أن هذا التغيير كان في مصلحة الثلة الغنية طبعا.

وبفعل قيام الحكومة بتقديم حماية لهم لا حد لها، تبنى المالكون الجدد في الحال نهجا توســعيا تسبب في توسع النظام المالي الأيسلندي بنحو انفجاري بكل معنى الكلمة. فبفعل الشراء المتبــادل، المتفق عليه بين المصارف خفية، نجحت هـــذه المصارف في افتعـــال مضاربات، لا وجود حقيقيا لهـــا، في بورصة العاصمة ريكيافيـــك، وذلك بغية أن يقوموا هم أنفســـهم وليس الســـوق بتوجيه أســـعار الأســـهم. وهكذا، ســـجلت عمليات الشراء هذه ارتفاعا فريدا في العالم أجمع، إذ ســـجلت بين العامين 2003 و2007 ارتفاعا بلغ 42.2 في المائة سنويا، هذا في حين ارتفعت أسعار البيوت والشقق السكنية إلى أكثر من الضعف، خلال ستة أعوام. على صعيد آخر، ارتفع مســـتوى المديونية الحكومية حتى نهاية العام 2003، إلى الضعف، وحتى العام 2007، إلى سبعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي. وفي يونيو 2008، بلغت المديونية الحكومية نحو عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي – ما يزيد على 50 مليار يورو، أو ما يعادل 160 ألف يورو بالنســـبة إلى الفرد الواحد من سكان أيسلندا.

وفي وقت مبكر، في العام 2006، ســـاور بضع مؤسســـات ماليـــة أوروبية الريب بشأن قدرة المصارف الأيسلندية على تسديد ما بذمتها من قروض، وذلك لأن الفقاعة الناشئة في سوق العقارات وأسهم الشركات، ما عاد بالإمكان تجاهلها، ولأن مستوى المديونية قد بات يفوق إلى حد بعيد جدا قدرات المصرف المركزي الأيســـلندي على التدخـــل والحـــد من نتائج هـــذه المديونية المفرطة[2]. بيد أن الـــتردد في منح مزيد من القروض في أوروبا، لم يحفز مصارف أيســـلندا، على مراجعة موقفها. إن العكس هـــو الصحيح: لقد أقحمـــوا الحكومة وغرفة التجارة في الموضـــوع وحرضوا الطرفين على تأكيد «ســـلامة» النظـــام، وذلك لأنهما اعتمدا على تقاريـــر مضللة مقدمة من خبراء مزعومين كانت المصارف قد اشترت ضمائرهم، وعززوا جهودهم، للعثور على ممولين أجانب أقل تدقيقا وتمحيصا. وفي ســـوق الائتـــمان الأمريكية ولدى المانحين

الخواص والمستثمرين الحكوميين، في ألمانيا وإنجلترا وهولندا، وجد القوم ضالتهم. ومن خلال تأسيس مصارف جديدة تقدم خدماتها عبر الإنترنت (أون لاين) - من قبيل مصرف آيس سيف (Icesave-Bank)، السيئ السمعة - خدع المصرفيون المودعين بمعدلات فائدة تبلغ 6 في المائة على الودائع لأجل، فجَمَعوا من مئات آلاف المودعين ما يزيد على 6.5 مليار يورو - أي ما يزيد على نصف قيمة الناتج الإجمالي المحلي في أيسلندا.

وسرعان ما أُقرِضت الأموال المودعة إلى مشاريع أيسلندية شرعت من ناحيتها في استثمار هذه القروض، بلا تدقيق وتمحيص كبيرين، في شركات عملاقة محلية وفي التجارة الدولية المتخصصة في أزياء آخر طراز (الموضة) وفرق كرة القدم البريطانية وصحف دنماركية توزع مجانا وأسواق مركزية أمريكية وأسكندنافية. وبما أن النمو الاقتصادي المحلي بات عاملا حاسما في تزايد معدلات التضخم بنحو سريع، لذا رأى المصرف المركزي الأيسلندي أن كبح جماح هذا التضخم المتزايد خطورة يفرض عليه أن يرفع معدلات الفائدة التي يتقاضاها من زبائنه. وفيما جذب هذا الإجراء المستثمرين الأجانب وأغراهم بتحقيق ارتفاعات كبيرة في ثرواتهم من خلال عمليات المضاربة على العملات، كان واقع الحال يشهد على التزايد المطرد في عدد العائلات الأيسلندية التي تستدين بعملات أجنبية من قبيل الفرانك السويسري والين الياباني، رغبة منها في الانتفاع بالشروط الميسرة الكامنة في الاقتراض بهذه العملات.

وفي ربيع العام 2008، على أبعد الفروض، كان قد تجلى بوضوح، أن الانهيار بات قاب قوسين أو أدنى، وذلك، وفي المقام الأول، بسبب الوضع الحرج الذي بات يخيم على تطور الاقتصاد الأمريكي وانعكاسات هذا التطور على باقي ربوع المعمورة.

وكما تبين من الأزمة الآسيوية قبل عقد من الزمن، يخيم الذعر على المضاربين، المراهنين على الربح السريع بسهولة ويسر ويميلون إلى سحب «أموالهم الساخنة» (hot money) بنحو مفاجئ، عندما تتأزم الأوضاع. وبالنسبة إلى أيسلندا، الأمر الواضح هو أنه ما ظلت هناك فرصة لانتهاج سبيل آخر، أو للسير بالاتجاه المعاكس. فمن غير تدفق رؤوس الأموال الأجنبية بنحو مستديم لن تكون هناك إمكانية للحد من مواصلة سعر صرف العملة الوطنية، الكرونة، انهياره السريع.

على صعيد آخر، كان لزاما اتخاذ إجراء ما لدرء تعرض سعر العملة الوطنية إلى انخفاض جديد، وذلك لأن هذا الانخفاض سيحد من النمو الاقتصادي، جراء ارتفاع أسعار البضائع المستوردة، وسيخفض قدرات المصارف الأيسلندية على الوفاء بالتزاماتها، بفعل تورط الكثير من المواطنين في الاستدانة بعملات أجنبية. لقد كانت البلاد في ورطة حقيقية، لقد ورطت المصارف الأيسلندية البلاد، وبإسهام من قبل الحكومة، في مأزق لا قدرة للبلاد على الخروج منه.

وفيما كانت غالبية المواطنين الأيسلنديين، تزاول أعمالها وتؤدي واجباتها، بلا علم ذي بال بحقيقة الأمر، لا سيما أن وسائل الإعلام والدوائر السياسية قد أحجمت عن تحذيرهم من مغبة التسونامي المالي الذي توشك موجاته أن تحيق بالبلاد، كان لدى الوول ستريت ومركز لندن المالي، أعني مركزي النخب المالية الدولية، أكثر من سبب للقلق وأخذ الحيطة والحذر. فقادة المصارف وسماسرة الأوراق المالية، ومديرو صناديق الاحتياط، كانوا على علم أكيد ودقيق، بحقيقة الوضع، وبالتالي، فإنهم بدأوا يتخذون كل ما يلزم لمواجهة الانهيار القادم بسلام ولتحويله إلى فرصة سانحة تلبي تطلعاتهم. فالأزمات، التي عصفت بآسيا وأمريكا الجنوبية، في السنوات الماضية، علمتهم أن تعرّض إحدى الأمم إلى انهيار مالي، يكاد يكون أفضل الفرص السانحة لتحقيق الربح الوفير.

وبحسابات جريئة ودقيقة بدأوا يدخلون في أول رهانات على انهيار مصارف أيسلندا وراحوا يمعنون النظر في اقتصاد البلاد، واضعينه تحت المجهر، وذلك بغية شن هجومهم في اللحظة الحاسمة، والاستحواذ على المؤسسات المتعثرة والاستيلاء على العقارات المعروضة للبيع بأثمان بخسة، وأوراق مالية بلغت قيمها مستوى قيم الفضلات الرخيصة، وعلى موارد خام أيضا تعرضها الدولة للبيع بأثمان بخسة، أثمان يعكس تدنيها وخامة الوضع المتأزم في الواقع، واستمدوا من تجاربهم السابقة، دواعي اطمئنانهم، وثقتهم بنجاح خطتهم، إذ وقف إلى جانبهم وقتذاك شريك موثوق به بكل تأكيد، شريك يتكفل باستحداث الشروط الضرورية لنجاح غارتهم - أعني صندوق النقد الدولي.

ولم يدم الأمر طويلا، حتى انهار الوضع فعلا. فإفلاس رابع أكبر المصارف الاستثمارية الأمريكية، مصرف ليمان براذرز، أسفر في سبتمبر 2008، عن توقف

تدفق المدفوعات الدولية وانعكس، في الحال، على أيسلندا. وحينما عجز ثالث أكبر المصارف الأيسلندية عن استدانة ما يحتاج من رأسمال، اندفع رئيس الوزراء الأسبق ديفيد اودسون - والذي أصبح، بعد مرور 14 عاما على تنحيه من الحكم، رئيسا للمصرف المركزي الأيسلندي - في الحال، أي في نهاية سبتمبر على وجه التحديد، لتقديم العون العاجل. بيد أن حيازة الحكومة 75 في المائة من أسهم المصرف المتعثر، تمخضت عن عكس ما كان اودسون يتوخاه: فهي قوضت بالكامل الثقة في سلامة النظام المالي الأيسلندي، وأدت إلى تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال. وهكذا، وخلال بضعة أيام لا غير، انهار الجهاز المصرفي الأيسلندي بالكامل، وبلغت أسعار أسهم المصارف الحضيض، وفقدت العملة الوطنية، الكرونة، أكثر من 25 في المائة من قيمتها. ولدرء إشهار الدولة الإفلاس، صادقت الحكومة، في اجتماع استثنائي التأم شمله بنحو عاجل، على قانون طوارئ، واستجابت إلى طلب أعرب عنه صندوق النقد الدولي، ففرضت وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في أيسلندا، وحظرت على الزبائن الأجانب في الحال التصرف بحساباتهم المصرفية.

وجاء رد فعل الحكومة البريطانية في اليوم ذاته. فبعبارات رنانة تفيض حقدا وغضبا على الحكومة الأيسلندية واستنادا إلى ما لديها من «قوانين مكافحة الإرهاب» (إذ رأى رئيس الوزراء البريطاني جوردون براون أن حظر التصرف بالحسابات المصرفية «عمل عدواني» موجه ضد النظام المصرفي البريطاني)، جمدت الحكومة البريطانية كل حسابات المصارف الأيسلندية الدارجة على تقديم خدماتها عبر الانترنت (أون لاين)، وأخذت - خشية منها من تهافت المودعين على سحب ودائعهم من مصارف البلاد - تعوض المواطنين، الذين تكبدوا خسائر في أيسلندا، مائة بالمائة، مطالبة أيسلندا بتسديد الأموال، التي دفعتها(*) والفوائد المترتبة على هذه الأموال، ومنذرة الحكومة الأيسلندية، بأن عدم انصياعها لهذه المطالب، سيدفع الحكومة البريطانية إلى اتخاذ إجراءات قانونية مناسبة. لكن، ولسبب واضح، ما كان بوسع حكومة أيسلندا اتخاذ أي إجراء مناسب: فما كان لديها، أو لدى مصرفها

(*) الحكومة البريطانية. [المترجم].

المركـزي، المال الضروري. وهكذا، تعين على أيسـلندا الاتصال بصندوق النقد الدولي طالبة منه مد يد العون.

وبالنسـبة إلى موظفيه الذين كانوا يراقبون التطورات منذ العام 2006 بحذر شـديد وبتمحيص دقيق[3]، شكلت أيسلندا حالة اسـتثنائية من وجوه مختلفة: فـلأول مرة - منذ ثلاثينيات القـرن العشرين - تطلب حكومة أوروبية قرضا من صنـدوق النقد الدولي، تطلب منه تقديم السـيولة الضرورية لمواصلة تسـديد ديون خارجية هي، مقارنة بالناتج القومي الإجمالي، أعلى نسـبة دَيْن، تعين على الصنـدوق التعامل معها حتى الآن. أضف إلى هـذا، أن الأمر كان يدور ها هنا، حول أول تدخل دولي، يقدم عليه الصندوق، عقب اندلاع أزمة القروض العقارية مرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة، هذه الأزمة التي كانت نتائجها قد عرضت مجمل النظام المالي العالمي إلى أشـد المخاطر. وكان معنى هذه الحقيقة هو: أن الواجب كان يحتم وضع حد للأزمة المصرفية الأيسـلندية، وضرورة حلها بأسرع وقـت ممكن، وبنحو فعال وتام. أي وبعبارات أخرى: كانت هناك حاجة ماسـة لتنفيذ برنامج جذري في فاعليته، برنامج لن يكون تنفيذه أمرا هينا، على خلفية المقاومة الجماهيرية الأكيدة.

وإذا ما قرأ المرء التقارير والتقييمات الخاصة بالأزمة الأيسلندية الآن، أعني إذا قرأ الماضي بعيون اليوم الحاضر، يسـاوره في كثير من الأحيان الشـعور بأن البلاد استطاعت، وقتذاك، مقاومة سلطان الرأسمال العالمي، ورفضت الانصياع لشروطه بنجاح بين. فالعديد من المقالات تزعم أن أيسـلندا خالفت تصورات صندوق النقد الدولي، فلم تنقذ مصارفها المتعثرة، بل تركتها تعلن الإفلاس، وأن الحكومة سـاءلت الأطـراف التي قادت البلاد إلى الكارثـة المحزنة، وأنزلت بها أشد العقاب.

غـير أن الحقيقـة لا تتفق مع وجه النظر هذه. ويكمن السـبب في الأمرين التاليين: فمن ناحية كانت أيسـلندا وقتذاك تستحوذ على اهتمام الرأي العالمي، ومن ناحية ثانية، تجلى، بعد فترة وجيزة من الزمن، أن السـكان غير مسـتعدين للسـكوت عـن تراجع مسـتوياتهم المعيشـية بنحـو مفاجئ وعنيـف، وأنهم سـيقاومون هذا التطور بكل شـدة وإصرار. ونقلت وسائل الإعلام العالمية، على

مدار الساعة، أخبار نقمة المواطنين واحتجاجاتهم العارمة على حكومتهم، التي جعلت منهم فرائس سهلة بيد مصرفيين جشعين، يكمن همهم في جني الأرباح في المقام الأول. وأسفرت الأخبار والصور الحية المنقولة عن هذه الاحتجاجات عن انطباعات، كانت إلى حد ما سلبية بالنسبة إلى سمعة رأس المال، وباتت تهدد بانتقالها سريعا، أعني الانطباعات السلبية، إلى بلدان أخرى على خلفية الطابع العالمي للأزمة المالية. وهكذا، ومن أجل الحيلولة دون انتقال الأزمة إلى بلدان أخرى، وبغية التخفيف من شدة الاحتجاجات والتظاهرات، لجأ صندوق النقد الدولي، ومعه الحكومة الأيسلندية، إلى وسيلة كان قد تم تطبقيها بنجاح في أمريكا الجنوبية: تضليل الرأي العام من خلال اصطناع نزاع، ما كان له وجود حقيقي أصلا.

ففيما دأبت الحكومة على صب اللعنات على الصندوق أمام الرأي العام، وفيما كرس أعضاؤها جهودهم لتعزيز الانطباع بأن الحكومة تسعى بكل ما أوتيت من قوة، إلى الحيلولة دون تدخل الصندوق في شؤون البلاد، كانت الحكومة تنسق خطواتها مع الصندوق من خلف الكواليس، وتنفذ خطته بكل حذافيرها. وإذا لم يقع المرء فريسة لعمليات التضليل الأيدلوجية، التي تمارسها الأطراف السائرة في ركاب الصندوق، وأمعن النظر في الحقائق والوقائع فقط، فإنه يتوصل بلا ريب إلى حقيقة مفادها: أن الحكومة الأيسلندية تركت المصارف تواجه مصيرها المحتوم، فقط، حينما كان إنقاذ هذه المصارف لا طائل منه بأي حال من الأحوال، بناء على فداحة الخسائر التي مني بها المصرف المعني. وخلافا لذلك، كرست الحكومة الأيسلندية كل طاقاتها من أجل تعويض المتضررين من انهيار هذا المصرف أو ذاك.

وعلى الرغم من أن الرئيس الأيسلندي نفسه قد استجاب للاحتجاجات الشعبية ولاحظ أن الحيلولة دون اندلاع ثورة تعصف بأمن البلاد واستقرارها تحتم عليه رفض المصادقة على قانون تعويض المودعين الأجانب، لم تؤازر الحكومة رئيس الدولة ولم تدعم موقفه[4]. كما أثبتت الوقائع والحقائق زيف دعوى معاقبة المسؤولين عن الأزمة: ففيما أسقطت المحكمة الاتهامات الموجهة إلى رئيس الوزراء غاير هارده وبرأت ساحته منها، أصدرت عقوبات خفيفة إلى

حد بعيد على ثلة تقف في الصف الثاني أو الثالث من حيث المسؤولية. ومَن لم يحصل على حكم مع وقف التنفيذ أُطلِق سراحه قبل انتهاء مدة سجنه. على صعيد آخر، لم يتعين على أي واحد من الماثلين أمام القضاء تسديد شيء من المبالغ الهائلة التي كسبها في حقبة الازدهار الاقتصادي.

ويقف المرء على حقيقة الحكاية المتحدثة عن «خروج أيسلندا من الأزمة بفضل قواها الذاتية» حينما يتمعن بالأحداث التي نشأت في أعقاب الانهيار. فبعد بضعة أيام فقط أعلن صندوق النقد الدولي عن موافقته على منح الحكومة قرضا قيمته 2.1 مليار دولار أمريكي في إطار اتفاقيات الاستعداد الائتماني. وانطلاقا من فترة تسديد أمدها عامان، اشترط الصندوق أن يدفع القرض على تسع دفعات وأن يُختبَرَ الوضع الاقتصادي بنحو منتظم. ومن قبل أن تحصل أيسلندا على دفعة القرض الأولى، اشترط الصندوق أن تسديد هذه الدفعة يتوقف على مدى اعتراف حكومة أيسلندا بكل الديون الأجنبية والتزامها بنحو لا رجعة منه بتسديد هذه الديون. من ناحية أخرى، ربط الصندوق صرف الدفعات التالية بشروط تقتضي أن تكرس الحكومة كل جهودها من أجل جذب المستثمرين الأجانب وأن تتفادى كل الإجراءات المثيرة للفزع في صفوف هؤلاء المستثمرين. ويندرج ضمن هذه الإجراءات غير المرغوب فيها، على سبيل المثال وليس الحصر، فرض شروط ولوائح قانونية صارمة لحماية البيئة، وتبني معدلات ضريبية عالية نسبيا. وفي هذا السياق، لا غرو أن يترتب على خفض ميزانيات كل وزارات الدولة، خفض معتبر في النفقات الحكومية المخصصة لتمويل المستشفيات والمدارس ورياض الأطفال، وتدخل سافر وقوي في نظام كان حتى ذلك الحين من أفضل أنظمة الرعاية الاجتماعية في أوروبا.

وتعامل صندوق النقد الدولي مع المصرف المركزي بقسوة مفرطة في شدتها، حينما مارس المصرف المركزي استقلاليته فخفض في 15 أكتوبر 2008 معدل الفائدة من 15.5 إلى 12.0 في المائة، وذلك رغبة منه في تحفيز اقتصاد البلاد ثانية. فبامتعاض بيِّن أجبر الصندوق المصرف، ليس على سحب قرار تخفيض معدل الفائدة فحسب، بل أجبره أيضا بعد مرور أسبوعين على رفع معدل الفائدة بما يساوي 2.5 نقطة مئوية، أي رفع معدل الفائدة من 15.5 إلى 18 في المائة. وغني

عــن البيان أن هذا الإجراء قد حــابى صناديق الاحتياط والمصارف الأجنبية وأضر بمصالح المشاريع المحلية. على صعيد آخر، تراجعت الحكومة عن فرض وصايتها على أكبر ثلاثة مصارف في البلاد على خلفية الأزمة التي عصفت بالجهاز المصرفي المحلي، فخصخصتها هي وصناديق الادخار ثانية.

وفيما تحمل دافعو الضرائب الأيسـلنديون أعباء الخســائر المتحققة هاهنا والثلاثة مليارات يورو الضائعة بفعل تورط صناديق المعاشات التقاعدية المحلية، بمضاربة فاشلة، كان من حق مديري صناديق الاحتياط الشعور بالغبطة والسرور. فهؤلاء اشــتروا في بداية الأزمة الأوراق الماليةالموجــودة بحوزة الكثير من صغار المستثمرين بأسعار بخسة حقا وحقيقا، وذلك لأن هؤلاء كانوا يخشون أن تفقد أوراقهــم المالية قيمتها كلية في ســياق تصاعد الأزمة. وبهــذا النحو، أعني بهذه الأوراق المالية، حاز مديرو صناديق الاحتياط لأنفســهم حصصا عظيمة في أسهم المصارف، ونجحوا إلى حد ما في فرض سيطرتهم على الجهاز المصرفي الأيسلندي.

ومن خلال التمعن في مثال بســيط يدور حول الشركة المتخصصة باستخدام الطاقــة الحراريــة الجوفيــة HS Orka، يقــف المرء بكل تأكيــد على شيء من الملابســات التي رافقت بيع مشــاريع الدولة. فهذه الشركة العملاقة، جرى بيع 98.5 في المائة من قيمتهــا إلى الشركة الكندية Magma Energy (والتي صارت تســمى Alterra منذ اتحادها مع شركــة Plutonic Power Corporation في العام 2011). ولم يمنع الغضب الشــعبي العارم أو تداول وســائل الإعلام العالمية أنباء احتجاج المطربة بيورك Björk الحكومة الأيسلندية وصندوق النقد الدولي من منح الشركة الكندية حق الانتفاع بالطاقة الحرارية الجوفية خلال الخمســة وســتين عاما القادمة، والتسليم بحقها في اختيار الانتفاع أو تركه خلال فترة ثانية أمدها خمسة وستون عاما أخرى، أي حتى العام 2140.

وفيما كانــت صناديق الاحتياط والمصــارف العملاقة والمشــاريع العملاقة، تنتهــز كل فرصة ســانحة لتضع يدها عــلى ما يبشر بطريقــة أو بأخرى بالربح الوفــير، باتت الجماهير العاملة تئن من آلام طعنات تســدد لها بلا انقطاع. فهي خسرت، بادئ ذي بدء، جزءا كبيرا من مدخراتها. فبحكم أن أيسلندا إحدى دول «المنطقة الاقتصادية الأوروبيــة» (European Economic Area, EEA)، كان

نظام التأمين على الودائع المصرفية يضمن حق الحصول على تعويض يبلغ سقفه العلوي 20887 يورو بالنسبة إلى الحساب الواحد في حالة إفلاس المصرف المعني. وبناء على هذا السقف العلوي، خسر الكثير من العائلات المال الذي حصلوا عليه بعرق جبينهم، وضاعت على المواطنين المسنين المدخرات التي كانوا يأملون منها أن توفر لهم أسباب العيش في الشيخوخة. بيد أن هذا وذاك لم يكن كل ما في الأمر: فبما أن قيمة عوائد أغلب الأموال المقترضة كانت مرتبطة بمعدل التضخم أو أن أكثرية هذه الأموال كانت قد جرى استلافها بعملات أجنبية، لذا ارتفعت بنحو معتبر المبالغ الواجب تسديدها.

وبما أن الكثير من المواطنين استثمروا مدخراتهم في سوق الأسهم والسندات، لذا تسبب انهيار هذه السوق أيضا في تبدد مدخراتهم. ولأن الكثير من ملاك المنازل قد أمسوا في موقف حرج جدا، لذا رأت الحكومة نفسها مجبرة على وضع سقف علوي لمديونية هؤلاء المواطنين. بيد أن تثبيت السقف العلوي لقيمة الرهون، بنسبة تبلغ 110 في المائة من قيمة العقار السكني المعني، ما كان في الواقع إجراءا ينطوي على معانٍ إنسانية، بل كان محاولة مدروسة للسيطرة على غضب الجماهير، وتدبيرا كان يهدف إلى إبقاء عدد حالات الإفلاس بين الخواص بمستوى قابل للاحتمال من وجهة نظر الدائنين.

وفي سياق ارتفاع معدل البطالة من 1 إلى 9 في المائة، وبالنظر إلى تزامن هذا الارتفاع مع اندلاع كساد عنيف نشأ ضغط قوي على المستوى العام للأجور وارتفع متوسط مديونية الخواص من ملاك المنازل السكنية إلى 11 ألف يورو بالنسبة إلى الفرد الواحد. وفي وقت مبكر نسبيا، أعني في الشهور الأولى من الانهيار، رأى نحو 8 آلاف عامل أيسلندي يتمتعون بكفاءات مهنية جيدة إلى حد ما أن المستقبل ما عاد يبشر بالخير، وفضلوا بالتالي الهجرة إلى بلدان أخرى طلبا للرزق. وعجز واحد بالمائة من أبناء الشعب الأيسلندي عن تلبية الحد الأدنى من متطلبات العيش، واضطروا إلى تسول الطعام من المطابخ الضخمة المدارة من قبل جيش الخلاص(*). على صعيد آخر، كانت القيود المستحدثة وما تبعها من فرض رسوم في النظام التعليمي والصحي قد تسببت في تدهور نوعية الحياة،

(*) منظمة مسيحية خيرية The Salvation Army. [المترجم].

مثلها في ذلك مثل التقشـف الشـخصي الناجم عن التعليمات السائدة في سوق الصرف الأجنبي. فبموجب هذه التعليمات، وما خلا بعض الحالات الاسـتثنائية، ظل الأيسـلنديون على مدى سنوات كثيرة يعانون من عدم السماح لهم بتحويل الكرونة إلى العملات الأجنبية.

ويمكـن القول في المنظور العـام إن إجراءات صنـدوق النقد الدولي حولت أيسـلندا - الدولة التي كانت تعتبر واحدة من الدول ذات أعلى مستوى معيشي في العـالم - إلى دولـة تدخل في عـداد الدول ذات المسـتوى المعيشي المنخفض، وأكرهت جيلها القادم على تسـديد ديون ما كان مسـؤولا عن تراكمها في أغلب الأحيان. كما تسـببت هذه الإجراءات، حاليـا، في تحويل اقتصاد كان حتى ذلك الحـين قويا يعتمد على نفسـه أولا وأخـيرا إلى اقتصاد يخضع لمشـيئة صناديق تحوط نجحت في فتح أبواب البلاد على مصراعيها أمام عمليات المضاربة الدارجة في سـوق المال الدولية، وأفلحت في أن تكون أيسـلندا لعبة بيد قوى لا قدرة لها على السيطرة عليها بأي حال من الأحوال.

وإذا كانت الضجة حول أيسلندا قد هدأت بعد فترة من الانهيار الذي عصف بهـا، فما ذلـك إلا لأن الأزمة قد نـشرت ظلالها على عدد من الـدول الأوروبية في وقت متزامن، وأن أسـباب هذه الأزمات تمخضت أيضا عن الجشـع الرهيب الذي خيم على أصحاب الثروات في سياق تنفيذ السياسة الليبرالية المحدثة، هذه السياسـة التي أسفرت من وجهة نظر الجماهير العمالية عن نتائج فاقت كل ما شاهدته القارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

16

أيرلندا.. الصندوق يتسبب في تصاعد الفقر في أوروبا على نحو انفجاري

عاش الاقتصاد الأيرلندي، خلال الفترة الواقعة بين العام 1995 والعام 2007، انتعاشا اقتصاديا نادر المثال. فهذا الازدهار، الذي أطلق عليه البعض لقب «النمر السلتي» Celtic (Der Keltische Tiger)، تنويها بما كان يسمى «دول النمور الآسيوية»، في ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين، جاد على البلاد بمعدلات نمو بلغت، على مدى اثني عشر عاما 7.4 في المائة في المتوسط. وخفض هذا النمو البطالة وطور الهياكل التحتية، ونقل أيرلندا من بلاد تسجل أحد أدنى المتوسطات لدخل الفرد الواحد في أوروبا إلى دولة تحتل المرتبة الثانية في قائمة الدول متوسطة دخل الفرد الواحد في القارة الأوروبية، وجعل من بلاد كان مواطنوها يهاجرون منها طلبا للرزق، دولة تستقطب المهاجرين.

«فيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة»

وكان دعـاة الليبراليـة الحديثة يتفاخـرون بالنجاح الباهـر المتحقق في أيرلندا معتبرين هذا الإنجاز الرائـع الدليل القاطع والبرهان النهائي، على فاعلية مناهجهم القائمة عـلى التحرير الاقتصادي والحد من التوجيـه الحكومي وتنفيذ الخصخصة. حقا اتسـعت رقعة التفاوت بين الفقراء والأغنياء خلال سنوات الازدهار الاقتصادي بنحو متواصل[1]، غير أن الحقيقة تشـير أيضا، إلى أن متوسـط دخل العامل العادي قد تضاعـف خلال أقل من عقد واحد من الزمن. ورأت الجماعة الليبرالية الحديثة في ارتفاع متوسـط دخـل العامل العادي برهانـا على مصداقية المبـدأ الزاعم بأن الاقتصاد المزدهر يسـاعد على تسرب جزء من أربـاح الأغنياء إلى الجماهير الفقيرة أيضا (Trickle-down-Prinzip).

وساهمت مجموعة عوامل في اندلاع الازدهار السريع في أيرلندا. فمن مسلمات الأمـور أن انضمام البلاد إلى الجماعة الأوروبية (EG) في العام 1973 قد فتح أبواب السـوق الأوروبية على مصراعيها أمام أيرلنـدا، مثلما فتح أبواب الاقتصاد الأيرلندي على مصاريعها أمام الاسـتثمارات الأجنبية. على صعيد آخـر، صادق أرباب العمل والدولـة والنقابات العمالية، في ثمانينيات وتسـعينيات القرن العشرين، على ميثاق يعكس «الشراكة في مسـائل الأجور»، وعلى أربع اتفاقيـات تدور حول ردع ارتفاع الأجور وتقليص مدفوعات الرعاية الاجتماعية وتفادي الإضرابات العمالية و«إسباغ المرونة» على شروط العمل، على مدى ثلاث سـنوات. كما اتفقت الأطراف المذكورة على تنفيذ تسهيلات ضريبية تعويضا عن زيادة الأجور.

وجذبـت هذه التعهـدات، على نحو مخصـوص، الـشركات الأمريكية العاملة في مجـال تكنولوجيـا المعلومات، أعني شركات من قبيل ديـل وإنتل وأبل وغوغل ومايكروسـوفت، للاسـتثمار في البلاد. على صعيد آخر، تمخض خفض الضرائب على الشركات، تدريجيا، من 40 في المائة في العام 1995 إلى 12.5 في المائة في العام 2003، واعتماد ضريبة ميسرة تبلغ 10 في المائة بالنسبة إلى شركات تُصنع منتجاتها في داخل أيرلندا، وصرف منح مالية مستقاة من ميزانية الاتحاد الأوروبية، عن تصعيد عظيم لما لدى الشركات العملاقة، من قوة تنافسية، وإغراق البلاد بشركات أجنبية، مهاجرة إلى أيرلندا بأعداد غفيرة. وشكلت الأساليب المتساهلة في احتساب الأرباح المتحققة خـارج البلاد، فرصة إضافية لخفـض الأعباء الضريبية، المتدنيـة أصلا إلى حد بعيد

جـدا[2] («Double Irish with a Dutch Sandwich») ، وحفـزت، من ناحيتها، الكثير من الشركات الأمريكية والأوروبية، المقيمة في وطنها الأم، لأن تسـجل نفسها في أيرلندا، ضريبيا على أدنى تقدير.

وكان العامل الثاني، الحاسم في الازدهار الاقتصادي، الذي سجلته أيرلندا، يكمن في عــدم توافر البلاد على مؤسســة فاعلة تتولى الرقابة عــلى المصارف. ومع أن هذا الوضع كان معروفا في مفوضية الاتحاد الأوروبي، وفي المنظمة الســابقة على الاتحاد الأوروبي، أعني الجماعة الأوروبية (EG)، فإن المنظمتين لم تكترثا للأمر، ولم تستنكرا ولم تصرا على ضرورة إنشــاء مؤسسة تمارس الرقابة على المصارف. إن ما تحقق كان على عكس المطلوب فعلا: فالاتحاد الأوروبي، بذل، حالما أُسِّس في العام 1993، كل ما بوســعه، من أجل تسهيل إنشاء واحة ضريبية. وانتهز الكثير من الشركات الأوروبية الفرصة الســانحة، فراحت تنجز، مــن الآن فصاعدا، صفقاتهــا الميسرة ضريبيا عبر دبلن. من ناحية أخرى، شرع الكثير من المصارف العملاقة، إنشاء ما يسمى «شركات ذات أغراض خاصة» (Zweckgesellschaften)، وذلك بغية نقل صفقات المضاربة شــديدة المخاطــر من بيوتهــا إلى أيرلنــدا - أي نفذت ما دفع صحيفــة «نيويورك تايمز» إلى تســمية أيرلندا بلقب «الغرب الضاري بالنسبة إلى رجال المال الأوروبيين» (Wildwest der europäischen Finanz).

ومن أجل إعادة اســتثمار الأرباح المتحققة من خــلال عمليات المضاربة، اتجه رأس المــال المصرفي، ابتداء من منتصف تســعينيات القرن العشرين، بنحو متصاعد، صوب ســوق العقارات الأيرلندي. فبعون من قبل السياســة، التي شجعت التوجه الجديــد ضريبيا، مُنحت قروض هائلة - للاقتصــاد الحقيقي والخواص من الأهالي. وكانــت النتيجــة غاية في الوضوح: فبين العامين 1995 و2006، ارتفع عدد الشــقق والمســاكن المعمرة بنحو نهائي، بنســبة بلغت ســنويا ثلاثة أضعاف. وفي عام واحد فقط، هو العام 2004، ســجلت أيرلندا الانتهاء من بناء 80 ألف شــقة ودار سكنية جديدة - أي، وعند أخذ عدد سكان أيرلندا في الاعتبار، ما يعادل 7.5 ضعف ما كان سائدا في بريطانيا. ولأن أسعار العقارات ارتفعت بمعدلات كبيرة جدا (إذ بلغت بين العام 1996 والعام 2006 أربعة أضعاف)، فقد اتصل الكثير من المهتمين بالمصارف، طالبين منها منحهم قروضا جديدة[3].

إن هذا التطور انطوى، بلا ريب، على مخاطر جمة. فمن ناحية، تزايدت تبعية الدولـة الأيرلنديـة إلى قطاع البناء، وذلك لأن حصته من إجـمالي العوائد الضريبية كانـت في تزايد متواصل، ومن ناحيـة ثانية، تعين على المصـارف الأيرلندية، تنفيذ معايير أقل صرامة في تعاملها مع المقترضين منها، وذلك لكي تكون قادرة، بلا انقطاع، عـلى منح قروض جديدة. وكما كانت الحـال في الولايات المتحدة، ارتفعت المخاطر لـكلا الطرفين، في كل مرة تم فيهـا التعاقد على قرض جديد. وهكذا، فحينما نشرت الأزمة المالية العالمية العائدة إلى نهاية العام 2007 ومطلع العام 2008، ظلالها على أيرلندا، فإنها كانت قد ضربت في حقل ألغام.

ففي خلال عام واحد، انفجرت فقاعة المضاربة في سوق المال، والفقاعة الناشئة في سـوق العقـارات أيضا، مثيرة سلسـلة ردود فعل هوجاء: فقـد أغلقت أبوابها مصانـع لا تعد ولا تحصى، أو هاجرت إلى خارج البلاد، وسـجل مسـتوى البطالة ارتفاعا كبيرا جدا، وعجزت مشـاريع متوسـطة الحجم وعائلات كثيرة عن خدمة مـا بذمتها من ديون، كما انهارت الأسـعار في سـوق العقـارات. وبما أن المصارف الأيرلندية قد عجزت عن الحصول على تمويل في سـوق رأس المال، بسـبب الأزمة الحافة بكل ربوع العـالم، فقد تعرض الجهاز المصرفي الأيرلندي، برمته، إلى موقف حرج جدا، وارتباك مالي شديد.

وتحركت حكومة دبلن في الحال، فأعطت في الثلاثين من سـبتمبر 2008، تعهدا، يشـير إلى أنها تضمن سـلامة كل الأموال المودعة، لدى أكبر سـت مؤسسات مالية أيرلنديـة. ومع أن هذا التعهـد كان ثرثرة ما من بعدها ثرثـرة، وذلك لأن الودائع البالغـة قيمتها 485 مليار يورو، كانت أعلى من إجمالي الناتج القومي الأيرلندي بما يعادل 2.7 مرة، ويسـاوي أضعاف ما لدى الحكومة من قدرات مالية، غير أنه كان إشـارة مهمة على أدنى تقديـر، لرأس المال الدولي: فقد أمسـت المصارف العملاقة وصناديق الاحتياط، واثقة بأن الدولة سـتعوضها عن خسائرها، من خلال عوائدها الضريبية المستقطعة من قوت الجماهير العمالية.

ولم يـدم الأمر طويلا، حتى راحت الحكومة الأيرلندية تؤكد مصداقية تعهداتها. ففي يوم 21 يناير من العام 2009، أممت حكومة دبلن المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank)، وراحـت تحول معونة نقديـة مقدارها 48.5 مليـار يورو،

إلى جيــوب أصحاب رأس المال الخاص، غير مكترثة بأن هذه الأموال تتأتى من عوائد ضريبية، مستقطعة من قوت الجماهير العاملة.

بيــد أن هذا لم يكن كل ما في الأمــر. فمن أجل إصلاح وضع الموازنة الحكومية، صــادق البرلمان حتــى العام 2010، على أربع موازنات تقشــفية، تســعى جميعها، إلى تحقيــق غرض واحد لا غير: تحميل الجماهير العاملة كل العبء المالي، الناشــئ عــن إنقاذ المصارف، وذلك مــن خلال تحقيق خفض، طويل الأمد، في مســتوياتهم المعيشــية. فبقدر تعلق الأمر بالمرافــق العامة، عُلِّقت مشــاريع مخصصة لتطوير الهيــاكل التحتية، وخُفضت الرواتــب، وأُلغيت فرص عمل مختلفة، وبالنســبة إلى قطاعــي التعليم والصحة، فرضــت الحكومة عليه إجراءات تقشــفية صارمة، بغير مبالاة بالنتائج. وشملت الإجراءات الحكومية ملاك العقارات السكنية أيضا، فعجزوا عن خدمة ما بذمتهم من قروض عقارية؛ وازداد وضعهم سوءا، بعد فترة وجيزة من الزمن، إذ إنهم تسلموا، من مصارف أُنقذت بالعوائد الضريبية المستقطعة من لقمة عيشهم، إشعارا يهددهم بأن عقاراتهم السكنية ستُباع في المزاد على نحو إجباري.

وأُسس، في الوقت نفســه، مصرف حكومي، للقروض المشكوك في استردادها (Bad Bank)، وذلــك بغية إنقاذ المؤســسات المالية المتعــثرة. على صعيد آخر، كانت خطة إنقاذ حكومية مســتعجلة، غير مدروسة، قد قضت بأن تنتقل حيازة أوراق ماليــة ما عادت لها قيمــة، إلى الحكومة وكادت، بالتالي، أن تكلف دافعي الضرائــب 30 مليار يورو أخرى؛ ومــع أن الحكومة قد تراجعت عن تنفيذ هذه الخطــة، وذلك لأن المخاطر المالية، الكامنة فيها، ما كان بالإمكان تقدير أبعادها ونتائجها؛ غير أن الإجراءات الحكومية الرامية إلى إنقاذ المؤسسات المالية المتعثرة أدت، في المحصلة النهائية، إلى ارتفاع نسبة المديونية الحكومية من 43.9 في المائة في نهاية العام 2008، إلى 64.0 في المائة في نهاية العام 2009، الأمر الذي زاد من اختلال الوضع المالي الحكومي.

وفي يونيــو 2010، بلغ إجمالي ديْن الدولة، 530 مليــار يورو، علما بأن 369 مليار يــورو منها، اقترضتهــا الحكومة من مصــادر مالية أوروبيــة. وفي نوفمبر، تبددت كل الأمــوال، التي ادخرتها الحكومة، خلال الســنوات العشر المنصرمــة؛ من ناحية أخرى، ســجل المصرف المؤمم من قبل الدولة، في العام، نفس خسارة بلغت 17.7 مليار يورو،

أي أنه سـجل أعلى خسـارة، في تاريخ ايرلندا، يتكبدها مشروع في عام واحد. وحينما ترددت أكثر فأكثر شـائعات، تشـير إلى أن ايرلندا قد باتت على وشـك إعلان الإفلاس، فاتح رئيس الوزراء بريان كوين في 21 نوفمبر 2010، كلا من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي، طالبا منهما العون السريع.

وأقرت كلتـا المنظمتين، والمصرف المركـزي الأوروبي أيضـا، في الحال، أن إعلان ايرلنـدا الإفـلاس أمر يجـب اتخاذ كل ما يلـزم للحيلولة دون تحققـه، وذلك لأنه يشـكل خطرا يتهدد مصارف ألمانية وفرنسـية وأمريكية (فعلى سبيل المثال، كانت المصـارف الألمانية، بمفردها، قد منحت الجهـات الايرلندية قروضا تزيد قيمتها على 110 مليارات يورو). وكان الرئيس السـابق لصندوق النقد الدولي دومنيك شتراوس، قـد أذاع على الملأ، الخطة الاسـتراتيجية المزمع تنفيذها من قبـل الأطراف المعنية، لإنقـاذ أيرلندا، مشـيرا إلى أن وضعا صعبا سـيواجه الجماهير العاملـة، وذلك لأن «مـن الصعوبة بمكان إقناع المواطنين، بـأن الواجب يحتم عليهم تقديم التضحيات الضرورية لتنفيذ التقشف المالي».

ويقـف المهتم بحجـم التضحيات، التـي فرضها صندوق النقـد الدولي، ومعه الاتحـاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، حـين يلقي نظرة على شروط الحصول على قرض إنقاذ (Bail-out) قيمته 85 مليار يورو، ساهم فيه صندوق النقد الدولي بما قيمته 22.5 مليار يورو، وصندوق المعاشات التقاعدية الأيرلندي بما قيمته 17.5 مليـار يورو. وكان البرنامج، المقرر تنفيذه، خـلال ثلاثة أعوام، قد فرض على الحقل الاجتماعي ضوابط كثيرة، كان من جملتها:

- إلغـاء 24750 فرصـة عمل في القطاع العام (أي ما يعادل 8 في المائة من كل ما في هذا القطاع من فرص عمل).
- خفض رواتب موظفي الدولة الجدد بنسبة تبلغ 10 في المائة.
- تخفيض المدفوعات التحويلية المخصصة للأسر كثيرة الأطفال، وللعاطلين عن العمل، كما خُفضت علاوات الأطفال، بمقدار 10 يورو شهريا عن كل طفل.
- زيـادة الضرائـب المفروضة على الأجـور، علما أن هذه الزيـادة كانت قد خفضت دخل العامل العادي في القطاع الصناعي بنحو 1400 يورو في العام.
- خفض ميزانية القطاع الصحي.

- تجميد معاشات التقاعد الخاصة بالأفراد الذين عملوا في المرافق الحكومية في الحال، وخفض هذه المعاشات مستقبلا بنسبة تبلغ في المتوسط 4 في المائة.
- زيادة سن التقاعد، بنحو تدريجي، من 65 عاما إلى 68 عاما في الأعوام 2014 و2021 و2028.
- إلغاء التسهيلات الضريبية الخاصة بالاحتياطات المخصصة لمواجهة الشيخوخة،
- زيادة الضرائب على السيارات والمشروبات الكحولية والتبغ والسجائر.
- رفع معدل ضريبة القيمة المضافة من 21 في المائة إلى 23 في المائة في العام 2014.
- إخضاع العقارات لضريبة جديدة، يسري مفعولها على 50 في المائة من عائلات، كانت، حتى ذلك الحين، معفاةً من دفع الضرائب.
- منح المشاريع حرية أوسع في تطبيق القواعد، التي كانت تسمح للمشاريع بتعليق دفع أجور العاملين جزئيا أو كليا، في حال تعرضها لظروف مالية حرجة.
- تخفيض الحد الأدنى للأجور من 8.65 يورو إلى 7.65 يورو، أي بما نسبته 11 في المائة.

وهكذا، ففيما تعين على سكان أيرلندا أن يتحملوا تبعات ما تمخضت عنه الإجراءات المذكورة، من تخفيض شديد في صرامته لمستوياتهم المعيشية، ظلت الضريبة على الشركات عند مستواها السابق، أعني ظل معدلها يساوي 12.5 في المائة. إن المصارف والشركات العملاقة، التي حققت أرباحا عظيمة، طوال السنوات السابقة، ظلت بمنأى عن إجراءات التقشف الحكومية. لا بل إن العكس هو الصحيح: فلكي تزيد رصيدها من السندات الحكومية المضمونة بالأموال المخصصة لإنقاذ البلاد، مولت هذه الأطراف نفسها من خلال قروض منحها إياها المصرف المركزي الأوروبي بفائدة يبلغ معدلها 1 في المائة فقط، معززة بذلك فرصها للحصول على الربح الوفير. كما كان إقدام وكالة التصنيف الائتماني الأمريكية موديز على خفض تصنيف جدارة الائتمان المالي الأيرلندية، فرصة سانحة، بالنسبة إلى المصارف الأمريكية العملاقة بنحو مخصوص، لأن تحصل على وفير الربح، وذلك لأنها صارت تفرض على القروض الأيرلندية علاوة مخاطر متزايدة توقعا منها أن أيرلندا قد تعجز عن تسديد ما بذمتها من قروض. وخلافا لهذا وذاك، تحمل دافع الضرائب الأيرلندي، بمفرده، الفوائد المفروضة على القروض، التي حصلت عليها أيرلندا من صندوق

النقد الدولي والاتحاد الأوروبي – إذ بلغ معدل الفائدة على قروض الصندوق 5.7 في المائة والقروض الممنوحة من الاتحاد الأوروبي 6.05 في المائة.

أضــف إلى هذا كله، أن الضغط، الذي مارســه صنــدوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي على حكومة دبلن، في ســياق إقرار حزمة الإنقاذ، أعني إصرار هذه الأطراف على ضرورة إصلاح الوضع المالي الحكومي وضبط ميزانية الدولة، كان قد خلق من ناحيته، الظروف التي ســتعيق ازدهار اقتصاد أيرلندا على مدى سنوات كثيرة.

وبهــذا النحو أُجبرت الحكومة، طوال الســنوات التالية، على التخلي عن ثروات ثمينة بأســعار بخسة. ففندق Bulington Hotel في دبلن، على سبيل المثال، اشترته شركات أيرلنديــة في العام 2007، بــ 288 مليون يورو، لكنه بيع لشركة الاســتثمار الأمريكية Balckstone، بـ 67 مليون يورو فقط، أي بخســارة بلغت نســبتها 77 في المائة. من ناحية أخرى، بيعت شركة التأمين Quinn Insurance، للشركة الأمريكية العملاقــة Liberty Mutual Insurance، ليس بخســائر فادحة فقط، بل وباتفاق تمخض عن نقل الأرباح، المتحققة في أيرلندا إلى الولايات المتحدة الأمريكية في الحال. ومــن أجل تخفيض العجــز الحاصل في الموازنة، اســتحدثت الحكومة - باتفاق مع صنــدوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي - في العام 2013، شركةً عملاقة للاســتثمار العقــاري، تكمــن مهمتها في حفز الرأســماليين الأجانب على الاســتثمار في ســوق العقارات الأيرلندي. غير أن الأمر، الذي تجدر ملاحظته، هو أن نشــاط هذه الشركة كان قــد زاد من تبعية الاقتصاد الأيرلندي إلى رأس المال المالي الدولي، وخلق، علاوة على ذلك، أسس الأزمة المقبلة.

لقــد عانى الكثير من الأيرلنديين الأمرّين من التدهور الاجتماعي، الذي تعرضت له البلاد، في الســنوات الأخــيرة، نعم عانوا من انهيار، ما كان بوســع أحد في القارة الأوروبيــة، أن يتصــوره في الفترة الواقعــة بين نهاية الألفية الثانيــة ومطلع الألفية الثالثــة. إن الحكومة مدينة بالشــكر لقادة النقابات العماليــة في المقام الأول، على عدم اندلاع ثورة شــعبية هوجاء تحرق الأخــضر واليابس. فبعدما وضع هؤلاء نواة الازدهــار الاقتصادي، من خلال مصادقتهم، على اتفاقيات الشراكة مع أرباب العمل والدولة، في المســائل الخاصة بــشروط العمل والعمال، حظي الكثير منهم، في حقبة

الازدهار، بود المشـاريع، وتمتعوا بامتيازات سـخية، تثمينا للمرونة، التي تحلوا بها، وتقديرا للتنازلات التي قدموها. وأسـفرت مواقفهم الباهتة، غير المتحمسـة للذود عن حقوق العمال، عن اتساع رقعة التناقض بين القيادة والقاعدة العمالية المثبطة، الفاقدة روحها المعنوية، عـلى نحو دؤوب، وعن تنصل جماهير عمالية عريضة من نقاباتهم. ففيما كان 62 في المائة من العمال الأيرلنديين أعضاء في النقابات المختلفة في مطلـع ثمانينيـات القـرن العشريـن، انخفـض عددهم حتى العام 2007، بنحو 50 في المائة، إذ انخفضت نسـبة العمال المنتظمين في صفوف النقابات العمالية إلى 31 في المائة في العام المذكور.

وانهـارت إرادة الطبقة العاملة كلية وخارت عزيمتها على النضال حقا وحقيقة، بعدمـا صادقت القيادات العمالية، في يونيو 2010، على ما يسـمى اتفاقية ملعب [كـرة القدم عادة] كروك بـارك (Crocke-Park-Abkommen)، القاضية بامتناع العمال عن ممارسة حق الإضراب عن العمل خلال السنوات الأربع المقبلة. إن هذه الاتفاقية وكل ما نُفذ من إجراءات تقشـف صارمة، كسرت شوكة الجماهير العمالية فعلا. فالاحتجاجات العمالية المهمة ضد تقليص المكتسبات الاقتصادية والاجتماعية تشتت وحدتها وانتهت إلى غير نتيجة.

وغنـي عن البيـان، أن العون المقدم من القيادة العماليـة، قد نزع عن كاهل الحكومـة الأيرلندية، عبئا كبيرا، إذ أضحى بوسـعها، الآن، مواصلة تنفيذ برنامجها التقشـفي، بلا احتجاجات شـعبية تُذكـر، وباتفاق تام مع صنـدوق النقد الدولي والاتحـاد الأوروبي والمـصرف المركـزي الأوروبي. ومـع أن تنفيذ «حزمـة الإنقاذ» يسـتغرق، رسـميا، ثلاث سـنوات فقط، لكن الإجراءات ستسـفر عن نتائج، تنشر ظلالهـا على حياة الجماهير العاملة عـلى مدى عقود كثيرة من الزمن. ويقف المرء على حقيقة العبء الذي سـيثقل، مسـتقبلا، كاهل دافعي الضرائب، حين يتمعن، عـلى سـبيل المثال وليس حـصرا، في «المدفوعات الميـسرة»، التي منحتهـا أيرلندا وقتذاك، بسبب تعرضها لوضع حرج.

فعلى سـبيل المثـال، دفعت أيرلندا لقاء المسـاعدات، التـي حصلت عليها من الاتحـاد الأوروبي فائـدة بلغ معدلها، في بـادئ الأمر، 5.83 في المائـة عن كل عام. وإذا كان هــذا المعـدل قد خُفض في وقت لاحق إلى 3.5 في المائة، فإن أمد تسـديد

هذه المساعدات زاد، إذ صار يستغرق 15 عاما. ويتعلق الأمر الأكثر غرابة، بموافقة البرلمان الأيرلندي، في فبراير من العام 2013، على مشروع قانون طارئ لتصفية الأجزاء المتبقية من المصرف الأيرلندي الإنجليزي (Anglo Irish Bank) المفلس. إذ تعين على المصرف المركزي الأيرلندي، الخاضع لتوجيه ومراقبة صندوق النقد الدولي، تحمل عبء هذه الديون. وخففت شروط تسديد هذه الديون عن كاهل الحكومة الأيرلندية كثيرا. فالدفعة الأولى يحين موعد تسديدها بعد 25 عاما، أي في العام 2038. وغني عن البيان أن موعد التسديد هذا، يعني أن الكثير من العمال الأيرلنديين سيتحملون أعباء مضاربات، أجراها المصرف المذكور من قبل أن يولدوا.

وفيما لايزال صندوق النقد الدولي يمارس تدخلا قويا في كل قرارات الحكومة، وما برح يحتفظ لنفسه بمكتب في أيرلندا، على رغم أن تدخلاته قد انتهت شرعيتها، منذ أمد ليس بالقصير، ستواصل الحكومة الأيرلندية، مدعومة من قبل الصندوق، برنامجها التقشفي في سنوات مقبلة كثيرة، وستمضي قدما في تعميق التفاوت الاجتماعي، في بلد كسب فيه مديرو المصارف في العام 2012 دخلا سنويا، بلغ 1.4 مليون يورو في المتوسط، وحصل فيه 17 مديرا منهم على مكافأة بلغت نسبتها 235 في المائة من قيمة الدخل الذي حصلوا عليه، وارتفع عدد مواطنيه المليارديرات إلى الضعف خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013.

17

أزمة اليورو .. الصندوق والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي يضعون أوروبا تحت الإدارة الإلزامية

«صاحب تحول اليورو، من عملة حسابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلامية طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المستويات المعيشية، وتعزيز السلام في ربوع القارة الأوروبية»

حينما كان صندوق النقد الدولي مشغولا بمواجهة الأزمة المخيمة على أيرلندا، دق ناقوس الخطر، مشيرا إلى أن الأزمة على وشك أن تنشر ظلالها على بلدان أخرى في منطقة اليورو، وعلى تلك البلدان على نحو مخصوص، الواقعة في الطرف الجنوبي من أوروبا. إن عمليات إنقاذ المصارف المتعثرة، على خلفية اندلاع أزمة الرهون العقارية المرتفعة المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية، التهمت كثيرا من مليارات اليورو، وتمخضت عن عجوزات عظيمة في الميزانيات الحكومية. وفي حين أعلنت - في بادئ الأمر - بضع دول فقط، أعني دولا ضعيفة اقتصاديا نسبيا من قبيل اليونان والبرتغال، أنها ما عادت قادرة على الوفاء بكل التزاماتها

المالية، بدا جليا، من ثم، أن دولا أخرى باتت تتعرض لمشكلات حقيقية. ولم يدم الأمر طويلا، حتى تبين بوضوح، أن الحرائق المحدودة الفاعلية، باتت تهدد بالتحول إلى حرائق مدمرة، تنشر ظلالها على كل بلدان القارة الأوروبية، على نحو أو آخر.

وكانت سرعة تصاعد الأزمة قد جعلت مسؤولي صندوق النقد الدولي يعربون عن سؤال محدد: هل ينبغي لهم السماح للدول المأزومة - وللدول الصغيرة نسبيا، أي البرتغال أو اليونان على سبيل المثال - الانسحاب من اليورو، إن لزم الأمر، والعودة إلى عملاتها القديمة، برغم أن قيمة هذه العملات ستنخفض بمعدلات كبيرة جدا، والحالة هذه؟ والملاحظ هو أن الصندوق لم يفكر في هذا الانسحاب بشكل جدي، بقدر تعلق الأمر بأيرلندا، من ناحية، لأن قيمة مديونية أيرلندا كانت عظيمة حقا وحقيقة، ومن ناحية ثانية، لأن التحول من اليورو إلى عملة أخرى، سيتمخض، مستقبلا، عن تكاليف نسبيا عظيمة فعلا. وبما أن مجمل منطقة اليورو الأوروبية قد أمست تتعرض لخطر قد يحرق الأخضر واليابس، لذا تعين اتخاذ قرار جذري، وإستراتيجي بقدر تعلق الأمر بأسلوب التدخلات القادمة.

وأسفر اختبار كل الاحتمالات المتاحة عن نتائج دقت ناقوس الخطر فعلا: حتى الدول الهامشية، أي حتى دول من قبيل اليونان والبرتغال، توجد في ذمتها ديون بعشرات مليارات اليورو، كانت قد حصلت عليها من مصارف أوروبية غربية، وبما أن هذه الديون كانت مضمونة ضد مخاطر عدم تسديد المقترضين ما في ذمتهم من قروض Credit Default Swaps, CDS، ولما كانت القروض المضمونة قد جرى التأمين عليها ثانية، لدى المصارف الأمريكية العملاقة، كان من المحتمل جدا أن تتمخض عن انسحاب من منطقة اليورو سلسلة ردود فعل لا تُعرض منطقة اليورو للخطر فقط، بل ومجمل النظام المالي العالمي. ولمواجهة هذا الخطر اتخذ المسؤولون في صندوق النقد الدولي قرارا واضحا مفاده أنه: لا يجوز، ولا حتى لبلد واحد، الانسحاب من الوحدة النقدية الأوروبية. وبهذا المعنى صار التمسك باليورو يحظى، من الآن فصاعدا، بالأولوية القصوى[1].

وبمساعدة وسائل الإعلام، وبعبارات رنانة، جرى عرض هذه الإستراتيجية على الرأي العام، باعتبار أنها إجراء يهدف إلى المحافظة على القيم الأوروبية، وعلى حفظ السلام، ويحول دون انهيار أوروبا الموحدة من خلال عملتها المشتركة. غير أن الحقيقة تبين أن هذه الإستراتيجية لم تكن، في الواقع، سوى محاولة للحد من نتائج

أزمة اليورو بكل الوسائل والسبل، والحيلولة دون اندلاع انهيار عالمي الأبعاد.

وبالنسبة إلى صندوق النقد الدولي، كان قراره القاضي بأن التمسك باليورو يحظى بالأولوية القصوى يعني أن آلية خفض قيمة العملة ما عادت أمرا مطروحا للنقاش، بقدر تعلق الموضوع بمنطقة اليورو. وحينما تبين أن ديون دول اليورو باتت تبلغ مليارات مكونة من ثلاث خانات، تعين على إستراتيجيي الصندوق، عندئذ، التحرك واتخاذ ما يلزم في الحال. وهكذا، وعلى خلفية هذا التطور الخطير، قرر إستراتيجيو الصندوق تنفيذ إجراءات غاية في الصرامة، وراحوا يفرضون على جنوب أوروبا تقشفا يطور الإجراءات التقشفية، التي تم تنفيذها في أيرلندا، ويعيد إلى الأذهان عنف وقسوة التقشف الذي ساد برنامج «العلاج بالصدمة»، الذي نفذه الصندوق في الاتحاد السوفييتي وفي دول الكتلة الشرقية (سابقا)؛ إذ قرروا تنفيذ الإجراءات التالية(*):

- من أجل تنفيذ الخصخصة، من غير خفض قيمة العملة، يتعين على الحكومات المعنية بيع الثروات والمشاريع الحكومية بالمزاد العلني، وبأعلى سعر ممكن. ولم يكترث المسؤولون أبدا بأن هذه الثروات والمشاريع يمكن أن تباع بأسعار بخسة، وأن خصخصتها يمكن، في الأمد الطويل على أدنى تقدير، أن تصعد من تبعية هذه الاقتصاديات للرأسمال الأجنبي، وتزيد من ضعف قابليتها للتصدي للأزمات. الأمر المهم هو تمكين الدول المعنية من تسديد مستحقات الدائنين الدوليين، بأقصى سرعة ممكنة.
- ولتصعيد ما لدى الاقتصاديات المعنية من قوة تنافسية، تعين خفض تكاليف الإنتاج، وذلك من خلال إخضاع سوق العمل لتغييرات جذرية، عنيفة في شدتها وفاعليتها. وبالنسبة إلى العاملين الذين لم يفقدوا فرص عملهم، كانت هذه التغيرات تعني زيادة السرعة الدارجة في إنجاز المهمات المطلوبة، وتقليص فترات الاستراحة والإجازات السنوية، وشطب المخصصات المدفوعة في أيام العطل وأعياد الميلاد، وخفض معايير السلامة الدارجة في مواقع العمل، وعدم دفع أجر عن ساعات العمل الإضافية، وإلغاء كل المدفوعات الخاصة من قبيل مخصصات رعاية الطفل وما سوى ذلك من تسهيلات تقدمها المشاريع، وتعليق دفع الأجور في الحالات المرضية.

(*) في دول منطقة اليورو المتعثرة. [المترجم].

- ولتخفيـض حصة الإنفاق العام، الحكومي وشـبه الحكومي، من الناتج القومي الإجمالي، في الدول المعنية، صار من واجب المسؤولين تسريح جماهير واسعة من العاملـين لدى الدولة، والحد من خلق فرص عمل جديدة في القطاع الحكومي، وتخفيض أجور ورواتب العاملين لأول مرة لدى الحكومة، وتخفيض أجور أولئك العاملين الذين يحتفظون بفرص عملهم لدى الحكومة على نحو عنيف.

لقد أدى خفض حصة الإنفاق العام إلى نتائج غاية في السـلبية، فهو تسـبب في تقليـص الإنفاق المخصـص للمناحي الاجتماعية على نحو كبـير. وبما أن المتقاعدين والعاطلـين عن العمـل والأطفال والموجوديـن في أدنى السـلم الاجتماعي من أقل المواطنـين قدرة عـلى الدفاع عن أنفسـهم، وبالتالي ليس من المتوقـع أن يثوروا أو يتمـردوا، لذا كان هؤلاء المواطنون أول فئة تتوجـه صوبها الإجراءات المفروضة من قبـل الصندوق. كـما تعين تصفية وإغلاق أبواب مؤسسـات تعليمية عامة من قبل مكتبـات عامة، ودمـج بعض المـدارس والجامعات، وذلك تقليصـا لعددها ولعدد العاملـين فيها. على صعيـد آخر انطوت الإجراءات المذكـورة على ضرورة خصخصة المؤسسـات والمعاهد الرياضية والثقافية، وتصفية أعمالها وغلق أبوابها في حالة عدم وجود مسـتثمر يرغب في شرائها. وعلى الصعيد نفسه، تعين خصخصة المستشفيات أيضـا، والعمـل، في حالة اسـتحالة خصخصتها، على تصعيد جدارتهـا إلى أقصى حد ممكن، أي مطالبتها بالعمل ليس وفق الحاجات الطبية، بل وفق معايير الربحية.

وملخص الكلام: لقد تعين خفض المسـتوى المعيشي للجماهير العاملة بمقدار لم تشـهده القارة الأوروبيـة منذ نهاية الحـرب العالمية الثانيـة. وكان مبتكرو الإسـتراتيجية يدركون جيدا أن هذه الإجراءات، بصفتهـا الإجمالية، ومن حيث نتائجها السلبية بالنسبة إلى السكان، ستتسبب في إحداث تدهور كبير في الوضع الاقتصـادي في الـدول المعنية، وفي دفع هذه الدول إلى أن تكون أسـيرة منحدر لولبـي في السـنوات القادمة، منحدر لولبي قـد يفرض عليها، مـن ناحيته، أن تتقشـف أكثر. وعلى نحو أشـد عنفا وصرامة. ولهذا السبب كان القوم على علم وثيق بالمشكلات الخطرة التي سترافق تنفيذ إجراءاتهم.

وكان هَم المسؤولين الأكبر يكمن في خشيتهم من اندلاع اضطرابات اجتماعية، وبقدر تعلـق الأمر بالاتحاد الأوروبي فإن الأمر البين هو أن الموضوع يدور حول

منطقــة اقتصادية غاية في التطور من الناحية الصناعية، وأن جماهيرها العمالية، ناضلت، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، نضالا مريرا حتى تحوز لنفسها واحدا من أعلى المســتويات المعيشــية في العــالم. وحتى إن أخذنــا في الاعتبار أن هذا المســتوى قد ظل يراوح مكانه، في الســنوات الأخيرة، لا بل أنه سجل انخفاضا في بعض الأحايين، فإن الأمر الذي لا خلاف عليه هو أن أفقر الفئات في الدول الأقل رخاء، أعني الدول الواقعة في وســط وجنــوب أوروبا، ما عادت تعاني من جوع، وأن المشردين فئة هامشية، وحالة استثنائية، وأن الأمراض السارية قد قُضي عليها عــلى نحو أو آخر، وأن الرعاية الصحية متوافرة للجميع، في الحالات الطارئة على أدنى تقدير.

إن برنامج التقشف المزمع تنفيذه يقضي على كثير من هذه المكتسبات، ويحرض، بكل تأكيد، على اندلاع مقاومة عنيفة وســخط شــديد. ومن المتوقع جدا أن تندلع احتجاجات ومظاهرات صاخبة، تســتلزم تدخــل البوليس والجيش، لقمعها بالقوة، وتفــضي إلى تقليص الحقوق الديموقراطية. أي، وبعبــارة أخرى، إن هذه الإجراءات يمكن أن تتمخض عن ثورات شعبية وتهديد حقيقي للنظام القائم.

ومــن وجهة نظــر الصندوق، يكمــن الخطــر الثاني في صفــوف حكومات الــدول المعنية ببرامج التقشــف. حقا أثبتت الأحزاب الاشــتراكية الديموقراطية، والحكومات الاشــتراكية بالاسم، في سياق الأزمة المالية، التي اندلعت نهاية العام 2007 ومطلــع العام 2008، أنها، جميعــا، لا تتردد في أن تحمِّل دافعي الضرائب - مــن غير الرجوع إلى البرلمانات وبلا شرعيــة قانونية - الديون التي تراكمت في ذمة المصارف بفعل ممارســتها عمليات مضاربة محفوفة بأشد المخاطر، غير أن الســؤال هو: إلى متى سيبقى الشــعب راضيا عن الأحزاب والحكومات المعنية؟ بنــاء على الإفراط في تنفيذ الإجراءات التقشــفية كان مــن المتوقع جدا أن تُوَلِّي جماهيرٌ شعبيةٌ كثيرةٌ ظَهْرَها لهذه الحكومات والأحزاب. ولكن، وبما أن القيادات السياسية تريد البقاء في السلطة، أو الفوز بالانتخابات القادمة، بأي ثمن كان، لذا من حق المرء أن يتوقع أن برامج التقشف لن تُنجَز على نحو صارم، وأن القيادات السياســية المعنية ســتراهن، بالتالي، على الزمن، حتى إن كان هذا الرهان يعرض سياسة التقشف للفشل.

وتتعلق المشـكلة الثالثة بمقدار المبالغ الضرورية؛ فوفـق بعض التقديرات، تتراوح قيمة هذه المبالغ بـين 200 و600 مليار يورو، أي أنها تفوق إمكانات الصندوق المالية بكثـير. ومـع أن الصنـدوق قد مارس، في كثير مـن الأحيان، دور الوسـيط في عمليات الائتمان، في سابق الزمن، غير أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن مبالغ بهذا القدر ما كان في الإمكان الحصول عليها في سـوق رأس المال الدولية، على خلفية المخاطر الكبيرة السائدة داخل منطقة اليورو. وإذا كان الأمر على ما نقول فما العمل يا ترى؟

لقـد عاود الصندوق التفكير في دروس التجربة الأيرلندية؛ ففي تلك الآونة، وفي تلـك الدولة الأوروبية، كان الاتحاد الأوروبي والمـصرف المركزي الأوروبي خير حلفاء بالنسـبة إلى عمل الصندوق، فهما عاضداه وشـدا ظهره، بلا قيد أو شرط. أضف إلى هـذا أن الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيـين يتوافران على إمكانات مالية عظيمة، وأنهما يسـتطيعان، بفضل ما لديهما من أهمية وسـلطان عظيمين، ليس ممارسـة الضغط على هذه الدولة أو تلك فقط، بل ويسـتطيعان، أيضا، إكراه الدولة المعنية على تنفيذ أي إجراء يُطلب منها تقريبا.

وفي إطار الترويكا، شكلت الأطراف الثلاثة تحالفا تاريخيا، اقتضى منهم أن يبذلوا جهـدا كبيرا لإنجـاز مهمة ما كانت لهـا قرينة في تاريخ أوروبـا: تحميل الجماهير العاملـة في ما يزيد على دسـتة من البلدان، يرتبـط بعضها ببعض، من خلال عملة موحـدة، أعباء مالية تمخضت عن أضرار سـببتها ثلة جشـعة، دخلت في مضاربات مالية، اتسمت بجنون لا مثيل له.

ولتفهـم دور الترويـكا التاريخـي، لا مندوحـة مـن إلقاء نظـرة خاطفة على تاريـخ الاتحـاد الأوروبي، والمصرف المركزي الأوروبي أيضـا. إن النواة الأولى تفتحت في خمسـينيات القرن العشرين، أي حينما أعلنت ألمانيا وفرنسـا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسـمبورغ وهولندا، في العام 1951، تشكيل الجماعة الأوروبية للفحم والصلب European Coal and Steel Community, ECSC، والتي تُعرف باتحاد مونتان أيضا. وعلى خلفية اتفاقية أو معاهدة روما، انبثقت عن الجماعة الأوروبية في العام 1957 الجماعـة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبيـة للطاقة الذرية. ولتعزيز الاقتصاد الأوروبي، من خلال استحداث اتحاد جمركي وتحرير حركة رأس المال وقوى العمـل، قدمت الولايات المتحـدة، في بادئ الأمر، دعما قويـا، وذلك لأن ذلك كان

يشــكل، إبان الحرب الباردة، ســدا منيعا في وجه الاتحاد الســوفييتي واقتصاديات الكتلــة الشرقية. على صعيد آخر، فــإن ألمانيا، الدولة المندحــرة في الحرب العالمية الثانيــة، بدأت تحقق ازدهارا اقتصاديا رائعا بفضل اســتيرادها أيدي عاملة رخيصة الكلفــة من جنوب أوروبا، وأخذت تتحول إلى إحدى القوى الصناعية الرئيســية في العالم، ونجحت في ســبعينيات وثمانينيــات القرن العشرين في تعزيــز تفوق قوتها التنافسية مقابل الاقتصاديات الصاعدة في جنوب شرقي آسيا.

بين العامين 1973 و1986، انضمت كل من بريطانيا وأيرلندا والدنمارك واليونان وإســبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية (التي تبنت هذا الاســم بعدما شــطبت من اســمها عبارة: الاقتصاديــة في العام 1967). وفي حين جــرى، من خلال اتفاقية شــينغن Schengener Abkommen، الاتفاق على فتح الحدود بين الدول المنضمة إلى الاتفاقيــة، فُرضت قيود أكثر صرامــة على الحدود الخارجيــة، وصار المواطنون القادمــون من بلدان لا تنتمي إلى الاتفاقية يواجهون صعوبات كبيرة في الوصول إلى الدول الموقعة على اتفاقية شينغن.

وعلى خلفية العولمة، وتعاظم دور الرأســمالية المالية في الاقتصاد الدولي، أسس قــادة صناعات أوروبية عملاقة، في ثمانينيات القرن العشرين، ما أطلقوا عليه اســم «الطاولة المســتديرة لقــادة الصناعات الأوروبيــة»European Round Table of Industrialists, ERT، والتــي أصبحت أقوى جماعة مدافعة عن المصالح الخاصة (لوبي)، ومن أهم الأطراف ذات التأثير الفعال في سياسة الجماعة الأوروبية. فممثلو هذه «الطاولة» ساهموا بقســط كبير في تحرير أسواق المال من التوجيه الحكومي على المســتوى الأوروبي، وفي إعداد اتفاقية ماستريخت، وتأسيس الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وإعداد جدول أعمال لشبونة، كما دأبوا على استخدام سلطانهم الاقتصادي، بغية شل مقاومة هذه الحكومة أو تلك القرارات الإستراتيجية التي طالبوا بتنفيذها.

عــلى صعيد آخر، تمخضت الفترة التالية عن تحولات تاريخية فعلا: أولا، توحيد شــطري ألمانيا في مطلع تسعينيات القرن العشرين، وتحول ألمانيا الموحدة إلى أقوى اقتصــاد وأهم فاعل ســياسي في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، انهيار الاتحاد الســوفييتي وعودة الكتلة الشرقية إلى حظيرة الرأسمالية، وإحراز الرأسمال الدولي، بالتالي، فرصا جديدة تبشر بالربح الوفير.

إن التنفيـذ السريع لخطة «التوسـع نحو الشرق» (انضـمام دول الكتلة الشرقية سـابقا إلى الاتحاد الأوروبي)، مكّن الرأسـمال المالي الغربي من حيازة فرص اسـتثمارية جديدة، وسـاعدت الشركات العملاقة، متعددة الجنسيات، على الفوز بأسواق جديدة لتصريف منتجاتها. على صعيد آخر، مكن هذا التوسع باتجاه الشرق القطاع الصناعي من الحصول على أيد عاملة ذات مسـتويات تخصصية رفيعة المستوى، وزهيدة الثمن نسـبيا. وهكذا يمكن القول إن ما أصبح، ابتداء من العـام 1993، حقا مشروعا، أعني ما أُشير إليه بالعبارة الرنانة «حرية الأفراد في اختيار مكان الإقامة» في الدول المؤسسة للاتحاد الأوروبي، لم يتحقق بفعل أسباب إنسانية. إن العكس هو الصحيح؛ فالمساعدة التي قدمتها الدولة لتدفق أيد عاملة رخيصة الثمن نسـبيا، كان إجراء يهدف إلى ترك الجماهير العمالية في داخل الاتحاد الأوروبي تواجه منافسـة شديدة الفاعلية، منافسة جـادت بثمارها على نحو ملموس؛ فبين العام 2000 والعـام 2009، انخفضت الأجور بحوالي 4.5 في المائة. علاوة على هذا، كان لـ «التوسـع نحو الشرق» دور كبير في نشـأة شريحـة الأجور المتدنية، هذه الشريحة التي ازدادت رقعتها اتسـاعا من عام إلى آخر؛ ففي ألمانيا، في أكبر قوة اقتصادية في الاتحاد الأوروبي، صارت نسبة هذه الشريحة تبلغ، في اليوم الحاضر، أكثر من 25 في المائة من مجموع الجماهير العاملة.

وبالنسـبة إلى الـدول الشرقيـة المنضمـة حديثا، لم تسـفر عمليـة التكامل مع اقتصاديات دول الاتحاد الأوروبي عن تسرب رأس المال إلى الدول الغربية بمقادير أكبر، وهجـرة قوى عاملة ذات كفاءات متقدمـة، وخلخلة أنظمة الرعاية الاجتماعية فقط، بل أسفرت، أيضا، وعلى نحو مخصوص، عن محاباة الدول المتقدمة على حساب الدول الضعيفة، على نحو دائم، واسـتثنائها من أهم المكتسـبات التـي يجنيها الغرب. فمن خلال السياسة الزراعية، مثلا وليس حصرا، يتضح بجلاء أن المعاملة غير المتكافئة كانت أمرا مسـتهدفا حقا وحقيقة: فقد خفض الاتحاد الأوروبي، في العام 2000، مسـاعداته المخصصـة للقطاع الزراعي في الـدول الشرقية، أي المخصصة لقطـاع تتمتع فيه دول أوروبا الشرقية بقوة تنافسية تبز مثيلتها في دول الاتحاد الأوروبي.

وصاحب تحول اليورو، من عملة حسـابية إلى عملة متداولة في أيادي المواطنين في العام 2002، حملة إعلاميـة طائلة التكاليف، وذلك لإقناع الجماهير العاملة بأن العملة الأوروبية الموحدة تهدف إلى زيادة المسـتويات المعيشية، وتعزيز السلام في

ربوع القارة الأوروبية. بيد أن واقع الحال يشــهد على أن العملة الموحدة أسـبغت النفع عــلى البلدان المتقدمة اقتصاديا في المقــام الأول، فمن خلال العملة الموحدة نجحــت ألمانيــا في تفــادي الارتفاع الذي كانــت تتعرض له قيمــة عملتها الوطنية (المارك الألماني)، واســتطاعت أن تمضي قدما في تعزيــز قوتها التصديرية. من ناحية أخرى أفرزت العملة الموحدة نتائج ســلبية بالنســبة إلى دول الاتحاد الأوروبي ذات الاقتصاديات الأقل قوة ومنعة؛ إذ أمســت هذه الدول أكثر تبعية للأمم الكبرى على وجــه الخصوص. وبما أن هذه الدول كانت في كثير من المناحي والمجالات أقل قدرة على المنافســة، لذا مارس اليورو ضغطا معتبرا على الأسعار والأجور. في غضون ذلك، تكبــدت الجماهير العمالية، في جنوب أوروبا، تبعات الارتفاعات الكبيرة الحاصلة في أســعار السلع الاستهلاكية، والســلع الغذائية على نحو مخصوص، ورضيت، صاغرة، باقتراب مستوى الأسعار في بلدانها من المستوى السائد في دول الشمال الأقوى.

وفي نحو عام، انطلقت إســتراتيجية لشــبونة، في العام 2006، من البرنامج الذي نفذته في ألمانيا الحكومة الائتلافية المكونة من الحزب الاشتراكي الديموقراطي وحزب الخــضر، في العــام 2010، فهذا البرنامج حتّــم أن يُعامل المواطنــون العاطلون عن العمل على نحو مزمن معاملة الفقراء المكتوب عليهم العيش من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، وليس مــن المدفوعات التي يحصلون عليها من مكتب العمل بصفتهم مواطنين دفعوا أقســاطا شــهرية للتأمين ضد البطالــة Hartz IV، وقاد إلى خلخلة النظام الصحي المجاني. وبحجة السعي إلى جعل الاتحاد الأوروبي، حتى العام 2010، أقوى منطقة اقتصادية في العالم، من حيث القوة التنافسية في السوق العالمية، ومن حيــث الابتكارات العلمية والتقنية، والتقدم المعرفي عامة، أصر المســؤولون، تنفيذا لإســتراتيجية لشــبونة، على خفض الضرائب المفروضة على الشركات، وعلى خلخلة قوانين تضمن عدم تعرض العمال للتسريح التعســفي، وعلى «إســباغ المرونة» على قوانين العمل، وتوسيع رقعة شريحة العمال من أصحاب الأجور المتدنية.

على صعيد آخر، يشهد تاريخ الاتحاد الأوروبي على حقيقة مفادها: أن الزعم المتداول في وســائل الإعلام، منذ عشرات الســنين، أعني الزعم بأن الرخاء يعزز أركان السلام، زعم زائف وافتراض وهمي؛ فالاتحاد الأوروبي تنظيم تسيطر عليه المصالح الاقتصادية الخاصة بالرأســمال المالي، وبالشركات العملاقة، ونفذ في عقود الزمن الماضية كل ما يلزم من أجل تركز الثروات، على نحو لا مثيل له حتى الآن، بأيدي ثلة تقف في أعلى الســلم الاجتماعي

الأوروبي، وفي إلحاق خفض مستمر بالمستويات المعيشية الخاصة بالجماهير الواقفة في الطرف الآخر من السلم. إن عملية الوحدة الأوروبية أدت، خلال نصف قرن من الزمن، إلى تفاوت اجتماعي يزداد اتساعا وسرعة، ليس في داخل هذه الدولة وتلك فقط، بل وبين دول الشمال والجنوب أيضا. فعوضا عن بناء القواعد المتينة لسلام الدائم، أفضت سياسة الاتحاد الأوروبي إلى نتيجة مخالفة كلية: فتعزيزها التفاوت الاجتماعي، عبّد الطريق أمام اندلاع صراعات اجتماعية تزداد عنفا بشكل متواصل، وقاد، في المحصلة النهائية، إلى خلق الظروف المناسبة لاندلاع صراعات بين الدول أيضا.

ومن خلال الترويكا، تحالف صندوق النقد الدولي، إذن، مع منظمة تتبنى المصالح نفسها التي يتبناها هو نفسه. وتتوافر، ليس على المال الضروري لتمويل القروض المنشودة فقط، بل ولديها، أيضا - على خلفية حجمها وسلطانها – القدرة على ممارسة الضغط على هذه الحكومة أو تلك، أو الإطاحة بها إن تطلب الأمر. وبما أن صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي يستندان على المصرف المركزي الأوروبي، المؤسس في العام 1998، والأداة المناسبة، التي يستطيع الطرفان من خلالها تحديد السياسة النقدية الواجب على كل مصرف مركزي وطني انتهاجها، والتدخل، عند الضرورة، على نحو مباشر في أسواق المال، وذلك من خلال شراء المصرف المركزي الأوروبي، سندات دَيْن حكومية مصدرة من قبل دول متعثرة، ومع أن عملية الشراء هذه لا تتسم بالشرعية قطعا، غير أن المصرف أمسى ينفذها بلا تردد. وكيفما كان، لا مراء في أن هذه الإجراءات قد منحت الحلف الثلاثي سلطانا عظيما، ما كان له نظير في أوروبا في أزمنة السلم.

وبما أن أعضاء أهم مجالس المديرين التنفيذيين في الاتحاد الأوروبي، وفي المفوضية الأوروبية، وفي مجلس المديرين في المصرف المركزي الأوروبي والمسؤولين القياديين في صندوق النقد الدولي، نعم بما أن هؤلاء جميعا لم ينتخبهم الشعب، بل جرى تعيينهم من قبل لجان مختلفة - تكاد تكون نكرة بالنسبة إلى الرأي العام - فإن الترويكا ليست أقوى تنظيم فقط، بل هي، أيضا، تنظيم لم يحصل من الشعب على الشرعية، وأنها بالتالي، لا تخضع لأي رقابة ديموقراطية. حقا لم يلغ استحداث الترويكا نظام الديموقراطية البرلمانية في أوروبا غير أنه تسبب، عمليا، في تعليق هذه الديموقراطية، وفي إخضاع القارة، على نحو مباشر، وبصيغة لا مواربة فيها، لديكتاتورية تمارس سلطانها من خلال ما لدى رأس المال المالي من مؤسسات دولية، غاية في الأهمية.

18

اليونان.. الترويكا أعادت المجاعات إلى أوروبا

في نهاية أكتوبر من العام 2009، أعلن رئيس الـوزراء اليونـاني، المنتخب حديثـا، باباندريو، أن عجـز ميزانية بلاده سـيبلغ أكثر من ضعف العجز، الـذي أعلنت عنه الحكومة السـابقة، مشـيرا إلى أن اليونان لن تكـون، بأي حال من الأحوال، قادرة على تحقيق نسـبة العجز، التي طالب بها الاتحاد الأوروبي، أي مطالبته اليونان بخفـض العجـز إلى 3.7 في المائـة مـن الناتج القومي الإجمالي.

وعلى خلفية هـذا الإعلان، فرضت الترويكا المكونـة من صنـدوق النقد الـدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصايتها على ميزانية الحكومة اليونانية، ملزمة البلاد بضرورة تنفيذ أشـد برنامج تقشـف عرفته اليونان منذ

«بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقـد الـدولي والاتحـاد الأوروبي والمـصرف المركـزي الأوروبي، جرى الاتفـاق على قـرار- بعيـد المدى عظيم النتائج- يجعـل من اليونان مختـبرا تجرب فيه هـذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها»

النظام الديكتاتوري، الذي حكم البلاد العام 1974. واشتمل هذا البرنامج على أمور مختلفة كان من بينها تخفيض الإنفاق العام بنسبة تبلغ 10 في المائة، وزيادة سن التقاعد بعامين، وتقليص الإنفاق على النظام الصحي، وزيادة معدلات ضريبية مختلفة، وتخفيض دخول العاملين في القطاع العام وتسريح أكبر عدد ممكن من العاملين لدى الدولة.

وقبل أن تسفر هذه الإجراءات عن النتائج المتوقعة منها، اتصلت حكومة أثينا في أبريل العام 2010 ببروكسل طالبة منها الإسراع بإنقاذها ومد يد العون لها، مؤكدة أن الوضع المالي للبلاد أسوأ بكثير مما كان متوقعا حتى الآن، ومقرة بأنها ما عادت قادرة على تسديد القروض المستحقة، ومناشدة بروكسل بمدها بالمساعدات المالية الضرورية، لتفادي الاضطرار إلى إعلان الدولة إفلاسها.

وبما أن أيرلندا وإسبانيا، ومن ثم إيطاليا والبرتغال، قد أعلنت، خلال فترات زمنية قصيرة، بيانات اقتصادية ومالية تشير إلى وضع حرج جدا، فقد أدرك مسؤولو الترويكا، أن هذه الدول أمست قاب قوسين من اندلاع أزمة عظيمة الأبعاد والانعكاسات، أزمة لا تكفي لمكافحتها الإجراءات المقررة حتى الآن، وليس لدى الاتحاد النقدي [الفتي] – الساري المفعول منذ العام 2001 - دروس وعبر وتجارب عملية لكيفية السيطرة عليها. ما العمل إذن؟

بعد مشاورات مكثفة بين صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، جرى الاتفاق على قرار- بعيد المدى عظيم النتائج - يجعل من اليونان مختبرا تجرب فيه هذه الأطراف تصوراتها وإجراءاتها. فكأن الموضوع كان يدور حول تجربة اجتماعية المحتوى، تعين على البلد الصغير نسبيا، أن يكون وسيلة للعثور على الأجوبة التالية: إلى أي مدى يمكن التمادي عند فرض برنامج تقشف على دولة من دول منطقة الوحدة النقدية الأوروبية؟ ابتداء من أي مدى فصاعدا، ينفد صبر المواطنين، فيقاومون، وربما يثورون على تعرض الإنفاق الحكومي والأجور للتخفيض، ومدفوعات تحويلية معينة للشطب؟ ما هي أفضل السبل للالتفاف على المقاومة المدنية، وما هي الأساليب الناجعة لدرء اندلاع حرب أهلية؟

وللحيلولة دون تعرض البرنامج التجريبي للرفض من قبل مواطني البلدان الأخرى المنضوية تحت راية منطقة اليورو، اندلعت حملة إعلامية شرسة، تهدف

إلى تحقيق أمر واحد لا غير: تشويه سمعة الجمهور اليوناني وتحريض مواطني دول الجوار للاستهانة بكفاءتهم، بزعم أن هذه البلاد «عاشت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكاناتها المادية»، وبالتالي، فلا مندوحة من إخضاعها هي ومواطنيها إلى برنامج تقشف صارم، صلب. علاوة على هذا، لا مفر من تصفية اقتصاد ظل، يجري استخدامه، باستمرار، لتمرير عمليات التهرب الضريبي وتداول الرشاوى، ومزاولة صور الفساد الإداري الأخرى. بالإضافة إلى هذا وذاك، دأبت هذه الحملة الإعلامية على اتهام الشعب اليوناني، بممارسة الخداع، والتضليل، وتزوير البيانات وعرض ميزانيات حكومية مزوقة، عارية عن الصحة، وذلك بغية الإيحاء بالتوافر على شروط الانضمام إلى منطقة اليورو.

إن الاتهام الأول تلفيق عار عن الصحة جملة وتفصيلا. فمتوسط دخل الفرد من المواطنين اليونانيين احتل في العام 2009، ثاني أدنى مرتبة في سلم متوسط دخل الفرد في منطقة اليورو؛ المتوسط السائد في البرتغال فقط كان أدنى منه. على صعيد آخر، كان الحد الأدنى لأجر ساعة العمل الواحدة يبلغ 4.05 يورو؛ أضف إلى هذا أن 20 في المائة من المواطنين كانوا يحصلون على دخل، هو أدنى من خط الفقر، وأن 60 في المائة من المحالين إلى المعاش كانوا مكرهين على العيش بمعاش شهري أدنى من 600 يورو. من ناحية أخرى، كان متوسط رواتب العاملين لدى الحكومة لا يزيد على 1.200 يورو.

ومن حقائق الأمور أن تهمة التهرب الضريبي تنطبق على فئات ميسورة الحال من الشريحة الوسطى أو على شريحة أغنى الأغنياء، فهؤلاء هم الذين يخبئون ثرواتهم في الواحات الضريبية، بمساعدة مصارف دولية عملاقة، في أغلب الأحيان، وبنحو شرعي. على صعيد آخر، فإن الشركات الأجنبية العملاقة، هي، في المقام الأول، الطرف الذي كان يدفع الرشاوى، ليس إلى العاملين بأجر من المواطنين اليونانيين، بل إلى موظفين وسياسيين أو قادة شركات، وذلك إما بنحو مباشر أو من خلال ما لديهم من حسابات مصرفية خارج اليونان[1].

إن اتهام اليونان بأنها مارست الخداع والأباطيل لكي تحرز العضوية في منطقة اليورو، اتهام لا غبار عليه أبدا، ويستند إلى حقائق مثبتة بلا أدنى شك. بيد أن الأمر الذي تتعين ملاحظته، هو أن وزر هذا التزوير لا يقع على عاتق الجماهير

العماليــة. إن القيادة السياســية في البــلاد، هي التي اتصلت، قبل ســنوات من الانضمام رســميا إلى منطقة اليورو، بمصرف الاستثمار غولدمان ساكس، وذلك لأن البــلاد ما كانت تلبي معايــير الانضمام إلى مجموعة العملــة الأوروبية الموحدة. وهكذا، أبدى غولدمان ســاكس، وقتذاك، اســتعداده لمساعدة اليونان من خلال إقراضهــا 2.8 مليار يــورو، ولكن ليس وفق معدلات الفائدة الدارجة في أســواق المال، بل بهيئة عمليــات مالية غاية في التعقيد وعظيمة المخاطر، عمليات مالية يُطلق عليها «مبادلة المشتقات» (Derivate-Swaps)، أي عمليات مبادلة قروض مصــدرة بعملــة معينة بقروض مصــدرة بعملة أخرى، وذلك بغيــة التأمين ضد مخاطر ارتفاع معدل الفائدة أو سعر الصرف الأجنبي. وهكذا، ومن خلال الرهان على ارتفاع معدلات الفائدة، اســتطاع غولدمان ســاكس أن يدبر لليونان سندات قــروض بقيمة 15 مليار يورو، (مكنت غولدمان ســاكس من زيــادة أرباحه إلى مقادير مضاعفة). وبهذا الأســلوب، نجح المصرف الأمريكي ومعه حكومة أثينا في خفض مديونية الدولة، رسميا، بنحو 2 في المائة.

بيد أن الرهان على ارتفاع معدلات الفوائد، باء بالفشــل، وأســفر عن خســارة رهان آخر، جرى التعاقد عليه على عجل. وفي نهاية المطاف، فازت اليونان، بناء على بياناتهــا المزوقة، بالعضوية في منطقة اليورو، بيد أنها تكبدت، في المقابل، خســارة، زادت العجــز في ميزانياتهــا بمقدار 5.1 مليــار يورو. وفي حين تظاهر السياســيون المتورطــون في هــذه الصفقة بمظهر زاهد متقشــف، بريء مــن كل ذنب، وضحية جاهلة تورطت بصفقات «ما كان لها علم بكنهها»، انســحب غولدمان ساكس، من الصفقــة بمكافأة بلغت قيمتها 800 مليون دولار أمريكي، موليا وجهه، ثانية، صوب مركز لندن المالي (علما أن الرئيس السابق لهيئة إدارة المخاطر الأوروبية، في المصرف، ماريــو دراغي، لايزال، حتى اليوم الحاضر، ينفي علمه بالصفقة المبرمة مع اليونان). إن دافعــي الضرائب هم، فقط، الخاسرون في هذه الصفقة، إذ إنهم صاروا مجبرين، إلى نهاية العام 2020، على تسديد ديون إضافية قيمتها 5.1 مليار يورو.

إن الزعم بأن الجماهير اليونانية «عاشــت فوق مستواها، وبنحو لا يتناسب مع إمكانياتها المادية»، في الحقبة الســابقة على اندلاع الأزمة، ليس ثرثرة واتهاما باطلا مخالفــا للحقائق فقط، بل هو، أيضا، يقلب الحقيقة رأســا على عقب: فعلاوة على

ارتفاع أعبـاء الديون الخارجية على خلفية تكاتف سياسـيين يونانيين مع مصرفيين يعملون لدى غولدمان سـاكس، ساهمت العملة الموحدة، اليورو، في اندلاع تدهور كبـير في الوضـع الاقتصادي المخيم على بسـطاء المواطنين. فبما أن متوسـط دخل الفرد الواحد كان في اليونان، متدنيا، في المنظور النسـبي، ولما كانت أسـعار السـلع الاسـتهلاكية، قد واصلت، بعد فترة وجيزة مـن اعتماد اليورو عملة البلاد الجديدة، الاقتراب من المسـتوى السـائد في الـدول الغنية، لذا ارتفعت التكاليف المعيشـية إلى مسـتويات، أكرهت الجماهـير اليونانية العاملة، على إخضاع أنفسـها إلى زهد وتقشف، فاقت شدتهما ما كانت قد اعتادت عليه في أزمنة الدراخما.

ومـع أن صندوق النقد الدولي والترويكا، كانوا عـلى علم وثيق بحقيقة الأمر، بنـاء على التقارير المقدمة من خبراء هذه الأطـراف، فإنهم، وعلى رغم ذلك، بينوا لحكومـة أثينا، أن الحصول على الدفعة الأولى من «قـروض الإنقاذ»، يُلزم اليونان بتنفيذ حزمتي تقشـف، تتركز نتائجها على أصحاب المداخيل المتوسـطة، والمتدنية أيضـا، في المقـام الأول. فحزمة التقشـف العائدة إلى أبريل العـام 2010، أوصت بـضرورة تخفيض رواتب الموظفـين، وبتعليق صرف الراتبين الشـهريين الإضافيين الثالث عشر والرابع عشر، وتخفيض المصروفات الإدارية إلى أبعد حد ممكن، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 21 في المائة. واشـترطت حزمة التقشف الثانية، العائدة إلى مايو 2010، أمورا عديدة، كان من جملتها تجميد رواتب الموظفين البالغة أكثر مـن 2000 يورو، وتصفية أعمال أكـثر من 600 دائرة في دوائـر الإدارات المحلية، وتقليص اسـتحداث فرص عمل جديـدة في القطاع الحكومي بنسـبة تبلغ 80 في المائة، ورفع سـن التقاعد من 61.3 إلى 63.4 سـنوات، ورفع معدل ضريبة القيمة المضافـة، مرة أخرى، من 21 في المائـة إلى 23 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على التبغ والمشروبات الكحولية والمحروقات.

وفي مطلـع العام 2011، تبـين بجلاء أكثر، أن حاجة اليونـان إلى المال، تزيد بكثير على مـا كان متوقعا حتى ذلك الحين. وهكذا، اتفق وزراء المال في الاتحاد الأوروبي، في فبرايـر، على«حزمـة إنقاذ» ثانية، تتضمن تعهـدا بمنح قروض تبلغ قيمتهـا 130 مليار يورو، يدفع منها صنـدوق النقد الدولي 28 مليار يورو. ولكي يتـم صرف هذا المبلغ، صـارت الجماهير العاملة، في يونيـو العام 2011، ملزمة

باحتمال أعباء حزمة تقشــف ثالثة. وعلاوة على خصخصة ثروات حكومية تبلغ قيمتها 50 مليار يورو، تضمنت هذه الحزمة زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة مجددا بنقطتين مئويتين، واستحداث «ضريبة تضامن»، وفرضت تعليق تسهيلات ضريبية مختلفة، وتسريح 150 ألف مســتخدم لدى الدولــة حتى العام 2015. وبالإضافــة إلى تقليص عدد المناحي والمجــالات، المنتفعة من مدفوعات الرعاية الاجتماعية، اشــتملت حزمة التقشــف الثالثة، لأول مرة، على تقليص مصروفات القطاع الصحــي بنحو عنيف. فقد تعين تخفيض هذه المصروفات بـ 1.43 مليار يورو حتى العام 2015.

ولفرض الرقابة على تخفيض النفقات والاقتصاد بالمصروفات، وعلى إنجاز عملية الإصــلاح الاقتصادي بالنحو المتفق عليه، أنشــأ الاتحاد الأوروبي ابتداء من ســبتمبر العــام 2011، «قوة المهــمات» الخاصــة باليونــان (Task-Force). وتكونت هذه القوة من هيئة خبراء تضم ثلاثين عضوا يترأســها الخبــير الاقتصادي الألماني، وعضو الحزب الاشتراكي الديموقراطي، هورست رايشنباخ. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن أعضــاء هذه الهيئة، التي مُنحت صلاحيات واســعة، باتوا يتصرفون كأنهم كانوا مــن قناصل العهد الروماني، فهم يمارســون أعمالهم بلا أدنى حــد من الشرعية، ولا يخضعون، لا هم ولا ممثلو الترويكا، للقوانين الضريبية[2].

وفي نوفمــبر، أحاط المواطنون والمهتمون الدوليــون علما، بعمق الضنى، ومدى الهوان الذي آلت إليه الديموقراطية البرلمانية. فحينما لاحظ رئيس الوزراء باباندريو أن حزبه المسمى باسوك (PASOK)، صار يعاني تراجعا كبيرا في أعداد أعضائه، على خلفية تأييد الحزب لجميع حزم التقشف، وأن الحل الصائب يكمن في إجراء استفتاء شــعبي، حول مدى تأييد الناخبين لتنفيذ إجراءات تقشفية في دور الإعداد، تدخلت الترويــكا، في الحال، للحيلولة دون إجراء الاســتفتاء، متخــذة جميع التدابير اللازمة لأن يتنحى باباندريو عن الحكم، ولأن يحل مكانه في رئاســة الحكومة اليونانية، بلا تــردد أو تأخير، لوكاس باباديموس، النائب الأســبق لرئيس المصرف المركزي الأوروبي ومحافظ المصرف المركزي اليوناني لاحقا، والذي لم تُكشف ملابسات دوره في فضيحة تزويق بيانات الميزانيات الحكومية بمســاعدة مصرف الاســتثمار غولدمان ســاكس حتى الآن.

ومن خلال حزمة التقشـف الرابعة، واصل تقليص المكتسـبات الاجتماعية مسيرته متخذا أبعادا لم يمر بها أي بلد أوروبي آخر في أزمنة السـلام. فقد طُرد 15 ألف فرد من العاملين في المرافق الحكومية على الفور، وخُفضت مداخيل المستخدمين، الذين واصلوا العمـل لدى الحكومة، ابتداء من العام 2012، أي خُفضت بأثر رجعي وبنسـبة بلغت 20 في المائـة تقريبـا. كما خُفض الحـد الأدنى للأجور إلى 586 يورو بالنسـبة إلى الكبار وإلى 525 بالنسـبة إلى اليافعين. كما قُلصت المخصصات النقدية، التي تدفعها مؤسسة الضـمان الاجتماعي في حالة تعـرض العامل للبطالة، إلى 322 يـورو، وعلاوة على هذا وذاك، خُفضت المعاشـات التقاعدية بنسـبة تراوحت بـين 10 و 15 في المائة، ورُفعت نسـبة المبلغ الذي يتعين على المريض المسـاهمة به عند حصوله على العقاقير الطبية، وتقلصت الخدمـات الطبية المقدمة من قبل المستشـفيات، وأُلغيت، جملة وتفصيلا، المكافآت النقدية، التي يحصل عليها الطبيب تعويضا عن ساعات العمل الإضافية.

وبما أن هذا الهجوم الكاسـح على المسـتوى المعيشي للمواطنـين العاديين، قد تزامـن مع أنباء جديدة، تتحدث بنحو متواصل، عـن المكافآت المالية، التي تصرف لـذوي المناصب الرفيعـة في المصارف، وعن تهريب رؤوس أمـوال طائلة إلى خارج البـلاد، وتزايد ثروات أغنى الأغنياء بمعـدلات خيالية، لذا لا عجب أن تتفاقم نقمة المواطنين العاديين، وتتعالى صيحات غضبهم على هذا التفاوت في توزيع المكاسـب والأعباء. ففي سـالونيك، وفي مدن أخرى كثيرة، اندلعت مظاهرات صاخبة، شـارك فيهـا عـشرات الألوف من مواطنـين عاطلين عن العمل وأفـراد محالين إلى المعاش وشبان يافعين. وجاء رد فعل السياسة في الحال، إذ إنها تركت للأجهزة البوليسية أن تواجه عمليات الاحتجاج هذه بعنف لا يعرف الرحمة ولا التردد. وهرولت وسـائل الإعلام لمسـاعدة أصحاب السلطة والسلطان، فراحت تتهم ضحايا سياسة التقشف، بأنهم مخربون، مشـاغبون، أو إرهابيون. ولتشـويه سمعة ضحايا سياسة التقشف، في خارج البلاد أيضا، وللقضاء على بذور التضامن في مهدها، صعدت وسـائل الإعلام الأوروبية أيضا، من عنف لهجتها.

وقـادت الصحف الألمانية الصفراء، حملة الهجوم على العمال اليونانيين، واصفة إياهـم بأنهم كسـالى، لا يريدون العمل، ويتهربون من دفـع الضرائب، ويتطلعون للإحالـة إلى المعاش قبـل الأوان [التقاعد المبكر]، رغبة منهـم في الحصول، من ثم،

على معاشــات تقاعدية مفرطة في الارتفاع. وأدلت رئيســة صنــدوق النقد الدولي كريســتين لاغارد بدلوها، في الحملة الموجهة ضــد العمال اليونان، إذ إنها نصحتهم، بأن «يدفعوا الضرائب، التي عليهم دفعها»، متهمة إياهم، جميعا، بممارسة عمليات التهرب الضريبي. (علما أنها لم تتحدث قط، هاهنا، عن أنها هي شــخصيا، وبصفتها تعمل لدى منظمة تابعة للأمم المتحدة، تحصل على دخل شــهري مقداره 50 ألف دولار أمريكي - ما خلا بدل المصروفات وبدل التمثيل)(*).

وكان سياسيون، قد تطوعوا، على اختلاف مشاربهم، بالمساهمة في حملة الافتراء على جماهير العمال اليونانيين. إن مَن يتطلع إلى الحصول على دعم مالي من ألمانيا، مطالب، في المقابل، أن يبذل جهدا مناســبا، وفق ما أعلنت عنه المستشــارة الألمانية أنجيــلا ميركل. والأمــر الواضح، هو أن مــيركل تتهم اليونان هاهنــا - ضمنيا - بأن عقليتهم تدفعهم إلى الســلوك الطفيلي، والكســل. وتتكامــل الاتهامات من خلال الزعــم، بأن دافعي الضرائب الأوروبيين يشــجعون المواطنين اليونانيين على مواصلة تقاعسهم عن العمل، بما يقدمون لهم من «حزم إنقاذ» مالي.

وتبرهــن النظــرة الخاطفة على دفعة القــروض، الممنوحة في إطار آلية الاســتقرار الأوروبي، في يونيــو العام 2012، على زيف هذه المقولــة: فالقروض البالغة قيمتها 18 مليــار يورو، حصلت عليها اليونان من مظلة الإنقــاذ الأوروبية، ذهب 6.9 مليار يورو لناشــونال بنك و5 مليارات لبنك بيريوس، و4.2 مليار إلى يوروبنك و1.9 مليار يورو إلى ألفــا بنك. وبهــذا المعنى، لم تحصل الجماهير العاملة في اليونان، على ســنت واحد من «أموال الإنقاذ» هذه.

وعــلى رغم تدهور الوضــع الاقتصادي بنحو متواصل، لم تتراجــع الترويكا، قيد أنملــة، عن مطالبها وشروطها. ففيما أغلقت آلاف المشــاريع الصغيرة أبوابها، وسُرح مــن العمل نحــو 50 في المائة من العــمال اليافعين، وتزايد تعاطــي المخدرات بين المشرديــن، الذين لا مأوى يؤويهــم، بنحو كبير، واصل كل من صندوق النقد الدولي والاتحــاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، تنفيذ سياســتهم، بكل إصرار وعنف، وبكامل العون المقدم لهم من قبل وسائل الإعلام.

(*) بدل التمثيل مبلغ لا يرتبط بأداء العمل فعلا، بل مرتبط بشغل الوظيفة. بناء على ذلك فإن العامل في مجال ما، يستحق هذا البدل حتى لو كان في إجازة مرضية أو سفر. [المترجم].

في مارس العام 2012، زعمت السياســة ووسائل الإعلام للرأي العام، أن «إطفاء الديون» دليل على اســتعداد المستثمرين على تقديم تضحيات كبيرة، وعلى اهتمام أســواق المال بتقديم مساعدات إنســانية عند الضرورة إلى بلد سقط أرضا. بيد أن الحقيقة تشــهد أن تخفيض ما للمســتثمرين الخواص من استحقاقات مالية بذمة اليونــان بمقدار 107 مليارات دولار، قابلها، في الواقع، ارتفاع اســتحقاقات الممولين الحكوميــين بمقــدار بلــغ 130 مليار يــورو، أي ارتفع بمقدار المبلــغ الذي تعهدت الترويكا بصرفـه في ســياق «حزمة الإنقاذ» الثانية، والذي سيسدده دافعو الضرائب اليونانيــون - هو والفوائد والفوائد المركبة المترتبة عليه - خلال الســنوات المقبلة. بهذا المعنى، لم تســفر العملية المســماة زعــما «إطفاء الديون» عــن تراجع أعباء الديون، بل أسفرت عن زيادة هذا العبء.

وبالنســبة إلى تدخلات الصندوق والترويكا المقبلة، كان الدرس المهم، المســتقى من التدخــل في اليونان، يدور حــول موقف الجماهير العمالية مــن هذا التدخل. فعــلى رغم التصعيد الذي طرأ على برامج التقشــف، كانت مقاومة هذه الجماهير تبدأ بقوة شــديدة وإصرار متصاعد، وتخفت وتنتهي مع مرور الأيام إلى غير نتيجة، مخلفة وراءها، في كثير من الأحيان، حالة تتسم تارة بالإحباط وتارة أخرى بالقنوط. وكان سبب هذا التطور يكمن، في المقام الأول، في إعراض كثير من المواطنين اليونانيين عن الأحزاب السياســية التقليدية، التي كانــوا يأملون منها تبني مصالحهم والدفاع عنها، وفي خيبة أملهم من عقم احتجاجات القيادات النقابية.

وبالنسبة إلى خيبة أمل المواطنين اليونان من الأحزاب السياسية، نود التذكير بأن الحزب الاشــتراكي باســوك (PASOK)، فاز بالانتخابات البرلمانية، العائدة إلى أكتوبر 2009، بالأغلبيــة المطلقة. ومع أن هذا الحزب، تنكر، فيما بعد، لجميع ما تعهد به خلال الحملة الانتخابية، وذلك لأنه لم يكن، بعدما شكل الحكومة، قادرا على تمويل هــذه التعهــدات، فإن كثيرين من أعضائــه ومؤيديه تقبلوا هــذا التبرير بكثير من الحنق والغضب. بيد أن الموقف تغير كلية بعدما تحالفت الحكومة الاشتراكية، التي يقودها حزب باســوك، مع الترويكا، وأخذت تساند تنفيذ جميع حزم التقشف. إن هــذا التحول دفع الجزء الأعظم من الجماهير العمالية، إلى أن تعرض عن الحكومة وحزبها. وتسري هذه الحقيقة - ولو بشــكل أقل شــدة - على النقابتين المسميتين

الاتحاد العام لعمال اليونان (GSEE) والمجلس الإداري الأعلى للموظفين الحكوميين (ADEDY). فهاتـــان النقابتان كانتا تنظمان، في ســياق تصاعد الأزمة، ما يزيد على دستة من الإضرابات العامة، بيد أن تحركاتهم ومقاومتهم ظلت على الدوام محدودة زمنيا وبلا فاعلية كبيرة من حيث محصلتها النهائية.

ولم يغــب عن وعي القاعــدة النقابية، أن قيادتهم كانــت، على رغم نقدها الإنشائي العنيف لهذا الجانب أو ذاك من جوانب سياسة التقشف المفروضة من قبل الترويكا، وافقت، من حيث المبدأ، على تنفيذ هذه السياسة، وأن استعدادها للكفاح، لم يزد شــدة، على خلفية تعاظم الأزمة، بل تراخى وتخاذل. كما لم يغب عن وعي القاعدة النقابية، أن قادة النقابات العمالية كانوا، في اللحظات الحرجة، لا يناقشــون مســتجدات الأمور مع أعضاء نقاباتهم، إلا بعد أن يناقشــوها مع القيادة السياســية بنحو مســتفيض، وأنهم لا يدعون إلى الإضراب عن العمل إلا بعدما يدركون أن القاعدة النقابية باتت على وشك فقدان الصبر.

وحينما أحجمت النقابات عن الاعتراض، بأســلوب واضح وأكيد، على الحكومة وعــلى اســتمرارها في تطبيق قوانين الطوارئ على ســائقي الشــاحنات والحافلات، والمســتخدمين العاملين في المعديات والمراكب، وفي القطارات العاملة تحت ســطح الأرض، توصلت أغلبية الجماهير العاملة إلى نتيجة مفادها: إن تكتيك وإســتراتيجية قياداتها تهدف، في واقع الحال، إلى السيطرة على غضب الجماهير العمالية، وذلك من خــلال التنفيس عن الفوران المعتمل في صدور العاملين بأجر، وتحويل احتجاجاتهم إلى أفعال عبثية، لا جدوى منها.

وكــما كانت الحال في أيرلنــدا، تبلور في اليونان أيضا، تطــورٌ، بانت معالمه على مســتوى العالم، في عقود الزمن المنصرمة: من خلال الضغط المتزايد، الذي تمارسه أسواق المال على النقابات العمالية عند تفاوضها مع أرباب العمل على الأجور، وحول الإضرابات العمالية، والتسريح الجماعي للعمال، كانت إمكانات النقابات على التصرف تزداد تقلصا باستمرار. من هنا، لا غرو أن تتخذ القيادات النقابية، في كثير من الأحيان، مواقف لا تخالف ما تطالب به القاعدة العمالية فقط، بل تســاير رغبات الاقتصاد وتصورات السياسة، متحولة، سياسيا، صوب اليمين بنحو متزايد.

وعلى خلفية يقينها بأن القيادة النقابية، لن تمارس، في المستقبل أيضا، مقاومة جادة لما تنتهج الحكومة من سياسة تقشف، تبنت الترويكا، في نوفمبر العام 2012، وفي مارس العام 2013، حزمتين جديدتين، تكادان تكونان إعلان حرب على دولة الرعاية الاجتماعية. فعلاوة على ما نُفذ من إجراءات غاية في القسوة، جرى رفع سن التقاعد، بنحو جماعي، إلى 67 عاما، وخُفضت المعاشات التقاعدية الزائدة على 1000 يورو بمعدل يتراوح بين 5 في المائة و15 في المائة، وأجور ورواتب العاملين لدى الدولة بمعدل يتراوح بين 6 في المائة و20 في المائة. وحُجبت عن المتقاعدين، المخصصات المدفوعة في أعياد الميلاد، وألغيت المخصصات المدفوعة للعاملين لدى الدولة في أيام العطل وأعياد الميلاد. على صعيد آخر، خُفضت بدلات التسريح عن العمل، وأُلغيت كلية، وبلا بديل، علاوات الأطفال بقدر تعلق الأمر بعائلات يزيد دخلها السنوي على 18 ألف يورو.

واستكملت برامج الإصلاح المنفذة سابقا في القطاع الصحي، بإجراءات جديدة، تفرض على المواطنين المساهمة في تكاليف العقاقير الطبية، ودفع رسم عن إحالة المريض منهم إلى المستشفيات[3]. بيد أن المواطنين الأكثر تضررا من هذه البرامج، هم بلا ريب الثلاثين في المائة من سكان اليونان، الذين ما كانوا يتمتعون بالضمان الاجتماعي، بفعل تعرضهم للبطالة بنحو مزمن أو في حالة إصابتهم بمرض معين. إن هذه الشريحة كانت مجبرة على دفع تكاليف الرعاية الصحية من قوتها اليومي. وفيما كان أصحاب المليارات اليونانيون، يذهبون إلى أرقى مستشفيات العالم للتطبب والعلاج، كانت الحوامل غير المشمولات بالتأمين الصحي، مجبرات على دفع أكثر من دخل ثلاثة شهور لقاء الولادة في المستشفى - أو الولادة في المنزل. وحتى اليوم الحاضر، لايزال النظام الصحي اليوناني يفرض على العائلات دفع مبلغ من المال لقاء تطعيم أطفالهم ضد الأمراض. أضف إلى هذا أن آلاف المتقاعدين والعاطلين عن العمل والمشردين يستغنون عن تناول عقاقير طبية ذات ضرورة قصوى بالنسبة إليهم، لا لشيء إلا لأنهم لا يمتلكون المبلغ الضروري لشرائها، قانعين، على مضض، بالسقم والعجز وبالوفاة المبكرة في أسوأ الحالات.

ومارست ألمانيا، على وجه الخصوص، دورا حاسما في برامج الإصلاح هذه. ففي سياق الأزمة، كلفت الترويكا كلا من «قوة المهمات» الخاصة باليونان (Task-Force)،

ووزارة الصحة الاتحادية في ألمانيا، بتحديد سبل تخفيض ميزانية القطاع الصحي اليوناني إلى نسبة تعادل 6 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، أي تخفيض الميزانية بنحو 50 في المائة، إذ إن قيمتها كانت وقتذاك تعادل 11.3 في المائة من الناتج القومي الإجمالي، علما أن هذه النسبة تساوي ما تنفقه ألمانيا نفسها على القطاع الصحي[4]. ومن خلال الاستعانة بخبرات شركات من قبيل KSB Klinikberatung وB & K Informatik und Consulting واختيار وزارة الصحة الاتحادية الألمانية المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)، وبالنظر غلى فرض مبدأ الربحية على مجمل النظام الصحي اليوناني، جرى تقليص ميزانية القطاع الصحي في اليونان بنحو 4.5 مليار يورو، أي أن قيمتها خُفضت إلى 9.5 مليار يورو، أو لنقل إنها خُفضت بنحو الثلث، علما أن قيمتها كانت تبلغ 14 مليار يورو في العام 2012.

وأسفرت هذه السياسة عن إغلاق أبواب 46 مستشفى من أصل 130 مستشفى، وتقليص ميزانيات المستشفيات المتبقية بنحو 40 في المائة، وتسريح 26 ألفا من العاملين في القطاع الصحي، من بينهم 9100 طبيب. ويقف المرء على النتائج المأساوية، المترتبة على هذه الإجراءات من خلال الحقائق التالية: ارتفاع معدل عمليات الانتحار بنسبة بلغت 40 في المائة، وارتفاع عدد متعاطي المخدرات المصابين بمرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) بأكثر من عشرين ضعفا خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 والعام 2013، وانتشار مرض الملاريا والتدرن الرئوي، وفيروس غرب النيل، والحمى الدنجية. وغني عن البيان أن هذه الحقائق المفزعة تفسر أسباب ارتفاع نسبة نقص الوزن، بين العامين 2008 و2010، بمعدل بلغ 19 في المائة بين الأطفال حديثي الولادة، وارتفاع وفيات الأجنة بنسبة بلغت 21 في المائة بين العام 2008 والعام 2011، وارتفاع وفيات الأطفال بنحو 43 في المائة خلال الفترة الواقعة بين العام 2008 و2010.

وعلى الرغم من جميع ما خلفت السياسة وراءها من نتائج مأساوية وآثار بشعة، لم تفكر لا وزارة الصحة في برلين ولا الترويكا، بضرورة إعادة النظر في إستراتيجيتها. فعوضا عن الاهتمام بمصير أطفال يعانون نقصا في التغذية، أو على شفا الموت، فضل صناع القرار متابعة تطور ديون الدولة اليونانية على ضوء نسبتها إلى الناتج القومي الإجمالي. والملاحظ، هو أن هذه الديون واصلت ارتفاعها على

الرغم من جميع ما جرى تنفيذه من إجراءات تقشـفية. ففي العام 2012 ارتفعت نسـبة هذه الديون إلى 157 في المائة من قيمة الناتج القومي الإجمالي، وسـترتفع، وفق أغلبية التوقع، إلى 176 [5] في العام 2013، وإلى 192 في المائة في العام 2014.

وبهذا المعنى، أمسـت سياسة التقشف قاب قوسين أو أدنى من أن تضل سبيلها وأن تفشـل في بلوغ هدفها: خفض الدَّيْن الحكومي بنحو مستديم، وتمكين اليونان من تسـديد ما اقترضته من صندوق النقد الدولي ودول ومصارف ومؤسسات مالية غربية. أما بالنسـبة إلى الترويكا، فإن هذا الفشل يعني: أن الإجراءات المنفذة حتى الآن، لم تكن بالمسـتوى المطلوب، وبالتالي، لا مندوحة من تطوير أسـاليب جديدة، ذات فاعلية أكبر وتأثير أوسع، بغية زيادة إيرادات الدولة.

ولكـن، ماذا عسى أن يفعل المـرء لبلوغ ما تتطلع السياسـة إلى تحقيقه؟ ماذا عساه أن يفعل في بلد انخفض فيه الأجر الحقيقي بنسبة زادت على 40 في المائة، في بلد سرح، بلا هوادة، ثلثي شبيبته من العمل، وتركهم يعانون بطالة لا ترحم، في بلد دُمرت طاقاته الاقتصادية وقدراته الاسـتهلاكية على مدى سـنوات كثيرة؟ لقد درس الخبراء خيارات عديدة وناقشـوا صلاحية سيناريوهات مختلفة، من قبل أن تختمر في أذهانهم فكرة سـبق لهم أن ناقشـوها إبان الأزمة الآسيوية في تسعينيات القرن العشرين. لقد أرشدتهم هذه الفكرة، إلى ينبوع مالي، جديد حقا وحقيقة، إلى ينبوع مالي ذهـب مدى أبعد من جميع الإجراءات، التي جـرى تنفيذها حتى الآن، لكن هذه الفكرة انطوت، أيضا، على معضلة لا يسـتهان بها أبـدا: فتنفيذ هذه الفكرة، في بلد لا يزيد عدد سـكانه على أحد عشر مليون نسـمة، يمكن أن يسفر عن زلزال مـالي واجتماعي، قد تنتقل آثـاره إلى البلدان الأوروبية الأخرى، يمكن أن يضرم النار في جميع ربوع القارة الأوروبية.

وفيـما كانت قيادة الترويـكا تناقش مخاطر مناورة من هذا القبيل، أسـعفها القـدر بأن نـشرت الأزمة ظلالها على ثالث أكبر جزيرة في البحر المتوسـط: نشرت ظلالهـا في قبرص، البلد الخامس في قائمة الـدول، التي هي في أمس الحاجة للعون المالي، في منطقة اليورو، أعني أيرلندا واليونان وإسبانيا والبرتغال. إذ تعرضت قبرص في مـارس العام 2013، إلى مشـاكل كانـت تتزايد تعقيدا باسـتمرار وتتطلب حلا بأسرع وقت ممكن.

وبالنسـبة إلى الخبراء الإستراتيجيين لدى صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي كانت صرخة الاستغاثة القادمة من قبرص هبة من هبات السـماء. فهذا البلد، الذي يبلغ عدد سـكانه أقل من مليون نسمة، وإجمالي إنتاجه يشـكل 0.2 في المائة، فقـط، من مجمل إجمالي الإنتاج في منطقـة اليورو، وقطاعه المصرفي يتميز بحجم متواضع نسـبيا، ويؤوي ودائع مصرفية تعود إلى مواطنين من خـارج منطقـة اليورو قيمتها 32 مليار يورو، نعم إن هـذا البلد هو المختبر المثالي، الممكن استخدامه، مرحليا، إنه هو المختبر، الذي يعوض الخبراء المذكورين عن إجراء تجاربهم في اليونان، ويكتسـب فيه مصطلح «العلاج بالصدمة» أبعادا جديدة بكل معنى الكلمة.

19

قبرص والصندوق.. بعد النهب تنطلق عمليات نزع الملكية

بناء علـى موقعها في الطـرف الشرقي من البحر المتوسط، كانت قبرص، بصفتها صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، دائما وأبدا، ذات أهمية جيوإستراتيجية بامتياز، غير أن هذه البـلاد لم تـؤدِ أبدا - من الناحيـة الاقتصادية - دورا ذا شأن على المستوى الدولي. وفي منتصف سبعينيات القرن العشرين اتخذت الحكومة في نيقوسـيا قرارا يرمي إلى تغيـير الوضع، وتمكين البلاد من أداء دور ذي بال في الاقتصاد العالمي.

وقامت، بـادئ ذي بدء، بتخفيض الضرائب على الشركات إلى 10 في المائة، وألغت الضرائب عـلى الهبات والأربـاح المتحققـة في البورصة، محاولة بذلك جذب المسـتثمرين الأجانب إلى قبرص. ولم يدم الأمر طويلا، حتى راحت أساطيل

«لم يبق أمام القيادة السياسـية في قبرص غير مد الجسور مع الترويكا، طالبة المسـاعدة، ومستسـلمة لما سـتتعرض له البـلاد مـن تدهور اقتصادي واجتماعي»

بعض شركات البواخر ترفع العلم القبرصي. كما بدأ كثير من الأغنياء اللبنانيين في فتح حسابات في مصارف قبرصية خلال العامين 1975 و1990، وذلك بسبب الحرب الأهلية في بلادهم. وفي المنظور العام، لا مندوحة من القول، إن الإجراءات المذكورة تمخضت عن نجاح متواضع في الواقع.

إن انهيار الاتحاد السوفييتي في العام 1991 هو الحدث الذي أفرز تحولا كبيرا فعلا. فئلة الأوليغاركية التي أثْرَت ثراء فاحشا، من خلال نهبها وسلبها ثروة الشعب السوفييتي، كانت مجبرة على التفتيش عن مكان يمنحها الفرصة الآمنة لإيداع المليارات التي استولت عليها. وبناء على تدني الضرائب، ولأن الدوائر الحكومية كتومة إلى حد بعيد، ولأن مناخ قبرص معتدل جدا، ولما كان 50 ألف مواطن روسي يقطنون في قبرص أصلا، لذا وقع اختيار كثيرين من أفراد هذه الأوليغاركية على قبرص.

وفي الزمن اللاحق، بذلت الحكومة القبرصية كل ما في وسعها من أجل تلبية مطالب زبائنها أصحاب المليارات، ومن أجل تطوير قبرص إلى مركز مالي مرموق. فهي سهلت على المستثمرين الأجانب شراء العقارات، ومنحت حق الإقامة بكرم ملحوظ، لا بل وسهلت على الأثرياء منهم إمكان الحصول على الجنسية القبرصية، إن كانوا يرغبون في التجنس. وفي العام 1996 أُسست في نيقوسيا بورصة للأوراق المالية، وابتداء من العام 1997 بات من حق الأجانب الاستحواذ 100 في المائة على شركات قبرصية.

ونتج عن هذه الإجراءات تدفق شلال كبير من رأس المال، شلال فعل فعله في تطور القطاع المالي القبرصي، على نحو يكاد يكون انفجاريا؛ ففي الوقت الذي كان عدد الشركات القابضة لا يزيد على 1000 شركة في العام 1995، ارتفع هذا العدد، في العام 2000، إلى 40 ألف شركة[1]. وعلى نحو متزامن تخلف الإنتاج الصناعي والزراعي الوطني بشكل شديد، وبصورة حتمت تخلف الصناعة والزراعة عن مسيرة التطور في دول العالم المختلفة، وأسفرت عن تعاظم تبعية البلاد للمستثمرين الأجانب.

وكان الاتحاد الأوروبي يراقب التطور في قبرص بارتياب وشكوك، وذلك لأن مصارف منطقة اليورو قد ضاعت عليها صفقات مربحة. ولكي لا يظل يؤدي دور المتفرج فقط، غيّر الاتحاد الأوروبي إستراتيجيته في مطلع الألفية الثالثة، فعرض على القيادة السياسية في قبرص، العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الاتحاد النقدي، من

غير أن يشترط توحيد شطري البلاد، المقسمة منذ العام 1974[2]. ووافقت حكومة نيقوسيا في العام 2004 على العرض المقدم لها، فأمست قبرص، بلا الشطر الشمالي المحتل من قبل تركيا، عضوا في الاتحاد الأوروبي، وتبنت في العام 2008 العملة الأوروبية الموحدة، اليورو.

وحينما عصفت أزمة اليورو باليونان، في العام 2009، لم يدم الأمر طويلا حتى انعكست آثار هذه المشكلات على قبرص أيضا؛ فالكساد الذي عم أكبر شريك تجاري، الذي عم الدولة التي تستورد ما يزيد على 20 في المائة من الصادرات القبرصية، تسبب، في العام 2009، في انخفاض الناتج القومي الإجمالي في قبرص بنسبة بلغت 1.9 في المائة. من ناحية أخرى صعدت السياسة التقشفية التي أكرهت الترويكا أثينا على تنفيذها، من شدة التدهور الاقتصادي، وتسبب في ارتفاع البطالة ومديونية القطاع العائلي، والمشروعات صغيرة الحجم، ليس في اليونان فقط، بل وفي قبرص أيضا. غير أن التشابك المتين بين مصارف البلدين كان، في الواقع، هو العامل الأشد وبالا؛ فكبرى المصارف القبرصية التي أمست قيمة ميزانياتها تزيد على قيمة الناتج القومي الإجمالي بأضعاف مضاعفة، في تلك الأثناء، كانت قد منحت أطرافا يونانية مختلفة حوالي 40 في المائة من إجمالي ما منحت من قروض. وهكذا تعين على المصارف القبرصية مواجهة موجة قروض معدومة، أي مشكوك في تحصيلها، تعين عليها مواجهة موجة تتسع دائرتها بلا انقطاع.

ولكي تكون قادرة على مواصلة منح زبائنها فوائد مجزية على ودائعهم المصرفية، اشترت المصارف القبرصية، على نحو محموم، في العامين 2010 و2011، سندات ديْن يونانية - من المصرف الألماني دويتشه بنك في المقام الأول. ولحين من الزمن، بدا هذا الإجراء حلا ناجحا للحد من وخامة المشكلات، فاليونان أمست تدفع فوائد مرتفعة على نحو غير عادي، على خلفية خفض وكالات التصنيف الائتماني جدارتها الائتمانية. ولكن، وكما تبين لاحقا، كان دويتشه بنك، هو، وليس غيره، الطرف المنتفع من هذه الصفقات في المنظور الطويل.

وفي يونيو تعرضت قاعدة بحرية تقع في جنوب قبرص لانفجار هائل، دمر أهم معمل للطاقة في الجزيرة. وكانت تكاليف ترميم المعمل قد زادت من شدة عجز الموازنة الحكومية بحوالي مليار يورو. ومن خلال تكاتف الاتحاد الأوروبي مع

الحكومة القبرصية، تم إعداد برنامج تقشــف يرمي إلى تخفيض العجز بمقدار 750 مليــون يورو. وكانت فقرات هــذا البرنامج تتضمن تجميد أجور العاملين في القطاع العام على مدى ســنتين، وتقليص مدفوعــات الرعاية الاجتماعية، التي يحصل عليها المستخدمون، وزيادة الضرائب المفروضة على عائد رأس المال، ورفع المعدل الضريبي الذي يخضع له الأفراد الذين يزيد دخلهم السنوي على 60 ألف يورو، ورفع ضريبة القيمــة المضافة من 15 إلى 17 في المائــة. وكان الإعلان عن هذه الإجراءات، في حد ذاته، قد أســفر عن موجة احتجاجات بلغت من الشــدة مقدارا دفع الحكومة إلى تعليق زيادة ضريبة القيمة المضافة للوهلة الأولى.

وفي أكتوبر من العام 2011، ازداد الوضع ســوءا على نحو لم يكن في الحســبان؛ فقد اتفقت اليونان مع الترويكا على شــطب الديون بنســبة تبلــغ 53.5 في المائة. وهكذا، وفيما كان المسؤولون في دويتشه بنك يرقصون طربا لبيعهم سندات الدين الحكومــي اليونانية في الوقت المناســب، كان هذا الاتفاق طامة كبرى بالنســبة إلى قبرص، فعلاوة على الخسائر المالية التي ستتحملها المصارف القبرصية الأخرى، ستبلغ خسائر اثنين، فقط، من أكبر مصارف البلاد 4.2 مليار يورو. وبالنظر إلى تفاقم شدة الاحتجاجات في البلاد، وبما أن تكاتف السياســيين مــع الترويكا أمسى يتصدر النقد ويثــير التذمر، حاولت القيادة السياســية في البلاد، النأي بنفســها عن الترويكا، من خلال تصريحات ســلبية بشأنها، ومن خلال تنصلها من بعض الإجراءات التي جرى الاتفاق بشأنها بين الطرفين سابقا.

ولفت هذا التطور أنظار القيادة السياسية في موسكو، وبالنسبة إليها كان، وقتذاك، سببان مناسبان لتحسين علاقاتها بالحكومة القبرصية؛ فمن ناحية كان مستقبل القاعدة البحرية الروسية الوحيدة، في البحر المتوسط، أعني القاعدة الروسية في مدينة طرطوس الســورية، تهددها مختلف المخاطر بناء على الوضع المتوتر في ســورية، ويدفع القيادة في موســكو إلى تســليط أنظارها على موانئ بديلة تقع في ليماسول أو لارنكا في قبرص. ومن ناحية ثانية، استرعت انتباه شركات الطاقة الروسية الموارد البترولية التي اكتُشفت في البحر المتوســط قبل فترة وجيزة. وللاحتفاظ بكل الخيارات المتاحة، انتهزت موسكو الظروف المواتية، فمنحت نيقوســيا في ديسمبر 2011 قرضا ثنائيا بقيمة تبلغ 2.5 مليار يورو، وبفوائد ميسرة تبلغ 4.5 في المائة.

وبالنسبة إلى الترويكا كان الاتفاق بين قبرص وروسيا استفزازا ليس بعده استفزاز. وعلى الرغم من هذا اتسم رد فعل صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي والمصرف المركـزي الألماني بالهدوء والرزانة وبالأناة والتمهل. وفي الواقع لم يكن تحلي الأطراف الثلاثة بالصبر والتأني بلا سبب؛ فالثلاثة كانوا على بينة من أن إمكانات روسيا المالية لا تكفي، في الأمد الطويل، لإنقاذ بلد أمســت ميزانية قطاعه المالي المتعثر تزيد على 150 مليــار يورو. أضف إلى هذا أن صناع القرار في الصندوق، وفي الاتحاد والمصرف المركزي الأوروبيين، كانوا على اقتناع تام بأن لديهم الآليات الضرورية لتركيع القيادة المتمردة الحاكمة في أصغر بلد في منطقة اليورو، عند الضرورة.

وبعــد مرور فترة وجيزة من الزمن، تبين بجــلاء أن الترويكا كانت محقة في تقديرها الأمــور؛ ففيما كان الوضع المالي في قبرص يزداد وخامــة، اتخذ الاتحاد الأوروبي قرارا يُلزم المصارف القبرصية برفع الحدود الدنيا لرأسمالها الخاص إلى 9 في المائة، متسببا في تصعيد حاجة البنك الشــعبي القبرصي، بمفــرده، إلى 1.8 مليار يورو، ومؤكدا ضرورة تغطية هذه الفجــوة المالية حتى منتصف العام 2012. وحينما اتصلت الحكومة القبرصية بموســكو، طالبة منها مدها بقرض جديد، تدخل المصرف المركزي الأوروبي، الذي ســاند، منذ أبريل من العام 2012، الجهاز المصرفي القبرصي من خلال منحه إياه العديد من مليارات اليورو، وذلك في إطار «مساعدة نقدية طارئة» Emergency Liquidity Assistance (ELA)، تدخل معلنا أن ســندات الديون الســيادية القبرصية ما عادت سندات مضمونة، تحظى بالقبــول في نظــام اليورو، وذلك لأن وكالة التصنيف الائتــماني فيتش قد خفّضت جدارة قبرص الائتمانية، وغني عن البيان أننا هاهنا إزاء إجراء لم يُطبَّق ولا حتى على اليونان.

وبهذا النحو فقدت قبرص قدرتها على الاقتراض من أسواق المال الدولية، وانهارت قدرة حكومة نيقوســيا على المقاومة. وهكذا لم يبق أمام القيادة السياسية في قبرص غير مد الجســور مع الترويكا، طالبة المساعدة، ومستسلمة لما ستتعرض له البلاد من تدهور اقتصادي واجتماعي. ومرة أخرى تركت وسائل الإعلام الدولية انطباعا يخالف الحقيقة جملة وتفصيلا، فعلى الرغم من أن الترويكا نفسها كانت قد اتخذت التدابير الضروريــة لإكــراه قبرص على اللجــوء إلى مظلة الإنقاذ، أذاعت هذه الوســائل على الملأ أن الترويكا «تدخلت للمســاعدة» ليس إلا، وأنهــا تفاوض الحكومة، الآن، على مساعدة قبرص ماليا لتمكين الجزيرة من الوقوف على قدميها.

ومــن خلال جــرد الخزينة فيما بعد، تبين بجلاء أن الوضــع المالي في قبرص أكثر وخامــة مما كان متوقعا. إذ ارتفعت قيمة ميزانيــة الجهاز المصرفي، في هذه الأثناء، إلى حوالي ثمانية أضعــاف الناتج القومي الإجمالي، ونما إجمالي ديون الدولة فبلغ ما نســبته 87 في المائــة. أضف إلى هذا أن المصارف القبرصيــة كانت لاتزال تحتفظ في دفاترها بقروض قيمتها 22 مليار يورو، سبق لها أن منحتها إلى المشاريع والأهالي في اليونان. وحتــى إن انطلقنا من تقديرات حذرة فإن قيمة التمويل الإضافي المطلوب تظل تتعدى 15 مليار يورو.

وكانــت هذه البيانــات قد أقنعت كل ذوي الشــأن بأن جميــع برامج الإنقاذ المنفــذة، إلى الآن، قد بلغت حدودها القصوى: زيــادة الضرائب وتخفيض الأجور، وتقليــص المصروفات، وتسريح كثير من العاملين في الخدمات العامة، في بلد لا يزيد عدد ســكانه على مليون نســمة، وأنها لم تكن إجراءات كافية لتغطية حاجة البلاد إلى التمويل. وبالإضافة إلى أيرلندا والبرتغال واليونان وإســبانيا، كانت قبرص خامس دولة من دول اليورو الســبع عشرة، غير القادرة، على تحرير نفسها، بقواها الذاتية، من مستنقع المديونية الخارجية. إن القيمة الكلية لتكاليف عمليات الإنقاذ المنفذة حتــى ذلك الزمن، والبالغة 1.6 بليون يورو(*)، فاقت كل ما توقعه المرء عند اندلاع الأزمــة. والأمر الذي تجدر ملاحظته، هو أن آلية الاســتقرار الأوروبي (ESM)، التي بــدأت عملها في منتصف العام 2012، لتحل مكان صندوق أو تســهيل الاســتقرار المــالي الأوروبي (EFSF)، ابتداء من منتصــف العام 2013، كانت قد مكنت الاتحاد الأوروبي من تأســيس أكبر مصرف في العالم، بناء على رأســماله الأســاسي البالغ 700 مليار يورو(**). من هنا، فإذا كانت مديونية اليونان وإســبانيا، بمفردهما، قد بلغت معا، وقتذاك، 1.4 بليون يورو، أي أنها بلغت ضعف الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاســتقرار الأوروبي، فما ذلك إلا دليل على ســعة الفجوة الناشئة بين مقدار الحاجة إلى المال ومقدار الموارد المالية المتاحة لتغطية هذه الحاجة.

وفي الوقع، كان عالم المال على وشك التعرض لمرحلة ثالثة من مراحل الأزمة العالمية التي اندلعت على خلفية انهيار الســوق الأمريكيــة للرهون العقارية مرتفعة المخاطر،

(*) أي 1.6 تريليون يورو، وفق المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) أي بناء على الرأسمال الأساسي الخاص بآلية الاستقرار الأوروبي (ESM). [المترجم].

فكما هو معــروف، ففي المرحلة الأولى وُظفت أموال دافعــي الضرائب، لردع الانهيار التــام. على صعيد آخر، في المرحلــة الثانية، جرت محاولة تخفيــض مقادير العجوزات الناشــئة في الميزانيات الحكومية، من خلال فرض برامج تقشــفية صارمة على الجماهير العاملــة. أمــا في المرحلة الثالثة، فــإن صناع القــرار تعين عليهم الاعــتراف بأن برامج التقشــف، بمفردها، لم تكن كافية لتعبئة الأموال الضرورية لترقيع الفجوات الناشــئة في موازنــات الدولة. وهكذا، ولتحقيق الاســتقرار في النظام المالي العالمي، تعين اســتخدام منابع نقدية جديدة.

وقبــل فترة من الزمن، ناقش الفاعلون الدوليون المختصون بالشــؤون المالية ماهيــة هذه المنابع. وفي العام 2010 عرض بنك التســويات الدولية للنقاش كتابا أبيض ينطــوي، لأول مرة، على نموذج مخصص «للأزمات المصرفية المســتقبلية»، ابتكر البنك له اســم: Bail-In. وخلافا لما يســمى Bail–Out، أي إنقاذ المصارف المتعــثرة من خلال أمــوال دافعي الضرائب، فإن المقصــود بمصطلح Bail-In هو إشراك المســاهمين في رأســمال المصرف المعني والأطراف الممولة له، في الخســائر التــي يتعرض لهــا المصرف المعنــي. أي، وبعبارة أخرى: لا يجــوز إنقاذ المصارف المتعــثرة من خلال تدخل الدولة على نحو غير مبــاشر، بل من خلال ثروة صغار المساهمين والمدخرين.

استرعت فكرة بنك التســويات الدولية، في الحال، انتباه مجلس الاستقرار المالي (FSB)، المكلــف من قبــل مجموعة الــدول العشرين (G20)، منــذ العام 2009، بمراقبة النظــام المالي العالمي، وكان هذا المجلس الذي يحظى صندوق النقد الدولي بعضويته، قد نشر، حينما كان ماريو دراغي أول رئيس له، أي قبل أن يصبح رئيســا للمصرف المركزي الإيطالي، قد نشر، في يوليو 2011، ورقة استشــارية تتناول مسألة الــ Bail-Inتحت عنوان «التفكيك الفعال لمؤسســات مالية ذات أهمية بالنســبة إلى النظــام المالي»، وتقــدم باقتراحات عملية لتحميل صغار المســاهمين وأصحاب حسابات التوفير أعباء إنقاذ المصرف المتعثر. ومن جملة هذه الاقتراحات، كان هناك اقتراح يشــير إلى «إصدار أسهم جديدة بأسرع وقت ممكن، ومن غير طلب موافقة قدماء المساهمين»، و«إبطال القاعدة الملزمة بأن يكون المساهمون أولى من غيرهم بشراء المصرف، المزمع تفكيكه» (إبطال الشُّفْعَة).

والأمر الذي تتعين الإشـارة إليه هو أن سـويسرا، الدولة القيادية على المستوى الأوروبي في مسـائل التوجيـه الحكومي، تحركت في الحال؛ ففي الأول من سـبتمبر من العام 2011، نشرت مؤسسـة الرقابة المصرفية السويسرية (Finma) «مراجعة للقواعـد» الدارجة في قانـون المصارف السـويسري، والمتعلقة «بتحويـل الودائع المصرفية إلى أسـهم جديـدة... وذلك بغيـة المحافظة على عمل المؤسسـات ذات الأهمية بالنسبة إلى النظام، حتى في حالة اندلاع الأزمات». في هذا القانون، صيغت قواعـد قانونية تضمن أن المصارف المتعثرة لـن تُنقَذ من قبل الدولة، بل من خلال ثروة صغار المساهمين وحسابات التوفير.

وشـارك صندوق النقد الدولي أيضا في الموضوع، فنـشر في تاريخ 24 أبريل من العام 2012 دراسة عنوانها «From Bail-out to Bail-in». وبنفاق بيّن، وبزعم أن المطلوب حماية «دافعي الضرائب من تحمل أعباء خسـائر المصارف»، صاغ خبراؤه العاملون في دائرته القانونية، وفي قسم سوق النقد ورأس المال، خطة متكاملة تفضي إلى سلب أموال المودعين وصغار المساهمين وحملة سندات الدَّيْن المصرفية.

إن العبارات الصريحة التي اسـتخدمتها الورقة الدراسـية، في سياق حديثها عن وضع الاقتصاد المالي العالمي، تجلب الانتباه فعلا؛ ففيما تذيع قيادة الصندوق، في كل المناسبات الرسمية، أسطورة تزعم «أن الوضع الاقتصادي بات يتعافى»، تقول الورقة التـي أعدها خبراء الصندوق، بصريـح العبارة: «إن المخاطـر المحتملة التي تتهدد المؤسسات المالية ذات الأهمية بالنسبة إلى الاستقرار المالي، قد أخذت تتزايد»، وإن «درجة التركز في القطاع المالي الأوروبي والأمريكي بلغت مسـتويات ما كان لها مثيل في كل العصور السـابقة، مسـتنتجة أن هذا التركز زاد من وخامة مشكلة «مصارف أكبر من أن يُسمح لها بالفشل (Too-big-to-fail)». علاوة على هذا، أشارت الورقة المذكورة إلى «أن نظام مصارف الظل الذي سـاهم بصورة حاسمة في انتشار مخاطر نظامية مختلفة لايزال يعمل بلا ضوابط، وبلا توجيه حكومي».

وتمضي الورقة في حديثها مشيرة، على نحو مسهب وتفصيلي، ليس إلى كيفية إشراك المساهمين والأطراف الممولة في الخسـائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-Ins) فقط، بل وإلى تصورات الصندوق بشأن التعامل مع القضاء أيضا: «ثمة أسباب لا محيص عنها لتنفيذ إجراء يقلص دور القضاء، فعلى خلفية الوضع الذي أوجب التعامل السريع،

وحتم ترك قرارات إعادة الهيكلية في عهدة مسؤولين يمتلكون الخبرة العملية، نرى أن من الأفضل أن يوكل موضوع اتخاذ القرارات إلى سلطات الرقابة المصرفية».

وكان المطلوب من هذه الورقة، بالذات، هو أن تكون مرشدا لإستراتيجية الترويكا حيال قبرص، فحتى مطلع العام 2013، أُعِدت قائمة إجراءات تتضمن: منح حكومة نيقوسيا قرضا قيمته 10 مليارات يورو. وأن تسعة مليارات يورو من هذا القرض تدفعها آلية الاستقرار الأوروبي، وأن المليار المتبقي يدفعه صندوق النقد الدولي، لقاء فائدة مقدارها 2.5 في المائة، وبشرط أن يُسدَّد القرض بين العامين 2023 و2035. وفي المقابل، كان على الحكومة القبرصية أن تقوم بتفكيك ثاني أكبر مصارف البلاد، ونقل ما في ذمته من ديون لدى المصرف المركزي الأوروبي، إلى أكبر مصرف في البلاد، والتكفل بتنفيذ برنامج تقشف عنيف، والالتزام بإشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بتحمل ما مقداره 5.8 مليار دولار (Bail-In).

وكان البرنامج القاضي بتنفيذ تقشف يوفر 351 مليون يورو يتضمن تخفيض أجور العاملين في الخدمات الحكومية بنسبة تتراوح بين 6.5 و12.5 في المائة، وتقليص المعاشات التقاعدية بنسبة 3 في المائة، واستحداث ضرائب جديدة على العقارات تدر أكثر من 70 مليون يورو على خزينة الدولة، ورفع الضريبة على الشركات من 10 إلى 12.5 في المائة، وزيادة الضرائب المفروضة على السجائر والمشروبات الروحية والمحروقات، ورفع ضريبة القيمة المضافة إلى 17 في المائة في العام الراهن [العام 2013] إلى 18 في المائة في العام التالي، ورفع الضريبة على العوائد، التي تدرها الفوائد من 15 في المائة إلى 30 في المائة، وخصخصة العديد من مشاريع الدولة. وتضمن برنامج إشراك المساهمين والممولين في خسائر المصرف المعني (Bail-In) فقرة تشير إلى أنه يتعين على المدخرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو أن يدفعوا، لمرة واحدة، رسوما إجبارية نسبتها 6.75 في المائة، وأن المستثمرين الذين تزيد ودائعهم المصرفية على 100 ألف يورو يتعين عليهم دفع رسم إجباري قيمته 9.9 في المائة. ويجب أن يتزامن إعلان هذه الإجراءات مع ما يسمى «عطلة المصارف» Bank Holiday، أي أن تُعلق الأعمال المصرفية مؤقتا.

إن هذا البرنامج لم يكن، في داخل الاتحاد الأوروبي فقط، بل وعلى المستوى العالمي أيضا، أعنف ضربة توجه إلى الجماهير العاملة في بلد ما. من هنا، لا غرو

أن تؤجل الحكومة في نيقوسـيا، المـرة تلو المرة، الموافقة عـلى تنفيذ هذا البرنامج بتبريرات مختلفة.

ولمنـح المصـارف الغربيـة الفرصة المواتية لكي يسـحبوا ودائعهـم لأجل، تركت الترويكا الحكومة تفعل ما يحلو لها حتى مارس 2013. ولكن، ومن ثم، تركت الترويكا الحكومة القبرصية تحيط علما بماهية الطرف صاحب السـلطان في البلاد. فمن خلال التهديد بتعليق المسـاعدات النقدية الطارئة المخصصة للبنك الشـعبي القبرصي، أي ومـن الناحية العملية، من خلال التهديد بإكراه قبرص على إعلان إفلاس غير مدروس، وغير منتظم، مارست الترويكا ضغوطا قوية على القيادة السياسية في قبرص.

وبعـد مرور بضعـة أيام، أذاعت حكومة نيقوسـيا، على المـلأ، تفاصيل برنامج التقشف المزمع تنفيذه، متخذة، في غضون ذلك، وبمساعدة المصرف المركزي الأوروبي، الإجـراءات الضرورية للحيلولة دون قيام المودعين بسـحب مبالـغ كبيرة من خلال ماكينات الصرف الآلي، أي للحيلولة دون قيام المودعين بسـحب مبلغ يزيد على 400 يورو من هذه الماكينات. وأسفر هذا الإجراء عن اندلاع موجة تذمر شعبي لم تشهد البلاد مثيلا له منذ سـنوات كثيرة. وفي الخامس عشر من مارس نزلت إلى الشـوارع آلاف مُؤَلَّفَـة لمحاصرة مبانٍ عامة مختلفة. وكانت الاحتجاجات قد بلغت درجة من الشـدة، بحيث أجبر الوضع الأمني المتـأزم الحكومة على تأجيل الجلسـة البرلمانية المزمع عقدها في السابع عشر من مارس إلى موعد آخر.

وفي الثامن عشر من مارس، تعاظم عنف الاحتجاجات إلى مسـتوى أجبر الحكومة على تهدئة الشارع والجماهير المتظاهرة، بتعهد يقضي باستثناء صغار المودعين، أي مَن لا تزيد حساباته المصرفية على 20 ألف يورو من الإجراء المذكور. وفي ليلة التاسع عشر من مارس اسـتطاع البرلمان، أخيرا، عقد جلسـته المخصصة للاقـتراع على حزمة الإنقاذ. وكانت النتيجة صفعة في وجه الترويكا: ففيما لم يصوت، ولا حتى نائب واحد من نواب الشعب، لمصلحة الحزمة، صوت 36 نائبا ضد الحزمة، وامتنع عن التصويت 19 نائبا.

وانتاب المسؤولين في صندوق النقد الدولي، وفي الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي، غضب عارم حقا وحقيقة، وراحوا يناقشون، علانية، احتمال طرد قبرص من منطقة اليورو. وخشية تهافت المودعين على سحب ودائعهم من المصارف في الحال، قررت الحكومة القبرصية تمديد ما يسـمى «عطلة المصارف» Bank Holiday حتى

نهاية الأسبوع، وتحديد المبلغ الممكن سحبه من ماكينات الصرف الآلي بمائة يورو فقط. وجربت، من ثم، محاولة أخيرة، للالتفاف على إشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بالخسائر التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In)، إذ أخذت تناقش إمكان تأسيس صندوق إنقاذ، يُموَّل من خلال الاحتياطي الذهبي، ورأسمال الكنيسة والأموال العائدة إلى صندوق المعاشات التقاعدية، ويمنح حق إصدار سندات ديْن سيادية. ولم تنتظر الترويكا طويلا، فقد ردت في الحال معلنة أنها ستعلق حق سحب القرض الطارئ المخصص للمصارف القبرصية، ابتداء من يوم الاثنين، الموافق 25 مارس، إذا ما واصلت الحكومة القبرصية امتناعها عن تلبية مطالبها.

وفي يوم الجمعة، 22 مارس، تدخلت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركيل، منذرة قبرص، بنبرة صارمة، بأن صبر دول اليورو له حدود، وأنه لا يجوز لقبرص الاستمرار في خلق متاعب لا جدوى منها لهذه الدول. وأعطى إنذارها ثماره، ففي مساء اليوم نفس وافق البرلمان القبرصي على معظم الفقرات الواردة في خطة الإنقاذ. وبعد مرور يومين، سافر الرئيس القبرصي إلى بروكسل لحضور جلسة استثنائية لوزراء المالية في دول اليورو. وفي ليلة الاثنين، الموافق 25 مارس – وقبل أن تفتح البورصات الأوروبية أبوابها – أُعلن، رسميا، التوصل إلى اتفاق بين الأطراف المعنية. وكان هذا الاتفاق يلبي، إلى حد بعيد، مطالب الترويكا، أو لنقل، طلبا للدقة، إن الأمر الوحيد، الذي كان لايزال غير متفق عليه هو الشروط المتعلقة بتنفيذ إشراك المساهمين في رأسمال المصارف القبرصية والأطراف الممولة لهذه المصارف، بالخسائر، التي يتعرض لها المصرف المعني (Bail-In). عوضا عن ذلك أُعلن إعفاء المبالغ المودعة لدى مصرف قبرص (بنك أوف سايبروس) مادامت قيمة الوديعة الواحدة لا تزيد على 100 ألف يورو، وتجميد الودائع التي تزيد قيمتها على 100 ألف يورو، وإشراكها في وقت لاحق في المساهمة في تكاليف الإنقاذ بنسبة تبلغ 40 في المائة تقريبا.

ولتضليل الرأي العام الأوروبي، ولكي يمنح مواطنو أوروبا الترويكا تأييدهم، وللتمويه على حقيقة الـBail-In، انطلقت حملة إعلامية، توحي بأن قبرص تحتضن الأموال المهربة من روسيا، وأن تطبيق الإجراء المسمى Bail-In على الودائع الزائدة قيمتها على 100 ألف يورو إجراء أخلاقي يرمي إلى فرض ضريبة على أموال شلة أوليغاركية

عظيمــة الثراء. بيد أن المواطنين القبرصيين، اســتطاعوا، بيسر، في الثامن والعشرين من مــارس، الإحاطة علــما بأن هذه المزاعم بعيدة كل البعد عــن الحقيقة، حينما فتحت مصارف الجزيرة، المحمية من قبل الشركة الأمنية البريطانية G4S، أبوابها مجددا بعد مــرور اثني عشر يوما على توقفها عن العمل. فمن ناحية، حظرت التعليمات الخاصة بحركة رؤوس الأموال على المواطنين القبرصيين فورا، سحب أكثر من 300 يورو في اليوم الواحد من حساباتهم المصرفية، وفرضت عليهم ألا يزيد المبلغ المحول إلى خارج البلاد على 2000 يورو شهريا. كما تم حظر التعامل بالصكوك في الحال.

ومــن ناحية أخــرى، اختلف الأمــر جملة وتفصيــلا بالنســبة إلى الأوليغاركية الروسية ، فهذه التعليمات لم يسرِ مفعولها عليهم أبدا. فكما تبين للرأي العام لاحقا، اســتطاعت هذه الشــلة الأوليغاركية، طوال «عطلة المصارف»، أن تحول ما تشــاء مــن أموال إلى العــالم الخارجي، وذلك عبر ما في لندن من فروع تابعة لأكبر مصرفين قبرصيــين - بلا قيد يحــدد مقدار الأموال المراد تحويلها إلى خــارج قبرص. ولما كان مصرف قبرص (بنك أوف ســايبروس) يمتلك 80 في المائة من رأسمال المصرف الروسي Uniastum، لذا كان في مســتطاع الأوليغاركية، من هنا أيضا، تحويل ما تشــاء إلى خــارج قبرص، بلا قيــد أو شرط. وكيفما اتفق، فإن إعلان الحكومة الروســية، عقب المصادقــة، بنحو نهائي، عــلى خطة الإنقاذ، عن دعمها الكامــل للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، لإعادة هيكلة المصارف القبرصية، يوحي بأن موسكو وبروكسل قد اتفقتــا من خلف الكواليس. من ناحيــة أخرى، يمكن اعتبار تحذير المصرف المركزي الأوروبي لجمهورية لاتفيا [الواقعة في بحر البلطيق]، من أنها ستجازف بتطلعها إلى الانضــمام إلى منطقة اليورو، إن هي منحت الأموال الهاربة من روســيا، مخبأ أمنا، مجرد محاولة لتحويل الأنظار عن التدفقات النقدية إلى لندن وموسكو.

وبالمناســبة، فإن الأوليغاركية الروسية لم تكن الطرف الوحيد الذي استطاع سحب ثرواتــه وتهريبها إلى مكان آمن في الوقت المناســب؛ فأغنيــاء بريطانيون انتهزوا، أيضا، كل الفرص المتاحة لتحويل أموالهم إلى لندن، أي أنهم نفذوا ما سبق أن نفذه أصحاب الشركات الملاحية اليونانية، قبل بضعة شهور، إذ إنهم حولوا ثرواتهم إلى حساباتهم لدى المصرف النرويجي العملاق DNB. وكما اعترف محافظ سلطة الإصدار النقدي، في وقت لاحق، نجح بعض المســتثمرين - «المطلعين عــلى بواطن الأمور بصورة أفضل» (قاصدا

في المقام الأول مصارف عملاقة ألمانية وفرنسـية) - في تهريب ما يزيد على 10 مليارات يورو من الجزيرة، في وقت مبكر نسبيا، في العام 2012.

إن الخـاسر الأكيـد، والوحيد، من هذا الإجـراء (Bail-In)، الذي تم تبنيه على نحو نهـائي في آخر أبريل، والذي حدد مقدار المسـاهمة بخسـارة المصرف المعني بنسـبة مقدارها 80 في المائة وليس 40 في المائة، كما قيل عند الإعلان عنه، نعم إن الخـاسر الوحيد من هذا الإجراء هم، بـلا ريب، المودعون الذين يزيد عددهم على 60 ألفا، أعني أولئك الذين اشـتروا بمدخراتهم سـندات المصرفين، فخسروا، بالتالي، الجزء الأعظم من مدخراتهم. ومن بين هؤلاء كان هناك كثير من أصحاب المشـاريع الصغـيرة والمتوسـطة الحجم الذين ما عاد في وسـعهم التـصرف في ودائعهم التي يحتاجون إليها لكي تسـتطيع مشروعاتهم مواصلة عملها. غير أن الجماهير القبرصية العاملة هي التي تحملت أوخم الأعباء، فهذه الجماهير عانت من تردي مستوياتها المعيشـية على نحو شنيع فعلا بفعل مجمل حزمة الإنقاذ، وتعين عليها أن تتحمل، عـلى مدى عقود كثيرة مـن الزمن، أعباء الضرائب المتزايـدة، والمداخيل المتراجعة، وتعرض نظام الرعاية الاجتماعية إلى خلخلة وتفكيك واسعين.

وكانت المصارف الأوروبية العملاقة من جملة كبار الرابحين من الأزمة القبرصية؛ فمصارف ألمانية وفرنسـية، على نحو مخصوص، دأبت على مدى سنوات كثيرة على الاقتراض من المصرف المركزي الأوروبي بأسـعار فائـدة لا تزيد على الصفر إلا قليلا، وإيـداع هذه المبالغ، من ثـم، في قبرص لقاء معدلات فائدة تتراوح بين 2.8 في المائة و4.9 في المائـة. عـلى صعيد آخر، فبعد اندلاع الأزمة، سـايرت الترويـكا، في الفترة الواقعة بين العامين 2012 و2013 أسـلوب التسـويف المنتهج مـن قبل الحكومة القبرصيـة، وذلك لأن هذا التسـويف منح المصارف الزمن الـكافي لأن تهرب الجزء الأكـبر من أموالها وأرباحهـا إلى مكان آمن، لا تتعرض فيه لإجـراءات الـ Bail-In. من ناحية أخرى، دفعت شحة الاحتياطيات لدى الجهاز المصرفي القبرصي الكثير من المشـاريع والشركات إلى نقل معاملاتها المصرفية إلى بلـدان أكبر في أوروبا الغربية. علاوة على هذا وذاك، نقل مسـتثمرون روس، في المقام الأول، العديد من مليارات اليورو إلى مصارف غربية؛ وذلك لأن هذه المصارف كانت في حاجة ماسة إلى سيولة نقدية، تغطي حاجتها المتزايدة إلى الودائع النقدية. وبقدر تعلق الأمر بمراكز مالية

مهمة من قبيل نيويــورك ولندن وزيورخ، كان تقويض أركان القطاع المالي القبرصي، يعني تخلصها من منافس، وتعزيز أكيد لهيمنتها عالمية الأبعاد.

والــشركات الغربيــة العملاقــة، كانت أيضا، مــن جملة الرابحــين. فمن ناحية اســتطاعت هذه الشركات الاستحواذ بأثمان بخسة على مشاريع متوسط الحجم تمر بضائقة مالية وخيمة، وانتهزت حتى مطلع العام 2014 فرصة ارتفاع نســبة البطالة إلى 15 في المائة، لتخفض الأجور وتكاليف الإنتاج إلى مستويات أدنى، بزعم أن هذه الإجراءات تجعل المشروع أكثر قدرة على «المنافسة في السوق الدولية».

عــلى صعيــد آخر، كان، ولايــزال، برنامــج الخصخصة يمنح الــشركات الغربية العملاقة فرصا اســتثمارية جديدة، وذلك لأنه يجبر الحكومة على بيع ثروة الدولة، أي يجبرهــا على خصخصة شركات من قبيل شركة الطاقة AHK وشركات الاتصالات القبرصيــة (تليكــوم)، وأهم ميناءين بحريين في البلاد، أعني ميناء ليماســول وميناء لارنكا حتى العام 2018، وذلك على أمل أن يسهم المردود المالي من هذه الخصخصة في تغطية 1.4 مليار يورو من ديْن البلاد الخارجي.

أضــف إلى هذا، أن ما لــدى قبرص من موارد بترولية وغازيــة في بحر إيجة قد أمســت تتسلط عليها، في الوقت الحاضر، أنظار شركات غربية عملاقة؛ فحتى مطلع العــام 2014 تقدمــت 15 شركة عملاقة تتبع 14 دولة، مــن بينها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا وأستراليا وروسيا وكوريا الجنوبية وماليزيا، عروضا رسمية للحصول على حق اســتخراج الموارد المذكــورة. وغني عن البيان، أن حيازة الشركات الأجنبية متعددة الجنســيات، على هذه الموارد، في إطار عملية الخصخصة، ستؤدي، في الأمــد الطويل، إلى ألا تحصل جماهير العاملين الفقيرة ولا على ســنت واحد من الســتمائة مليار يورو، المتوقع الحصول عليها من الموارد الكامنة في البحر المتوسط. إن كل الدلائل تشير إلى أن حصة الأسد من هذه الأرباح ستكون من نصيب جماعات المستثمرين الدوليين، الرافلين في ثروات فاحشة حقا وحقيقة.

20

أزمة اليورو عقب اندلاع الأزمة في قبرص.. الصندوق يطالب باستحداث أطر مؤسساتية لعمليات النهب

«بات واضحا أن إنقاذ النظام من انهيار مستقبلي سيتطلب تعبئة مبالغ مالية لا قدرة للدول ولا لأصحاب الودائع المصرفية على تعبئتها بأي حال من الأحوال»

إن فاعلية الإجراء المسمى Bail-In يسيرة الفهم من ناحية وعظيمة النتائج من حيث إساءتها إلى أطراف معينة من ناحية أخرى. فعلى سبيل المثال، تواصل مجموعة مستثمرين مساهمين في رأسمال مصرف معين كسب الأرباح إلى حين تعثر المصرف في الوفاء بالتزاماته النقدية، وذلك لأن المشرفين على إدارة صفقاته المالية قد ورطوه في صفقات مضاربة فاشلة. وهكذا، فمن أجل تعبئة رأس المال الضروري لإصلاح حال المصرف المتعثر لا يُطلب من المستثمرين تخصيص جزء من الأرباح العظيمة التي كسبوها خلال السنوات الماضية من أجل إصلاح حال المصرف، كما أنه لا يُطلب من المديرين المسؤولين عن المضاربات الفاشلة

المساهمة في تعويض الخسائر الناجمة. عوضا عن هذا وذاك، يُجبر المودعون وأصحاب الحسابات الجارية وصغار المساهمين في رأسمال المصرف، أي يُجبر أولئك الذين لا ناقة لهم ولا جمل فيما ينفذ المصرف من صفقات مالية يومية، على تقديم جزء من ودائعهم وأسهمهم المصرفية لإنقاذ المصرف من تعثره، أي يُجبرون على التضحية بجزء من المال الذي كانوا حتى ذلك الحين يعتقدون أنه في مأمن من المخاطر، والذي انتقل إلى مستثمرين لا معرفة لهم بهم، ومن دون علمهم. على صعيد آخر، لا تكتفي الدولة، في هذا السياق، بممارسة دور اللص، بل إنها تقوم أيضا بنقل الثروة التي حصل عليها العاملون بعرق جبينهم إلى أيدي أولئك الذين خلقوا المشكلات، بفعل دخولهم في مضاربات عظيمة المخاطر. وغني عن البيان، أن الدولة تساهم في أن يبقى دولاب المضاربة في حركة متواصلة حتى بعد إفلاس المصارف.

ومن خلال التمعن في الحالة القبرصية يحيط المراقب علما بالتسامح الكبير الذي أبداه صندوق النقد الدولي حيال هذه السياسة، ففي حين لم يطالب الصندوق في وقت من الأوقات بضرورة استثناء أصحاب الودائع التي هي أدنى من 100.000 يورو من المساهمة في خسائر المصرف المعني (Bail-In)، نراه يطالب، حاله حال الترويكا، بكل قوة وإصرار بضرورة مساهمة هذه الودائع في خسائر المصرف المعني بنسبة قدرها 6.75 في المائة. وإذا لم يجر العمل بهذا الإجراء فما ذلك إلا لأن الترويكا قد ارتعدت فرائصها بفعل الاحتجاجات الصاخبة التي قادتها الجماهير الشعبية، ولأن أسبابا تكتيكية صرفة دفعتها إلى التخلي عن الإصرار على تنفيذ مطلبها.

وعلى الرغم من هذا كله كانت الصناعة المالية الدولية راضية بنحو كبير عما جرى تحقيقه في قبرص، فما إن نُفِّذ الإجراء المسمى Bail-In، حتى أذاع معهد التمويل الدولي (Institute of International Finance, IIF)- المعروف عنه أنه أعظم لوبي مكلف بالدفاع عن مصالح الصناعة المالية- على الملأ تصريحا يفيد بـ«أن النهج المطبق في قبرص... يمكن أن يكون نموذجا صالحا للتطبيق على الانهيارات الناشئة في مناطق أخرى من أوروبا» وأن «المستثمرين يفعلون حسنا فيما لو رأوا في النهاية التي آلت إليها الأحداث في قبرص صورة تبين كيفية التغلب على الضغوط المستقبلية».

وسرعان ما حذت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وأستراليا ونيوزيلندا حذو المثال السويسري، إذ نفذت هذه الدول أيضا كل الترتيبات

الضرورية لضم مبدأ الـBail-In إلى القواعد الدارجة في أنظمتها القانونية. وفي ورقة مشـتركة عنوانها «إنقاذ مؤسسات مالية ذات أهمية كبيرة بالنسبة إلى النظام المالي العالمـي»، ذهب المصرف المركزي البريطاني والصندوق الأمريكي الضامن للمدخرات والحسـابات الجارية (FDIC) إلى مدى أبعد، فاقترحا تحويل جزء من المبالغ، التي تسـتحوذ عليها الحكومة قسرا في إطار البرنامج المسـمى Bail-In، إلى سندات دين مصرفية، أي تحويل نسـبة محددة من المودعين إلى مسـاهمين في رأسمال المصرف، غير أن ما يبدو للوهلة الأولى تسهيلا يحابي المودعين لم يكن في الواقع سوى استدراج مـدروس يراد منه سـلب المودعين حقهم في الاعتراض، أعني يراد منه سـلبهم حقا مثبتا في التشريع الأنجلوسكسوني.

أما بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي، فجسد التنفيذ القبرصي لبرنامج Bail-In بداية حقبة جديدة في التغلب على أزمة اليورو، فبما أن حقائق الأمور كانت تشير إلى أن المال المتاح لآلية الاسـتقرار الأوروبي لا يكفي دوما لإنقاذ المصارف من الانهيار، لذا بذلت اللجان ذات العلاقة في بروكسل في الحال جهدا كبيرا لتثبيت مبدأ الـBail-In في اللوائح التشريعية المصادق عليها في إطار الاتحاد الأوروبي.

كانت الأنباء المتداولة بهذا الموضوع قد أثارت مطلع صيف العام 2013 زوبعة اضطرابات واسـعة في أسـواق المال، فالكثير من المصارف سـاورتها المخاوف من أن يسـحب صغار المودعين أموالهم قبل أن يصبح المبدأ المذكور قاعدة قانونية سارية المفعـول، أو أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسـحبوا منها ودائعهم (Bank run). وعـلى خلفية هذه التطورات، توجه رئيـس مجموعة اليورو يورين ديسـلبلويم (أي رئيس الهيئة المكلفة بتنسيق السياسات الضريبية والاقتصادية) إلى الرأي العام، نافيا وجود هذه الخطط، ومعلنا أن قبرص «حالة اسـتثنائية نشـأت في ظـل شروط غير مألوفة»، بيد أن تصريحاته لم تمنع الخبراء الحقوقيين العاملين لدى الاتحاد الأوروبي من أن يموهوا على الرأي العام ويمضوا قدما في اتخاذ التدابير الأولية لصياغة قاعدة قانونية مناسبة.

وفي اليوم الأول من شـهر أغسـطس العام 2013 حان أوان هذه الخطط، فمن دون نقاش أو تصويت في البرلمان الأوروبي صادق الاتحاد الأوروبي، مدعوما من قبل ممثلي المصارف لدى الجمعية [أو الهيئة] الدولية للمبادلات والمشـتقات (ISDA)،

على تعليمات تشـير إلى أنه «يتعين على المصارف ذات المـلاءة المتدنية(*) أن تتخذ التدابير الضرورية لإشراك المساهمين وحملة سندات الدَّيْن الثانوية في تحمل قسط مـن العبء الضروري لتغطيـة رأس المال المطلوب قَبْلَ أن تعيد الدولة رسـملتها، أو قَبْـلَ أن تطلب من الحكومة تنفيذ الإجـراءات الضرورية لحمايتها من التدهور الحاصل في قيمة ثروتها»[1].

وحث الاتحاد الأوروبي الخطى حقا وحقيقة، فبعد مرور أقل من سـتة شـهور عـلى العمل بموجب خطـة الـBail-In في قبرص بات إشراك المودعين إجراء يتسـم بالشرعية على المسـتوى الأوروبي، وبدا الأمر كما لو أن المشـكلة الرئيسـية المخيمة عـلى الاقتصاد المالي الأوروبي قد حلت، إذ إن ما لدى مصارف الدول السـبع عشرة، المنضويـة تحت راية منطقة اليورو من ودائع غـير مضمونة تبلغ قيمتها الإجمالية 860 مليـار يورو بـات بالإمكان الآن إخضاعها، أعني هـذه الودائع، إلى الإجراءات المقررة في الـBail-Ins السـائدة في الدول المختلفـة. وبعد مضي أيام معدودة على المصادقة على التعليمات تلبدت سـماء بروكسـل وفرانكفـورت بغيوم تنذر بقرب انـدلاع عاصفة هوجاء. فبعد زمن قصـير اختمرت نواة نزاع كان قبل أن يطفو على السـطح بنحو مكشوف يدور بين المصرف المركزي الأوروبي والاتحاد الأوروبي بشكل كامن من خلف الكواليس.

كان سـبب هذا النزاع يعود إلى «اختبارات الضغـط المصرفي» التي تزمع هيئة الرقابة المصرفية الأوروبيـة EBA إجراءها على مصارف أوروبية معينة. فاحتمالات كثيرة كانت تشـير إلى أن بعـض هذه المصارف لن تجتاز هـذه الاختبارات بنجاح، وأنه سـيتعين عليها بالتالي أن تتخذ الإجراءات اللازمة لزيادة رأسمالها الخاص. وبما أن التعليمات العائدة إلى الأول من أغسطس كانت تفرض في هذا الخصوص إشراك المدخريـن والدائنـين من ذوي العلاقـة بالمصرف المعني بـادئ ذي بدء، لذا خشي المصرف المركزي الأوروبي من أن يتهافت أو يهجم المودعون على المصارف ليسـحبوا منها ودائعهم (Bank run)، عند أول تطبيق لهذه التعليمات.

بيد أن الاتحاد كان ينظر إلى الموضوع من زاوية مختلفة كلية، فبالنسبة إليه كان الـBail-In يعني بالدرجة الأولى رفع عبء ثقيل عن كاهل آلية الاسـتقرار الأوروبي

(*) أي المصارف التي يكون مجموع أصولها أدنى من مجموع خصومها. [المترجم].

(ESM). وأصرت ألمانيا عـلى وجه الخصوص، وهي التي تعتبر اقتصاديا أقوى دولة في منطقة اليورو، والتي تساهم بأعلى كفالات [ضمانات] في آلية الاستقرار الأوروبي، على أن يتحمل الدائنون والمودعون أولا، ومن ثم آلية الاسـتقرار الأوروبي، وبألمانيا أيضا، أعباء زيادة رأس المال الخاص بالمصرف المعني.

وغنـي عـن البيان أن اختـلاف الآراء بين الاتحـاد الأوروبي والمـصرف المركزي الأوروبي عكـس معضلة خيمت عـلى الاقتصاد المالي الأوروبي، ففـي خريف العام 2013: مجموع ميزانيات القطاع المصرفي ارتفع في غضون ذلك إلى 66 بليون يورو(*)، أي إن هـذه الميزانيات باتت تبلغ أربعة أضعاف الناتج الإجمالي المتحقق في مجمل القـارة الأوروبية. وبهذا المعنى بـات واضحا أن إنقاذ النظام من انهيار مسـتقبلي سـيتطلب تعبئـة مبالغ مالية لا قـدرة للدول ولا لأصحاب الودائـع المصرفية على تعبئتهـا بأي حال من الأحوال. ومن هـذا كله يتبين أن كلا الإجراءين- أعني Bail-Bail-Ing Out لم يكونا في المنظور طويل المدى سـوى إجراء غير متكامل(**) سوى إجراء مرقع تشـوبه الشـوائب فعلا، سـوى إجراء يصلح في أفضل الأحوال لإضفاء الاستقرار على النظام مرحليا فقط، فالمشكلة الرئيسية كانت تكمن في أن المسؤولين لم تكـن لديهم- ما خلا الإجراءين المذكوريـن- خيارات أخرى مطروحة على طاولة النقـاش، أو لنقل إنهـم لم تكن لديهم خيارات أخرى قبـل أن يعلن صندوق النقد الدولي في التاسع من أكتوبر العام 2013 عن اقتراح كاد أن يكون خبطة قوية أخذت المسؤولين في الاتحاد الأوروبي على حين غرة.

ففي ورقة تتكون من مائة صفحة منشورة بعنوان «Taxing Times» (حان أوان الضرائب) في الراصد المالي Fiscal Monitor، الذي يصدر منذ العام 2009، سـلطت إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي الضوء على السياسة الضريبية العالمية في سـياق تحليل اتسـم بكثير من الدقة. وانطلاقا من عشرات البيانات الإحصائية قدمت الورقة عرضا شاملا لتطور الإيرادات الضريبية الدولية منـذ أزمة العـام 2007، وبيانات اقتصادية مخيبة للآمـال، فقد توصلت إلى أن

(*) 66 تريليون يورو بحسب المصطلح المستخدم في الولايات المتحدة وفرنسا. [المترجم].

(**) هـذا اللبـس في معنى البليون والتريليون يحتـاج إلى توضيح مرة أخرى، فالبليون (وهو نفسـه التريليون في الولايات المتحدة وفرنسا) يعني الواحد الصحيح مع 12 صفرا.. وفي بعض الكتابات يقال بليون بمعنى مليار أي 1000000000. [المحرر].

مديونيــة دول اليــورو ارتفعت إلى 8.6 بليون يورو، وأن حصــة الدَّيْن العام قد ارتفعت في المتوســط إلى ذروة تاريخيــة، إذ إنها بلغت 110 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المتحقق في دول اليورو، وبهذا المعنى كانت أوروبا قاب قوسين من تخطي مستوى الدَّيْن العام، الذي ساد في العام 2007 بمقدار 35 نقطة مئوية.

وفي منتصف الصفحة رقم 49 وردت فقرة من 15 ســطرا تحت عنوان «ضريبة عــلى الثروة لمــرة واحدة؟» جاء فيها: «إن تفاقم التدهــور الذي ترزح تحت وطأته المالية العامة في كثير من البلدان عزز الاهتمام بالضريبة على الثروة- وبفرض ضريبة عــلى الثروات الخاصة لمرة واحــدة- وذلك باعتبار أن هذه الضريبة تشــكل إجراء استثنائيا لإحياء القدرة على الاقتراض. ويكمن الحافز في أن ضريبة من هذا القبيل- إذا ما جرى فرضها من قبل أن يكون بالمســتطاع التهرب منها وإذا ما تأكد للجميع أنها لن تتكرر مرة أخرى أبدا- لا تؤدي إلى تشــوهات ســلوكية (وأن الكثيرين يرون فيها إجراء منصفا)».

وإذا ما استُخرج الجوهر من هذه العبارات المطاطة فسيظهر بكل تأكيد أن العبارة المذكورة قد أشــارت إلى أن الضريبة على الثروة الخاصة تتصف بالخصائص التالية: أولا، لا يمكن للمعنيين بها التهرب منها. ثانيا، أنهم يعتقدون أنها ستفرض لمرة واحدة فقط. وثالثــا، أنهــم لن يحاولوا- بعد العمل بها- ســحب ثرواتهم أو نقلهــا إلى خارج البلاد. وفي ســياق العرض اللاحق استشهدت الورقة بشخصيات مشهورة في التاريخ الاقتصادي كانت قد أيدت هذه الفكرة وأشارت إلى أنها تتمتع بفرص نجاح «قوية».

وبعد الإشــارة إلى أن الإجراء يجب أن يُقارن بمخاطر الخيارات المتاحة، شــطب الديــون جزئيا أو كليا من قبل الدول الدائنــة أو التضخم، جرى الحديث عن «كنز التجــارب الكبير»، الذي من الممكن الاســتعانة به في هذا المضــمار. وتتناول الفقرة الأخيرة هذا الموضوع بكل موضوعية وعلى حقيقته، قائلة: ومن أجل خفض نســبة المديونيــة إلى مســتوى العام 2007 يتعين (على بعــض دول منطقة اليورو الخمس عــشرة) فــرض معدل ضريبي من نحــو 10 في المائة على كل العائــلات التي تمتلك ثروات رأسمالية».

لقــد خلف هذا التقريــر وراءه دويا عظيما انتاب العالم أجمع، الأمر الذي دفع المتحدثة الرســمية باســم الصندوق إلى أن تتنصل علانية مما جــاء في التقرير بعد

مضي بضعة أيام على نشره، زاعمة «أن الأمر ليس سوى مناقشة علنية لأفكار نظرية بحتــة»، ومشـيرة إلى أن الفقرة الثانية قــد انتقدت الضريبة نقدا شـديدا، غير أن الأمــر ليس على هــذا النحو، فمن نظرة خاطفة على الفقــرة الثانية يتبين بجلاء أن مــا قالته المتحدثة باســم الصندوق يجافي الحقيقة كليــة، فالورقة المعنية توصلت، صراحة، إلى أن سبب فشل الضريبة في الماضي كان يعود في المقام الأول إلى أن التأخر في تنفيذها قد أتاح مســاحة واســعة للتهرب (الضريبي) وهــروب رؤوس الأموال. وبعبارات أخرى: لا يجري هنا نقد الضريبة بحد ذاتها، بل جرت الإشــارة إلى نقاط الضعف التي رافقت عملية تنفيذها حتى الآن.

إن «Taxing Times»، (حــان أوان الضرائــب)، لم يكن يعكــس بأي حال من الأحوال نزهات فكرية، كما هو مبين من العبارة المشــيرة إلى «كنز التجارب الكبير»، الذي يمكن الاستعانة به في هذا الشأن، فالإشارة إلى هذا الكنز تمنح موضوع الضريبة على الثروة خلفيــة تاريخية. كما يعيد المؤلفون إلى الأذهان القول إن فرض ضرائب مــن هذا القبيل كان أمرا مألوفا، وكثير التطبيق في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وفي ألمانيا واليابان عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية»، مؤكدين بذلك أنهم لا يتحركون هنا في رحاب عالم الخيال، بل يقفون على أرضية سياسية واقعية.

إن اقــتراح صندوق النقد الدولي بشــأن فرض ضريبة عــلى الثروات لم يكن إذن مجرد دعوى واهية لا أصل لها ولا ســند، دعوى ذاع صيتها مصادفة ليس إلا. فكما كان الحــال مع مقترح الـBail-In، العائد إلى أبريل العام 2012، دار الأمر هنا أيضا حــول عمل مدروس رُســمت خطوطه العريضــة بعناية كبيرة، وأريــد منه توجيه النقاشــات في صفوف الرأي العام صوب الاتجــاه الذي أراده صندوق النقد الدولي. وإذا كانــت قد اندلعت ردود فعل غاضبة، فليس ثمة شــك في أن المســؤولين كانوا قد حسبوا حســاب ردود الفعل هذه مسبقا، باعتبار أنها تنفس عن خاطر البعض، وتهيئ الرأي العام للتعايش مع فكرة الضريبة على الثروات.

تجــدر الإشــارة إلى أن الورقــة قــد أشــارت في هامــش صغــير إلى ورقــة نشرهــا «المعهــد الألمــاني للبحــوث الاقتصاديــة»(Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في العام 2012 أثبت فيها الاقتصادي شتيفان بــاخ أن فــرض ضريبة بمقدار 10 في المائة ولمرة واحــدة لا غير في ألمانيا يمكن أن

يحقــق إيــرادات تبلغ قيمتها 230 مليار يورو تقريبا. غير أن واقع الحال يشــهد على أن ثمة اختلافــات جذرية بين مقترح المعهد الألماني ومقترح الصندوق: فباخ اســتثنى في ورقتــه الثروات التي هي أدنى من 250.000 يورو، واســتهدف أغنى الأغنياء فقط، أي أولئك الذين يشكلون 8 في المائة فقط من سكان ألمانيا. واللافت للنظر أن ورقة الصندوق لا تشير إلى هذه الحقيقة لا من قريب ولا من بعيد.

والملاحظ أيضا أن ورقة الـ«Taxing Times»، (حان أوان الضرائب)، تشــير إلى أن الهدف المنشــود هو «تخفيض حجم المديونية إلى المستوى الذي ساد قبل اندلاع الأزمــة». وهكذا، لم تجر الإشــارة، لا تمويها ولا ذرا للرمــاد في العيون، إلى الرغبة في حــل مشــكلة معينة، من قبيل الأزمــة التي يرزح تحت وطأتهــا النظامان الصحي والتعليمي أو البطالة في صفوف الشــبيبة. إن مقترح فرض ضريبة على الثروات كان يدور حول أمر واحد فقط، هو الرغبة في إعادة عقارب الساعة ستة أعوام إلى الوراء، وإعادة عقارب الساعة إلى وضع مالي ساد وقتذاك.

21

تراكم الديون وتزايد التفاوت الاجتماعي واختمار الثورة.. أهذه هي التطورات التي ستقضي على وجود الصندوق؟

بحسب ما تذيعه وسائل الإعلام الدولية، بات العالم منذ العام 2011 على أدنى تقدير يسترد قوته ويتماثل للشفاء اقتصاديا وماليا، من الانهيار الذي عصف به في العام 2007. أضف إلى هذا أن صحفيين من كل أرجاء المعمورة لا يدخرون جهدا في التأكيد على أنهم يكتشفون بلا انقطاع مؤشرات جديدة تشير إلى وجود بوادر تطور ملموس، عارضين هذه المؤشرات على الرأي العام كدليل على وجود تعاف «مستديم».

ويوجد، في الوقت ذاته، سيل جارف من أنباء، تشير إلى أن النظام المالي الدولي بات قاب قوسين من الانهيار وأنه آيل إلى السقوط في الهاوية خلال بضعة أيام أو أسابيع قادمة. على صعيد آخر،

«الكثير من الانتفاضات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامساواة في مجتمع ما أكبر كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر»

انتشرت في سوق الكتب، أطراف تصنع «الانهيار» بكل معنى الكلمة، أطراف تجعل من «الانهيار» صناعة يسيطر عليها كتبة، لا شغل لهم غير التنبؤ بموعد السقوط في الهاوية، ولا هم لهم غير إشباع نهم ملايين القراء للتنبؤات المشيرة إلى نهاية العالم.

وما من شـك، في أن تعايش كلا الاتجاهين جنبا إلى جنب، يعود إلى أن الوضع الراهن يتسـم بخاصية فريدة حقا وحقيقة، خاصية هـي في الواقع حصيلة نتجت عن تطور لم ير العالم مثيلا له حتى الآن، وبالتالي، لا يمكن تفسيره بيسر. وعلى الرغم مـن هذا، فإن من الخطأ الاعتقاد أن الاقتصاد العالمي في طريقه للتعافي. إن العكس هـو الصحيح: فكل الإجراءات التي جرى تنفيذها منذ اندلاع الأزمة المالية في العام 2007، بهدف بث الاسـتقرار في النظام أسـهمت بلا استثناء في إضعاف هذا النظام بنحو مستديم وفي جعله أكثر تعرضا للاختلالات وأشد استسلاما للاضطرابات.

فالمديونيـة العالميـة التي كانـت في العام 2007 لا تزيد عـلى 70 بليون دولار أمريكي، ارتفعت حتى منتصف العام 2013 إلى 100 بليون دولار. من ناحية أخرى، فحيثما اصطدمت المصارف بقيود قانونية، فإنها دأبت على نقل نشاطاتها في الحال إلى تنظيـم غامـض لا يلتزم بأي شـفافية، أعنـي أنها دأبت في مثـل هذه الأحوال على نقل نشـاطاتها إلى مصارف الظل. فوفق التقديرات الحذرة، يخفي هذا النظام الغامض في أوروبـا فقط 21 بليون يورو. وعلاوة على المضاربة الهوجاء، أدى الفزع من التضخم أيضا إلى اندلاع طلب كبير على القيم العينية، وبالتالي إلى خلق ضغوط شديدة في أسواق العقارات الدولية ونشأة فقاعات كبيرة في الأسواق المختلفة. وكما تبين لاحقا، انطوى التوسـع الكبير في منح القـروض إلى الدول الصاعدة، على تطور غاية في الخطورة. وعلى الرغم من كل التجارب المسـتقاة من أزمة أمريكا اللاتينية وأزمة آسـيا في القرن المنصرم فإن القروض التـي منحتها المصارف الدولية العملاقة إلى هذه البلدان، ارتفعت قيمتها إلى الضعف، بين العامين 2008 و2013. وفي مطلع العـام 2014، بلغت مديونية الدول الصاعدة مسـتوى مثيرا للفزع: لقد وصلت إلى 9.1 بليون دولار أمريكي.

إن هـذه الأرقام لا تترك مجالا للشـك: المخاطر الحافـة بالاقتصاد المالي العالمي لم تخف شـدتها أبدا، بل ازدادت شـدة واتسـاعا بنحو كبير. كما أنهـا تبين، أعني الأرقام المشـار إليها آنفا، أن الصناعة الماليـة لم تصبح أكثر حذرا أو أكثر حيطة على

خلفيــة الأزمة. إن العكس هو الصحيح: فالمؤسســات الماليــة الكبيرة ما عادت منذ العام 2007 تتفادى المخاطر، بل أمســت تدخل بصفقات ليســت خطرة فحسب، بل شــديدة المخاطر أيضا مقارنة بالسنوات السابقة للعام المذكور. ولا غرو في هذا، فإســباغ صفة «مهم بالنســبة إلى النظام» وtoo big to fail منح المصارف الدولية العملاقــة وضعا خاصا لا مثيل له في التاريخ الاقتصادي. حقا جرى في ســابق الزمن إنقــاذ مشروع ما مــن التعرض إلى انهيــار كلي، غير أن اعتبار فرع مــا من الفروع الاقتصاديــة جزءا لا يمكن للاقتصاد العالمي الاســتغناء عنه بــأي حال من الأحوال، والنظــر إليــه بالتالي على أنه مصون دائما وأبدا - إن هــذا كان ولا يزال حتى اليوم الحاضر أمرا فريدا حقا وحقيقة.

وحتى بالنســبة إلى أكثر مصارف الاســتثمار إقبالا على المخاطــر، فالملاحظ هو أن الحقبة الســابقة للعام 2007 كان يوجد فيها خط أحمر يحدد لهذه المصارف مســتوى المخاطــر المســموح بها - الخوف من الإفلاس. وغني عن البيــان أن هذا الخط الأحمر لا وجود له بالنســبة إلى المصارف، التي صارت من الأهمية بمكان، بحيث ما عاد يجوز تركها تعلن الإفلاس too big to fail. إن هذه المصارف تســتطيع الإقدام على أي خطر يحلــو لها، بــلا خوف من أن تخسر وجودهــا بهذه المجازفة أو تلــك. بيد أن هذا هو ليس كل ما في الأمر: إن هذه المصارف مســموح لها بأن تضع نفسها فوق القانون، كما تشــهد على ذلك الســنوات المنصرمة، وأن تتصرف كما لو كانت فوق القانون من غير أن يتعرض المســؤولون فيها للمحاســبة. إن المصارف تمارس أعــمالا جنائية بكل تأكيد، فهي تقــوم في وقت واحد بتصريــف البضائع المالية التي تقوم هي نفســها بالمراهنة عليهــا، وتضارب بنحــو مخالف للقوانين عــلى العملات الأجنبية وتتــورط في فضيحة الليبور الذائعة الصيت(*)، وتتعرض مكاتب قياداتها إلى الكثير من الحملات البوليســية التفتيشــية، ويلاحق القضــاء في فرانكفورت ولندن وزيورخ ونيويــورك كبار موظفيها، ويعلق تقديمهم للقضــاء لقاء فرضه عقوبات نقدية عليهم[1]. ولا مندوحة عن التذكير بأن هذه الأعمال الجنائية هي قمة جبل جليد عائم. لقد أســبغت السياســة على هذه الجماعة من البشر امتيازا صار بموجبه مسموحا لهم بإن يمارسوا عمليا كل ما يحلو لهم من سلوكيات شائنة، بلا ضمير يؤنبهم[2].

(*) أي معدل الفائدة السائد بين المصارف في سوق لندن النقدي. [المترجم].

وكانت النتيجــة التي تمخضت عن هذا كله هي أن أهم التطورات الثلاثة التي جــرى رصدها في الســنوات الماضيــة لم تواصل تقدمها بلا حاجــز يقف في طريقها فحســب، بل أخذت تتســارع أيضا بوتائر متصاعدة: تركز القوة الاقتصادية والمالية بأيــدي مشــاريع يتناقص عددها من يــوم إلى آخر، وتركز الــثروات المتزايدة بنحو دؤوب بأيــدي ثلة صغيرة مكونة من أغنى الأغنياء، وتراجع حقوق الأكثرية لمصلحة تزايد امتيازات أقلية صغيرة بكل معنى الكلمة.

فوفق دراســة نشرتهــا الجامعة التكنولوجية في زيــورخ، أمسى 80 في المائة من حجم المبيعات العالمية بأيدي 1.7 في المائة من المشــاريع العابرة للجنســيات، وأن 147 شركة عملاقة تسيطر بمفردها على 40 في المائة من هذه المبيعات. ولا يختلف الأمر كثيرا بالنسبة إلى الثروة الخاصة: فنحو 5 إلى 10 في المائة من الأغنياء يستحوذون على 80 في المائة من ثروة العالم. غير أن هذه الأرقام ليست الأمر الوحيد الذي يثير الرهبة، إن تزايد سرعة هذا التركز في السنوات الأخيرة هو في المقام الأول الأمر الأكثر إثارة للقلق. فعلى المســتوى العالمي، ارتفع عدد المليارديرات خلال الفترة الواقعة بين العامــين 2006 و2013 من 793 إلى 2170. وخلال الفترة الواقعة بين العامين 2009 و2013، انضــم إلى هذه المجموعة 880 مليارديرا، ومن المتوقع أن يتزايد عدد هذه المجموعــة بنحــو 250 مليارديرا في كل عــام. والملاحظ هو أن ثــروة أغنى الأغنياء ارتفعــت من 3.1 بليون دولار إلى 6.5 بليون دولار بــين العامين 2009 و2013، أي أنها ارتفعت إلى أكثر من الضعف.

وكانت حصيلة هذا التطور المتســارع هو ارتفاع الهوة بين أكثر المعايير أهمية في المجتمعــات البشرية - ارتفــاع التفاوت الاجتماعي إلى مســتوى لا مثيل له في التاريــخ. فلم يحدث في التاريخ أبدا، أن يصل مســتوى التفاوت الاجتماعي إلى ما وصــل إليه في اليوم الحاضر. ففي العام 2013، اســتحوذ 85 فردا من أغنى أغنياء العالم عــلى ثروة مقدارها 1.7 بليون دولار أمريكي، أي أنهم اســتحوذوا على ثروة تعادل الثروة التي يمتلكها 3.5 مليار من بني البشر، أي استحوذوا على الثروة، التي يمتلكها نصف البشرية[3]. وفي بريطانيا على سبيل المثال، استحوذت في العام 2013 خمــس عائلات على ثروات تعــادل قيمتها 20 في المائة مــن مجمل ثروة مواطني البــلاد. وفي نفس العام، امتلكــت في الهند 56 عائلة ثروة إجماليــة تعادل قيمتها

قيمة الـثروة التي يمتلكها 500 مليون من أبناء الهند. وفي العام 2013، أحرز أغنى شـخص في العالم، أعني عملاق صناعة الاتصالات كارلوس سـليم - فقط من خلال ما لديه من رأسـمال - على فوائد كانت قيمتها تسـمح له بأن يدفع الأجر السنوي لنحـو 440 ألف مواطن مكسـيكي. غير أن التفاوت يتضح عـلى أنصع ما يكون في الولايـات المتحدة الأمريكية، فالمليارديرات البالغ عددهم في الولايات المتحدة نحو 500 شـخص، يقف قبالتهم 50 مليون مواطن أمريكي يسدون حاجتهم للبقاء على قيـد الحياة من خلال بطاقة التموين التي يحصلون عليها من المكاتب والمنظمات الخيرية المعنية بالرعاية الاجتماعية.

وفيـما يقـف ملايين من بنـي البشر في أدنى السـلم الاجتماعـي، بفعل برامج التقشـف القائمة على مبادئ الليبرالية الحديثة، التي فرضت عليهم أن يعيشـوا في نكد وتعاسة وفقر مدقع، كان الواقفون في أعلى السلم الاجتماعي منهمكين بجنون ومجون في زيادة ثرواتهم إلى مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية. وفيما يتضور في العالم الراهن 840 مليونا من شـدة الجوع، ويعيش 770 مليونا بلا مياه صالحة للـشرب، وعدد مماثل أميون لا يقرأون ولا يكتبون، و80 مليون طفل لم يذهبوا إلى المدرسـة قط، يمتلك في هذا العالم أيضا أفراد تكفي ثروة الواحد منهم لإصلاح حال الأنظمة التعليمية والصحية في بلدان بأكملها.

إن هذا الوضع المفزع ليس النتيجة المنطقية لطريقة عمل النظام السائد فقط، هذا النظام الذي يجعل من كسـب الربح أسمى أهدافه، بل هو أيضا مؤشر واضح على المسـتقبل الذي ينتظر العالمَ في السـنوات المقبلة. وفي العصر القديم، في القرن الثالث ميلادي، كتب أرسـطو قائـلا: «إن التفاوت الحقيقـي أو المزعوم، كان دائما وأبدا، سـببا يدفع المواطنين إلى القيـام باضطرابات وثورات»، وبعد قرنين من ذلك، أعلن الفيلسوف والمؤرخ اليوناني بلوتارك أن «عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء هو أقدم وأفظع المآسي، التي عصفت بجميع الجمهوريات». إن الألفي سـنة من تاريخ البشرية أثبتت بصورة لا تقبل الجدل صدقية ما أشـار إليه اليونانيون. فالكثير من الانتفاضـات والثورات أبانت بصورة جلية حقيقة تقول: كلما كانت اللامسـاواة في مجتمع ما أكبر، كان احتمال نشأة توترات اجتماعية واندلاع انقلابات وثورات أكبر.

إن السياسـة الليبرالية الحديثة المتبناة من قبل صندوق النقد الدولي هي التي

حتمت علينا في عقود الزمن الماضية أن نعيش في عالم بَزَّ فيه مستوى اللامساواة كل المستويات التي سادت في العوالم التي عرفناها حتى الآن. بيد أن هذا ليس كل ما في الأمر. فعلاوة على ما قلناه، فإن الملاحظ أيضا هو أن التوترات الاجتماعية تتزايد بسرعة لا قرينة لها في التاريخ، وأن الإجراءات التي نُفذت في السنوات المنفرطة، بغية التغلب على الأزمة، لم يسفر إجراء واحد منها عن تحسن في الوضع، أو عن إضفاء الاستقرار على هذا الوضع على أدنى تقدير. إن الـ Bail-Out(*) وبرامج التقشف والتوسع في طبع الأوراق النقدية بلا قيود وحدود، ووصول معدل الفائدة إلى قيمة تبلغ صفرا بفعل السياسة النقدية المنتهجة من قبل المصرف المركزي الأوروبي، نعم إن هذا كله كان تأثيره تأثير جرعة هيروين يتناولها مدمن على المخدرات - توحي ظاهريا بتحقق انتعاش مرحلي، لكنها تزيد من وهن وضعف الجسم في الأجل الطويل. من ناحية أخرى، ليس ثمة شك في أن الـBail-In(**) والضريبة(***)، والإجراءات الأخرى الهادفة إلى تقليص المكاسب الاجتماعية، سيحين أوانها في قريب الزمن بكل تأكيد، وعلى رغم أن تأثيرها لا يختلف عن تأثير جرعة الهيروين لدى الشخص المدمن على تعاطي المخدرات، فهو يتلاشى تلاشي جرعة الهيروين عند المدمن، بسرعة إن عاجلا أو آجلا، غير أنها تنخر في أسس النظام بمثابرة وإصرار، وتقوض أركانه في نهاية المطاف.

ويمكن تلخيص نتائج هذه التطورات على النحو التالي: إن الجماهير العمالية تسيطر عليها حركة لولبية تتجه بها إلى المنحدر بصورة حتمية وبلا حاجز يقف في وجهها أو يستطيع قلبها رأسا على عقب، نعم إن هذه الجماهير تسيطر عليها حركة لولبية تخفض مستواها المعيشي دوما، وتحتم أن يكون كل إجراء مستقبلي أكثر وبالا عليها من الإجراء السابق عليه. بيد أن هذا كله لن يكون بلا نتائج. فالتاريخ يبين بجلاء أن المعايشات الاجتماعية المهلكة للأعصاب تتمخض عادة عن غضب عارم له ديناميته الخاصة وله طاقة كامنة فيه. حقا تنشأ هذه الدينامية خلال حقب زمنية طويلة، وأنها قد تطفو على السطح من حين إلى آخر، وتخف من ثم فتبدو

(*) إنقاذ المصارف المتعثرة من خلال المساعدات المالية الحكومية، أي من خلال أموال دافعي الضرائب. [المترجم].

(**) أي إشراك المساهمين برأسمال المصرف المعني والأطراف الممولة لهذا المصرف بالخسائر التي تتعرض لها المصارف المعنية. [المترجم].

(***) على الثروة، المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي. [المترجم].

كأنها على وشك الاختفاء نهائيا، بيد أنها تظل في الواقع مهيأة للانفجار في أي لحظة والتحول بالتالي إلى ثورة عارمة لا تبقي ولا تذر.

وليس بوسع أحد من بني البشر التنبؤ بزمن اندلاع هذه التحولات الاجتماعية. بيـد أن من حقائـق الأمر أيضا أن هذه التحولات سـتندلع حتما في يوم من الأيام، فما من شـك في أن المياه تتحول إلى بخـار إذا ما بلغت درجة الغليان. إن الأحداث الأخيرة في مصر وتونس ليست سوى النذر المؤذنة بهذه التحولات. إن هذه الأحداث أبانت أن قوة الغضب الاجتماعي الكامن في أعماق الجماهير المحبطة تسـتطيع إذا ما اختمرت أن تهدم كل السدود. كما أبانت أيضا أن الثورات قد تندلع في أماكن ما كان أحد يتوقع منها أن تكون حاضنة للثورة، وأنها يمكن أن تنتقل إلى أماكن أخرى بفعل ديناميتها.

وفي اليونان وإسـبانيا والبرتغال، ودول أخـرى واقعة في جنوب أوروبا، اندلعت أيضـا احتجاجـات عارمـة. وكان قد كُتب على بعـض اللافتات عبـارات من قبيل «لتسـقط الترويكا» و«ليذهب صندوق النقد الدولي إلى الجحيم». وكما هي الحال مع الثورات في تونس ومصر، قُمعت هذه الاحتجاجات أيضا. بيد أن استخدام القوة لقمع هـذه الاحتجاجات لا يعني بأي حال من الأحـوال أن هذه الاحتجاجات قد انطفـأت جذوتها بنحو نهائي. إن العكس هو الصحيح: إن اسـتخدام القوة يذكي بلا أدنى شك الغليان الشعبي، ويمنح الاحتجاجات الفرصة لأن تختمر من قبل أن تتحول في اللحظة المواتية إلى ثورة لا سد يستطيع وقفها.

وكيفـما كانت الحـال، فالأمر الأكيد هو أنه لا يمكن أبـدا التكهن بالصورة التي سـيتخذها التمرد والصيغة التي سـتتحول إليها الثورة في عصر شـبكات التواصـل الاجتماعي وفي زمن الفـرص الهائلة التي تتيحها وسـائل الاتصالات الحديثـة. ولكن، وعلى خلفية التجارب التاريخية، مـن حق المرء أن يؤكد أن: الجهـود المبذولة من قبل منظمات مـن قبيل صندوق النقد الدولي للمحافظة على النظام السـائد تدفع الحكومات لأن تسـتخدم أسـاليب بوليسية أعنف وأشـد قسوة عند قمع الاحتجاجات الشـعبية. وحينما لا تنفع هذه الأساليب في فـض الاحتجاجـات، فلن يكون أمام الحكومات سـوى منفذين - إما فرض الديكتاتورية أو البدء في شن الحروب.

إن عصـور الظـلام التـي خيمت على القرن العشرين شـاهد موثـوق به على المسـاعي التي بذلها الحكم النازي بنحو منتظم ليذكي بصورة منظمة العداء للآخر وليخلـق عـدوا وهميا ليحول أنظار أناس يعيشـون في أزمنة المشـاكل الاقتصادية الكبيرة عن المسـببين الحقيقيين لشقائهم، وليسـتثمر غضبهم في صراعات عسكرية داميـة. وبهذا المعنى، فإن تزايد عدد التنظيـمات اليمينية في أوروبا، وتعالي صليل سـيوف الجيوش، وتنامي استعداد العسكريين للمشاركة في التدخلات العسكرية في جميع ربوع المعمورة، ليست سوى نذر شؤم.

ولو نجحت الجماهير العاملة، على الرغم من كل الظروف المعاكسة، في اكتشاف أكاذيب وسائل الإعلام والسياسـيين، ولو أفلحوا في تحرير أنفسهم من فخ الأحزاب والمنظمات التقليدية، وطوروا تنظيمات وأساليب كفاح حديثة تتماشى مع متطلبات الزمـن الحاضر، فلا مـراء في أن هذه الجماهير سـتكون لديها فرصـة تاريخية: إذ سـيكون بوسـعها - انطلاقا من المسـتويات التقنية والعلميـة المتحققة في العصر الراهن - إقامة مجتمع، لا يسـيطر عليه جشع أقلية لا يُشْبَع نهمها للربح وتراكم الثروات أبدا، بل تسـيطر عليه الرغبة في تلبية الحاجات الاجتماعية المهمة بالنسبة إلى أكثرية أبناء الشـعب. وفي أرجح الظن، ليس بالمستطاع التنبؤ حاليا بالهيئة التي سيكون عليها هذا المجتمع مستقبلا، بيد أن ثمة أمرا لن يشط المرء في التنبؤ به أبدا: مستقبلا، لن يكون فيه دور لمنظمات من قبيل صندوق النقد الدولي.

22

ألمانيا والصندوق.. شؤم يلوح في الأفق

«بالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحـاد الأوروبي، وفي الترويـكا أيضـا، شراكـة إجباريـة مرهقة، بودها أن تتخلـص منها في الحال، لـو لم يكن هنـاك هـذا التداخل الكبـير في كثـير مـن العلاقـات الاقتصادية والمالية»

بصفتها دولـة انهزمت في الحرب العالمية الثانيـة، لم توجه إلى ألمانيا دعوة للمشـاركة في مؤتمـر بريتـون وودز، ولم تسـاهم، في الاجتماعـات التاليـة المخصصة لاسـتحداث نظـام اقتصادي عالمي جديـد، في أربعينيات القرن العشرين. وبعد مضي سبعة أعوام على نهاية الحـرب، في الرابع عشر من أغسـطس العام 1952، انضمت ألمانيا إلى صندوق النقد الـدولي، بصفتهـا العضو الثامن والخمسـين. وطوال عضويتها (حتى بعد توحيد شـطريها الغربي والشرقـي)، لم يحصل أن طلبت ألمانيا قرضا من الصندوق قط.

وبفضل حصتهـا البالغـة 5.98 في المائة، أمسـت ألمانيا، حاليا - بعد الولايات المتحدة

واليابان - ثالث أكبر الدول المساهمة في رأسمال الصندوق. أضف إلى هذا، أن رئيس المصرف المركزي الألماني (البندسبانك) يتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس المحافظين التابع للصندوق، وبين مايو من العام 2000 ومارس من العام 2004، تولى هورست كولر، المواطن الألماني، الذي سيصبح رئيس جمهورية ألمانيا لاحقا، منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. على صعيد آخر، فإن الطرفين، أعني ألمانيا (في إطار الاتحاد الأوروبي) وصندوق النقد الدولي، أمسيا، منذ بضع سنوات، يشكلان جزءا من الترويكا، المكلفة بالتغلب على أزمة اليورو.

إن الاعتقاد بأننا، هاهنا، إزاء قوتين وحد بينهما هدف مشترك، يبدو، عند إمعان النظر، أنهما ليسا سوى جماعة تطغى عليها حسابات دقيقة لممارسة الهيمنة وتسود بينها صراعات مختلفة. وللإحاطة علما بهذه الحسابات والصراعات، لا مندوحة من تسليط الضوء على التطور المختلف، الذي مرت به كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية عقب نهاية الحرب العالمية الثانية.

وكما هو معروف، اندلعت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، في النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين، وأن ألمانيا كانت، في هذه الحرب الباردة، دولة، تقع في الخط الأمامي من خطوط المواجهة بين القطبين المتناحرين. وهكذا، فحينما طرحت الولايات المتحدة على ألمانيا العام 1952 فكرة العضوية في صندوق النقد الدولي، كان الهدف من ذلك هو تعزيز قوة ألمانيا اقتصاديا، وتوظيف هذه القوة لمصلحة ما لدى الولايات المتحدة من نظام هيمنة عالمي الأبعاد. ورحبت ألمانيا بالعرض الأمريكي أيما ترحيب. فهي كانت قد خسرت أسواقها في الشرق عقب اعتماد نظام التخطيط الاقتصادي في الدول الدائرة في فلك الاتحاد السوفييتي. من هنا، فإن العضوية في الصندوق، تفتح أمامها أسواقا رحبة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا، نشأت بين ألمانيا والولايات المتحدة رابطة تخدم مصلحة الطرفين.

وإبان حكم الرئيس رونالد ريغان، انطلق في ثمانينيات القرن العشرين عصر جديد، مشبع بأفكار الليبرالية الحديثة، انطلق عصر جديد منح الرأسمال المالي

فرصا استثمارية مربحة بنحو أفضل ومتزايدة باطراد، وشهد تخفيض الضرائب المفروضة على الأغنياء والشركات، وتزايد انتقال فرص العمل إلى الدول ذات الأجور المتدنية. وفي هذه الحقبة من الزمن، كثفت ألمانيا علاقاتها ببقية الدول الأوروبية المنضوية تحت راية الجماعة الاقتصادية الأوروبية. وعلاوة على الدول المؤسسة ألمانيا ولوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا وفرنسا وإيطاليا، انضمت إلى الجماعة الاقتصادية، في الثمانينيات كل من أيرلندا وإسبانيا والبرتغال واليونان. ولم تمتعض الولايات المتحدة من اندلاع هذا التطور، فحتى ذلك الزمن، لم تشكل الجماعة الاقتصادية الأوروبية تهديدا لمصالحها قط.

وعقب انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 وإعادة توحيد ألمانيا العام 1990، تغير ميزان القوى في داخل أوروبا بخبطة واحدة. وإذا لم تنشأ عن هذه التحولات، صراعات مع مصالح الولايات المتحدة، فما ذلك إلا لأن تفكك ألمانيا الشرقية قد دق ناقوس تفكك الاتحاد السوفييتي والدول السائرة في ركابه أيضا. وفيما استحوذ الرأسمال الألماني [الغربي] على ثروات ألمانيا الشرقية، سابقا، بمساعدة قدمتها له المؤسسة المؤتمنة على إدارة تلك الثروات (Treuhananstalt)، هجمت المصارف العملاقة والشركات متعددة الجنسيات الأمريكية على ربوع الاتحاد السوفييتي (سابقا) وبلدان الكتلة الشرقية، محققة أرباحا خيالية.

وعلى خلفية اتفاقية ماستريخت العائدة إلى العام 1992 وتأسيس الاتحاد الأوروبي ليحل مكان الجماعة الأوروبية، تطورت أوروبا إلى قوة اقتصادية عالمية، مستقلة بذاتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت تنظر إلى هذه التطورات بحذر شديد، فإنها كانت وقتذاك مشغولة، هي نفسها، بإصلاح حال هيكل اقتصادها الوطني. وفي الواقع، كانت الحرب على يوغسلافيا، في نهاية التسعينيات، والتي شاركت فيها من ناحية ألمانيا في إطار الاتحاد الأوروبي ومن ناحية أخرى الولايات المتحدة بصفتها القوى العظمى في حلف الأطلسي (الناتو)، آخر عمليات يشترك فيها البلدان على المسرح العالمي.

وشهد مطلع الألفية الثالثة تزايد الاختلافات بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فإنشاء منطقة اليورو، أسفر عن منطقة نقدية، أخذت تظهر على

المسرح العالمي بصفتها منافسا اقتصاديا عنيدا للولايات المتحدة. وعزز استحداث اليورو قوة ألمانيا التنافسية بنحو كبير، لاسيما أن ألمانيا تتميز بقوتها التصديرية، فبفضـل اليورو مـا عادت ألمانيا تخـشى لا ارتفاع قيمة عملتهـا الوطنية المارك الألماني، ولا انخفاض قيمة عملات بقية الدول الأوروبية، التي هي أهم مسـتورد للبضائع الألمانية.

ولم تكن الولايات المتحدة الأمريكية مسـتعدة لأن تتنازل للمنافس الجديد ولا حتى عن سوق واحدة بلا مقاومة. وتجسد رد فعل الأمريكيين في أنهم منحوا العملة الأوروبية الموحدة، عبر أسواقهم المالية، فرصا مربحة إلى درجة شجعت على تسرب كميـات كبيرة من اليـورو، الأمر الذي أضعف أهمية وقيمة اليـورو، بصورة كبيرة. وبنحـو مواز، وفي أبريل العام 2000، تقلد هورسـت كولر، منصب المدير التنفيذي لصنـدوق النقد الـدولي. وفي الواقع، فإن اختيار هذا الرجل، الذي عمل، في سـابق الزمـن، مديرا لأحد أقسـام وزارة الاقتصاد الاتحادية، لم يكـن تثمينا لتزايد أهمية ألمانيـا، بـل كان، في المقام الأول، محاولـة لإشراك ألمانيا، الدولـة الرائدة في الاتحاد الأوروبي، في التصورات الإستراتيجية الدائرة في خلد الولايات المتحدة الأمريكية.

وكسـب كولر ود الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ليس بسبب دوره في تعبئـة المسـاعدات المالية الألمانية لتمويـل حرب الخليج العائـدة إلى العام 1990 فقـط، بل وبفعل دوره في تحقيق الوحدة الألمانية في المقام الأول. فبصفته مستشـار رئيس الحكومة الألمانية هلموت كول للشؤون الاقتصادية والمالية، كان كولر يـشرف على إدارة العلاقـات المالية مع الجماعة الأوروبية وعلى مؤسسـة الأمان (Truhandanstalt)، ومهد هو وموظف آخر اسمه تيلو سارازين لصياغة الخطوط العريضة للاتحاد الاقتصادي والنقدي مع ألمانيا الشرقية. وبفضل اقتراح كولر تحويل العملتين الألمانيتين بنسـبة واحد إلى واحد، حققت المشاريع الألمانية الغربية أرباحا طائلة، وانهارت المشـاريع الشرقية كلية، وغدت ألمانيا الشرقية بلا صناعة تذكر.

ولكـن، وبقدر تعلق الأمر بصندوق النقد الدولي، كان دور كولر الأهم، هو أنـه عبّد الطريق أمام نجاح المصـارف في تحقيق زيادة ثرواتها بنحو لم يكن له

مثيل في أوروبا. فبعد اختفاء ألمانيا الشرقية من الوجود، أجاز كولر للمؤسسات المالية الألمانية الغربية أن تستحوذ على المصارف الحكومية في ألمانيا الشرقية بأثمان بخسة، وأن تحوز لنفسها على ما لهذه المصارف من استحقاقات مالية تعود إلى حقبة ألمانيا الشرقية. وبما أن هذه الاستحقاقات لم تكن سوى دعم مالي مضمون بحكم الاتفاقيات المبرمة رسميا، لذا حققت المصارف صفقات ما كان في وسعها أن تحلم بها أبدا. فعلى سبيل المثال، استحوذ المصرف البرليني (Berliner Bank) (الغربي) على مصرف مدينة برلين (Berliner Stadtbank) (التابع لألمانيا الشرقية)، لقاء دفعه مبلغا قدره 49 مليون مارك ألماني، وعلى استحقاقات مالية لهذا المصرف قيمتها 11.5 مليار مارك ألماني، أي أنه حقق - على حساب الدولة - ربحا قدره 11.451 مليار مارك، أي ما يزيد على سعر الشراء بنحو 235 مرة[1]. وحقق المصرف الألماني الدويتشة بنك Deutsche Bank أرباحا لم تدر في خلد قياداته ولا حتى في المنام في الحقبة السابقة على توحيد ألمانيا. فبفضل اقتراح قدمه كولر، استحوذ الدويتشة بنك على مصرف الدولة في ألمانيا الشرقية وعلى 49 في المائة من حصص البنك المؤسس حديثا باسم بنك الائتمان الألماني، وعلى 122 فرعا من فروع هذه المصارف، الواقعة في أرقى الأماكن، وعلى جميع الخبرات الفنية والعملية - مجانا!

وخلال الأربع سنوات، التي تولى فيها منصب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، تميز كولر من خلال ازدواجية المعايير، التي يفصح عنها من حين إلى آخر: فعلى خلفية الاحتجاجات الدولية ضد السياسة التي نفذتها منظمته في نهاية الألفية الثانية ومطلع الألفية الثالثة، انتهز كولر أغلبية الفرص السانحة للظهور بمظهر المدافع عن حقوق الفقراء. بيد أنه أزاح الستار عن حقيقة شخصيته، حينما دفع الأرجنتين على إعلان الإفلاس، بلا مراعاة لمصالح الفقراء ولحياتهم في ظل فقر مدقع حقا وحقيقة، وحينما استحدث «المبادرة الثانية المعززة للبلدان الفقيرة»، (هيبيك 2)، التي كانت الحجة المناسبة لتعزيز خضوع دول العالم الفقيرة إلى ديكتاتورية الصندوق وإرادة حكومات فاسدة.

وفي سـياق الحرب على العراق في العام 2003، طفت التوترات بين الولايات المتحدة وألمانيا على السـطح لأول مرة. ففـي مؤتمر صحفي، تهجم وزير الدفاع الأمريكي رامسـفلد على ألمانيا وفرنسـا، متهما إياهما بأنهما تجسـدان «أوروبا القديمـة»، وزاعـما أن أعضاء حلف الأطلـسي في الشرق، هم الذين يجسـدون «أوروبـا الحديثة». وكان سـبب التوترات يعود إلى أن ألمانيا، ومعها فرنسـا، قد رفضت على لسان مستشـارها غيرهارد شرودر، المشاركة في «حلف الراغبين» في الحرب على العراق.

إن رفض ألمانيا المشاركة في الحرب، ليس سببه هو أن روح السلام قد خيمت بين ليلة وضحاها عـلى شرودر أو وزير خارجيته من حزب الخضر. فالاثنان كانا قد أبانا استعدادهما لخوض الحروب، قبل أربع سنوات فقط، أعني حينما وافقا على مشـاركة القوات الألمانية في أعتى هجمات جوية إبان حرب كوسـوفو. إن سـبب الرفض الألماني كان يكمن من ناحية في الاسـتنكار الشـعبي للحرب على العـراق، ومن ناحية أخرى، احتراما لمصالح شريكـين اقتصاديين تزداد أهميتهما باطراد: روسـيا، الدولة التي تزود الاقتصاد الألماني بالغاز والبترول، والصين، البلاد التي تزداد أهميتها كشريك تجاري يحقق أسرع معدلات نمو اقتصادي.

وللحـد من تـسرب كميات كبـيرة من اليـورو إلى منطقة الـدولار، نفذت الحكومة الألمانية الائتلافية بقيادة شرودر بين العامين 2003 و2005 ما يسـمى أجندة 2010، علما أن هذه الأجندة اشـتملت على أعنـف ما عرفت ألمانيا من إصلاحات تنفذ في سوق العمل وأنظمة الرعاية الاجتماعية. فمن خلال التخفيف من أحكام فسـخ عقود العمل وإلغاء المعوقات القانونية الخاصة بتأجير العمال واسـتحداث قطاع للعاملين بأدنى الأجور، جذبت الحكومـة رأس المال الأجنبي وسـاعدت المشاريع الألمانية، في السنوات التالية، أي في ظل حكومة ميركل أيضا، على كسب قوة تنافسية دولية أكبر وعلى التوسع في فائض الميزان التجاري - بلا اعتبـار لغضب الولايات المتحدة الأمريكيـة، التي كانت، حتى ذلك الزمن، تعاني ضغطا شـديدا، وذلك لأن السماء باتت، في نهاية العام 2006، ملبدة بغيوم أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر.

وبعدمـا أنفقـت الحكومة في واشـنطن في الفترة الواقعة بـين العام 2007 و2008 مليـارات الـدولارات لإنقاذ مصـارف عملاقة وشركات تأمـين مختلفة، ملحقـة بذلك أفدح الأضرار بالمال العام، بـدأ، من ثم، المصرف المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفدرالي) التوسع بالمعروض النقدي من خلال سياسة التسهيل الكمي (Quantitative Esing)، أي بدأ بتنفيذ سياسة كادت تكون بمنزلة إعلان الحرب على اليورو وما سواه من عملات مختلفة. وكان كفاح أوروبا ضد انعكاسات أزمة الرهون العقارية عالية المخاطر، قد أسفر عن تورط المنطقة النقدية الموحدة، في أزمة اليورو، وجعل حكومة برلين تواجه مشكلات عظيمة.

وإذا كانت ألمانيا، حتى ذلك الحين، هي المنتفع الأكبر من اليورو، فإن العملة الموحـدة باتت الآن بمنزلة قيد على ألمانيا. ففي الزمن السـابق على اسـتحداث اليورو، كانت ألمانيا بفضل عملتها الوطنية المارك، قادرة على الخروج بسـلام من عجز بعض البلدان الأوروبية عن خدمة ديونها. وبهذا المعنى، فإن النأي بالنفس عن مشـاكل الدول الأوروبية الأخرى، ما عاد ممكنا على خلفية العملة المشتركة. من هنا، لا عجب أن تقترح ألمانيا في الحال إمكانية تعليق عضوية الدول العاجزة عـن خدمة ديونها في الاتحـاد النقدي الأوروبي، واسـتحداث نظام يرتب إعلان إفلاس الدول.

واستند هذا الاقتراح على حسابات دقيقة. حقا تكبدت مؤسسات مالية ألمانية مختلفة خسائر مالية بعشرات المليارات، بيد أنها استطاعت تحمل هذه الخسائر بيسر، بفضل ما قامت به في اليونان، مثلا وليس حصرا، من مضاربات على الصرف الأجنبي انطلاقا من احتمال عودة اليونان إلى عملتها السـابقة (الدراخما)، ومن احتمال تخفيض سـعر صرف الدراخما. كما عوض عن هذه الخسائر، جزئيا على أدنى تقدير، الاستحواذ على المشاريع والمساهمة في المشاريع المختلفة.

بيد أن برلين لم تحسـب للآخرين حسابا يذكر، لا لبقية دول الاتحاد الأوروبي ولا للولايـات المتحدة الأمريكية بالدرجـة الأولى، فالأخيرة كانت في حالة تأهب قصـوى على خلفية إعادة تأمين كثير من المصارف الأوروبية لدى شركات التأمين الأمريكيـة. ومهما كانـت الحال، فالحقيقة التي لا خـلاف عليها، هي أن هؤلاء

جميعا تكاتفوا وتعاهدوا على إكراه ألمانيا، ليس فقط للإعلان بصريح العبارة عن التزامها بالبقاء في حظيرة اليورو بلا قيد أو شرط، بل، بصفتها أكبر قوة اقتصادية ومالية أوربية، أن تساهم، أيضا، بأكبر قسط مالي لتمويل صندوق تسهيل الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، لتمويل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي حلت مكانها.

أضف إلى هذا أن الحاجة الكبيرة إلى الاقتراض، قد حثت على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، الذي بات من الآن فصاعدا، يشكل هو والاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي والترويكا، أي السلطة المعنية بسلامة اليورو وبحماية المصارف بلا قيد أو شرط، ونقل الأعباء الناجمة عن الأزمات على كاهل الجماهير العاملة.

وبالنسبة إلى ألمانيا صارت العضوية في الاتحاد الأوروبي، وفي الترويكا أيضا، شراكة إجبارية مرهقة، بودها أن تتخلص منها في الحال، لو لم يكن هناك هذا التداخل الكبير في كثير من العلاقات الاقتصادية والمالية. وبما أن التوترات السائدة بين الدول الأعضاء وتلك التوترات السائدة في داخل هذه الدول، تزداد تصاعدا من يوم إلى آخر، لذا تتراكم هاهنا طاقات هائلة لصراعات، قد تسفر، مستقبلا، عن تصعيد كبير لنزاعات مختلفة بين هذه الأطراف جميعا.

وفي العام 2001، صاغ الكاتب والسمسار المالي نسيم نقولا طالب مصطلح «البجعة السوداء». ويعبر هذا المصطلح عن حدث لا هو عادي ولا هو متوقع، يطفو على السطح فجأة، ويمكن فهم كنهه بيسر لاحقا. وثمة حالات يزداد فيها احتمال تحقق حدث من هذا القبيل بنحو كبير جدا. وليس ثمة شك في أن الحالة الراهنة، المتميزة بالمديونية الحكومية وتدفق كميات نقدية هائلة على أسواق المال، بفضل السياسات النقدية المنتهجة من قبل المصارف المركزية المختلفة، ومعدلات البطالة واتساع هوة اللامساواة الاجتماعية إلى مستويات تاريخية، هي واحدة من هذه الحالات.

في هذا المحيط العالمي، فإن ألمانيا، التي تعتبر قوة الدفع الأساسية في الاتحاد الأوروبي، لن تبقى، دائما وأبدا، بمنأى عن هذه النتائج المدمرة.

إن العامـل الاجتماعي الحاسـم، بالنسـبة إلى التطور المسـتقبلي[2] - أعني اللامسـاواة الاجتماعية - قد بلـغ مستـواه في بلادنـا، الآن، أعلـى مستـوى في داخل منطقة اليورو. فوفق دراسـة أعدها المعهد الألماني للبحوث الاقتصادية (Deutsches Institut für Wirtschaftsforschung, DIW)، في مـارس 2014، كانت اللامسـاوة في ألمانيـا، العام 2012، أكثر تفاقما من اللامسـاواة السائدة في إيطاليا واليونان.

وفيـما ارتفع عدد المليونيرات الألمان إلى أكثر من مليون، أمسـت الآن عائلة واحـدة من سـبع عائلات ألمانية تنـدرج في قائمة الفقراء أو أمسـت على حافة الفقر. وفي العام 2012، كان 20 في المائة من السـكان لا يمتلكون أي احتياطيات نقديـة، و7 في المائـة كانـت مديونيتهم أعلى من مدخراتهـم. على صعيد آخر، تراجعت ثروة العاطلين عن العمل بين العامين 2002 و2012 بنحو 40 في المائة. وفي العام 2003، كان 258 ألف متقاعد يزيد عمرهم على 65 عاما، بحاجة ماسة إلى احتياطيات نقدية توفر لهم سـبل العيش، أما في العام 2012، فإن هذا الرقم ارتفـع إلى 435 ألف متقاعد. من ناحية أخرى، بلغ عدد عقود العمل المؤقت في العـام 2013 نحو 2.7 مليون، وبهذا فإن هذا العدد ارتفع إلى ما يسـاوي 42 في المائة من جميع عقود العمل الجديدة. وكانت رابطة الاتحادات الخيرية في برلين قد أعلنت في تقريرها الثالث العائد إلى العام 2013، أن 17.6 في المائة من جميع أطفال الشطر الغربي و25.7 في المائة من جميع أطفال الشطر الشرقي من ألمانيا صاروا قاب قوسين من العيش في ظل الفقر.

إن ثمـن نجاح ألمانيا في تبوؤ مركز «القاطرة الاقتصادية» في الاتحاد الأوروبي، دفعـه الملايين من أصحـاب الأجور المنخفضـة، والعاملين بالإعـارة، والعاطلين المدرجـين في قوائم الرعاية الاجتماعية، والمتقاعدين الذي ينزلقون باطراد في فخ الفقر، وأطفال لم يعدل في معاملتهم قط. فبالنسبة إلى هؤلاء جميعا تظل عبارة «المسـاواة في الفرص» كلمة غريبة، لا معنى لهـا، فمحيطهم ما عادت له علاقة بمـا جرت صياغته في ألمانيا، في الحقبة التالية عـلى نهاية الحرب العالمية الثانية: أعني الشراكة بين العاملين وأرباب العمل والوفاق الاجتماعي. إنهم يعيشـون في

مجتمع يتميز باللامساواة ويفتقر إلى أبسط سبل التكافل الاجتماعي، مجتمع لا مستقبل لهم فيه، مجتمع بات مصيره، بفعل تبعية الاقتصاد الألماني للصادرات، معلقا بمصير دول أخرى.

وبما أن هذا المجتمع بات، بسبب الركود المستمر في الاقتصاد الحقيقي وهيمنة المضاربين على القطاع المالي، أكثر هشاشة من قبل، لذا ما عاد ظهور البجعة السوداء أمرا محتمل التحقق من حين إلى آخر فقط. ومهما كانت الحال، أمست للبجعة السوداء، انعكاسات كبيرة على الاقتصاد والمجتمع، لسنا قادرين على تصورها حاليا، وذلك لأننا لانزال نتمتع بصدى الهدوء النسبي، الذي ساد في السنوات المنصرمة.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) على سبيل المثال: حصل جون باولسن John Paulsen، مدير أحد صناديق الاحتياط، على دخل بلغ 5 مليارات دولار أمريكي في العام 2010، وكان هذا المبلغ يعادل دخلا يوميا يبلغ 2.91 مليون دولار، أي أنه كان يعادل عشرة ملايين ضعف «الدولارين» اللذين كان مكتوبا على 5.2 مليار من بني البشر، أن يسدوا بهما رمقهم اليومي وقتذاك.

الفصل الأول

(1) Richard Peet: "Unholy Trinity", ZED Books, London, 2009.

(2) بالإضافة إلى صندوق النقد الدولي، كان مؤتمر بريتون وودز قد ارتأى تأسيس البنك الدولي، الذي كان اسمه وقتذاك هو البنك الدولي للتعمير والتنمية

(The International Bank for Reconstruction and Development, IBRD).

وفي بادئ الأمر، كانت وظيفة هذه المنظمة تكمن في منح القروض لإعادة تعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية.

(3) بعد تقسيم ألمانيا بين الحلفاء إلى مناطق احتلال مختلفة، جرى «تفكيك» الغالبية العظمى من الطاقات الإنتاجية الألمانية. ففي خلال الفترة الواقعة بين العام 1945 والعام 1948، استولى الاتحاد السوفييتي، على سبيل المثال وليس حصرا، على أربعة أخماس الطاقة الإنتاجية في صناعة السيارات وعلى ثلاثة أرباع الطاقة الإنتاجية في صناعة الصلب والحديد في المنطقة التي كان يحتلها والتي ستسمى بعد العام 1949 جمهورية ألمانيا الديموقراطية.

الفصل الثاني

(1) الذي هو عمليا مظلة المصارف المركزية.

(2) إثر تأميم مصر قناة السويس هاجمت الجيوش البريطانية والفرنسية، بالاشتراك مع إسرائيل، مصر، لكن هجومهم باء بالفشل، وأجبروا على وقف العمليات الحربية وإعلان الهدنة نزولا على ضغوط الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي.

(3) تُسمى سنة 1960 «العام الأفريقي»، وذلك لأنه في هذا العام، فقط، أعلنت 18 دولة استقلالها، بعد أن كانت من جملة المستعمرات الأوروبية في أفريقيا (41

مستعمرة فرنسية، ومستعمرتان بريطانيتان، ومستعمرة واحدة كانت تخضع لبلجيكا، ومستعمرة أخرى كانت تحت الهيمنة الإيطالية).

الفصل الثالث

(1) ازدادت كمية الدولارات المتداولة خارج حدود الولايات المتحدة الأمريكية من 5 مليارات دولار في العام 1951 إلى 38.5 مليار في العام 1968، أي أنها كانت قد بلغت أضعاف احتياطي الذهب الأمريكي، وتجاوزته بمقدار بلغ 32 مليار دولار أمريكي.

(2) جرى إعلام بيير باول شفايتزر، رئيس صندوق النقد الدولي وقتذاك، قبل بضع دقائق فقط من الخطاب المتلفز، الذي وجهه نيكسون إلى الأمة معلنا فيه فك ارتباط الدولار بالذهب.

(3) الديكتاتور جوزيف موبوتو ورط بلاده، خلال فترة حكمه، بديون بلغت 12 مليار دولار أمريكي، واستحوذ على 4 ملايين دولار، وحصل صدام حسين على قروض بلغت قيمتها 162 مليار دولار أمريكي، أنفق قسما منها على إنشاء قصور فخمة وشراء معدات تزيد الأجهزة الأمنية منعة، وعلى تمويل حروب خاضها ضد إيران والكويت.

(4) وفق تصورات «الليبرالية المحدثة» التي أمست منذ مطلع سبعينيات القرن الماضي الأيديولوجية المتبناة من قبل الرأسمالية المالية الدولية، يتعين على الدولة أن تمتنع عن التدخل في شؤون الاقتصاد، وأن تترك توجيه النشاطات الاقتصادية، بأكبر قدر ممكن، إلى قوى السوق، وتقف الكينزية في هذا الشأن في الطرف المقابل، فهي تطالب الدولة بضرورة التدخل في النشاطات الاقتصادية في الحالات التي يتعرض فيها الاقتصاد الوطني للأزمات.

الفصل الرابع

(1) فلو افترضنا أن المضارب قد أخذ قرضا من منطقة الدولار قبل خفض قيمة عملة البلد النامي، فإنه سيتمكن، بعد تنفيذ عملية خفض قيمة العملة، من أن يسدد الدين بمبلغ يعادل 50 بالمائة من مبلغ القرض، وأن يحتفظ لنفسه بمجمل الخمسين بالمائة المتبقية كربح.

الفصل الخامس

(1) من العام 1982 وحتى العام 1986 انخفضت الأجور الحقيقية في المكسيك بنسبة بلغت 38 في المائة.

(2) على سبيل المثال، ففيما كانت ديون الدولة في البرازيل لا تزيد في العام 1982 على 70 مليار دولار، ارتفعت هذه الديون في غضون عامين، فقط، إلى 91 مليار دولار.

الفصل السابع

(1) في 13 يناير من العام 1991، أي في اليوم الذي دخل التاريخ باسم «يوم مجزرة فيلينوس» فتحت الدبابات السوفييتية النار على متظاهرين عزل من السلاح، خرجوا في العاصمة الليتوانية، يطالبون باستقلال بلادهم من الاتحاد السوفييتي، فقتلت 14 شخصا منهم. وكان عدد الإصابات قد زاد على ألف شخص.

(2) في يوليو العام 1992 وافق الصندوق على منح قرض مساندة قيمته مليار دولار، وكان المتفق عليه هو أن يكون هذا القرض تحت التصرف ابتداء من العام 1993. وخلال العامين 1993 و1994 تم منح قرض في إطار «التسهيل التمويلي لتحويل الأنظمة الاقتصادية» (Systemic Transformation Facility) قيمته 1.5 مليار دولار.

الفصل الثامن

(1) تفصيل هذه المحادثات، مثبت في العديد من المقابلات، التي أجرتها وسائل الإعلام مع مدير جهاز الاستخبارات برنارد في السنوات التالي.

(2) لقد خُفضت ضريبة الشركات على مراحل، وذلك من 48 في المائة العام 1994 إلى 30 في المائة العام 1999.

الفصل التاسع

(1) ففيما لم يزد معدل البطالة في سلوفينيا في ثمانينيات القرن العشرين على معدل يبلغ خمسة بالمائة، كان هذا المعدل يبلغ في كوسوفو نحو 60 في المائة.

(2) في مؤتمـــر القمة الخاص بالاتحـــاد الأوروبي، المنعقد في مدينـــة كولونيا، مثلا، كانت «هيكلـــة الصناعة الأوروبية المختصة بإنتاج المعـــدات الدفاعية»، من جملة المســـائل، التي ناقشـــها وزراء الخارجية والدفاع، سعيا منهم إلى تأمين وتصعيد فاعلية انســـياب الأوامر والاتصالات عند وجوب التدخل عسكريا في إحدى الأزمات.

(3) فالأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن اكتشاف الأهداف واختيار الأهداف والتخطيط لتحقيـــق الأهداف المنتقاة، وتزويـــد الطائرات بالوقود جوا واســـتخدام القنابل الذكيـــة، أي القنابل الموجهة بالليزر والقادرة على إصابة الهدف بدقة كبيرة جدا، خضعت، طوال فترة الحرب، لقرارات وسيطرة القوات الأمريكية فقط.

الفصل العاشر

(22) فبعدمـــا نجحت في جـــذب 92.8 مليار دولار أمريكي في العام 1996، هربت من إندونيســـيا وكوريا الجنوبية وتايلند والفلبين رؤوس أمـــوال بلغت قيمتها 12.1 مليار دولار أمريكي في العام 1997.

(32) ويشـــهد المثال التالي على مدى الانخفاض الذي طرأ على أســـعار شركات كوريا الجنوبية: فالقيمة الســـوقية لشركة سامسونغ إلكترونيكس انخفضت في غضون نصف عام فقط من 6.75 مليار دولار في أكتوبر 1997 إلى 2.4 مليار دولار.

الفصل الثاني عشر

(1) كان صنـــدوق النقد الدولي على علاقة مباشرة بهذه التحولات. فدانتي ســـيموني، أحـــد كبـــار موظفي الصنـــدوق، كان يعمـــل، في حقبة الدكتاتورية العســـكرية، مستشـــارا للمصرف المركزي الأرجنتيني، ودأب عـــلى الإعراب عن رضاه وسروره بالصفقات التي تتم بين هذه الأطراف.

(2) الشركـــة الإســـبانية العملاقة Repsol هي التي اشـــترت شركـــة البترول YPT، وكانت هذه الشركة قد حققـــت، فيما بعد، نصف أرباحها في الأرجنتين. على صعيد آخر، اشـــترت شركة عملاقة فرنســـية معظم نظام الإسالة في الأرجنتين. ورفعت الشركة الفرنســـية، من بعدُ، أسعار المياه في المحافظات والأرياف إلى نحو 400 في المائة.

(3) في يناير من العام 1995، حصلت المكسيك على قرض بلغت قيمته 47.8 مليار دولار أمريكي (كان 20 مليارا منه قرضا مقدما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية). ومن خلال هذا القرض جرى إنقاذ المصارف العملاقة وصناديق الاستثمار، وبذلك بلغت مديونية البلاد إلى رقم قياسي جديد.

(4) في منطقة اليورو، فقط، استثمر المدخرون 20 مليار يورو في سندات دين صادرة عن الدولة الأرجنتينية.

الفصل الثالث عشر

(1) وتنطبق هذه الحقيقة على الدعاوى التي أعلنها رئيس فنزويلا هوغو تشافيز خلال الفترة الواقعة بين العامين 2007 و2012، فهذه الدعاوى لم تكن سوى تبجح أُريد منه كسب ود الجماهير - ففنزويلا ظلت حتى بعد وفاة تشافيز عضوا عاملا في صفوف الصندوق، وواظبت على خدمة ديونها.

(2) فرض هذا القانون الفصل بين المصارف التجارية المختصة بعمليات الادخار والتمويل التقليدية، ومصارف الاستثمار، التي سُمح لها بمواصلة الدخول في صفقات تنطوي على مخاطر كبيرة.

(3) المشتقات عبارة عن معاملات آجلة، كان الهدف منها في أول الأمر التأمين ضد المخاطر، لكنها تحولت في سياق تعاظم أهمية الرأسمالية المالية إلى وسائل للمضاربة تزداد أهميتها على نحو متواصل.

(4) للتدليل على ما نقول، نسوق مثالا واحدا فقط: في العام 1992 ضارب الملياردير جورج سوروس وآخرون معه على الجنيه الاسترليني، فأجبر بريطانيا على خفض قيمة الجنيه مقابل الدولار الأمريكي بنسبة بلغت 25 في المائة، وعرض النظام النقدي الأوروبي لمخاطر كادت تقضي عليه بالكامل، وحقق ربحا زادت قيمته على مليار دولار أمريكي.

الفصل الرابع عشر

(1) من خلال عمليات التأمين على مخاطر عدم تسديد القروض، تستطيع المؤسسات المالية ليس التأمين على المخاطر الكامنة في القروض الممنوحة فحسب، بل وتستطيع، أيضا، تنحية المخاطر من ميزانياتها.

(2) بحسب تقرير أعده بنك التسويات الدولية، بلغت، قيمة المتاجرة بالعملات الأجنبية على مستوى العالم، في ديسمبر العام 2007، نحو 680 تريليون دولار أمريكي.

(3) فحركة Occupy Wall Street (احتلوا وول ستريت)، نظمت نفسها، لأول مرة، في أكتوبر من العام 2011.

الفصل الخامس عشر

(1) في العام 2007، بلغ متوسط دخل الفرد في أيسلندا 70 ألف دولار أمريكي، أي ما يعادل 6.1 ضعف متوسط دخل الفرد في الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) في العام 2006 كانت نسبة الدين الخارجي قصير الأجل إلى احتياطي المصرف المركزي من العملات الأجنبية - وهي نسبة يقدر مستواها الحرج بواحد إلى واحد (1:1) - قد بلغت في أيسلندا ثمانية إلى واحد (8:1).

(3) في تقريره الصادر في الثالث عشر من يوليو 2008، أشار الصندوق إلى أن تسارع نمو النظام المصرفي الأيسلندي «يعرض الجهاز المصرفي إلى مختلف المخاطر ويقوض سلامته» أيضا.

(4) وافقت الحكومة الأيسلندية على حل يقضي بتسديد الديون خلال 35 عاما وبسعر فائدة يبلغ 3 في المائة.

الفصل السادس عشر

(1) وفقا لما أعلنته منظمة الأمم المتحدة، كان التفاوت الاجتماعي العام 2004 في أيرلندا أكبر تفاوت بعد الولايات المتحدة الأمريكية في قائمة الأمم الغربية.

(2) إن الخدع الضريبية، التي انتهجتها الشركات العالمية لخفض عبئها الضريبي من خلال الانتفاع بالتسهيلات المقدمة في أيرلندا وهولندا، خفضت، على نحو قانوني، الأعباء الضريبية قرابة 80 في المائة إلى 90 في المائة.

(3) القروض المخصصة للعقارات بنحو أو آخر، سجلت بين العام 2002 والعام 2008 قرابة 80 في المائة من إجمالي النمو الذي سجلته القروض الممنوحة في أيرلندا.

الفصل السابع عشر

(1) إن ألمانيـا، التـي طالبت في بداية النقاشـات، بضرورة الاتفـاق على نظام إفلاس للـدول المتعثرة، لم تتابع طلبها هذا بعزيمة وإصرار، وذلك لأنها تعرضت لضغوط هائلة مارسـتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية وبقيـة الدول المنضوية تحت راية منطقة دول اليورو.

الفصل الثامن عشر

(1) خـلال حملة انتخـاب أعضاء البرلمـان الأوروبي العام 1999، دفعـت، مثلا، الشركة الألمانية العملاقة سيمنز مليون مارك ألماني إلى حزب باسوك، دعما لسياسته المتعلقة بالقطاع الصناعي، وتعضيدا لعمليات الخصخصة، المنفذة من قبل هذا الحزب.

(2) فلا ممثلو الترويكا، ولا أعضاء قوة المهمات الخاصة يخضعون لما يخضع له دافعو الضرائب العاديون من المواطنين اليونانيين، فهم ليسـوا بحاجة إلى تقديم وثائق حول مصدر الثروات التي ينفقونها على شراء العقارات والسيارات الخاصة وسفن النزهة، وسندات الديون وما سوى ذلك من أصول.

(3) بسـبب الاحتجاجات الصاخبة، أُلغيت هذه الرسوم، بعد شهر واحد من فرضها، أي وعلى وجه التحديد في يناير العام 2014.

(4) إن تخفيـض تكاليـف القطاع الصحـي في ألمانيا إلى 6 في المائة مـن قيمة الناتج القومي الإجمالي، يعني تقليص هذه النفقات بنحو 160 مليار يورو.

(5) في العام 2013 بلغت النسبة الفعلية لمديونية الدول اليونانية 1.175 في المائة.

الفصل التاسع عشر

(1) الشركة القابضة هي الشركة أو المؤسسـة، التي تمتلك الأسـهم المتداولة لشركات أخـرى. وغالبا ما يشـير المصطلـح إلى الشركـة المركزية التي لا تنتج السـلع أو الخدمات بنفسها، وإنما تشرف على تمويل وتخطيط وتطوير كل الشركات التابعة.

(2) في العام 1974 قادت بعض الوحدات العسـكرية انقلابا، كان الهدف منه توحيد قبرص مـع اليونان، وعلى خلفية هـذا التوجه احتلت وحدات عسـكرية تركية شمال الجزيرة. وفي العام 1983 أعلن القسم الشمالي استقلاله فأسس جمهورية شمال قبرص التركية التي لايزال يعسكر فيها عشرة آلاف جندي تركي.

الفصل العشرون

(1) إن صغار المودعين والمساهمين هم في المقام الأول المقصودون بعبارة «في المرتبة الثانوية». وبهذا المعنى فإن الدائنين «من أصحاب الأولوية» هم مؤسسات رسمية من قبيل المصارف والدوائر الحكومية أو المنظمات المالية التي يراد لها أن تظل معفاة من تبعات الـBail-In.

الفصل الحادي والعشرون

(1) بسبب قيامها بأنشطة غير قانونية، فرضت السلطات الرقابية الأمريكية بمفردها على مصارف عملاقة أمريكية وأجنبية عقوبات نقدية بلغت حتى العام 2014 أكثر من 100 مليار دولار أمريكي، علما أن نصف هذه العقوبات كانت تعود إلى العام 2013.

(2) فكما لو شاء القدر أن يؤكد صواب ما ذكرناه ها هنا، أُنقذ في أغسطس 2014 المصرف البرتغالي «إسبيريتو» (اسمه الجديد هو نوفو بانكو) من التعرض إلى الإفلاس، من خلال مساعدات مالية بلغت قيمتها 4.9 مليار يورو، هذا في حين كان صاحب هذا المصرف يواجه في الوقت ذاته إجراءات قضائية بسبب اتهامه بسوء استخدام الثقة والتزوير وغسل الأموال.

(3) هذه الأرقام مستقاة من التقرير الذي نشرته المنظمة المعنية بحقوق الإنسان «أوكسفام» Oxfam في يناير 2014.

الفصل الثاني والعشرون

(1) بلغ إجمالي الاستحقاقات المالية القديمة، التي انتقلت ملكيتها إلى مصارف ألمانيا الغربية نحو 43 مليار مارك ألماني، علما أن هذه المصارف استحوذت على مصارف ألمانيا الشرقية واستحقاقات هذه المصارف لقاء دفعها نحو 900 مليون مارك ألماني.

(2) وفق تصنيفات الاتحاد الأوروبي، فإن الفقير هو ذلك الشخص الذي لا يزيد دخله على 60 في المائة من متوسط دخل الفرد الواحد.

المراجع

"Manias, Panics and Crashes"
CharlesP.Kindlberger, Robert Z.Aliber
PalgraveMacMillan, 2011

"A Financial History of Western Europe"
Charles P. Kindleberger
Taylor & Francis, 2007

"The World in Depression, 1929-1939"
Charles P. Kindleberger
University of California Press, 2013

"Capitalizing on Crisis"
Greta R. Krippner
Harvard University Press, 2011

"A Brief History of Neoliberalism"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"The Enigma of Capital"
David Harvey
Oxford University Press, 2011

"Global Slump"
David McNally
PM Press, 2010

"John Maynard Keynes: 1883-1946 Economist, Philosopher, Statesman"
Robert Skidelsky
Penguin Books 2012
Robert and Edward Skidelsky

"The Age of Inequality" in "Institutional Racism and the Police:
Fact or Fiction"
Robert Skidelskya, Herausgeber: David G. Green
The Cromwell Press, 2000

"Five Years of Economic Crisis"
Robert Skidelsky
Centre of Global Studies, 2014"

"Globalizing Capital : A History of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Princeton University, 2009

"Global Imbalances and the Lessons of Bretton Woods"
Barry Eichengreen
MIT Press, 2007

"Exorbitant Privilege: The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System"
Barry Eichengreen
Oxford University Press, 2012

"Thirteen Bankers, The Wall Street Takeover and the Next Financial Meltdown"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2011

"White House Burning"
Simon Johnson and James Kwak
Vintage, 2013

"Pricing Theory, Financing of International Organizations and Monetary History"
Lawrence H. Officer
Routledge, 2007

"It takes a Pillage: An Epic Tale of Power, Deceit, and Untold Trillions"
Nomi Prins
SWN Books, 2013

"The Alchemists: Three Central Bankers and A World On Fire"
Neil Irwin
Penguin Press HC, 2013

"The Great American Stickup"
Robert Scheer
National Books, 2010

"Perfectly Legal: The Covert Campaign to Rig Our Tax System"
David Cay Johnston
Portfolio Trade, 2015

"Financialized Capitalism: Expansion and Crisis"
Costas Lapavitas
Maia Ediciones, 2009

"Web of Debt"
Ellen Hodgson Brown
Third Millennium Press, 2010

"Superclass. The Global Power Elite and the World They are Making"
David Rothkopf
Farrar, Straus and Giroux, 2008

"Hirten und Wölfe: Wie Geld- und Machteliten sich die Welt aneignen"
Hans J. Krysmanski
Verlag Westfälisches Dampfboot, 2010

"La Banque: Comment Goldman Sachs Dirige le Monde"
Marc Roche
Albin Michel, 2010

"Tatort Zürich: Einblick in die Schattenwelt der internationalen Finanzkriminalität!
Leo Müller
Econ, 2006

"Geheime Geldpolitik: Warum die Zentralbanken den Goldpreis steuern"
Dimitri Speck
Finanzbuch Verlag , 2013

"Debtors Prison"
Robert Kuttner
Knopf, 2013

"The Body Economic. Why Austerity Kills"
David Stuckler and Sanjay Basu
Basic Books, 2013

"Global Brutal"
Michel Chossudovsky
Zweitausendundeins, 2002

"Globalization of Poverty and The New World Order"
Michael Chossudovsky
Global Research, 2010

"Africa´s Odious Debts"
Leonce Ndikumana and James K. Boyce
Zed Books, 2011

"Globalization and its Discontents"
Joseph Stiglitz
W.W.Norton & Company, 2002
"The Price o Inequality"
Joseph Stiglitz
Penguin Books, 2012

"Balkankrieg: Die Zerstörung Jugoslawiens"
Hannes Hofbauer (H2g)
Promedia Verlagsgesellschaft, 2001

"The Shock Doctrine"
Naomi Klein
Henry Holt, 2007

"A Demon of Our Own Design: Markets, Hedge Funds, and the Perils Of Financial Innovation"
Richard Bookstaber
Wiley, 2009

"The Great Risk Shift"
Jacob S. Hacker
Oxford University Press, 2008

"Plutocrats: The Rise of the New Global Super-Rich"
Chrystia Freeland
Penguin Books, 2012

"The Big Short. Inside the Doomsday Machine"
Michael Lewis
Norton, 2011

"The IMF and Economic Development"
James Raymond Vreeland
Cambridge University Press, 2003

"Rating-Agenturen – Einblick in die Kapitalmacht der Gegenwart"
Werner Rügemer
Transcript Verlag, 2012

"The Summit: The Biggest Battle of the Second World War – Fought behind closed Doors"
Ed Conway
Little,

المؤلف في سطور

أرنست فولف

- مواطن ألماني من مواليد العام 1950.
- أستاذ الفلسفة في جامعة بريتوريا (جنوب أفريقيا).
- ترعرع في جنوب شرق آسيا.
- درس في الجامعات الأمريكية.
- عمل صحافيا ومترجما.
- اهتم بخصائص العلاقات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة.
- ركز منظوره على الأزمة المالية العائدة إلى العام 2008 وأزمة اليورو.
- اهتم بدور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات.

المترجم في سطور

عدنان عباس علي

- من مواليد 1942 - العراق.
- دكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة فرانكفورت وجامعة دارمشتاد العام 1975.
- عمل بدرجة أستاذ في العديد من الجامعات العربية.
- له مجموعة كتب ودراسات منشورة منها: «تاريخ الفكر الاقتصادي»، «السياسة الاقتصادية بين النظرية والتطبيق»، «التحليل الاقتصادي بين الكينزيين والنقديين»، «وجهة نظر نقدية في التضخم الاقتصادي»، «المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي»، «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجنبي (نموذج برانسون)»، «الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي»، و«مخاطر التكامل المالي الدولي في البلدان النامية».
- نُشرت له في سلسلة عالم المعرفة الترجمات التالية: «غوته والعالم العربي» العدد 194، فبراير 1995، «فخ العولمة» العدد 238، أكتوبر 1998، «نهاية عصر البترول» العدد

307، سبتمبر 2004، «اقتصاد يغدق فقرا» العدد 335، يناير 2007، «انهيار الرأسمالية» العدد 371، يناير 2010.

■ نُشرت له ضمن إصدارات مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية الترجمات التالية: «الإمبراطوريات - منطق الهيمنة العالمية من روما القديمة إلى الولايات المتحدة الأمريكية»، «الرخاء المفقر»، «التدخل العسكري والأسلحة النووية - حول المبدأ الأمريكي الجديد بشأن استخدام السلاح النووي»، «العقوبات الاقتصادية في السياسة الدولية»، «الدولار واليورو»، «اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية في منطقة آسيا - المحيط الهادي»، و«النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية».

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

تنويـــه

للاطـلاع علـى قائمــة كتـب السلسـلة انظـر عدد ديســمبر (كانـون الأول) مــن كل ســنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية [illegible]	00965 24826820/1/2	00965 24826823	im_grp50@yahoo.com
ثانياً: التوزيع الخارجي					
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966 /14419933 - 14418972	009661 12121766 - 1212774	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	00973 /17617733 - 36616168	00973 17617744	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501/2/3	00971 43918354 - 43918019	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	00968 24493200	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	00974 44621942 / 44622182	00974 44621800	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	00202 25782540	ahmed_Isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314/5	00961 1653259 00961 1653260	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	00216 71322499	00216 71323004	sotupress@sotup.com.tn
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	00212 522249200	00212 522249214	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	00962 6535885 - 797204095	00962 65337733	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	00970 22980800	00970 22964133	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	00967 1240883	00967 1240883	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	002491 83242702	002491 83242703	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسات داخل الكويت	25		12		12		20		12		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36	24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24	12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24		25

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:

العنوان:

اسم المطبوعة: **مدة الاشتراك:**

المبلغ المرسل: **نقدا / شيك رقم:**

التوقيع: **التاريخ:** / / 20م


المجلس
الوطني
للثقافة
والفنون
والآداب

هذا الكتاب...

مـن الناحية الرسـمية، تكمن وظيفة الصندوق الأساسـية في العمل على اسـتقرار النظـام المالي، وفي مسـاعدة البلدان المأزومة، على تلافي ما تعاني من مشـكلات. غير أن تدخلاتـه تبدو، في الواقع، أشـبه ما تكـون بغزوات جيوش متحاربـة. فقد كان، في كل تدخلاته، ينتهك سيادة هذه الدولة أو تلك، ويجبرها على تنفيذ إجراءات ترفضها الأغلبية العظمى من المواطنين، وتخلّف وراءها مساحة عريضة من خراب اقتصادي واجتماعي.

وفي كل هذه التدخلات، لم يسـتخدم الصندوق، أسـلحة أو جنودا، بل كان يستعين، بوسيلة غاية في البساطة، وبواحدة من آليات النظام الرأسمالي: أعني عمليات التمويل.

وبالنظر إلى كونه، على مسـتوى العالم أجمع، «الملاذ الأخير للتزود بالسـيولة»، لذا ليـس أمـام حكومات البلدان المأزومـة، في الأحوال العامة، غير قبـول عرض الصندوق، وتنفيذ شروطه - وإن ترتب على ذلك السقوط، أكثر فأكثر، في فخ مديونية لا فرار منه.

وبالنسـبة إلى البسـطاء من مواطني الـدول المعنية ها هنا، أعنـي الدول المتدنية الدخـول أصـلا، تترك هذه السياسـة، في الحالات العامـة، نتائج وخيمة جـدا؛ فجميع حكومـات هذه البلدان تتصرف وفق نهج لا اختـلاف فيه: إنها تُحمّل الجماهير العاملة وفقراء المواطنين تبعات برامج التقشف المالي.

وعلى هذا النحو، تسببت برامج صندوق النقد الدولي في خسارة ملايين العمال فرص عملهم، وباتوا محرومين من رعاية صحية فعالة، ونظام تعليمي مناسب، ومسكن يراعي كرامة الإنسان.

وفي المقابل، وإذا ما أمعنا النظر في ناتج هذه البرامج بالنسـبة إلى الطرف الآخر من السـلم الاجتماعي، فـإن الحقيقة التي لا خلاف عليها هي أن سياسـة الصندوق جعلت بمسـتطاع حفنة من أغنياء، يعجز المرء عـن وصف رخائهم، أن تراكم ثرواتها بلا انقطاع، حتى في أزمنة الأزمات. إن الإجراءات المدعومة من قبل الصندوق كانت عاملا جوهريا في بلوغ اللاعدالة الاجتماعية، في العالم أجمع، مستويات لا مثيل لها في تاريخ البشرية أبدا.

كيف كان هذا؟ وبأيِّ وَجْهٍ يحق لمؤسسة أن تتسبب في تعريض بني البشر لمصائب لا توصف، ورزايا لا نهاية لها، أن تواصل نشـاطها بلا عقوبة، وأن تحظَى، مستقبلا أيضا، بمسـاندة القوى صاحبة السلطان في زمننا الراهن؟ ولمصلحة مَنْ، يا ترى، يعمل صندوق النقد الدولي؟ ومن هو الطرف المستفيد من إجراءاته؟

إن إعطاء الجواب الشـافي عن هذه الأسـئلة هو الهدف الذي يسعى هذا الكتاب إلى تحقيقه.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 490 - 0